



الدول المتقدمة والنامية الاتجاهات - العلاقات - المؤسسات الانتاج الفكري

٣٧٤

تأليف

دكتور أسامة السيد محمود

كلية الآداب - جامعة القاهرة

١٩٨٧



٦٠ شارع القصر العيني
امام روز اليوسف ت : ٣٥٤٧٥٦٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« لا يكلف الله نفساً إلا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ،
ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ، ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته
على الذين من قبلنا ، ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به ، واعف عنا واغفر
لنا وارحنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين » .

(صدق الله العظيم)

* * *

المحتسويات

صفحة المحتسويات	١ — ١
المقدمة	١. — ٥
الفصل الأول	٥٦ — ١٢
تمهيد	١٣
أولا : موضوع التخصص وأهدافه ووظائفه	١٦ — ١٤
ثانيا : تطور التخصص	٢٦ — ١٧
ثالثا : المكونات والعلاقات الداخلية للتخصص	٢٨ — ٢٧
رابعا : العلاقات الخارجية للتخصص وانتمائه	٢٤ — ٢٩
خامسا : تخصص المكتبات والمعلومات بين العلمية والمهنية	٤٠ — ٣٤
سادسا : تخصص المكتبات بين الدول المتقدمة والدول النامية	٤٣ — ٤١
سابعاً : عوامل التغيير ومستقبل التخصص	٤٩ — ٤٤
مصادر ومراجع الفصل الأول	٥٦ — ٥٠
الفصل الثاني	١٠٢ — ٥٧
تمهيد	٥٩
أولا : المؤسسات الاختزانية	٦٩ — ٦٠
١ — المؤسسات الاختزانية في الدول المتقدمة	٦٥ — ٦١
(أ) مكتبة الكونجرس	٦٥ — ٦١
٢ — المؤسسات الاختزانية في الدول النامية	٦٩ — ٦٥
(أ) معهد المعلومات العلمية والفنية للصين	٦٨ — ٦٦
(ب) المكتبة القومية في جامبيا	٦٩ — ٦٨
ثانيا : المؤسسات المهنية	٨٦ — ٧٠
١ — الأهداف العامة	٧١ — ٧٠
٢ — الجمعيات والاتحادات والمنظمات الدولية	٧٥ — ٧١
(أ) الاتحاد الدولي للتوثيق	٧٤ — ٧٢
(ب) الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومعاهدها	٧٥ — ٧٤
٣ — الجمعيات المهنية في الدول المتقدمة	٨٢ — ٧٥
← (أ) الجمعية الأمريكية للمكتبات	٧٨ — ٧٦
(ب) الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات	٨٠ — ٧٨

٨١— ٨٠	٨١— ٨٠
٨٢— ٨١	٨٢— ٨١
٨٦— ٨٢	٨٦— ٨٢
٨٦— ٨٥	٨٦— ٨٥
٨٦	٨٦

٩٥— ٨٧	٩٥— ٨٧
٩٢— ٨٨	٩٢— ٨٨
٩٥— ٩٢	٩٥— ٩٢
٩٧— ٩٢	٩٧— ٩٢
١٧٧— ١٠٣	١٧٧— ١٠٣
١٠٥	١٠٥

١٠٦— ١٠٢	١٠٦— ١٠٢
١١٠— ١٠٦	١١٠— ١٠٦
١١٢— ١١٠	١١٢— ١١٠

١١٣— ١٦٩	١١٣— ١٦٩
١١٧— ١١٣	١١٧— ١١٣
١١٩— ١١٨	١١٩— ١١٨
١٢١— ١١٩	١٢١— ١١٩
١٢٦— ١٢٢	١٢٦— ١٢٢
١٢٦— ١٢٣	١٢٦— ١٢٣
١٢٣— ١٦٩	١٢٣— ١٦٩

١٧١— ١٧٠	١٧١— ١٧٠
١٧٧— ١٧٢	١٧٧— ١٧٢
٢١٤— ١٧٩	٢١٤— ١٧٩
١٨١	١٨١

١٨٥— ١٨٢	١٨٥— ١٨٢
١٨٣— ١٨٢	١٨٣— ١٨٢

٢ — الدول النامية ١٨٥—١٨٣

ثانياً : السمات الحالية للانتاج الفكرى لتخصص المكتبات

والمعلومات ١٨٦—٢١٢

١ — اختيار العينة ١٨٦—١٨٨

٢ — فئات أوعية نشر الانتاج ١٨٨—١٨٩

٣ — عدد الدوريات التى تصدر فى تخصص المكتبات

والمعلومات ١٨٩—١٩٠

٤ — لغات الانتاج فى دوريات التخصص ١٩٠—١٩٣

٥ — جغرافية الانتاج ومشاركة الدول النامية ١٩٣—١٩٩

٦ — وفيات الدوريات وتغيير العناوين ١٩٩—٢٠٢

٧ — هيئات نشر الدوريات ٢٠٢—٢٠٤

٨ — الترخيص الموضوعى للانتاج الفكرى على اطار

التخصص ومعاملة ارتباطه بالنشاط الاكاديمى ٢٠٤—٢١٠

٩ — انتاجية المؤلف السنوية ٢١٠—٢١٢

مصادر ومراجع الفصل الرابع ٢١٣—٢١٤

الفصل الخامس ٢١٥—٢٨٩

تمهيد ٢١٧

أولاً : البنية الأساسية لتخصص المكتبات والمعلومات فى مصر ٢١٨—٢٢٣

ثانياً : المؤسسات الاختراعية والمهنية والتجارية فى تخصص

المكتبات والمعلومات فى مصر ٢٢٤—٢٢٧

١ — المؤسسات الاختراعية ٢٢٤—٢٢٩

(أ) دار الكتب والوثائق القومية ٢٢٤—٢٢٦

(ب) المركز القومى للاعلام والتوثيق ٢٢٦—٢٢٩

٢ — المؤسسات المهنية ٢٢٩—٢٣٢

ثالثاً : المؤسسات التجارية ٢٣٢—٢٣٧

رابعاً : المؤسسات الاكاديمية واعداد المتخصصين فى تخصص

المكتبات والمعلومات فى مصر ٢٣٨—٢٥٦

أ — تطور المؤسسات الاكاديمية واعداد المتخصصين ٢٣٨—٢٤٢

٢ — الوضع الحالى للمؤسسات الاكاديمية واعدادها

المتخصصين	٢٥٤—٢٤٢
(١) الدرجات العلمية	٢٤٣
(ب) مدة الدراسة	٢٤٥—٢٤٤
(ج) أسماء المؤسسات ووضعها الأكاديمي	٢٤٥
(د) المقررات الدراسية	٢٥٤—٢٤٦
٣ — مؤشرات المستقبل في النشاط الأكاديمي	
لتخصص المكتبات والمعلومات في مصر ..	٢٥٦—٢٥٥

خامسة : سمات الانتاج الفكرى المصرى فى تخصص المكتبات

والمعلومات	٢٧٩—٢٥٧
١ — طرق ومنهج التحليل	٢٥٩—٢٥٧
٢ — فئات اوعية نشر الانتاج	٢٦٠—٢٥٩
٣ — لغات الانتاج	٢٦١—٢٦٠
٤ — جغرافية الانتاج	٢٦٣—٢٦١
٥ — هيئات النشر	٢٦٥—٢٦٤
٦ — التوزيع الموضوعى للانتاج على اطار التخصص	
ومعامل ارتباطه مع النشاط الأكاديمي ..	٢٧١—٢٦٥
٧ — انتاجية المؤلف	٢٧٧—٢٧١
٨ — الانتاج المترجم	٢٧٧
٩ — الانتاج المشترك	٢٧٨
١٠ — معامل ارتباط جزئيات التخصص فى مصر	
بجزئياته فى الدول المتقدمة والنامية ..	٢٧٩—٢٧٨

خامسة : نحو مستقبل افضل لتخصص المكتبات والمعلومات

فى مصر	٢٨٤—٢٨٠
مصادر ومراجع للفصل الخامس	٢٨٩—٢٨٥
المصادر والمراجع	٢٩١—٢٩١
١ — المصادر والمراجع العربية	٢٩٨—٢٩٣
٢ — المصادر والمراجع الأجنبية	٢٩١—٢٩١

الملخص الانجليزى

« المقدمة »

١ - موضوع الكتاب وأهميته

شهد تخصص المكتبات والمعلومات تطورات متعاقبة في مفاهيمه الأساسية ومؤسسته خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، ومع أن بؤادر هذه التطورات ظهرت منذ بداية القرن التاسع عشر ، إلا أن سرعة أيقاعها وتأثيرها زاد من معدلاته في العقود الثلاثة الماضية ، وكان هناك سببان أساسيان وراء هذه التطورات :

الأول شدة الطلب على المعلومات والحاجة إليها في أي مجتمع معاصر بعد أن أصبحت المصدر الأول المساعد في عمليات التعليم والبحث والتخطيط واتخاذ القرارات ، وبالتالي أصبحت ثروة حقيقية لا تقل في قيمتها عن الثروات الطبيعية والبشرية الموجودة ، وزاد هذا من أعباء المؤسسات الاختزانية في جمع هذه المعلومات وتنظيمها وحفظها واسترجاعها بأدق وأسرع الوسائل رغم تزايدها المستمر وتنوع الأوعية التي تسجل بها ، وساعد هذا على دخول مجموعة من المؤسسات إلى إطار التخصص تتولى استغلال الحاجة إلى المعلومات بتحويلها إلى سلعة تباع وتشترى وتجن من وراء ذلك أرباح طائلة .

والثاني هو التقدم في التكنولوجيا عامة ، وفي تكنولوجيا الإلكترونيات خاصة ، ثم انتشارها الكبير في مؤسسات التخصص بكافة أنواعها ، وما تبع ذلك من تأثير في هذه المؤسسات خاصة مع دخول مجموعات جديدة من الفنيين للتكنولوجيين مع هذه الآلات بمفاهيم جديدة محاولين التأثير على مفاهيم التخصص الأصلية وعلاقاته ومكوناته الداخلية .

ورغم أن تخصص المكتبات والمعلومات في موضوعه ، يرجع تاريخه إلى احتياج الإنسان لذاكرة أخرى خارجية ترمي رصيده الفكري وزاده الحضاري من أوعية المعلومات ضبطاً واقتناء وتنظيماً وحفظاً واسترجاعاً ، ورغم أنه تعرض لكثير من المتغيرات مع كل موجة حضارية

وردت عليه ، وبالأذات ابتكار الورق والطباعة والثورة الصناعية وما أعقبها من تغيير في الهياكل الاقتصادية في المجتمعات الغربية ومن ثم أنواع جديدة من الأوعية ومن المستفيدين عبر القرون الماضية ، إلا أن مقدار التغيير في هذا التخصص وتأظمه مع التطورات التي حدثت في القرن العشرين أعطت الفرصة للتيارات الوافدة والتكنولوجيين الجدد لأن تهز مفاهيمه خاصة مع غياب الدراسات النظرية التي تؤصل هذه المفاهيم وتثبت أركانها وتحدد علاقات التخصص بالتخصصات الأخرى .

ويبلغ خلط المفاهيم بين التخصص وتخصصات أخرى ، يرتبط بها بعلاقات متداخلة أو تشابك في الممارسات ، ومحاولات إعادة تكوين للعلاقات الداخلية لمكونات التخصص ، والانقسامات بين مؤسساته ومتخصصيه ، ذروته في السبعينيات من هذا القرن ، وبالأذات في الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم بدرجات متفاوتة في أوروبا واليابان ، إلا أن الدول النامية لم تسلم من التيارات الوافدة والمستوردة خاصة بتاريخ هذه الدول المعروف في استقبال هذه التيارات وترحيب البعض بها منذ بداية هذا القرن مع بداية ظهور التوثيق ، لتلة عدد المتخصصين الراعين بقضايا التخصص وحلقات تطوره ، ولولع البعض بالتقليد الأعمى لكل للقضايا في الدول المتقدمة بصرف النظر عن واقع وظروف الدول النامية .

ووصلت هذه التطورات إلى مصر منذ نحو خمسة عشر عاما ولم يعد يخفى على أحد أن بعض مفاهيم التخصص الأساسية ووظائفه ومكوناته وعلاقاته وتطورات مؤسساته وتعدد أنواع متخصصيه أصبحت محل جدل ، نبدا البعض في ترديد دعاوى كثيرة عن الدور المنفصل لكل من مؤسساته الاختراعية ، وبدا البعض الآخر في الحديث عن وجود علم جديد « علم المعلومات » ومنفصل عن تخصص المكتبات والمعلومات ، وبحيث أصبحت هناك حاجة ماسة إلى دراسة أوضاع التخصص وتطوراتها والشكل الذي عليه إطاره العام .

ويهدف هذا الكتاب إلى رسم صور كاملة ومفصلة للإطار العام لتخصص المكتبات والمعلومات في الدول المتقدمة والدول النامية ومصر في السنوات الخمس عشرة الأخيرة ، والتعرف على الوضع القائم بشأن مفاهيمه النظرية وعلاقات مكوناته الداخلية بعضها ببعض ودرجة تقاربها وارتباطها وعلاقته بالتخصصات الأخرى ووظائفه وأهدافه ومؤسساته الاختراعية والتجارية والمهنية والأكاديمية ووظائف كل منها وأهدافه ونشاطه

ثم سمات الانتاج الفكرى فى الفترة الاخيرة ، واكتشاف العوامل التى اثرت على تطوره ، والعوامل التى قد تؤثر على مسارات مستقبله .

واهمية هذه الدراسة ترجع الى حتمية اكتشاف حقيقة ما يقال وما يتردد فى التخصص الآن ، وسط كثير من الادعاءات الزائفة التى تتردد بدون وعى او دراسة او فهم لتطور التخصص ومفاهيمه الاساسية وإطاره العام فى بعض الأحيان ، او لتحقيق ربح مادى او مكاسب شخصية فى أحيان أخرى .

٢ — مجال الدراسة وحدودها

يتناول هذا الكتاب تخصص المكتبات والمعلومات فى شكله الحالى فى الدول المتقدمة والدول النامية ومصر ويركز على المفاهيم الاساسية للتخصص وقضيته المحورية وعلاقاته بالتخصصات الأخرى ووظائفه وأهدافه ومكوناته الداخلية ، ثم مؤسساته المختلفة الاختزانية والمهنية والتجارية والأكاديمية وسمات الانتاج الفكرى الموجودة حالياً فى التخصص.

ورغم ان التركيز الرئيسى للدراسة على الواقع الحالى للتخصص ، الا انها فى بعض الأحيان قد تطرقت الى سنوات مضت لمتتبع مسارات التخصص وتطوره ، ثم تعرض لواقعه الحالى بالتفصيل والتحليل الكامل ، فتبقى بمحاولات استقراء مسارات مستقبله اعتماداً على منحنيات تطوره من جهة ، وقضايا المطروحة حالياً من جهة ثانية ، وما يكشف عنه الانتاج الفكرى وآراء المتخصصين والأساتذة الكبار من ناحية ثالثة .

وقد ركزت الدراسة فى تعرضها لواقع التخصص على الفترة الزمنية من ١٩٧٠م حتى ١٩٨٥م بالنسبة لقضايا المطروحة وما استقرت عليه مفاهيمه وأنشطته مؤسساته المختلفة ، وايضا على سمات انتاجه الفكرى ، وتتبع تطوره فى نفس الفترة ، وتمت دراسة سمات الانتاج الفكرى المصرى عبر تاريخه كله من ١٨٨٢—١٩٨٠ لقلّة عدده من ناحية ، ولعدم وجود أى دراسات سابقة من ناحية أخرى ، ولأن أدوات ضبطه متوفرة لهذه الفترة .

وحاولت الدراسة ان تتعرض لأكبر عدد ممكن من دول العالم لمحاولة تتبع أوضاع ومسارات التخصص ومؤسساته على أوسع نطاق ، ولهذا

فقد أخذت نماذج من هذه المؤسسات وتناولت نشاطها بالتفصيل في نحو ٣٠ دولة من دول للعالم غطت كل مناطقها الجغرافية في أمريكا الشمالية وأمريكا الغربية والشرقية وآسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية .

وقد ضم المؤلف الى هذه العينة فلسطين المحتلة حيث تعرف عن كتب على المقررات الدراسية المتبعة في اعداد اخصائى المعلومات لدى الكيان الصهيونى ، وتعرف على مقدار تغطية دورياته في أدوات الضبط البيبلوجرافى الدولية ، وكان ذلك ايمانا من المؤلف بأنه قد حان الوقت لى نتعرف فى العالم العربى على كل نشاطات المكتبات والمعلومات لدى الكيان الاسرائيلى مثلما هو بالتاكيد يتعرف على كل الانشطة العربية فى هذا المجال .

٣ - المنهج وخطوات الاعداد

قدمت هذه الدراسة فى الأساس كرسالة دكتوراه لجامعة القاهرة ، وقد أجرى المؤلف تعديلات طفيفة لتتلاءم عند ظهورها فى الكتاب الذى بين يدي القارئ . ومن الصعب الادعاء بان هناك مناهج بحث ثانية وخاصة لتخصيص المكتبات والمعلومات وإنما هو يستعير مناهج بحثه من العلوم الاجتماعية أساسا ، وقد استخدم المؤلف المنهج الشمولى التكاملى فى النظر الى كل مكونات البنية الأساسية للتخصص ، وتحليلها والخروج بمؤشرات اجمالية لوضعه الراهن .

وقد استغرق العمل فى إعداد الرسالة الاصلية نحو ٥ سنوات منذ عام ١٩٨٠ وحتى نهاية عام ١٩٨٥ . وكانت اول الخطوات فى إعداده إجراء بحث للإنتاج الفكرى فى الموضوع فى كل بقوك المعلومات فى الولايات المتحدة وانجلترا ، وقام المؤلف بقراءته كله تقريبا وخاصة ما كان باللغة الانجليزية اثناء وجوده فى الدولتين أعوام ١٩٨٠ - ١٩٨١ و ١٩٨٣ . كما إستغل المؤلف فترة وجوده بالخارج فى إجراء عشرات المقابلات الشخصية مع رواد التخصص الذين قابلهم فى عدد من المؤتمرات الدولية التى حضرها ، وكانت آراء هؤلاء المتخصصين من أهم نقاط ومفاتيح البحث الجوهرية التى وجهت المؤلف لموضوع الدراسة .

وكانت المرحلة الثانية هى اختيار عينات ممثلة لكل أنواع المؤسسات . فى التخصص ومن انتاجه الفكرى مع مراعاة أن تكون هذه العينات نوعا جغرافيا وموضوعيا لكل ما فى إطار التخصص من أنشطة

واتجاهات ، ثم تمت التحليلات اللازمة للمؤسسات الأكاديمية بما تحتويه من مقررات ، وإنتاجه الفكرى باستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة من المتوسطات والنسب المئوية والانحرافات المعيارية ومعاملات الارتباط وجداول المقارنات ، كما تم عرض الأنشطة الأكاديمية فيما يختص بالمقررات الدراسية باستخدام الرسوم البيانية .

٤ - فصول الكتاب

يتكون هذا الكتاب من مقدمة وخمسة فصول يعقبها قائمة المصادر والمراجع ، ويتعرض كل فصل من فصولها لجانب من جوانب التخصص ، والفصل الأول يتناول المفهوم النظرى للتخصص وموضوعه الأساسى ووظائفه وأهدافه ومكوناته الداخلية وعلاقاته وانتماءه وقسومه العلمى وعوامل التغيير المحيطة به ، ثم مسارته المتوقعة فى المستقبل .

الفصل الثانى يتناول مؤسساته الاختزانية والمهنية على المستوى الدولى والقومى ، مع اختيار بعض النماذج الجديرة بالذكر من أنماط المؤسسات المسابقة . ثم تعرض الفصل للمؤسسات التجارية التى تشكل قطاعاً جديداً داخله يطلق عليه الآن « قطاع صناعة المعلومات » ، وتعرض الفصل لظهور هذه المؤسسات وأهدافها ووظائفها وحجم نشاطها الحالى فى الدول المتقدمة والنامية .

الفصل الثالث خصص لنشاط المؤسسات الأكاديمية وإعداد المتخصصين فى المكتبات والمعلومات ، حيث يتناول تطوره وأوضاع هذه المؤسسات من حيث الشهادات والدرجات العلمية التى تمنحها ومدة الدراسة للحصول على كل منها ، وأسماء المؤسسات وأوضاعها الادارية والمقررات الدراسية التى تضمها أنماط متعددة من هذه المؤسسات ، مع تناول مؤشرات المستقبل بالنسبة للإعداد لكوادره البشرية .

الفصل الرابع يتناول سمات الانتاج الفكرى فى تخصص المكتبات والمعلومات على مستوى العالم اعتماداً على ما تم ضبطه من انتاج فى ادوات الضبط لعامى ١٩٧٢ ، ١٩٨٢ حيث تمت دراسة فئات وأوعية النشر وعدد الدوريات الموجودة التى كشفت التحليلات عن أنها أهم وعاء يكتب فيه الانتاج فى التخصص ولغات الدوريات وجغرافيتها ووفياتها ، وهيئات نشرها ، ثم التوزيع الموضوعى للانتاج كله على اطار التخصص

ومعامل ارتباط الانتاج الفكرى بالمقررات الدراسية ، واتخاذية المؤلف سنويا .

اما الفصل الخامس والاخير من الكتاب فقد خصص للتعرف على المكونات الحالية لتخصص المكتبات والمعلومات في مصر حيث يتناول نفس الجزئيات التي تعرض لها الكتاب في الفصول الاربعة الاولى واختتم هذا الفصل بمجموعة من المؤشرات لمستقبل التخصص في مصر مع توصيات كشفت عنها الدراسة في كل فصولها وصيغت في شكل مبادئ يستطيع بها التخصص ان يطور من مستقبله في مصر .

لا يتبقى بعد ذلك سوى شكر الأستاذ الدكتور سعد محمد الهجرسي استاذي الجليل والمشرّف على هذه الدراسة اثناء إعدادها كرسالة دكتوراه ، فله فضل كبير في توجيه المؤلف وفي مراجعتها ، والأستاذ الدكتور فتحى عبدالهادى الذى ساعد المؤلف على نشرها كما كان مع الأستاذ الدكتور محمود الشنيطى أعضاء لجنة الحكم عليها ، ومنحها أعلى تقدير علمى واكاديمى ، وزوجتى العزيزة كبيرة العطاء التى تحملت وضحت اثناء إعدادها ومعطية لى كل تشجيع ورعاية .

ثم الحمد والشكر لله الرحمن الرحيم الذى وهبنى القوة وهادنى ، واولا هذه الهداية ما تمكنت من عمل شىء ، واجعلنى الله سبحانه وتعالى مصدر عطاء لكل من ساعدنى .

الدكتور
اسامة السيد محمود
ينساب
١٩٨٦

الفصل الأول

الإطار النظري لتخصص المكتبات والمعلومات

وصل تخصص المكتبات والمعلومات الى مرحلة متقدمة في موضوعه وعلاقاته ، وفي مؤسساته وأدبه وهو أمر يجعل الدراسة الأكاديمية لهذا التخصص عملاً واجباً ومنطقياً في ظل ظروف تطوّر المجال وتضخمه في العقود القليلة الماضية وهذا التطور نفسه قد حمل في طياته كثيراً من التيارات الوافدة والشاردة من تخصصات أخرى بعضها كان متناقضاً مع المعطيات الأساسية للتخصص حتى إن هذه المعطيات تبدو غير واضحة ومبهمة ومن الصعب تحديدها لأنها دائماً محل تساؤل وجدل حتى في أبسط وأدق مفاهيمها ، ليس فقط في الدول التي ما زالت في بداية طريق التقدم ، في تخصص المكتبات والمعلومات ، بل أيضاً في الدول المتقدمة التي سارت شوطاً بعيداً في هذا التخصص .

من الملائم لأي تخصص أن يبدأ بالتعرف على الإطار العام له ، لتحديد لب دراسته وحدوده العالية وقطاعاته الرئيسية وعلاقاته بالعلوم والتخصصات الأخرى الى جانب التعرف على أنواع المؤسسات المختلفة التي تنتمي اليه وظائفها المتنوعة ، ثم للسمات الأساسية لأدب هذا التخصص وانتاجه الفكري ، ومن الطبيعي أن عدم تحديد هذا كله يؤثر الى حد بعيد في المعطيات الأساسية للتخصص ويجعله في مهب الريح لأي من التيارات الوافدة والشاردة من تخصصات أخرى .

ويهدف هذا الفصل الى رسم الإطار العام لتخصص المكتبات والمعلومات وتحديد موضوعه وأهدافه ووظائفه ومكوناته الداخلية وعلاقاتها ، ثم العلاقات الخارجية التي تربط هذا التخصص بالتخصصات الأخرى الى تطوره ، كما سيتعرض الفصل أيضاً للأسس النظرية التي يمارس التخصص عمله اعتماداً عليها ودرجة الاستقرار بها ، ومقدار التقدم الذي وصلت اليه ، والبيئة التي تعمل بها مؤسساته حالياً وهي التي أثرت الى حد بعيد على ظروف ومتطلبات العمل ، وعلى شكل هذه المؤسسات ومسبباتها ، كما سيتعرض الفصل للمتغيرات التي قد تدفع بالتخصص الى هذا المسار أو ذاك في الدول المتقدمة أو النامية .

أولا : موضوع التخصص واهدافه ووظائفه

١ - موضوع التخصص

لكى يقال أى تخصص أو فرع من فروع المعرفة الاعتراف العلمى والأكاديمى والمهنى والاجتماعى فلا بد له من أن يحدد موضوع دراسته وجوهره واهتمامه بدقة وبوضوح تمنع أى خلط أو تداخل مع أى تخصص أو فرع آخر ، وموضوع تخصص المكتبات والمعلومات ورقة أرضه الأساسية هى ضبط أوعية المعلومات بآلياتها وتنظيمها وإتاحتها للاستخدام من أقدم أشكالها من الألواح الطينية وقطع الحجارة والجلود والعظام وأخشاب الأشجار وأوراق البردى ، وحتى أحدثها بكل ألوانها المرئية والمسموعة ، ومروراً بأوعية المعلومات الورقية بكافة أشكالها ، وأوعية المعلومات التى يعتنى بها التخصص . هى الوسائط التى سجلت أفكار وتجارب وخبرات الجنس البشرى ، وهى أيضاً رصيده وزاده الحضارى التى تحمل معلومات الأمس واليوم المسجلة (١) .

وأوعية المعلومات التى تشكل موضوع تخصص المكتبات والمعلومات بدأت فى الظهور منذ آلاف للسنوات بعد أن « أصبح من الصعب على ذاكرة الفرد أن يخزن ويضبط كل ما يصل إليه من خبرات السابقين فى ذاكرته الداخلية ، وخشى من أن ينسى هذه الخبرات المكتسبة فاحتاج الى وسيط يسجل عليه هذه الخبرات ، وبهذا بدأت تظهر الذاكرة الخارجية » (٢) ، وهى ذاكرة لا نهاية لحدودها وقادرة على استيعاب الخبرات والمعارف التى يصل اليها .

ومع ظهور الطباعة ، بدأت هذه الذاكرة الخارجية تتجسد وتترايد أهميتها وينمو حجمها وأصبحت موضوعاً يشترك فى دراسته عدة تخصصات كل منها يتناولها فى جانب من جوانبها ثم ازداد هذا النشاط كثافة بعد ظهور الوسائط السمعية والمرئية الجديدة لتسجيل المعلومات والمعرفة ونقلها من مكان الى آخر ، وبدأت تظهر مؤسسات متعددة منها ما يهتم بإنتاج معرفة الذاكرة الخارجية نفسها ، ومنها ما يهتم بإنتاج الوسائط المادية وأوعية المعلومات ، ثم مؤسسات اختزانة تعمل على اقتناء أوعية المعلومات بكافة أشكالها وتنظيمها غنياً ثم حفظها لاسترجاعها لجمهور معين له اهتماماته وحاجاته المحددة ، وتعددت أشكال هذه المؤسسات مع استمرار زيادة الأهمية ونوع أشكالها .

ومن الطبيعي أن كل مؤسسة من المؤسسات الاختزانية هي بمثابة نظام متكامل مكون من عدد من الأجزاء ويعمل بها عدد من المتخصصين وعلى ضوء عدد من التقنيات كما أنه يرتبط بمجموعة من العلاقات الداخلية والخارجية ليحقق الأهداف التي وضعها لنفسه ، وبالتالي فإن التخصص أصبح يدرس تنظيم المعلومات الموجودة داخل المؤسسات الاختزانية من ناحية « بنائها وأهدافها ووظائفها وحدودها وأفرادها وعلاقاتها » (٣) .

وعلى ذلك فإن تخصص المكتبات والمعلومات إنما هو التخصص الذي يعتنى بأوعية المعلومات من حيث الضبط والاختيار والاقتناء والتنظيم والاسترجاع ، وهذه الأوعية تحمل المعلومات التي تشكل الذاكرة الخارجية للجنس البشرى ، وتحفظ بها المؤسسات الاختزانية الافتنائية

٢ — وظائف التخصص

إن كل المؤسسات الاختزانية الافتنائية تمارس ثلاثة وظائف أساسية بصرف النظر عن حجمها أو نوعها أو شكل أوعية المعلومات التي تختزنها ، والوظائف الثلاثة هي :

(١) اختيار أو اقتناء الأوعية طبقاً لسياسة واضحة تضعها كل مؤسسة بعد دراسة متطلبات المستفيدين وعلى ضوء الإمكانيات المتاحة لها .

(ب) تحليل الأوعية التي تقتنيها وتنظيمها وحفظها طبقاً لمجموعة من القواعد والمعايير والتقنيات لكي يسهل استرجاعها بما تتضمنه من معلومات بعد ذلك . وقد اعتبرت هذه الوظيفة هي الأساس لكل عمل المؤسسات الاختزانية لأنه لولا عملية التحليل والتنظيم لما استطاع أحد الوصول إلى هذه الأوعية أو معلوماتها ، ولهذا « نهى عن الزجاجة حتى بعد أن تطور نمط المستفيدين وأصبح اهتمامهم أحياناً بالمعلومات الموجودة داخل الأوعية بدلاً من الأوعية نفسها ذلك أن المعلومات المطلوبة لا توجد مجردة ، بل لابد أن تتجسد دائماً داخل وعاء معلومات ما » (٤) .

(ج) استرجاع الأوعية وبحث المعلومات الموجودة طبقاً لمتطلبات المستفيدين التي ترد في شكل استفسارات وطلبات للمعلومات، وتقديمها إليهم في صورة عدد من الخدمات . وعلاوة على الوظائف الأساسية السابقة فهناك عدد من الوظائف الإضافية التي قد تختلف من مؤسسة اختزانية إلى أخرى ، مثل زيادة استخدام النظام عن طريق دعوة المستفيدين وتسويق الخدمات المقدمة من المؤسسة لهم ، وإدارة نظام المعلومات الداخلي للمؤسسة الاختزانية بمكوناته ووظائفه وعلاقاته وأفراده ، ثم تطويره باستمرار إلى الأفضل (٥) ، كما أن هناك بعض الكتاب (٦) الذين يفصلون هذه الوظائف إلى أكثر من العمليات الثلاثة السابقة ، فيتم مثلاً اعتبار عمليات الحفظ منفصلة عن عمليات التحليل والتنظيم كما يتم فصل عمليات الاسترجاع عن تقديم الخدمات وبحث المعلومات ، ويعتبرون أن عملية تلقي أسئلة المستفيدين وبناء استراتيجيات البحث عن المعلومات للإجابة على هذه الأسئلة وظيفة مستقلة ، والحقيقة أن العمليات السابقة كلها عمليات جزئية يمكن دمجها تحت الوظائف الثلاثة الأساسية لأي مؤسسة اختزانية ، وهي الاختيار والاقتناء والتحليل والتنظيم ثم الاسترجاع والخدمة .

٣ — هدف التخصص

أن جميع الوظائف التي تقوم بها المؤسسات الاختزانية إنما تهدف إلى هدف واحد وهو نقل الرسائل الموجودة في أوعية المعلومات وهي الوسائط المكونة لذاكرة الإنسان الخارجية من إنسان إلى إنسان ومن عصر إلى عصر ومن مكان إلى آخر وبالتالي يتحقق الاتصال بالمعرفة ، وقد أكدت الكتابات على الهدف الاتصالي للتخصص وعلى طبيعة المؤسسات الاختزانية كقنوات اتصال عبر الحضارة البشرية كلها (٧) ، وعلى أن قنوات الاتصال هذه إنما تعمل على « تسهيل عمليات تدفق المعلومات بين حلقات المعرفة وطوال الحضارة البشرية » (٨) ، وقد قسم روجر جرير (٩) أهداف المؤسسات الاختزانية إلى أهداف إرشيدية لضبط أوعية المعلومات من أجل إعلام المستفيدين والترويج عنهم وتثقيفهم وتعليمهم . ومن هنا نستطيع أن نرى أن لضبط للأوعية في حد ذاته ليس هدفاً ولكنه وسيلة لعدة أهداف أخرى هي الإعلام والترويج والثقافة والتعليم .

ثانيا : تطور التخصص

تطور تخصص المكتبات والمعلومات من مجموعة ممارسات تجرى على أوعية المعلومات وداخل مؤسسات تتولى ذلك بنوع كبير من الاجتهاد ، الى شكله الحديث منذ فترة لا تزيد عن مائه عام الا بسنوات قليلة . ذلك انه يمكن ارجاع ذلك الى الربع الأخير من القرن التاسع عشر وهي الفترة التي ظهرت فيها الجمعية الأمريكية للمكتبات American Library Association ثم بدأت الدراسة الأكاديمية المنظمة للراغبين في دراسة هذا التخصص ، وهي كلها مؤشرات هامة كانت بمثابة منعطف في تطور تخصص المكتبات والمعلومات .

وكانت اللجنة الأولى لظهور تخصص المكتبات والمعلومات هي ظهور أوعية المعلومات التي شكلت موضوعه الأساسي ومحور اهتمامه ، وسرعان ما ظهرت عدة مؤسسات تعنى باختيار وجمع وتحليل هذه الأوعية ثم اختزانها لخدمة من يطلبها ، والحقيقة أن هذه المؤسسات — المؤسسات الاختزانية — ظلت لفترة طويلة تتمثل في المكتبة كمؤسسة اجتماعية يرتادها كل أفراد المجتمع للحصول على أوعية القراءة والبحوث ، وسرعان ما احتلت طبيعة بعض الأوعية استقلالها في وقت مبكر نسبيا من مراحل تطور المؤسسات الاختزانية ، ويقصد بها على وجه التحديد أوعية المكتبات والتصرفات والإداريات (١٠) . وقد ساعد على هذا الاستقلال أن أولئك المرتبطون بهذه الأوعية انتاجا ثم طلبا على معلوماتها ، كانوا هم المرتبطون بمسئوليات اتخاذ القرارات من السلطة الحاكمة .

وقد سارت المؤسسات الاختزانية في التخصص بنمط المكتبات التي كانت تحتوى على أوعية المعلومات المرتبطة بالقراءة والبحث والتعليم ، ثم دور المحفوظات للأوعية الإدارية ودحا طويلا من الزمن امتد الى القرن التاسع عشر ، كان عملها يتميز بالكفاءة والفعالية معا . وأدبا ما كان مطلوباً منها تجاه الأفراد والمؤسسات والمجتمع وبالتالي حفظاً للمهنة وللتخصص وضعه الاجتماعى والعلمى بل زادا من قيمته مع مرور الحضارة البشرية وتطورها .

ومع العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر بدأت تحيط بالمؤسسات الاختزانية التي كانت موجودة عدة متغيرات جديدة نتجت كلها عن مجموعة

من الظروف الاجتماعية والاقتصادية والعلمية التي أحدثتها الثورة الصناعية أساساً فبدات تتضح الأهمية القصوى للبحث العلمي وبالتالي ظهرت أعداد كبيرة من هؤلاء الباحثين وتدفقت على هذه المؤسسات الاخترازية وخاصة طرفها الخاص بالقراءات والبحوث أعداداً كبيرة من هذه الأبحاث ، ولعل أفضل من تتبع تأثيرات المتغيرات الاجتماعية والعلمية على التخصص ومؤسساته في تلك الفترة ، وسنوات النصف الأول من القرن العشرين هو عالم المكتبات والمعلومات الهندي رانجاناثان ، وحدد أبرز التأثيرات بحدوث غزوتين للتخصص الأولى في نهاية القرن الماضي بدخول العلماء للعمل في هذه المؤسسات ، والثانية بعدها بنحو ربع قرن بدخول الفنيين والمهندسين مع أجهزة الميكروفيلم (١١) .

ولا شك أن الغزوتين وما صاحبهما من ظروف اجتماعية واقتصادية احاطت بالتخصص ومؤسساته قد تسببتا في إعادة صياغة المكونات الداخلية لتخصص المكتبات والمعلومات وإلى ظهور مؤسسات ومتخصصين جدد ، ولهذا يحسن دراسة ذلك عن كثب للتعرف على المقصود بمصطلحين ترددا كثيراً بعد الحرب العالمية الثانية وهما التوثيق وعلم المعلومات وعلاتهما ومكانهما داخل الإطار العام للتخصص ومؤسساته .

Documentation

١ - التوثيق

ان معظم تعريفات التوثيق تلقى الضوء على هويته وعلاقته بالمكتبات ورغم أن هناك تعريفات متعددة له فإن أفضلها وأشملها هو تعريف رانجاناثان الذي يلقي الضوء على مفهومه وحقيقته وأهدافه ثم علاقته بالمكتبات ، وهذا التعريف هو (١٢) « العمل والممارسة من أجل جعل الأفكار الصغيرة والحديثة أكثر استخداماً من قبل المتخصصين (قانون ١) وتقديم الخدمات المتعلقة بهذه الأفكار اليهم (قانون ٢) بشمول (قانون ٢) وسرعة (قانون ٤) على الرغم من التدفق المستمر والمتزايد من الأفكار الصغيرة والحديثة في عدد متزايد من الموضوعات المنخفضة والتي تتضمنها عدة آلاف من الدوريات » .

ولعل قوة هذا التعريف تنبع من أن رانجاناثان قد ربط بينه وبين المكتبات عن طريق تطويع قوانينه الخمسة الأساسية التي تحكم نشاط التخصص من وجهة نظره لتشتل للتوثيق ، ذلك أنه مجموعة من الممارسات لتقديم للخدمات المتخصصة المتعلقة بالأفكار الحديثة والصغيرة والتي

توجد أساسا في الدوريات بسرعة وشمول وقد ميز أيضا هذه العلاقة بأنها غلاقة احتواء من جانب المكتبات للتوثيق لاهتمام الأخير بالأفكار الصغيرة والحديثة وبالمختصين على وجه الخصوص بينما تهتم المكتبات بكسر الأفكار وبكل المستفيدين .

كان ظهور التوثيق في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر عندما بدأ بعض علماء العلوم الطبيعية واستشعارا منهم بعدم ملائمة تقنيات العمل في المكتبات في تلك الفترة ورغبة منهم في خدمة باقى زملائهم وسرعان ما تجمع عدد من هؤلاء العلماء ، وكان أهم ما يجمعهم معا هو نوع من عدم الرضا على الخدمات التي كانت تقدم لليهم من المكتبات في ذلك الوقت وبدلوا في تجميع الانتاج الفكرى المنشور في بيبليوجرافية عالمية .

وقد انتهت جهود هذه المجموعة الى اهتمامين ، الأول لاعداد البيبليوجرافية نفسها ، والثانى لتطوير نظام تصنيف ديوى العشرى ، ذلك الجهد الذى ادى الى ظهور التصنيف العشرى العالمى ، والذى يعتبر في نظر الكثيرين ابرز ما افرزته حركة التوثيق (١٢) ولم يكن لبدائيات التوثيق أى توفيق يذكر من الناحية العملية ، فلم تخرج البيبليوجرافية موضع الاهتمام الى حيز الوجود على الاطلاق ولكنه ادى الى ظهور عنصرين اثرا في تخصص المكتبات والمعلومات ابعد تأخير بعد ذلك وهما : .

١ - ظهور تجمع من العلماء اهتم بقضية ضبط أوعية المعلومات واتاحتها ومطابقته بتطوير مؤسسات للتخصص واشتغال هؤلاء العلماء بالفعل في المهنة ، مما ادى الى دخول مفاهيم ومصطلحات جديدة لم تكن من قبل في هذا التخصص ووجدت اليه مع العنصر البشرى الجديد .

٢ - حدوث انقسام في بعض مؤسسات التخصص الاختزانة والمهنية في أوربا الغربية وبعدها بقليل في الولايات المتحدة ، فغيرت بعض المؤسسات الاختزانة اسمها من « مكتبة » الى « مركز توثيق » ، كما ظهرت مؤسسات مهنية - جمعيات واتحادات - حاولت أن تجد لنفسها مكانا منفصلا عن نهر التخصص الرئيسى ، فاتفصل بعض أعضاء الجمعية الأمريكية للمكتبات "American Library Association"

وتحالفوا مع بعض العاملين الذين لم يفلحوا في الانضمام الى الجمعية واسسوا « جمعية المكتبات المتخصصة » "Special Library Association" في عام ١٩٠٨ ونفيس

الموقف تقريبا حدث في إنجلترا بظهور « جمعية المكتبات المتخصصة ومكاتب المعلومات bureaux and Information Association of Special Libraries » في عام ١٩٢٤. للأسف فإن هذه المؤسسات المهنية التي ظهرت مع ظهور التوثيق وبعده عمدت الى تفتيت التخصص ولم تحاول على الاطلاق ايجاد أى نوع من نقاط التلاقى مع المتخصصين أو المؤسسات الاختزانية أو المهنية الموجودة ، وقد زاد من حدة هذه الانقسامات ظهور ونمو تكنولوجيا المصنرات الفيلمية ، وتشجيع الاحتكارات الرأسمالية لمؤيدى هذه التكنولوجيات لدوافع تجارية بحتة ، وتشكيل عدة جماعات اهتمام Interest groups من مؤيدى وانصار المصنرات الفيلمية حتى ان هذه الجماعات هي التي لعبت الدور الرئيسى فى تأسيس « معهد التوثيق الأمريكى "American Documentation Institute" » فى عام ١٩٣٧ (١٤).

وقد ادى كل هذا الى تعاظم نفوذ وانتشار التوثيق فى الفترة بين الحربين العالميتين .

وعلى الرغم من كل النشاط المهنى والتطبيقى والتجارى والدعائى الذى صاحب التوثيق فى تلك الفترة ، الا ان النشاط النظرى والاكاديمى لم يكن له أى وجود يذكر فلم تنظم أى مقررات دراسية فى التوثيق الا فى العام الدراسى ١٩٤٨ / ١٩٤٩ ، بجامعة « كيس ويسترن ريزرف Case Western Reserve » فى الولايات المتحدة ، بل ان اول محاولات لوضع تعريف محدد له لم تجيء الا مع نهاية الثلاثينات . وكان للخلفية النظرية للهشة للتوثيق وتحالف بعض الأحداث التاريخية على مجريات التخصص كنولى أمين مكتبة الكونجرس لرئاسة معهد التوثيق الأمريكى ، وتخلصه من تأثير شركات المصنرات الفيلمية على المعهد ، والتطور العلمى الضخم الذى زاد من مشكلة انفجار المعلومات منذ منتصف القرن العشرين وحتى الآن ، ثم انتهاء هذا الجيل من المكتبيين الذين وقفوا طويلا ضد اتباع بعض الأساليب الحديثة فى التحليل الموضوعى وتقديم خدمات أكثر سرعة وكفاءة تلائم احتياجات المتخصصين ، وايضا انتهاء جيل الموثقين الذين بنوا دعاوى الانفصال على خلافات شخصية ، علاوة على الهجوم الشدد الذى كان يلاقيه مصطلح التوثيق من بعض فئات المتخصصين فى علوم أخرى لاستخدامه فى عدة مجالات بمعانى مختلفة ، وكان لذلك كله أكبر الأثر على اختفائه تقريبا وبحيث لم يتبقى منه

الا بعض المؤسسات والمتخصصين في الدول النامية وفي فرنسا والماساني الغربية التي لا تزال تستخدم هذا المصطلح ، وهذه المؤسسات والعاملون بها يمارسون نفس الوظائف والاهداف التي تتم في اى مكتبة متخصصة .

ولعل الأثر الأكبر الذي تركه التوثيق خلفه كحلقة من حلقات تطور تخصص المكتبات والمعلومات هو زيادة الادراك عند رجال المكتبات والمعلومات منذ الحرب العالمية الثانية لاهداف المهنة الأساسية ، وتقديم المؤسسات الاختزانية لبعض الخدمات الحديثة التي طالب بها العلماء وبالسعة التي تتلاءم مع سرعة الطلب على أوعية المعلومات ذاتها ، ثم تعديل أو ظهور قواعد ومعايير متعددة للإعدادات البيولوجرافى ، والتغيير الجذرى الذى أحدثه التوثيق منذ بداية النصف الثانى من هذا القرن فى كثير من برامج ومقررات المؤسسات الأكاديمية فى التخصص ، وزيادة على ذلك وضع بذور الانقسام فى التخصص والذى لا يزال مستمرا حتى الآن .

Information Science

٢ - علم المعلومات

استخدم هذا المصطلح الذى حل محل مصطلح التوثيق الى حد كبير لأول مرة فى عام ١٩٥٩ ولم يكن مستخدما قبل ذلك على الاطلاق لا فى مؤتمرات أو أسماء مؤسسات أو اى انتاج فكرى (١٥) ، ويبدو انه استوعب درس التوثيق جيدا لأن محاولات (١٦) وضع تعريف له تعاقبت منذ ظهوره اعتبارا من مؤتمر « معهد جورجيا للمعلومات ، Georgia Institute of Technology عامى ١٩٦١ :

١٩٦٢ ثم بمحاولات روبرت تايلور Robert Tylor وبوركو Borko فى الولايات المتحدة وفيكري Vikary فى إنجلترا وميخائيلوف Mikhailov وزملائه فى الاتحاد السوفيتى ، حتى وصلت هذه

المحاولات الى وضع التعريف الذى صاغه والقاء « بوركو » أمام الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات American Society of Information Science

بمناسبة وضع هذا الاسم لها بدلا من « معهد للتوثيق الأمريكى » فى عام ١٩٦٨ ، ويحظى هذا التعريف بقبول شبه عام . وقد جاء فى هذا التعريف ان علم المعلومات هو (١٧) « التخصص Discipline

الذى يدرس خواص وسلوك المعلومات والقوة الكامنة التى تتحكم فى تدفق المعلومات ووسائل اعدادها واتاحتها لتحقيق منها أقصى استخدام وهذا

للتخصص يهتم بهذا الجزء من المعرفة التي تختص بابتكار وجمع وتنظيم
وخرن واسترجاع وتفسير وتحويل واستغلال المعلومات « ويتفق معظم
المختصين المؤيدين لعلم المعلومات على هذا التعريف وبالحدود التي
رسجها فيها عدا ميخائيلوف الذي يقصره على الاهتمام بالمعلومات العامة
نقط ، ويوسع من مجاله لكي يتضمن كل اشكال الاتصال العلمى (١٨) .

ورغم حرص معظم من يتشبعون لعلم المعلومات على اصباغ العلمية
عليه ، الا ان التعريف نفسه قد نص على انه تخصص Discipline
يهتم ويدرس جوانب من المعرفة وبه مجموعة من المختصين وليس علما
محدداً اى جزء محدد ومنسق من المعرفة ومعتمداً على قوانين ثابتة ،
كما انه من الواضح ان المجال الذي حدده علم المعلومات لدراسته هو مجال
واسع وعريض ويغطى شبكة للذاكرة الخارجية كلها ، فلو نظرنا الى شكل
هذه الشبكة (١٩) ورجعنا الى التعريف السابق لوجدنا ان علم المعلومات
يغطى ابتكار المعلومات ثم وسائل اعدادها ثم جمعها وتنظيمها وخرنها
واسترجاعها وتفسيرها وهى كلها تغطى الجزء الاكبر من نشاط الذاكرة
الخارجية والتي يشترك في دراستها عدد ليس بالقليل من العاسوم
والتخصصات الاخرى حاول كل منها ان يحدد زاويته وموقعه المعين في
دراستها ، الا ان علم المعلومات بالشكل السابق يريد ان يدرس للذاكرة
الخارجية كلها بل انه تجاوز الذاكرة الخارجية الى الذاكرة الداخلة
للانسان فهناك بعض الكتابات (٢٠) التي فسرت دراسة وسائل ابتكار
وسلوك وخصائص المعلومات التي جاءت في التعريف السابق بأنه دراسة
« تنظيم المعلومات والمعرفة البشرية في عقل الانسان ومعرفة دوائع
ابتكاره واخراجه او اكتسابه لمعلومات معينة وواضح ان ذلك هو من
قبيل خلط المفاهيم لان ذلك كله يقع ضمن دائرة علم النفس .

ورغم وجود عدد كبير من المؤسسات المهنية — للجمعيات
والانحادات — والبرامج الاكاديمية ، واعداد كبيرة ممن يدعون انهم
مختصون في علم المعلومات وهو في هذا يشبه التوثيق الى حد كبير مما
يرجع تشابه علم المعلومات مع التوثيق في اجزاء متشابهة كثيرة فيها عدا
تغير المصطلحات ، الا ان هذا كله لا يكفى لتثبيت دعائمه كعلم وكاتجاه
متصل داخل تخصص المكتبات والمعلومات الاساسى ، ان المؤسسات
المهنية الموجودة هى اساسا لرعاية مصالح امضائها كما ان لها اهدافا
تجارية واضحة وسيتم التعرض لها في الفصل القادم من الرسالة ، اما

البرامج والمقررات الأكاديمية فهي مليئة بالتناقضات وغير محددة لتناولها التخصصي وأبسط دليل على هذا هو العدد الكبير من المقررات التي يتم تدريسها داخل برامج علم المعلومات والتي تبدو على كثرتها شاملة لكل تخصصات علوم المكتبات والحاسبات الإلكترونية والرياضيات والاحصاء والإدارة وعلم النفس وسيتم التعرض لهذه البرامج في القسم الثالث من الرسالة ، أما بالنسبة لاعداد المتخصصين في علم المعلومات فإتينا لو محصنا عن كئب نوعياتهم ومؤهلاتهم الدراسية ووظائفهم ، وعن طريق عدد أعضاء الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات التي كانت تضم نحو ١٠٠٠ عضو في عام ١٩٧٩ فسنجد ما يلي (٢١) :

١ — من ناحية المؤهلات الدراسية هناك ٨٦٪ من الأعضاء يحملون درجة جامعية في المكتبات ، و ٨٪ يحملون أكثر من درجة جامعية أحدهم في المكتبات ، و ٢٤٪ يحملون درجات جامعية في الهندسة والزراعة والاقتصاد والانسانيات والعلوم الاجتماعية والحاسبات الإلكترونية ولم يدرسوا مكتبات .

٢ — من ناحية الوظائف : هناك ٢٤٪ من الأعضاء هم مديرو مكتبات أو أمناء مكتبات ، و ٢٠٪ ليس لهم علاقة مباشرة بالمعلومات سوى كمستخدمين ، و ١٩٪ مهندسون ، و ١٣٪ مخدوبو تسويق ومبيعات ، و ١٢٪ أساتذة جامعات من كل التخصصات والباقي من مهن أخرى .

والأرقام السابقة تثبت بما لا يدع مجالاً للشك مقدار التكامل العضوي بين المكتبات والمعلومات ، وبطلان الاتجاه الذي يدعو الى الفصل بينهما وإلى بناء تخصص مستقل يطلقون عليه علم المعلومات . والحقيقة ان نقطة تكامل التخصص كله ، والعلاقة بين تخصص المكتبات والمعلومات وعلم المعلومات من النقاط التي لا تذكر في الغالب أو تذكر نادراً بدون تفاصيل في الانتاج الفكري الذي يدمج انتماؤه لعلم المعلومات فقط ، ويفهم من هذا الانتاج ان علم المعلومات يهتم بالمعرفة نفسها وبالمعلومات المجردة دون أي وسط مادي أو وعاء للمعلومات ، وهي مغالطة واضحة لأن المعلومات لا توجد مجردة ، بل تتجسد في وعاء ما ، كما ان المعلومات المجردة لا يمكن تنظيمها أو تحليلها أو حفظها حتى لو كانت بشكل محسب الا اذا كانت مسجلة بالصور أو الرموز أو الحروف ، وذلك ان الوعاء هو الذي ينظم وهو الذي يحفظ أو تؤخذ منه المعلومات وتقدم للاستفيد ، فالمعلومات ان كانت في ذاكرة الانسان فهي مجال تخصص علم النفس ،

وأن كانت مجسد في وعاء فهي مجال تخصصي المكتبات والمعلومات . وقد
نبه براترند بروكس Brtrand Brooks — وهو واحد من أفضل
واتضح علماء المكتبات والمعلومات في العالم — الى ذلك فقال بالنص (٢٢)
« ان علم المعلومات يدرس للوثائق المحتوية على معلومات ويهدف الى
تنظيمها واعداد مجموعة مسخلصات وكشافات لهذه الوثائق لوضعها في
اطار التنظيم البيليوجرافي المتكامل لخدمة المستفيدين ، وذلك باستخدام
الوسائل اليدوية او الآلية على حد سواء » ومن الواضح التشابه والتطابق
بين الهدف الذي وضعه بروكس ، والعمليات التي يقوم بها ما أطلق عليه
علم المعلومات ، وبين هدف ووظائف تخصص المكتبات والمعلومات .

ان اختلاف المصطلحات والمسميات لا ينبغي أن يغفل وحده الهدف
والمضمون والوظائف والعلاقات الحتمية بين مكونات التخصص ومؤسساته
كما أن للتشبيث بوجود اختلافات بين علم المعلومات ، وبين تخصص
المكتبات والمعلومات اعتمادا على اختلاف المصطلحات دون النظر الى
المفاهيم الأساسية وراء كل مصطلح أدى الى سلسلة من الانقسامات
والصراعات داخل التخصص ومؤسساته في خلال العقود الثلاثة الماضية
وبالذات في الولايات المتحدة ، ثم امتد تدريجيا الى باقي دول العالم
بدرجات متفاوتة ، واذا كان الأمر مجرد اطلاق مصطلحات جديدة ، فعلم
المعلومات على تخصص المكتبات والمعلومات ، أو احلال هذا المصطلح
مكان مصطلح سابق كالتوثيق لما كان هناك اختلاف يذكر بين المتخصصين
أو المؤسسات ، الا ان المؤلف يشعر بأن الأمر أكبر من مجرد اختلاف
المصطلحات بل تعداه في كثير من المواقف الى اختلاف في المفاهيم ،
ومحاولات لفصل أو سلخ نشاط تقوم به بعض المؤسسات أو المتخصصين
تحت مظلة هذه المصطلحات عن التخصص الأم وهو المكتبات والمعلومات،
إن أي دراسة واعية ومتعمقة ، لعلم المعلومات كاتجاه انفصالي عن
تخصص المكتبات والمعلومات ستثبت حتمية احتواء التخصص لهذا النشاط
وبطلان أية محاولات لسلخه عنه .

ورغم قصر المدة التي مرت على حدوث الانقسامات داخل التخصص
بين مؤسساته ومتخصصيه ، الا انها حققت بكثير من التطورات السريعة
والتلاحقة ، وتربط معظم محاولات تتبع هذه التطورات بين زيادة استخدام
الحاسبات الالكترونية في مؤسسات التخصص وبداية الانقسامات وذلك
لان الاستخدام أدى الى دخول أعداد كبيرة من المتخصصين في الحاسبات

الالكترونية الى التخصص بمفاهيم الهندسية والفنية ، ومع غياب المفاهيم الأساسية لديهم عن تخصص المكتبات الذي وفدوا اليه حدث نوع من عدم الاستقرار في هذه المفاهيم ، وهو وضع مشابه لما حدث في غزوة العلماء في نهاية القرن الماضي ، الا ان هذه الغزوة الجيدة للالكترونيين كانت اقوى تأثيرا واشد عمقا بفعل قوة الالكترونيات وما أحدثته من تغيير جذري في معظم أنشطة المجتمع . علاوة على ذلك ربطت محاولات تتبع مسارات التخصص في العقود الأربعة الماضية بين التغيرات التي تحدث به وبين تطور نمط الطلب على المعلومات في المجتمع والذي أدى الى تقصير المدة الزمنية التي تمر ما بين ظهور المعلومات الحديثة وطلب المستفيدين لها ، وما بين ظهورها وتقدمها والاستغناء عنها من ناحية أخرى ، وقد أدى هذا الى نوع من التردد على أساليب المكتبات والتوثيق معا ، يضاف الى ذلك الحاجة التي لم يسبق لها مثيل لمعلومات من كل فرد او مؤسسة او مجتمع بعد ان أصبحت عماد البحث العلمي ، واتخاذ القرارات الخاصة بالتنمية يكافئ اشكالها (٢٣) ولا بد هنا من الإشارة بان احتواء تخصص المكتبات والمعلومات لعلم المعلومات كان بطيئا نسبيا كما حدث مع التوثيق من قبل فتكررت قصة التوثيق في سنوات عمره الأولى ولكن بصورة أسرع وأوسع بفعل انتشار النظم الحسبة والتكنولوجية .

ومن الملاحظ ان مفهوم التوثيق في الهند وأوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية قد اقتصر على تطوير خطط التصنيف وبالذات التصنيف العشري العالمي والتحليل الموضوعي واستخدام المصغرات الفيلمية وتقديم خدمات التكتشف والاستخلاص ، ولكنه تطور في الولايات المتحدة بعد ذلك بتأثير مسباق الفضاء بينها وبين الاتحاد السوفيتي ، لهذا كتفت الأولى امكانياتها التكنولوجية لتطوير نظم جمع وتنظيم وخرن واسترجاع المعلومات ولهذا تكاد تكون الدعاوى الانفصالية لعلم المعلومات تتركز في الولايات المتحدة ثم تقل كلما توغلنا في أوروبا الغربية والشرقية التي لا يزال مفهومها للمعلومات يقلب عليه طابع المكتبات المتخصصة والتوثيق وبالذات للموضوعات العلمية حتى تصل الى تأثير ضئيل في الدول النامية (٢٤) ، ويرجع السبب الى قوة هذه الدعاوى داخل الولايات المتحدة للارتباط الوثيق بين تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية وبين حركة علم المعلومات خاصة مع تأثير وقوة شركات الحاسبات الالكترونية الأمريكية وضخامة استثماراتها وعائداتها المالية ، لهذا تحاول دائما تقوية وتوسيع دائرة

استخدام الحاسبات في المؤسسات الاختزانية باعتبارها ميسلا دائما
ومضمونا .

وهناك نقطة أخيرة بشأن الدعاوى المتعددة لعلم المعلومات وهي
مصاداة بعض الكتاب (٢٥) بأن علم المعلومات قد ظهر لكي يكون هو
الاساس النظري لتخصص المكتبات والمعلومات ثم يحاولون رسم العلاقات
بينهما على هذا الاساس ، وهذا الادعاء من الصعب جدا قبوله ذلك لأنه
لم يحدث حتى الآن في أى علم أو تخصص آخر أن ظهر تخصص جديد
يحاول وضع الاسس النظرية لتخصص أو علم قائم علوة على أن كل
النشاط الذى يحتل به علم المعلومات حتى الآن إنما هو مزجه اساسا نحو
تطبيقات استخدام الحاسبات الالكترونية ولا يوجد له أى نشاط نظرى
يفكر .

ولعل ما قد يسفر عنه علم المعلومات هو زيادة الادراك عند رجال
المكتبات والمعلومات لأهدافهم وعملهم السريع نحو ايجاد اطار نظرى ثابت
الدعائم ، تكفى لمنع الادعاءات والاعتداءات على التخصص ورسم الحدود
الداخلية لمكوناته ، وتحديد علاقاته الخارجية بالتخصصات والعلوم
الأخرى .

ثالثا : المكونات والعلاقات الداخلية للتخصص

كان للتطورات الاجتماعية والعلمية التي سادت في البيئة المحيطة بالتخصص ومؤسساته منذ نهاية القرن الماضي والتي تعرض لها المؤلف في الجزء السابق من هذا الفصل ، أثرا كبيرا على إعادة تجسيد مؤسسات التخصص الاختزانية داخل الاطار العام لتخصص المكتبات والمعلومات ، وقد اتخذ هذا التجسيد شكله الحالي اعتمادا على عنصرين هما :

(1) نوعية المستفيدين وهناك ثلاثة انواع اساسية منهم وهم المدير ومتخذ القرار ، والباحث المتخصص ، والقارئ العام في غير تخصصه .

(ب) نوعية اوعية المعلومات وهناك فئتين اساسيتين من اوعية المعلومات وهما اوعية المعلومات من مكاتبات والتزامات ثم من القراءات والبحوث (٢٦) .

وعبر مراحل تطور التخصص ، وحتى القرن التاسع عشر كان هناك مؤسسة اختزانية تتولى جمع المكاتبات والاداريات لخدمة المديرين ومتخذي القرارات وتطورت في المسميات من ديوان الانشاء الى دار المحفوظات ، او الارشيفات الادارية في الوحدات الادارية (٢٧) ، وقد استقر هذا حتى الآن وان اتخذت بعض هذه الوحدات اسماء حديثة في بعض الاحيان ابرزها « وحدات المعلومات الادارية » كما انه عبر مراحل التخصص كان هناك مؤسسة اختزانية اخرى تتولى امر اوعية القراءات والبحوث ضبطا باختياره وتنظيمه واسترجاعه في شكل مجموعة خدمات بعد ذلك ، واتخذت عدة مسميات بدأت بخزانة الكتب ودار الكتب حتى استقرت لفترة على مكتبه ، الا انه ومع بدايات القرن العشرين بدأت للتسمية الأخيرة تتطور قليلا خاصة مع تزايد المواد المتخصصة واوعية المعلومات . ومع حدوث التداخلات الخاصة بالتوثيق ثم علم المعلومات بعد ذلك « بدأت تظهر اتجاهات متزايدة الى خلق نمط جديد من مؤسسات الاختزان يهتم اساسا باوعية المواد المتخصصة ولخدمة المتخصصين وهكذا ظهرت عدة تسميات جديدة لهذه المؤسسات مثل مركز التوثيق أو مركز المعلومات » (٢٨) .

ولابد هنا من الانتباه الى ان اختلاف المسميات بين المؤسسات الاختزانية التي تتولى امر اوعية القراءات والبحوث ليس هو الامر الفاصل في تحديد هويتها ، بل ان ما تقوم به من وظائف وما تقدمه من خدمات هو الذى يشكل هذه الهوية ، كما ان هناك مرونة كبيرة بين هذه المؤسسات تسمح باختلاطها لاتفاقاتها في الوظائف الاساسية ، وبرز مثال على ذلك مكتبة الكونجرس بالولايات المتحدة التي تحتوى على انماط متعددة من الاوعية وتخدم كل انواع المستفيدين وتقدم كل انواع الخدمات ، الا ان مثل هذه المكتبات عادة ما تتمتع بامكانيات مادية وبشرية كبيرة تمكنها من الاستجابة لكل انواع المستفيدين والتعامل مع كل اشكال واوعية المعلومات ، وعلى هذا فإن المؤسسات الاختزانية المتعلقة بالقراءات والبحوث لا يمكن اعتبارها جزءاً منفصلاً بحال من الأحوال أو ان كل منها يختص بفرع من التخصص على اساس ان المكتبات تختص بالقارئ غير المتخصص ومراكز التوثيق والمعلومات تختص بالمستفيد المتخصص ، فالحقيقة ان هذه المؤسسات كلها تعمل من اجل نفس الهدف ، وعلى اساس نفس المعايير ولكن بدرجات تطبيق مختلفة .

وعد حددت الجمعية الأمريكية للمكتبات ، باعتبارها الجهة التي تعتمد البرامج الدراسية في المكتبات والمعلومات في الولايات المتحدة المفاهيم السابقة بشكل قاطع منذ ان بدأت تشتد حدة الانقسامات في التخصص خاصة مع بداية عقد السبعينيات فنصت في مقدمة دليل التقييم والاعتماد (٢٩) الذي تمارس عملها بناء على ما جاء فيه على ان « المكتبات Librarianship تشمل أيضاً المفاهيم القريبة Relevant Concepts مثل علم المعلومات والتوثيق وكذلك وحدة المفهوم المأخوذ من الكلمات مكتبة Library ومركز الاوعية Media Center ومركز الوسائل التعليمية Educational Resources Center ومركز التوجيه مؤسسات المعلومات Referral Center وان خدمات المكتبات والمعلومات هي التي تهتم بالمعرفة المسجلة Recordable Knowledge والمعلومات المسجلة بها مهما كان شكلها فتقوم بالتعرف على المعرفة المسجلة والتزود بها وحفظها وتنظيمها وبحثها والاتصال بها وتفسيرها والمساعدة على استخدامها .

ولا اعتقد ان هناك اوضح أو أقوى من مفهوم الترابط بين مكونات التخصص ومؤسساته ، ولا اوضح أو أقوى من المفاهيم الخاصة بوظائف واهداف التخصص مما جاء في الفقرة السابقة .

رابعاً : العلاقات الخارجية للتخصص وانتمائه

١ - علاقات التخصص

ان تأكيد ذاتية اى تخصص او مجال او علم تعتمد بالدرجة الاولى على تحديد علاقاته بالتخصصات والمجالات والعلوم الاخرى ومعرفة درجة التداخل والتشاكل بينه وبينها ، ومع التقدم العلمى المستمر ، سواء في المكتشفات الجديدة داخل اطار كل تخصص ، أو بظهور تخصصات جديدة تمتلئ بها بعض الفواصل والفراغات التى كانت موجودة بين بعض الكيانات أو التخصصات أو العلوم ، ومن الواضح ان الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الأخيرة شهدت حركة مد وجزر وجذب شديدة بين كثير من التخصصات الموجودة تم على اثرها اعادة تشكيل كثير من العلاقات الموضوعية بين التخصصات المختلفة ، خاصة وان كل تخصص لم يعد كجزيرة منعزلة عن باقى التخصصات أو العلوم .

وتخصص المكتبات والمعلومات من التخصصات العلمية التى تأثرت الى حد بعيد بكل تيارات المد والجزر ، لاشتراكه مع كثير من التخصصات الاخرى فى التعرض للمعرفة البشرية بالدراسة ، كل منها تعرض لهذه المعرفة من أحد جوانبها المتعددة . وقد تعرض تخصص المكتبات والمعلومات لهذا المد والجزر لحداثة عهد التخصص ولتأخر المتخصصين فى المكتبات والمعلومات فى تحديد هذه العلاقات الا بعد فترة من ظهور تداخلات جديدة وتأثير الحركات الانقسامية التى ظهرت على التخصص فى خلال هذا القرن ، وهى التى ساعدت ، بل دفعت ، الى عدم وضوح هذه العلاقات الموضوعية .

وتحديد العلاقات الموضوعية لتخصص المكتبات والمعلومات كان من نقاط التى توفرت لها معالجة افضل وأدق مقارنة ببعض النقاط النظرية الاخرى ، وهناك أكثر من طريقة يمكن اتباعها للوصول الى التخصصات الاخرى التى تربطها بتخصص المكتبات والمعلومات علاقات موضوعية أو تداخلات .

فلو تتبعنا شكل شبكة الذاكرة الخارجية (٣٠) ، وحاولنا تتبع علاقات هذه الشبكة ، فسنجد انها تبدأ بعمليات الخبرة والبحث وهى

مرحلة لها علاقات بمناهج وطرق البحث في كل تخصصات المعرفة ، ثم مرحلة للتكوين والتأليف حيث يلتقى في هذا الموضع من شبكة الذاكرة الخارجية تخصص المكتبات والمعلومات مع كل التخصصات الأخرى حيث تقوم هذه التخصصات بإنتاج المؤلفات والأدب الخاص بها في شكل أوعية معلومات ، ثم تأتي مرحلة تحميل هذه الأفكار على أوعية معلومات والعمل على نشرها فتتداخل تخصصات التسويق وصناعة أوعية المعلومات والحاسبات الالكترونية والمصغرات الفيديوية والقانون معا في هذه المرحلة ، ثم تأتي مراحل اهتمام تخصص المكتبات والمعلومات المباشر حيث يبدأ في ضبط وحصر هذه الأوعية لمهام الاختيار والاقتناء التي يستعين فيها التخصص ببعض أساليب الإدارة والمحاكاة لتليها مرحلة التحليل والتنظيم وهي مرحلة يقوم بها تخصص المكتبات والمعلومات مستعينا بأساليب اللغويات لبناء المكنز وقوائم رؤوس الموضوعات والمنطق لوضع خطط التصنيف ، تليها مرحلة الخدمة والاسترجاع التي لها علاقاتها هي الأخرى بأدوات وأساليب الاسترجاع الآلية في الحاسبات الالكترونية تم مجموعة العلوم الاجتماعية والنفسية التي تساعد في تحليل وفهم جمهور المستفيدين وخدمتهم كل حسب طلبه .

وعلى هذا فإن تتبع مسار شبكة الذاكرة الخارجية التي يحتل التخصص مكان القلب منها بضبطه لحركتها وتأثيره المباشر في كل مراحلها سوف يكشف لنا عن وجود علاقات وتداخلات واهتمامات مشتركة بين التخصص وبين علوم وتخصصات الدراسات الاجتماعية والنفسية والتربوية والتسويق وصناعات أوعية المعلومات والقانون واللغويات والرياضيات والاحصاء والمنطق .

ونفس هذه العلاقات يمكن أن نصل إليها لو فحصنا أدوات الضبط الببليوجرافي في التخصص مع كشافات ومستخلصات وببليوجرافيات — سنتذكر في الفصل الرابع من الكتاب — ومنجد أن الانتاج الفكري للتخصص والمدرج في هذه الببليوجرافيات قد تطرق أو نشر في دوريات التخصصات والعلوم السابق ذكرها ، ولهذا فإن تصنيف ديوى العشري في طبعته التاسعة عشر ، قد ربط في كشافه النسبي بين تخصصات المكتبات والمعلومات وبين موضوعات في تخصصات الإدارة والقانون والدراسات الاجتماعية والاتصال والحاسبات الالكترونية . ولعل تعدد العلاقات بهذا الشكل هو أحد الأسباب التي تجعل من المعلومات موضوعا

تتنازع عدة تخصصات كل منها ينظر إليها بمفهوم هلامي يدخل في مجال اهتمامه .

والمتتبع للبرامج والمقررات الموجودة في المؤسسات الأكاديمية في التخصص ، سيجد أنها تضم مقررات ، أو أن هناك مقررات في برامجها يتعرض للتخصصات والعلوم التي سبق ذكرها — مستثبت تحليل المقررات الدراسية الذي أجراه الطالب وسيتضمنه الكتاب في فصله الثالث صحة ودقة هذه العلاقات أيضا — وأبرز دليل على ذلك هو معايير معهد علماء المعلومات Institute of Information Scientist

في بريطانيا ، وهي التي أظهرت علاقات لتخصص المكتبات والمعلومات بتخصصات الرياضيات واللغويات والحاسبات الالكترونية والإدارة ، والتسويق والمصنفات الفلمية والطباعة والقانون والاتصال (٣١) ، وهذه المعايير قد نشرها المعهد للاسترشاد بها في بناء البرامج والمقررات الدراسية .

وهناك وجهة نظر يابانية فيما يتعلق بتحديد العلاقات الموضوعية رغم انغماس اليابانيين في العادة بالتطبيقات أكثر من الجهد النظري في التخصص وقد تتبع (٣٢) معهد أبحاث علم المعلومات في اليابان Information Science Research Institute دورة حياة

أي قطعة معلومات منذ ابتكارها وحتى تقادمها واستبعادها فحدد علاقات موضوعية بالتربية وعلم النفس في مرحلة الابتكار ، وعلاقات موضوعية بالنشر وصناعة الأوعية في مرحلة تجسيد المعلومات في وعاء ثم بعلم النظم والرياضيات والمنطق واللغويات والحاسبات الالكترونية في مرحلة التنظيم والتحليل ثم علاقات بالإدارة والقانون خاصة في مرحلة نقل المعلومات من مكان إلى آخر .

ومن الواضح أنه مهما حاولنا أن نصل إلى العلاقات بأي من الطرق السابقة فإن هناك اتفاق كاف حولها ، ولعل مصطلح « عائلة علوم المعلومات » (٣٣) يعبر عن تعدد هذه العلاقات وتشابكها وتأثيرها المتبادل في العلوم والتخصصات التي تجمعها ، ومع هذا فإن هناك تأكيدات متعددة وكافية بأن هناك علاقات قوية ومتينة بتخصصات الإدارة والحاسبات الالكترونية والتربية وعلم النفس دون باقي العلاقات والارتباطات (٣٤) .

٢٠ - إلتواء التخصص :

هناك اتفاق كاف على أن تخصص المكتبات والمعلومات يقع داخل إطار التخصصات والعلوم التي تدرس ظاهرة الاتصال وعلى أن الاتصال — وإذا استبعدنا الجوانب الميكانيكية فيه — هو اتصال المعرفة بين البشر في المجتمع أساسا ، وهو أيضا محور لكل العمليات الاجتماعية تقريبا ويخضع للجانب الأكبر من اهتمام الدراسات والعلوم الاجتماعية ، وبالتالي فإن التخصص يقع داخل نطاق هذه العلوم .

ويعد رانجانا تان هو أوضح من عالج قضية إلتواء التخصص حين أكد على أن المؤسسات الاختزائية لأوعية المعلومات هي ظاهرة اجتماعية أساسا سواء في علاقاتها بالمستفيدين أو بوضعها في المجتمع من ناحية الدور والأهداف ، أو بدراسات متخصصيها التي تركز على تحليل دورها الاجتماعي والنقائي ثم بالعلاقات المتبادلة بين أوعية المعلومات وبين مستخدميها وبين المجتمع ككل ، علاوة على أن كل الدراسات النظرية في التخصص تستخدم أساليب ومناهج العلوم الاجتماعية (٣٥) .

وتناول جيس شيرا (٣٦) علاقة التخصص بالعلوم الاجتماعية باستفاضة وفي عدد من كتاباته ، ووجهة نظره أن المكتبة أو مركز المعلومات هي جزء من نظام الاتصال في المجتمع الذي توجد فيه ، وأن خدماتها وعلاقاتها بمستفيديها هي علاقات انسانية واجتماعية وليست علاقات ميكانيكية لأن المعلومات والمعرفة ينتجها الانسان ، وينظمها الانسان ومن أجل الانسان وبالتالي فإن المعلومات والمعرفة هي ظاهرة اجتماعية وانسانية أساسا ، ولكنه نوه بوجود علاقات أخرى أساسية بالتكنولوجيا لتأثير الأجهزة الحديثة في تقديم خدمات التخصص ، كما أنه استبعد من ناحية أخرى أن تكون للتخصص علاقات قوية أو حتى باحتمال أن ينضم في المستقبل إلى العلوم الطبيعية أو التطبيقية لاختلاف الظواهر محل الدراسة واختلاف ساليب البحث .

ومن الملاحظ أن وجهة نظر الدول الاشتراكية أوضح فيما يتعلق بإلتواء المجال إلى العلوم الاجتماعية ويرجع ذلك إلى عدم السماح بتعدد وجهات النظر لطبيعية النظم السياسية هناك ، وعلى سبيل المثال فإن

المنتبع لنشاط « معهد كل الأمم للمعلومات العلمية والفنية » والمعروف اختصاراً باسم VINITI في الاتحاد السوفيتي ، يلاحظ اهتمامه بتنظيم دورات متعددة عن التأثيرات الاجتماعية للمعلومات ، ولعل التعريف الروسي لعلم المعلومات يوضح أيضاً بطريقة أكثر دقة وجهة النظر في علاقة التخصص بالعلوم ، هذا التعريف الذي صدر في وثيقة رسمية من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي وهي أعلى سلطة في الاتحاد السوفيتي قد ربط بين علم المعلومات وبين العلوم الاجتماعية ، وأشار إلى أن محور دراسته إنما هي سبل الاتصال بالمعرفة للأغراض الاجتماعية (٣٧) .

وقد ربط بعض الكتاب (٣٨) بين تخصص المكتبات والمعلومات ، وبين العلوم الاجتماعية باستخدام طريقة استبعاد انتماء للتخصص إلى قطاع آخر من المعرفة غير العلوم الاجتماعية ، فهناك بعض جوانب التخصص النظرية غير محددة بدقة حتى الآن ، وهو يشبه في ذلك اختلاف وجهات النظر في بعض جوانب العلوم الاجتماعية التي تتشابه مع تخصص المكتبات والمعلومات بعلاقات وفي هذا أكبر دليل على ابتعاد التخصص من أهم ملامح العلوم الطبيعية أو البحث لأن الأخيرة علوم « صلبة » تعتمد على قوانين ونظريات ثابتة تحسم بتجربتها واختبارها أي اختلافات في وجهات النظر .

ومع هذا فإن المؤلف وجهة نظر وسوقها هنا ، وهي أن تخصص المكتبات والمعلومات مثله مثل الإحصاء والحاسبات الإلكترونية والإدارة وعلم النفس — وكلها بالمناسبة ترتبط بعلاقات وثيقة مع التخصص — عبارة عن مجموعة من الأساليب والتطبيقات التي تستخدم وتفيد علوماً أخرى ، ومتخصصين في كل التخصصات الأخرى ، ولهذا فهي علوم مساعدة بحكم أساليبها واستخدام التخصصات الأخرى لها ، ويمكن أن تتطور فيما بعد خاصة بعد أن تستقر مفاهيمها النظرية وحركات الشد والجذب بينها ، وتكون قطاع جديد من قطاعات المعرفة يمكن أن يطلق عليه قطاع العلوم المساندة أو المساعدة .

إلا أنه ، وبالموضع القوائم للتخصص ، فإنه يقع داخل إطار الدراسات والعلوم الاجتماعية ، ويتشابه مع تخصصات علوم ودراسات الإدارة وعلم النفس والاجتماع واللغويات والتربية والقانون والحاسبات الإلكترونية والمنطق والإحصاء بعلاقات موضوعية واضحة .

خامسا : تخصص المكتبات والمعلومات بين العلمية والمهنية

لكى نطلق على أى جزء من المعرفة مجموعة دراسات كانت أو تخصص أو مهنة كلمة علم — سريستخدّم المؤلف فى سياق هذا الكتاب أبسط وأشهر تعريفات كلمة علم Science وهو أن العلم جزء منسق ومحدد ومنظم من المعرفة ويعتمد على قوانين ثابتة ومختبرة — فإنه لابد من أن يتوفر له الشروط التالية (٣٩) :

١ — أن يحدد الظاهرة أو الموضوع أو مجموعة المشاكل الأساسية التى يدرسها ، وعلى أن يكون هذا التحديد متبذرا عن باقى التخصصات والعلوم لا يشترك فيه غيره .

٢ — أن تكون هناك نظريات أو مجموعة قوانين أساسية قد اختبرت عدة مرات حتى ثبتت دقتها وصحتها ويمكن من هذه للنظريات والقوانين أن يشكل هذا العلم منهج بحثه الذى يكفيه لحل أى مشكلة تعترضه . والنظريات والقوانين يمكن اعتبارها بمثابة « قواعد عام قوثابتة مهما تغيرت ظروف تطبيقها ، وتم تكوينها بشكل منهجى يمكن أن يقود البحث العلمى فى نقطة معينة لحل أحد المشاكل أو لاكتشاف قانون أو نظرية جديدة (٤٠) .

٣ — أن يحدد علاقته وتداخلاته مع العلوم الأخرى بدقة وأن يبنى لغته الخاصة وقائمة مصطلحاته .

٤ — أن يكون هناك العدد الكافى من المتخصصين ليمارس هذا العلم نشاطه فى البحث والتطبيق .

٥ — أن يكون لهذا العلم نظاما أكاديمى معترف به .

٦ — أن تتواجد له جمعيات مهذبة ترعى مصالح المتخصصين فيه ، وتنمى الاحساس بأهميته ، وتيسر سبل الاتصال بين هؤلاء المتخصصين ، وتضع أو تشارك فى وضع المعايير الخاصة به .

٧ - أن يثمر النشاط البحثي والأكاديمي والمهني في هذا العلم عن انتاج فكري له قيمته العلمية ، ويمكن حصره وضبطه وإتاحته ببيولوجرافيا .

وقد اُضيف بعض للكتاب (٤١) شرطا آخر وهو ضرورة وجود نظام اتصال رسمي بين المتخصصين في أي علم ، الا ان ذلك متضمنا في وجود ونشاط واهداف الجمعيات المهنية وأيضا في المؤسسات الأكاديمية التي تنظم حلقات ومؤتمرات وتيسير سبل هذا الاتصال ، كما ان الانتاج الفكري المكتوب هو وسيلة اتصال بين هؤلاء المتخصصين أيضا ، وهناك اضافة أخرى (٤٢) لهذه الشروط وهي ضرورة وجود هدف للمعلم ومجموعة قواعد أخلاقية تحكم المتخصصين فيه الا ان الطالب يعتقد أن الهدف والقواعد الأخلاقية هما نتاج مجموعة الأسس النظرية العامة التي يركز عليها هذا العلم .

والحقيقة ان الشروط السبعة الاولى تمثل المعايير المتفق عليها والتي يمكن أن نحكم بها على أي كيان بما اذا كان علما أم لا . ويحسن اذن أن نطبقها على تخصص المكتبات والمعلومات لنكتشف مقدار ما وصل اليه من رقى وثبات ليصل الى مرتبة العلم .

فيما يتعلق بوجود موضوع أساسي يدرسه تخصص المكتبات والمعلومات فمن الواضح ان هذا الموضوع هو اوعية المعلومات ، ذلك ان كل النشاط الذي يتم في التخصص يتعلق بأوعية المعلومات وما تحتويه من الافكار والمعلومات ، ويعمل للتخصص على ضبطها وتسهيل الاستفادة بها عن طريق اختيارها واقتنائها وتنظيمها وحفظها واسترجاعها لخدمة المستفيدين .

ولا شك أيضا ان التخصص وبسبب ان اوعية المعلومات موضوع تتناوله عدة تخصصات أخرى ، كل بعض الدراسات النفسية والاجتماعية التي تتناول ابتكار المعلومات ، وصناعات النشر والاباعة وصناعة الأوعية التي تتناول اعدادها ماديا ، الا ان تخصص المكتبات والمعلومات قد حدد للزاوية التي تخصه ويهتم فيها بهذه الأوعية ، وهي زاوية الضبط وتسهيل الاستخدام . وعلى هذا فإن المؤلف يرى أن تخصص المكتبات والمعلومات قد حدد موضوع اهتمامه ولهذا توفر له اول الشروط لكي يصبح علما قائما بذاته .

أما إذا انتقلنا إلى البحث من وجود نظريات وقوانين أساسية وثابتة دقيقة ومختبرة ، وما يتبعها من تثبيت دعائم مناهج بحث قوية ، فلابد من الاعتراف بأن وجود مثل هذه النظريات أو القوانين في تخصص المكتبات والمعلومات أمر نادر الوجود ، ولعل هذا الغياب هو نقطة الضعف الرئيسية في لبنات ودعائم التخصص وأساسه النظرية .

إن القانون الوحيد الثابت الذي ظهر في المجال هو قانون « برادفورد Bradford » المستخدم بنجاح في الدراسات البيبليومترية وتكوين المجموعات وتنميتها ، هذا على الرغم من بعض التخفظات عليه بشأن استقرار وثبات نتائجه حتى من أشد المتحمسين له (١٣) ، أما باقي القوانين الموجودة فمعدها لا يزيد على أصابع اليد الواحدة . كقانون « شانون / ويفر Shanon & Weaver » في مجال نقل الرسائل في مجال النيزياء ، ولم يصمد أمام أي هجوم عليه ، فهذا القانون حدد ثلاثة مستويات للاتصال ، مستوى فني أو هندسي يتعلق بطرق نقل الرموز المكونة للرسالة ، ومستوى لغوي يتعلق بدقة النقل المطلوبة لهذه الرموز ، ومستوى سلوكي عن تأثير الرسالة المنقولة في الشخص الذي يلقاها ، والقانون بهذا الشكل وضع ليلالئم الآلات أساساً كما أعلن ذلك من وضعوه أنفسهم وكان هدفهم منه تقليل ومنع التشويش Noise أثناء نقل أي رسالة (١٤) ، وهي بهذا غير ملائمة للتخصص لأنها تعرضت للرسالة بدون أن تتعلق بمحتوياتها بينما المستوى هو أساس عمل كل المؤسسات الاختزانية في التخصص (١٥) ، أما عن محاولات تطوير الجبر البوليني لكي يصبح قانون لعمليات الاسترجاع فإن هذه المحاولات لم تصادف أي توفيق يذكر لأن الجبر البوليني ما هو إلا وسيلة وأسلوب يستخدم في عدة فروع كالحاسبات الإلكترونية والرياضيات والاحصاء . كما أن قانون زيف Ziph الذي يربط عدد تكرار الكلمات في نص معين بأهميتها والمستخدم حالياً في عمليات « التكشيف الآلي » بالذات لا يبدو أن يكون محاولات تطبيقية لم تختبر بدقة أو تتحدد درجة نياتها (١٦) ، أما قوانين رانجاناثان الخمسة الشهيرة فهي ليست قوانين تجريبية Emperical باعتبار رانجاناثان نفسه (١٧) الذي وصفها بأنها مبادئ معيارية للعمل في المكتبات Normative

Principles of Library work

ان المؤلف يرى ويسانده كثير من المتخصصين في المكتبات والمعلومات، ان هناك غيابا لمجموعة قوائين تكفى لقيام دعائم علم قوى وصلد لتخصص المكتبات والمعلومات ، ولهذا الغياب اثره على ضعف بنائه النظرى كما كان الغياب منار انتقاد شديد للتخصص فى الفترة الماضية .

وقد ناقش المؤلف فى الجزء السابق من هذا الفصل العلاقات الموضوعية لتخصص المكتبات والمعلومات وتبين من هذه المناقشة ان العلاقات الموضوعية قد تحددت بشكل مرضى حتى الآن .

نتنقل بعد ذلك الى مجموعة الشروط الخاصة بوجود المتخصصين والنظام الاكاديمى لاعدادهم ، تم الجمعيات المهنية التى تجمعهم والانتاج الفكرى الناتج من هذا النشاط كله . ومن الاسباء المتفق عليها وجود هذه المقومات كميًا ونوعيًا فى التخصص ، وان كان لابد من الاعتراف بان اهتزاز بعض مفاهيمه الأساسية يؤثر بها لا يدع مجالًا للشك فى برامج ومقررات المؤسسات الأكاديمية كما أنه انعكس أيضا على انغماس الانتاج الفكرى فى معالجة مشاكله التطبيقية ، وابتعدا عن تحديد مفاهيمه النظرية ويمكن ايضا الاحساس بتضارب الآراء والاتجاهات داخل مؤسساته وجمعياته المهنية .

ومن العرض السابق يتضح ان تخصص المكتبات والمعلومات قد حدد موضوعه الأساسى وعلاقاته الموضوعية وان كانت الأخيرة لم تستقر الاستقرار الأكمل بعد ، ولكن لا توجد له نظريات أو قوانين أساسية ، والشروط الثلاثة تشكل الأساس النظرى لى علم ، كما توفرت له وإلى درجة كبيرة اعداد وفيرة من المتخصصين والمؤسسات المهنية ، كما ان له مؤسساته الأكاديمية التى تتولى اعداد المهارات البشرية فيه كما ان له انتاجا فكريا موجودا وهذه هى مقومات النشاط المهنى لى علم .

والحقيقة ان تصور الجوانب النظرية فى تخصص المكتبات والمعلومات ظل اتهامًا يواجهه التخصص منذ بداية القرن العشرين وتنبه عدد من المتخصصين لذلك بل ان بروكس(٤٨) انكر وجود أى أساس للتخصص لا ضمناً ولا صراحة .

Hardly yet exists, explicitly of implicitly

ومما يؤسف له ان غياب الاسس النظرية الصلدة قد ادى الى عدد من السلبيات على مدار تاريخه الحديث ، اهمها ان عدم الاستقرار في علاقاته الداخلية والخارجية ادى الى محاولات متعددة للاعتداء على حدوده مثلما حدث الآن ممن يحاولون فصل علم المعلومات عن تخصص المكتبات والمعلومات ، كما ادى الى فقدان بعض المكانة والتقدير الاجتماعى للمتخصصين على اعتبار انه ينظر اليهم على انهم ليسوا علماء او متخصصون ، بل انهم اقرب الى المهنيين .

ومسح اعتراف المؤلف بضعف هذا الاساس النظرى ، وانصراف المتخصصين عن الاهتمام به وثنيته ، الا ان الامر يستحق وقفة متأنية تقارن بين تخصص المكتبات والمعلومات فى مرحلة تطوره الزمنية الحالية ، وبين باقى العلوم والتخصصات الأخرى حتى لا يصبح الأمر مجرد توجيه اتهامات او محاولات لانقاص قدر المتخصصين مما اصابهم ويصيبهم بالاحباط ، فرغم ان موضوع التخصص قديم منذ ظهور الحاجة الى اوعية معلومات يحتفظ الانسان عليها بخبراته ، الا ان بلورة الممارسات الى تخصص لا يعود الى الوراء لأكثر من قرن من الزمان بسنوات قليلة ، بل ان محاولات التاصيل للنظرى لهذا التخصص لم تبدأ الا بعد ذلك وخاصة بعد ظهور التوثيق ، لمحاولة المتخصصين فى المكتبات فى ذلك الوقت لمنع الاعتداء على التخصص وانقسامه ولتحديد علاقاته ، اى ان العصر الزمنى لمحاولات التاصيل لا يتعدى نصف قرن من الزمان على أكثر تقدير ، وبالتالي فإنه من الظلم البين تطبيق معايير وشروط ومقومات اى علم آخر مثل الفيزياء أو الكيمياء مثلا وتعود محاولات البحث العلمى فيها الى خمسة قرون على أقل تقدير . وقد لاحظ الباحثون فى معهد جورجيا للتكنولوجيا Georgia Institute of Technology ان تخصص المكتبات والمعلومات يسير بصورة طبيعية نحو استكمال مقوماته واسسه النظرية والعملية ولكنه غير مطالب باستكمالها كلها فى المرحلة الزمنية الحالية وان تطوره مماثل لمراحل التطورات التى مرت عليها علوم أخرى مثل الفيزياء فى القرن الثامن عشر ، وبعد ثلاثة قرون من البحث للنظرى فى الفيزياء (٤٩) .

كما ان المؤلف لفت الانتباه الى ان هناك عدد كبير من التخصصات الأخرى التى قد لا تكون محاولات تأصيلها نظريا موجودة على الاطلاق ، مثل الحاسبات الالكترونية والعلوم العسكرية ومع هذا تستخدم كلمة علم

Science لوصفها مع اننا اقرب الى التطبيقات والاساليب ، وبالتالي فإن استخدام كلمة « علم » أحيانا للدلالة على تخصص المكتبات والمعلومات قد لا يكون مجافيا لواقع بعض العلوم الأخرى ولكن لو طبقت شروط قيام علم متكامل — خاصة في العلوم الطبيعية على هذه التخصصات، ومنها تخصص المكتبات والمعلومات فإنه ، لم يستكملها بعد .

ومما هو جدير بالذكر انه يوجد تيار معارض للمحاولات المبذولة للتأصيل النظرى في تخصص المكتبات والمعلومات وبالذات في انجلترا التى ظهر فيها عدد من الآراء تعترض على اضاءة الوقت في وضع الأسس النظرية للتخصص وتعتبره مهنة يمارسها متخصصون لهدف محدد ، وطالما ان أى مهنة تحقق هدفها وتنمى نظامها التعليمى لإعداد المتخصصين فيها ، فهذا هو المطلوب منها وأن على المتخصصين أن يستغلوا وقتهم في خدمة المستفيدين وتطوير مجموعة الأساليب التى ترشد المستفيدين الى المعلومات (٥٠) ، وهى وجهة نظر وان كانت موجودة الا انها غير مقبولة — من جانب المؤلف على الأقل — لأنها أدت الى افتقاد التخصص لكثير من جوانبه وكبدته متاعب في علاقاته الداخلية والخارجية .

ولا يجد المؤلف خيراً مما قاله الدكتور زكى نجيب محمود (٥١) لكى يدلل على أهمية التأصيل النظرى فى أى كيان ، فقد ذهب الدكتور زكى نجيب الى أن أى نشاط انسانى لابد له من ثلاثة جوانب أساسية :

موضوع أو ظاهرة .

متخصصين فى هذا الموضوع .

علم يحكم الممارسات والأنشطة فى هذا الموضوع .

وقد ضرب مثالا بعلوم الدين وعلوم اللغة ، فهناك الدين واللغة كموضوع أو ظاهرة ، وهناك المتخصصون من علماء الدين أو اللغويين ، ثم هناك علوم الدين واللغة تحكم نشاطه كله وبالمثل فإننا يمكن أن نقول ان هناك أوعية الذاكرة الخارجية وهناك متخصصون فى نشاطها الخاص بالضبط والاختير والاختناء والتنظيم والتحليل والخدمة والاسترجاع ، وبالتالي لابد من وجود علم يحكم هذا النشاط ويقوده والا أصبحت

ممارسات التخصص عشوائية وغير محكومة ، بل ومعرضة للاندثار اذا
فتر حماس المتخصصين فيها او معرضة لاستيعابها واستقطابها داخل اطار
علم او تخصص آخر .

اننا لو نظرنا الى تاريخ العلوم — خاصة العلوم الطبيعية — وحللنا
مراحل تطورها ، سنجد انها تمر عادة بخمسة مراحل من مراحل التطور
هى (٥٢) :

١ — يبدأ فى تحديد موضوع او ظاهرة تكون جوهر اهتمامه ويستطيع
استقطاب عدد من المتخصصين من علوم اخرى للاهتمام بها .

٢ — يبدأ فى تحديد مفاهيمه الاساسية وعلاقاته بالعلوم الاخرى
ويكون لغته ومصطلحاته ، ثم يبدأ فى تقديم سلعة او مجموعة خدمات
تشعر المجتمع باهميته وذاتيته .

٣ — تبدأ محاولات التاصيل النظرى ووضع قوانين اساسية
واختيارها .

٤ — مرحلة الدراسات النظرية البحتة وخاصة فى اصول العلم
وقوانينه وعلاقاته ووضع كل ذلك فى اطار منهج متكامل .

٥ — يستكمل العلم جوانبه النظرية ويستمر فى تقديم خدماته والتي
اصبحت محكومة بالقوانين التى وضعت ، ويصبح لهذا العلم الاعتراف
الكامل له ولعلمائه والمتخصصين فيه .

وقد تم تقدير المراحل الزمنية اللازمة لكل مرحلة فيما بين عشرين
الى خمسين عاما حسب درجة نشاط علمائه ومتخصصيه .

ومما لا شك فيه ان تخصص المكتبات والمعلومات قد قطع اكثر من
نصف الطريق للوصول الى اطار علمى متكامل ، بل ان الحاجة وثمار
تكوين هذا الاطار قد دفعت محاولات تأصيله نظريا الى الامام شوطا
بمبدأ فى السنوات الأخيرة ، لهذا يعتقد المؤلف ان التخصص فى مسيله
لاستكمال ما ينقصه من دعائم نظرية فى غضون سنوات قلائل ، ولكنه حتى
الآن ، بالنظر الى كل مقوماته الموجودة والمتوفرة له ، اقرب الى التخصص
او الاجال الذى توجد به مجموعة أنشطة وخدمات ووظائف ومؤسسات
ومتخصصين .

ساسا : تخصص المكتبات والمعلومات بين الدول المتقدمة والدول النامية

اوضحت اجزاء هذا الفصل السابقة حيوية الدور الذى يلعبه للتخصص فى اى مجتمع حديث ، واحتلاله لمركز النشاط وبؤثرته وعدم انعزاله عن اى متغيرات بيئية ، ولهذا فإنه من الطبيعى ان يتأثر التخصص بدرجة كبيرة بمجموعة الظروف الاقتصادية والعلمية والثقافية والاجتماعية الموجودة فى البيئة التى يعمل بها كما انه من الطبيعى ان تؤثر هذه الظروف ايضا فى البيئة الاساسية لاطار هذا التخصص فى اى دولة من ائسس ومكونات نظرية او مؤسسات مهنية وتجارية واختزائية واكاديمية او انتاج فكرى .

وبوجه عام فإن العناصر المكونة لهذه البنية الاساسية اضعف بكثير فى اى دولة نامية بالمقارنة لائ دولة متقدمة حتى لو بدت هناك مجموعة صغيرة من المؤسسات والمتخصصين فى اى دولة نامية تحاول ان تساير ما يجرى فى الدول المتقدمة ، فهذه الصفوة «تشكل قمة هرم قاعدته هشة وغير صلبة لأن البنية اساسية اضعف بكثير من الدول المتقدمة» (٥٣) ونظرة واحدة على عدد المؤسسات الاختزائية والاكاديمية والمهنية فى دولة واحدة متقدمة واخرى نامية ، وعلى كمية الانتاج الفكرى فى دولة من هنا ودولة من هناك ، وعلى اعداد المتخصصين ومصادر المعلومات المتاحة ونشاط القطاع التجارى فى التخصص كافية على تصديق مقدار قوة ومثانة البنية الاساسية فى الدول المتقدمة ، وضعفها فى الدول النامية .

واول اسباب هذا الضعف هو العوامل الاجتماعية والاقتصادية السائدة فى الدول النامية ، فهناك امية هجائية وثقافية لاعساد كبيرة من السكان وقصور فى الخدمات التعليمية مما يقلل من عدد المستفيدين او المحتاجين للمعلومات ، خاصة مع ندرة جهود وتسويق خدمات المعلومات للقليلة والضعيفة الموجودة ، كما ان هناك ضعفا اقتصاديا شاملا على مستوى الدول النامية مما يؤدى الى قصور الامكانات الموجهة نحو النهوض بالتخصص ومؤسساته بوجه عام ، ويزيد هذا الضعف المتركز اساسا فى تكوين مجموعات قوية ومنظمة ، عدم وجود الوعى باهمية التعاون بين المؤسسات الاختزائية ، او الاقتناع باهمية اقتسام المصادر للقليلة المتاحة.

اما ثانى اسباب الضعف فى الدول النامية ، فهو التخلف للتكنولوجيا وبؤثر هذا تأثيرا سلبيا فى تقديم خدمات معلومات قوية وفعالة وبشكل

اقتصادي ، لأن ذلك يعتمد الى درجة كبيرة على وجود أجهزة تكنولوجية قد لا تكون متوفرة أساسا في الدول النامية ، أو أن المتوفر منها غير حديث ومتخلف عن الأجهزة المماثلة في الدول المتقدمة .

أما ثالث الصعوبات في سبيل تدعيم البنية الأساسية للتخصص في الدول النامية ، فهو قلة عدد المتخصصين والدارسين والذين يملكون الخبرة والمهارة في وظائف التخصص ومؤسساته ، مما يترك الكثير من هذه المؤسسات عرضة لإدارات غير واعية ، خاصة مع الرغبة المعروفة الموجودة في الدول النامية لأن تساير ما يجري في الدول المتقدمة حتى لو لم تكن هناك حاجات حقيقية لتطبيق بعض النظم والأساليب المطبقة في الدول المتقدمة وهي سمة قديمة ومباصلة في الدول النامية ، منذ ظهور التوثيق ، ثم زادت وانتشرت مع ظهور حركة علم المعلومات ، ونبه رانجانا ثان الى أنها تخلق صعوبات لا داعي لها (٥٤) ، لأنها تصرف انتباه المتخصصين في الدول النامية عن مزاولة للنشاط الصحيح والواقعي للحاق بركب التقدم في الدول المتقدمة ، كما أنه للأسف فإن التقليد الأعمى يتناسى كل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في الدول النامية ، ويتناسى حلقات التطور المختلفة التي مر بها التخصص في الدول المتقدمة حتى وصل الى مرحلته الحالية ، حتى أنه يبدو أن بعض المؤسسات والمتخصصين في الدول النامية يريدون أن يقفزوا قفزا متخطين الظروف والحلقات في كثير من الأحيان .

ألا أن هناك بعض المؤشرات التي تدل على أن صيحات التحذير قد أتت ثمارها كما أن درجة نمو التخصص ووعي المتخصصين في الدول النامية في زيادة مضطردة تعادل معدل الزيادة في الدول المتقدمة أن لم تكن تزييد .

وأول هذه المؤشرات وأهمها أن درجة التحمس لكل حركات الانقسام الموجودة داخل التخصص في الدول المتقدمة غير موجودة إلا فيما ندر في الدول النامية ، وحتى أشد المتحمسين للتوثيق في العقود الماضية ، لم يقاتل حركة علم المعلومات الآن إلا بكثير من التحفظ — قارن بين اعتراف الدكتور حشمت قاسم بالتوثيق علماً (٥٥) ، وتحفظه في قبول علم المعلومات في أول من عشر سنوات (٥٦) — وليس هذا إلا مثالا واحداً ومن دولة

واحدة ، يمكن ان نجد له صدق في الهند التي حسنت قضية العلاقات الداخلية للمجال مع بداية السبعينات فذهبت الى ان « درجة التحليل الموضوعي واستخدام تكنولوجيا المعلومات تصدد نوع من المؤسسة الاختزانية ، وما اذا كانت مكتبة ام مركز توثيق او معلومات وانه ليس هناك اى فارق بينهما لا في الوظائف او الاهداف ولا في للرتبة الاجتماعية او العلمية ، مثلما لا يوجد اى فارق بين التعامل مع الوثيقة والتعامل مع محتوياتها ، فكل منهما عمل اخصائى المكتبات والمعلومات (٥٧) . ثم انصرفت بعد ذلك بكل جهودها الى محاولات تأصيل التخصص والنمو بمقتدر وخدمات المعلومات حتى وصلت الى الدرجة التى وصلت اليها الآن فى الارتفاع بمستوى التخصص ومؤسساته وافراده .

* * *

سابعاً : عوامل التغيير ومستقبل التخصص

١ - عامل التغيير

يبر تخصص المكتبات والمعلومات حالياً بحقيقة تغيير كبيرة ، بدأت منذ أوائل الستينيات ولا تزال مستمرة حتى الآن ، ورغم كثرة الحديث ووفرته عن هذه المتغيرات ، وغزارة الكتابات التي تتوقع وتتناها بنتائجها وتأثيرها على المجتمع والانسان وكل فروع المعرفة ، حتى ان حجم هذه الكتابات والمختصين بشجع المؤسسات الاكاديمية على تنظيم مقررات وبرامج وافتتاح اقسام تسمى « علم المستقبل » الا انه يمكن حصر وتحديد عوامل للتغيير على الوجه التالي :

١ - التقدم التكنولوجي

أحدثت التكنولوجيا المعاصرة تأثيراً كبيراً في تخصص المكتبات والمعلومات وبشكل لم يحدثه اى عامل آخر منفرد ، فاعتباراً من ظهور الآلات الكاتبة المعادية والتي كانت المكتبات أول المؤسسات التي استخدمتها ، ثم الى تكنولوجيا المصغرات الفيلمية التي اظهرت وعاء جديد تماماً للمعلومات غير الأوعية الورقية . ووصولاً الى تكنولوجيا الالكترونيات ليس فقط في مجال استخدام الحاسبات الالكترونية في حفظ واسترجاع المعلومات بل مجالات استخدامها في كل انشطة المعلومات في المجتمع حفظاً وحرزاً ونقلها للمعلومات وابتداعها لأوعية الكترونية مسموعة ومرئية بحمل المعرفة ، وانشائها لشبكات المكتبات والمعلومات على مستوى المدينة والدولة والقارة وحتى مستوى العالم كله مما اسقط الحدود المكانية التي كانت تقف حائلاً في سبيل تداول المعلومات على اوسع وأشمل نطاق (٥٨) .

وقد أجرت الجمعية الأمريكية لمدارس المكتبات American Association
For Library Schools دراسة (٥٩) في نهاية العقد

الماضي ، جمعت فيها مجموعة من كبار المختصين وطلبت منهم اعتماداً على قراءاتهم للنتاج الفكري اختبار ٨٠ عنصراً يمكن أن تؤثر على مستقبل تخصص المكتبات والمعلومات ثم وزعت استفتاء على كل عمدة المكتبات والمعلومات الاعضاء في الجمعية لاختيار اهم العناصر من وجهة

نظرهم قتيبن ان اكثر من نصف للتوقعات هي التي تعتمد على تأخير التكنولوجيا على التخصص وكانت التوقعات حسب الأولوية ، هي انشاء شبكة لكل انواع المكتبات ومراكز المعلومات تعتمد على مرصد معلومات شامل لكل انواع الاعوية في كل التخصصات وان ٩٠٪ من المتخصصين في المؤسسات الاختزانية سيجدون أنفسهم جزء من هذه الشبكة ويمارسون عملهم من خلال هذا المرصد ، مع تطوير في البرامج للجهاز البسيطة التي تمكن المواطن العادي من الحصول على اى معلومات يطلبها دون الحاجة الى انتقاله الى اى مكان .

لقد احدث هذا العامل التكنولوجى في صناعة الاعوية بكافة اشكالها وفي الحاسبات الالكترونية وفي وسائل الاتصال عن بعد تأثيرات جوهرية هزت اركان التخصص من كافة النواحي واهم ما احدثه هو التغيير الذى يحدث رويداً في دور المؤسسات الاختزانية من مكتبات ومراكز توثيق ومعلومات قد أصبحت في احيان غير قليلة مجرد وسيلة او مير او طريق بين المستفيدين وبين المعلومات المطلوبة ، كما غيرت من وسائل ومعايير وتقنيات التخصص لكي تتسلا مع الاعوية الحديثة ومع المتطلبات الالكترونية في خزن واسترجاع المعلومات وأحدثت تغييرات شديدة في برامج ومقررات المؤسسات الأكاديمية لاعداد المتخصصين للقادرين على التعامل مع التكنولوجيا المعاصرة .

ب — شدة الطلب على المعلومات في المجتمع المعاصر

ان تخصص المكتبات والمعلومات في جوهره تخصص خدمات يقدم سلعة تعد واحدة من اهم السلع المطلوبة لكل مواطن او مؤسسة او دولة في العصر الحديث ، وهي سلعة المعلومات ، ان الربط بين قيمة وتأثير المعلومات وبين اى نشاط في اى مجتمع أصبح من المعطيات الأساسية ، وهو حديث مكرر في تخصصات المكتبات والمعلومات ، والحاسبات الالكترونية والادارة معا . ان كل الدراسات التي ظهرت في السبعينيات والثمانينيات ودرست قيمة وتأثير المعلومات قد ربطت بين المعلومات وبين النمو القومى اقتصاديا وعلميا وثقافيا في اى دولة ، ذلك ان المعلومات هي عصب البحث العلمى ، كما انها عصب اتخاذ القرارات والتخطيط ، ويؤدى هذا الى البحث والتطوير والادارة الجيدة التي تؤدى بدورها الى زيادة الانتاج وتحقيق نمو اقتصادى . وهناك عدد كبير من

الدراسات السابقة (٦٠) التي قارنت بين درجة الاتفاق على المعلومات
جسماً وتنظيماً وتقديمياً وبين زيادة الانتاج وتحقيق الأرباح الأمر الذي
أدى الى تقليل نسبة البطالة بين العاملين في التخصص وإلى قلة حدة
تضخم وزيادة أسعار خدماته ، وهما مؤشران يدلان على رواجه وشدة
الطلب على سلعته من ناحية ، واعتماد كل النشاط الاقتصادي عليه من
ناحية أخرى حتى تحول المجتمع كله الى مجتمع قائم على المعلومات
Information based Society ولهذا فقد ظهر قطاع حيوى في
اقتصاديات كل دولة خاصة الدول المتقدمة هو « قطاع المعلومات
Information sector » وهو قطاع يضم كل الأنشطة
الخاصة بجمع وتحليل وحفظ واسترجاع ونقل المعلومات من مكان الى
آخر ومن نمط الى نمط ، كما يضم أيضاً كل صناعات واستثمارات
تكنولوجيا المعلومات .

ان هذا الطلب الشديد قد وضع للتخصص بين أطراف متعددة أهمها
زيادة عدد المستفيدين (يقدر عددهم في الدول المتقدمة ما بين ١٠ ، ١٢
عدد السكان الإجمالي (٦١) عن الطاقات المتاحة للمؤسسات الاختزائية
خاصة مع اقتطاع جزء لا يستهان به من الميزانيات بسبب الظروف
الاقتصادية العالمية ، ثم ان حاجات هؤلاء المستفيدين رغم كثرتها عددياً
فهي أيضاً متنوعة موضوعياً ولغوياً وتشمل مختلف أنواع الأوعية .

٢ — مستقبل التخصص

لقد كان عاملاً التغيير حول التخصص من صنع التغيير الاجتماعى ،
وفى بيئة عمل مؤسسات التخصص ، وطالما كان التخصص ومؤسساته
ومتخصصيه فى بؤرة النشاط فى أى مجتمع ، فإنه لا يستطيع الانعزال عن
هذه التأثيرات ، ولعل أبرز التطورات المستقبلية المحتملة هي :

١ — تغيير فى بعض وظائف المؤسسات الاختزائية

لم تعد المؤسسات الاختزائية (مكتبات ومراكز توثيق ومعلومات
والمحفوظات والأرشيفات) هي فقط التي تستحوذ على المعلومات فى أى
مجتمع ، أو تقدم خدمات المعلومات فيه ، فهناك مؤسسات أخرى دخلت
الى هذا المجال ، ولم يعد الوضع كما كان عليه سابقاً ، ذلك ان شدة

الطلب على المعلومات واتاحة التقدم للتكنولوجيا لأجهزة الاتصال من بعد ، قد جعلت من مؤسسات أخرى كثيرة منافسة لهذه المؤسسات الاختزانية من أهمها بنوك المعلومات غير الببليوجرافية التى تقدم المعلومات مباشرة الى المستفيدين مما شجع الكثير منهم على الاستغناء عن خدمات المراجع المقدمة فى المكتبات ومراكز النوتيق والمعلومات ، ومرافق المعلومات الببليوجرافية التى تقدم لهم المعلومات عن أوعية المعلومات ، والمكاتب الاستشارية التى تبحث لهم عن المعلومات وتقدمها فى أى صورة .

ومن الطبيعى ان هذا قد ادى وسوف يؤدى الى تقليل عدد المتعاملين مع المؤسسات الاختزانية من جهة ، كما ان وظيفة تقديم الخدمات سوف يغلب عليها فى احيان غير قليلة توجيه المستفيد الى المكان الذى توجد به المعلومات فى المجتمع .

وهناك وظيفة أخرى سوف تتغير أيضا وهى وظيفة الاختيار والاقتناء ، فهذه الوظيفة اعتمدت لفترات طويلة على مبدأ « ان المجتمع فقير فى المعلومات وبالتالي كانت تعمل على جمع كل أوعية المعلومات الموجودة ، أما الآن فإن المجتمع يملك من المعلومات ما يزيد عن حاجته وبالتالي فإن هذه الوظيفة ستكون أكثر « انتقائية Selective » (٦٢) وسيؤدى هذا الى تقليص حجم المجموعات وبالتالي عدد الاسئلة والاستفسارات والطلبات التى تستطيع المؤسسات الاختزانية ان تجيب عليها .

ان الخوف الذى يسيطر على المتخصصين حالياً من فقد المستفيدين ومن مشاركة مؤسسات أخرى فى تقديم خدمات المعلومات ليس له ما يبرره فى كثير من الأحيان ، فكل هذه المؤسسات الأخرى ستقدم خدماتها اعتماداً على مجموعات المؤسسات الاختزانية ، كما أنه من غير المتوقع أن يمتلك كل مستفيد حاسباً الكترونى يتيح له الاتصال بمراصد وبنوك المعلومات حتى فى أكثر الدول المتقدمة فى المستقبل المنظور ، فلا يزال للقراءة وحجرات الاطلاع بريقها الشديد لكثير من المستفيدين .

ولهذا فإن التوقع (٦٢) بأن المؤسسات الاختزانية ستصبح مركز توجيه لبعض المستفيدين Referral Center ومركز اتصال مباشر

بمرأى وبنوك المعلومات للمستخدمين الذين لا يكون الاتصال من مكان آخر ، ثم تستمر في تقديم الخدمات العادية والمألوفة لجانب لا يستهان به من المستخدمين ، وهو توقع ضئيل في كثير من جوانبه .

ب — زيادة الأهمية والطلب على المتخصصين في المعلومات

مما لا شك فيه أن الطلب على المتخصصين في المكتبات والمعلومات سيزيد باستمرار مع زيادة نشاط المعلومات في المجتمع ، ومع زيادة عدد المؤسسات التي تقدم خدمات المعلومات ، ذلك لأن المتخصصين في هذا التخصص يملكون ثلاثة مهارات أساسية مطلوبة من أى متخصص يعمل في قطاع المعلومات يختلف أنشطته ومؤسساته (٦٤) :

١ — أنهم أكثر الناس تعليمياً وتدريباً للتعامل مع المستخدمين والمحتاجين للمعلومات ، فهذا جزء من تعليمهم وتدريبهم ، وليسوا كالتكنولوجيين يتدربون على الآلات ، ويتعاملون معها .

٢ — أنهم أكثر الناس تدريباً وخبرة في استخدام الأدوات الأساسية لتنظيم وتحليل المعلومات ، وهذا هو مفتاح عملهم كله ، من تقنيات فهرسة ونظم تصنيف وقوائم رؤوس موضوعات ومكانز وأدوات للكشف .

٣ — أنهم أكثر الناس معرفة بكل مصادر المعلومات في أى مجتمع يمارسون عملهم فيه والقدرة على الوصول الى هذه المصادر أو توجيه المستخدمين اليها وعلى استخدام الأجهزة التكنولوجية في ذلك .

لهذه الأسباب مجتمعة فإنه من غير المنتظر أن تقل أهمية أخصائى المعلومات أو تقل شدة الطلب عليهم ، خاصة وأن مهاراتهم تتطور باستمرار لتتلاءم مع كل المتغيرات المحيطة بمؤسساتهم .

ج — راب الصدع وقلة حدة الانقسامات في التخصص

إن المتتبع لاتجاهات الرأى في الانتاج الفكرى للتخصص ، ومن خلال مناقشات متخصصيه في المؤتمرات التي عقدت في السنوات الأخيرة يلاحظ أن حدة الانقسامات بين المتخصصين في تخصص المكتبات والمعلومات قد

خفت الاىحد كبير لاقتناعهم بوحدة للجذور والوظائف والاهداف ،
ولشعورهم بالخطر الشديد من جراء دخول اخصائى الحاسبات الالكترونية
فى مؤسساتهم واحتلالهم لكثير من المقاعد فيها مما ادى الى نبذ للخلافات
والعمل لمواجهة للواقف الجديد ، ومهما كانت خلفيات اخصائى المعلومات
العلمية ، انسانية كانت أو اجتماعية أو علمية — والاخيرة لم تعد تعطى
امتيازا لأخصائى على آخر كما كان الوضع فى العقود الماضية — فليس
هناك اى فرق الآن فى الوظيفة أو فى المرتب أو للوضع الادبى أو الاجتماعى
أو العلمى بين مهنرس لكتب الاطفال فى مكتبة عامة صغيرة وبين اخصائى
خدمات الاحاطة الجارية فى مركز معلومات للفرزاء النووية ، فكل منهم
حلقة من حلقات دورة حياة اوعية المعلومات .

علاوة على ذلك فإن كثير من المتخصصين اصبحوا أكثر حذرا فى
الاعتراف بوجود علم للمعلومات ، أو بانفصاله عن الاطر العام للتخصص
المكتبات والمعلومات ، لفشل المتحيزين لهذه الحركة فى امتلاك قوة اقناع
كافية ، ولأن اصوات الوحدة اصبحت أكثر ترددا ، وعلى سبيل المثال
نقد اصدرت الحكومة الفيدرالية قانونا ، وبناء على توصيات بعض أعضاء
الكونجرس الأمريكى ، يقضى بإنشاء لجنة قومية لعلم المكتبات والمعلومات
تعمل على جمع شمل للعاملين فى هذا التخصص ، والتخطيط للتنمية وتقييم
مصادر المعلومات الموجودة والاحتياجات المتوقعة منها (٦٥) ، كما أن
المؤلف فى زيارته لانجلترا قد حضر مستمعا فى جلسة فى ابريل ١٩٨٣ ،

Library Association

مكونة من ممثلين لجمعية المكتبات

Institute of Information Scientists

ومعهد علماء المعلومات

وجمعية المكتبات المتخصصة ومكاتب المعلومات

Association of Special Libraries and Information bureaux

وهم اكبر ثلاثة جمعيات علمية فى المجال فى انجلترا ، وكان عمل للجنة هو
معالجة الخلافات بين نظرة المؤسسات الثلاثة للتخصص ووضع برنامج
وابحاث ونشاط موحد .

مصادر ومراجع للفصل الاول

- 1 — Greer. Roger. Information Transfer; a conceptual model for librarianship, information science and information management with implications for library education. California. University of Southern California, 1979, P. 1.
- ٢ — سعد محمد الهجرسي . الاطار العام للمكتبات والمعلومات أو نظرية الذاكرة الخارجية . القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي ، ١٩٨٠ . ص ١٦ .
- 3 — Introduction to information science compiled and edited by Tefko saracevic N.Y. Bowker, 1970, P. XX.
- 4 — Hayes, Robert. Information science education in; World Encyclopedia of Library and information services. Chicago, ALA, 1980. PP. 248-251.
- 5 — Meadow, Charles. The information World, an overview in ; Spirack, Jane. Carers in information, N.Y. knowledge industry publications, 1982, PP. 7-23.
- 6 — Introduction to information science, Ibid.
- 7 — Dean, John. Planning library education programmes. London Andre Deutsch, 1972. P. 17-18.
- 8 — Palmer, Richard. Introduction to information science ; course 487. Boston, Simmons College, School of Library science, 1983. P. 3.

- 9 — Garer, Roger. OP. Cit., P. 2+ 3.
١. — سعد محمد الهجرسي . المصدر السابق . ص ٢١ .
- 11 — Ranganthan, S.R. (ed.) Documentation and its facets. Bombay, Asia Publishing House, 1963. PP. 43-47.
- 12 — Ranganthan, S.R. Op. Cit. P. 46.
- 13 Grosh, Audrey and Hendrich, Constance. The development of a profession; information science. ST. Paul, University of Minnesota library system, 1981. P. 1.
- 14 — Shera, J. and Cleveland D., History and foundation of information science in : Wittiams, M. (ed.) Annual Review of information science and Technology, Vol. 12, 1977. PP. 249-275.
- 15 — Heilprin, Laurence. Education for information science Review and orientation in : Proceedings of the symposium on education for information science. Virginia, September 7-10, 1965. Washington D.C. Spartan books, 1965. PP. VII-XVI.
- 3 — Shera, J. and Cleveland, D. Ibid.
- ١٦ — هناك عدد كبير من المصادر التي تتبعت تعريفات علم المعلومات ،
لعمل أفضلها :
- ١ — حشمت محمد علي قاسم . علم المعلومات في رحلة البحث عن هوية .
المجلة العربية للمكتبات والمعلومات ، مج ١ ، ع ٢٤ ، يناير ١٩٨١ .
ص ٥ — ٣٦ .
- ٢ — محمد فتحي عبد الهادي . مقدمة في علم المعلومات . القاهرة .
مكتبة فردب ، ١٩٨٢ . ص ٦٣ — ٦٤ .
- 3 — SHERA, J. and Cleveland, D. Ibié.

17 — Borko, H. Information science, What is it. American Documentation, Jan., 1968. PP. 3-5.

18 — Mikhailov, A and others. Structure and main properties of scientific information ; approach to the scope of informatics in : Information science, its scope, objects of research and problems; collection of papers, Mosco, 1974. PP. 63-73. (FID study committee in research on theoretical basis of information, Mosco 24-26 April, 1974.)

١٩ — سعد محمد الهجرسي . المصدر السابق . ص ٢٨ .

20 — O'Nil, E. 1981 student paper content and doctor forum. Washington D.C. ASIS, March 1981. P. 6.

21 — ASIS membership profiles. ASIS bulletin, Vol. 6, No. 6. August, 1980.

22 — Brooks, B.C. The fundemental equation of information science in : Information science its scope, objects of research and Problems... Op. Cit. PP. 115-130.

23 — Shera, J. and Cleveland, D. Ibid.

24 — Grosh, Audrey and Hendrich. Constance Op. Cit., P. 7-8.

٢٥ — على سبيل المثال :

١ — أحمد بدر . دراسات في المكتبة والثقافتين . القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٦ . ص ٧٣ .

2 — Borko, H. Ibid.

3 — Shera, J. The foundation of education for librarianship N.Y., N.Y., Becker and Hayes, 1972. P. 293.

٢٦— الاصول الحديثة في علم الكتاب . عالم للكتاب ، ع ٤ ، أكتوبر /
نومبر / ديسمبر ١٩٨٤ . ص ١٨ — ١٩ .

٢٧— سعد محمد الهجرسي . المصدر السابق . ص ٢١ .

٢٨— سعد محمد الهجرسي . المصدر السابق . ص ٢٢ .

29 — The council of American library . Association Standards for
accreditation, 1972. Chicago, ALA, 1972, P. 2-3.

٣٠— سعد محمد الهجرسي . المصدر السابق . ص ٢٨ .

31 — Oppenheim, Charles. The Institute's new critria for information
science. Journal of information science, No. 4, 1982, PP.
229-234.

32 — Hermon, Glyn. On the evolution of information science. Journal
of ASIS. July-August, 1971, PP. 235-240.

٣٣— حشمت محمد علي قاسم . المصدر السابق .

34 — Palmer, Richard Op. Cit., P. 51.

٣٥— احمد بدر . المصدر السابق . ص ٥٠ .

36 — Shera, Jesse. Education for librarianship, an assessment and
perspective ; a review article. Library quarterly, Vol. 49, No.
3, 1979. PP. 310-316.

37 — Shera, Jesse Documentation into information science. Ameri-
can libraries, Vol. 3, July, 1972, PP. 855-316.

38 — Griffith, Belver. What kind of science should information
science be ? paper presented to the information research forum
in information science, London, 29-31 July 1975. P. 2.

٣٩- هناك اتفاق شبه إجماعي على هذه الشروط في الانتاج الفكري
للتخصص كأمثلة :

- A. Brooks, B.C. The fundamental equation of information science. Ibid.
 - B. Houser, L. and Schroder, Alvin. The search of a scientific profession. Matuchen (N.J.) Scarecrow, 1978. P. 155-156.
 - C. Yovits, M. Information science; towards the development of true scientific discipline. American documentation, Vol. 24, No. October, 1969, PP. 369-376.
 - D. Zunde Pranas and Gehl, John. The Empirical foundations of information science in : Williams, Martha (ed.) Annual Review of information science and Technology, Vol. 14, 1979, PP. 67-92.
- 40 — Williams, James and Kin, Chain. Opinion paper on the theory development in information science. Journal of ASIS Vol. 26, Jan. 1975, PP. 3-8.
- ٤١- حشمت محمد قاسم . المصدر السابق .
- ٤٢- محمد فتحي عبدالهادي . المصدر السابق . ص ٢٧٩ .
- 43 — Brooks, B.C. Theory of Bradford Law. Journal of Documentation, Vol. 33, No. 3, 1977 PP. 138-146.
- 44 — Gaffiran, Williams, on the dynamics of communication in : Weis Edward (ed.) Two many faces of information science. Colorado, Westview pres, 1977. PP. 7-17.
- 45 — Yovits, M. A theoretical framework for the development of information science in : Information science, its scope, objects of research and problems... Op. Cit., PP. 90-114.

- 46 — Shera, J. and Cleveland, D. Ibid.
- 47 — Ranganathan, S.R. Library manual. Bombay, Asia Publishing House, 1966. P. 24.
- 48 — Broks, Bertran. The foundations of information science ; Part 1 philosophical aspects. Journal of information science, Vol. 2, 1980. PP. 125-133.
- 49 — Slamecka, V. and Persons, C. The partents of sign and symbols in : Weiss, Edward (ed.) The many faces of information science. Op Cit., PP. 105-128.
- 50 — Dean, John. Op. Cit., P. 19+20.
- وانظر أيضا :
- Griffith, Belve. R. Ibid.
- ٥١ — زكي نجيب محمود . الدين والتدين وعلم الدين . الاهرام ، ٢٦ يونيو ١٩٨٣ . ص ١٣ .
- 52 — Heilprin, Laurence. Ibid.
- 53 — Rodriquez, G. Forecasting the Curricula 'for education and training for information and documentation in developing countries in : New trends in documentation and information ; Proceedings of the 39th FID congres, University of Edinburgh 25-28 september, 1978., PP. 348-474.
- 54 — Ranganthan, S.R. Documentation and its facets. Op. Cit., P. 45.

٥٥ — حشمت محمد علي قاسم . التوثيق العلمي ودوره في خدمة للبحث العلمي في الجمهورية العربية المتحدة ، اشراف احمد انور عمر ١٩٧١ .

ص ٤١ . « أطروحة ماجستير — قسم المكتبات والوثائق — كلية
الآداب — جامعة القاهرة » .

٥٦ — حشمت محمد على قاسم . علم المعلومات في رحلة البحث عن هوية .
المصدر السابق .

57 — Issac, K.A Need for new directions in library education. Jour-
nal of library and information science (Delhi), Vol. 1, June
1976. PP. 21-32.

58 — Taylor, Robert. Reminiscing about the future, library Jour-
nal, September 15, 1979. PP. 1871-1875.

59 — Boaz, Martha. The future of library and information Science
education. Journal of education for librarianship, Vol. 18,
No. 4, Spring 1978. PP. 315-323.

٦٠ — أفضل من تعرض لهذه العلاقة ، وحصر كل الدراسات التي ناقشتها
هو :

Slamecka, Valadimir. The Egyptian National system for
scientific and technical information ; design study. Atlanta,
Georgia Institute of Technology, 1981. P. 1+2.

61 — Boaz, Martha. Ibid.

62 — Taylor, Robert Curriculum design for library and information
science. N.Y. Suracuse University 1973. P. 2 "Educational &
curriculu series, No. 1".

63 — Dowlin, Kenneth. The electronic elective library. Library
Journal, November, 1980. PP. 2265-2270.

64 — Koenig, Michael. Librarians the Untapped resources. Data
Mation, September, 1983, PP. 243-244.

65 Wasserman, Paul. The new librarianship, a challange for change
N.Y., Bowker, 1972, P. 175.

الفصل الثاني

المؤسسات الإختزائية والمهنية والتجارية في

تخصّص المكتبات والمعلومات

تمهيد

ان تحديد الاطار النظري لتخصص المكتبات والمعلومات مهما كان اكتماله لا يعطى صورة شاملة لما هو عليه حال التخصص ، فهناك المؤسسات الاختزانية بأنماطها المختلفة التى تقوم بالهدف الاساسى للتخصص وهو ضبط اوعية المعلومات ، كما ان هناك جوانب تتمثل فى جمعيات واتحادات دولية واقليمية وقومية تجمع شمل مؤسسات التخصص ومتخصصيه ، وهناك ايضا نشاط تجارى يعتمد اعتماداً كلياً على قضية المعلومات فى استثماراته ومؤسساته وأرباحه .

وسوف يخصص هذا الفصل للتعرف على المؤسسات الاختزانية والمهنية والتجارية فى تخصص المكتبات والمعلومات حتى يمكن تحديد وظائفها وأهدافها ووضعها داخل الاطار العام للتخصص ، مع التعرف على بعض النماذج التى تمثل هذه المؤسسات فى الدول المتقدمة والدول النامية واستعراض نشاطها بشيء من التفصيل .

أولا : المؤسسات الاختزائية :

تعتبر المؤسسات الاختزائية هي للعمود الفقري لنشاط تخصص المكتبات والمعلومات ، فعلاوة على أنها تقدم المؤسسات الموجودة في التخصص ويتزامن تاريخها مع تاريخ ظهور الحاجة الى الذاكرة الخارجية نفسها ، فهي تعد أكثر المؤسسات من حيث العدد وأوسعها نشاطا ، كما يرتبط بوجودها للعدد الأكبر من المتخصصين والعاملين في التخصص . والمؤسسات الاختزائية تعد بمثابة السلطة التنفيذية داخل الإطار العام لتخصص المكتبات والمعلومات ، بجانب المؤسسات المهنية التي تمثل السلطة التشريعية والمؤسسات الأكاديمية التي تمثل السلطة القضائية فهي تتولى تنفيذ المهام والمناشط الخاصة بضبط أوعية الانتاج ، مستخدمة مجموعة للتقنيات والمعايير التي تشترك في وضعها بالنصيب الأكبر المؤسسات المهنية ، ومستفيدة من الأبحاث والحراسات التي تشترك في معظمها المؤسسات الأكاديمية .

وقد سبق للمؤلف أن تعرض في أجزاء من الفصل السابق لأهداف ووظائف وأنواع المؤسسات الاختزائية ، وانتهى الى أن الهدف العام لهذه المؤسسات هو ضبط أوعية المعلومات ، وأنه في سبيل تحقيق هذا الهدف لابد من أداء عدة وظائف فنية تتمثل في اختيار واقتناء أوعية الانتاج حسب سياسة مرسومة تتلاءم مع احتياجات جمهور المستفيدين وإمكانات المؤسسة الاختزائية ثم تحليل هذه الأوعية فنياً ، واختزانها واسترجاعها طبقاً لرغبات المستفيدين .

وقد تعددت في السنوات الأخيرة أنواع المؤسسات الاختزائية ويمكن أن نميز بين نمطين أساسيين منها ، وهما المؤسسات الاختزائية الاقتنائية أي التي تتولى اختيار واقتناء وتحليل وحفظ واسترجاع أوعية المعلومات وأهمها المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات والأرشفات الإدارية ، ومؤسسات اختزائية غير اقتنائية تتولى ضبط واختزان المعلومات للببليوجرافية ، أو محتويات أوعية المعلومات ودون أن تحتفظ بهذه الأوعية ، وأهمها بنوك المعلومات الببليوجرافية وغير الببليوجرافية والمرافق الببليوجرافية وبعض المؤسسات التجارية التي تقدم خدمات لضبط الببليوجرافي في موضوعات متخصصة وأهمها شركة « بوكسر Bowker » « وولسون Wilson » ، وهذا النوع الثاني يمكن أن

يكون داخل مؤسسة اخترازية اقتنائية مثل مكتبة الكونجرس التي تحتفظ بأوعية المعلومات وقهرس محسب تمثل فيه كل المعلومات لببليوجرافية لهذه الأوعية ، ويكون هذا القهرس بنك معلومات ببليوجرافي .

٦ - المؤسسات الاخترازية في الدول المتقدمة

يزخر تخصص المكتبات والمعلومات بعشرات الآلاف من المؤسسات الاخترازية مختلفة الأنواع والقطرات والتخصصات والخدمات في الدول المتقدمة ، ويعضها وصل الى درجة كبيرة من الحجم في عدد المقتنيات وعدد العاملين وعدد المستفيدين التي تقدم اليهم مختلف اللوان للخدمات وايضا وصلت الى درجة كبيرة من التأثير على مسارات التخصص في الدول التي توجد بها ، ثم على مستوى العالم كله ، وليست مكتبات الكونجرس في الولايات المتحدة او المكتبة البريطانية او المكتبة القومية الفرنسية او مكتبة لينين في الاتحاد السوفيتي الا امثلة واضحة على مثل هذه المؤسسات في الدول المتقدمة . الا ان مكتبة الكونجرس تعد دون منازع اكبر هذه المكتبات واكثرها تأثيرا في التخصص ولهذا يحسن ان نتناولها بشيء من التفصيل كنموذج لمؤسسات الاخترازية في هذه الدول .

١ - مكتبة الكونجرس Library of Congress

وصف الدكتور رانجانا ثان مكتبة الكونجرس بأنها « اكثر المكتبات القومية تأثيرا على مستوى العالم كله » (١) ولم يأت وصف رانجانا ثمان من فراغ ، كما انه لم يتجاوز الحقيقة فتاريخ مكتبة الكونجرس حاقلا بالأحداث والمؤثرات التي يمكن استنتاجها والتي اثرت على تطور المكتبة ، وعلى تخصص المكتبات والمعلومات في الولايات المتحدة وفي العالم كله ، وهناك تاريخ كامل لهذه الأحداث سجلته المكتبة بمناسبة مرور ١٧٥ سنة على افتتاحها في عام ١٨٠٠ (٢) ، كما ان التقارير السنوية التي تصدرها المكتبة بانتظام هي الأخرى كحيلة بالقاء الضوء على تطور المكتبة خلال هذه الفترة وحتى الآن ، ولا شك ان تاريخ المكتبة قد يكون موضوعا لكتاب منفصل ، بل قد يتعدى ذلك ليكون موضوعا لعدة كتب بما يحتويه هذا التاريخ من ملامح ومؤثرات .

وهناك عدة سمات تجعل من المكتبة مؤسسة اخترازية فريدة Unique على مستوى الدول المتقدمة ، بل على مستوى العالم كله ، وأول

تلك للسجلات هو حجم المكتبة من المقتنيات ، فقد بلغ عدد الأوعية الإجمالية ٨١٩ مليون وعاء منهم ١٣ مليون كتاب (٣) في منتصف عام ١٩٨٤ ، وهي تزيد بمعدل ٧ آلاف وعاء في اليوم الواحد (٤) ، وثاني تلك للسجلات هو أن المكتبة لا تفتخر بهذا الرصيد الذي يعد واحد من أكبر أرصدة الحضارة البشرية من المعلومات أن لم يكن أكثرها جميعاً من حيث كميته فقط بل من حيث استخدامها له في تقديم خدمات لكل أنواع المستفيدين ولأى مستوى ثقافي أو علمي منهم بداية من أعضاء الكونجرس الأمريكي والهيئات الحكومية والفيدرالية والتضائية والسياسية والأكاديمية إلى رجل الشارع العادي ، ويكفي أن نذكر أن المكتبة في خلال عام واحد أجابت على ٤٤٢ ألف استفسار لأعضاء الكونجرس منها استفسارات اقتضت تكوين فرق بحث كاملة من أخصائي المعلومات للإجابة عليها وأجابت على ٩٣١ ألف استفسار مرجعي وأمرت داخلياً ٣ مليون وعاء وأعدت ٨٠٧ بيبليوجرافية لأغراض مختلفة (٥) ، وهي تقدم كافة أنواع خدمات المعلومات المعروفة لأي مستوى أو طائفة من المؤسسات الاختزانية من إجابة أو استفسارات وإرشاد داخل المكتبة أو تليفونياً أو برقياً ، وإدارة داخلية وخارجية لمن لهم هذا الحق ، وأعداد قوائم بيبليوجرافية حسب الطلب ، والبحث الراجع في الفهارس والبيبليوجرافيات ، وخدمات الاطاعة الجارية والبيت الانتقائي للمعلومات والتصوير والاستفساخ وأعداد تقارير بالمعلومات حول موضوع محدد ، ويساعدها على ذلك قوة عمل مدربة وخبرة تبلغ أكثر من ٥٣٠٠ أخصائي معلومات من مختلف التخصصات والمؤهلات ، وميزانية كبيرة بلغت ٢٢٨ مليون دولار في العام المالي ١٩٨٤/٨٣ ثم مجموعة مهابر قوية ومنظمة متاحة ورقياً وإلكترونياً تبلغ نحو ٢٥ مليون بطاقة تتيح لها تقديم كل هذه الخدمات والبحث عن أي وعاء معلومات مطلوب (٦) . وبالتالي فإن السمة الأساسية للمكتبة هي اتباعها للمعتقدات الحديثة في تخصص المكتبات والمعلومات التي تنادي بأنه مهما كان حجم المقتنيات في المؤسسات الاختزانية فإن الأهم هو كيفية تحليله وتنظيمه ، ثم ما هي الخدمات المقدمة للاستفادة من هذه المقتنيات .

وبالإضافة إلى سمة الحجم في المقتنيات والخدمات والميزانيات والعمالة ، فمكتبة الكونجرس ورغم أن هدفها الأساسي هو خدمة أعضاء الكونجرس والحكومة الأمريكية ومؤسساتها المتعددة ثم المجتمع الأمريكي بعد ذلك ، فهي أيضاً الجهة التي تتولى إثبات حقوق التأليف في الولايات

المتحدة ، كما انها المصدر ايساسى والاول لتوزيع المعلومات الليبليوجرافية عن كل انواع اوعية المعلومات لنحو ٨٧٪ من المؤسسات الاختزانية في الولايات المتحدة (٧) وقامت بتوزيع هذه المعلومات على اكثر من ٢٠ ألف مشترك في الولايات المتحدة وخارجها ولاكثر من ٦ ملايين عنوان ، ووزعت اكثر من ١٦٣ مليون بطاقة منذ بداية هذا القرن وحتى عام ١٩٧٦ (٨) . وعن طريق هذه المعلومات التى يمكن الحصول عليها إما مطبوعة او محسبة او على مصغرات فيلمية ، تقوم المؤسسات الاختزانية التى تحصل عليها ببناء نظم معلوماتها الليبليوجرافية معتمدة اساسا على منتجات مكتبة الكونجرس الليبليوجرافية ، ولعل هذا من اكثر العناصر التى تجعل من مكتبة الكونجرس مؤسسة مؤثرة على تخصص المكتبات والمعلومات .

والمكتبة لها مشاركة فعالة فى وضع التقنيات والمعايير الموحدة التى تمارس المؤسسات الاختزانية عملها على هديها ، والمتتبع لتاريخ مكتبة الكونجرس ، وتاريخ تطور التقنيات والمعايير الموجودة سيجد ان المكتبة كانت المصدر الاول ، والعنصر المشارك الاساسى فى اهم التقنيات الموجودة فى التخصص ، وما للتقنين الانجلو أمريكى للقهرسة بطبعاته المختلفة ، وتصنيف ديوى العشرى ، وقائمة مكتبة الكونجرس لرؤوس الموضوعات ، والاشكال الليبليوجرافية المحسبة للاختزان الالكترونى الا امثلة قليلة على مقدار الاسهام والمشاركة . وعن طريق توزيع المعلومات الليبليوجرافية ، والمساهمة فى اعداد التقنيات والمعايير الموجودة اصبح لمكتبة الكونجرس دورا حيويا ولا غنى عنه فى كل أنشطة الاتحادات والجمعيات المهنية الدولية وابرزها الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ومعاهدها International Federation of Library Associations and Institutes American Library Association والامريكية وابرزها الجمعية الامريكية للمكتبات

وهما اكثر المؤسسات المهنية نشاطا ومشاركة فى وضع وتبنى المعايير الموحدة فى تاريخ التخصص ، كما ان نشاط مكتبة الكونجرس يهتد الى المشاركة فى تنظيم المؤتمرات التى تعقدها هذه المؤسسات وتدعيها ماليا .

ومكتبة الكونجرس احد اهم المؤسسات التى تششارك بنصيب وافر فى النشر فى تخصص المكتبات والمعلومات ، فعلاوة على انها تقوم بنشر وتوزيع الليبليوجرافيات والفهارس المطبوعة والبطاقات وادلة العمل

والتقنيات والمعايير الموحدة على وسائط ورقية أو ميكروفيلمية أو إلكترونية ،
لقد نشرت أيضا مجموعة من التقارير عن التجارب الرائدة التي خاضتها
كما أنها تنشر دوريات جارية في المجال ، أحدها وهي « للنشرة الاعلامية
مكتبة الكونجرس Library of Congress Information Bulletin »
تعد واحدة من أهم عشرة دوريات جارية في التخصص يتم تكثيف
ما ينشر بها في أدوات الضبط الببليوجرافي في تخصص المكتبات
والمعلومات (٩) .

ومكتبة الكونجرس مكتبة سباقة الى الأخذ بكل أساليب التكنولوجيا
المتوفرة ، فقد كانت من أول المؤسسات الاختزانية في العالم التي تستخدم
المصغرات الفيلمية ، كما أن دراساتها للتصويب ووسائل استخدامه في
المكتبات ومشروعاتها في الفهرسة المقروءة آليا تعد من أهم المشروعات في
تصويب المكتبات في تاريخه القصير حتى الآن ، كما أن المكتبة قد تنبّهت
الى استخدامات ومستقبل تكنولوجيا « الأقراص البصرية »
Optical Disks منذ عدة سنوات بمشروع يداؤه منذ ١٩٨٣
ويستغرق ٣٠ عاما لنقل للصحف المكتوبة على الورق الى هذه الأقراص
لتكون أول المؤسسات الاختزانية التي تستخدم هذه الطريقة في اختزان
محتوياتها (١٠) ، والمكتبة لها نظرة واقعية في استخدام هذه التكنولوجيات
فهى لا تقف على استخدام أحد هذه الوسائل الا بعد دراسة جدى
ومشروع تجريبى لاختيار هذه الوسيلة ثم التخطيط للتنفيذ في ضوء
مصادرها البشرية والتجهيزية والمالية المتوفرة .

أما آخر السمات التي تجعل من المكتبة مؤسسة مؤثرة على مسارات
التخصص في الولايات المتحدة وخارجها ، فهو دورها القيادي في الشبكة
القومية للمكتبات والمعلومات في الولايات المتحدة ، فقد أسند اليها التنسيق
بين أطراف هذه الشبكة خاصة فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيا الاتصالات
الإلكترونية ، وتوزيع المخصصات المالية ، وانتاج وتوزيع المعلومات
الببليوجرافية ، والمعايير الموحدة وقوائم الاستناد وانشاء مرصد معلومات
ببليوجرافي قسوى يكون متاحا مباشرة On-line بالتمسك والتنسيق
مع مركز للتصويب المباشر للمكتبات On line Computer Library Center
في أوهايو ، ثم ان توسع من دورها التدريسي
لاخصائى المعلومات المشاركين في هذه الشبكة (١١) .

وبالإضافة الى السمات السابقة والتي يعتقد المؤلف انها كافية للدلالة على أهمية وتأثير مكتبة الكونجرس ، فإن هذه المكتبة بجانب عملها للبيبلوجرافى تعد مركز اشعاع ثقافى متكامل فى الولايات المتحدة بما تقدمه من حلقات مناقشة حول موضوعات وقضايا وحفلات موسيقية ومعارض للفنون ونوادر للأدب والشعر ، ويشترك فى هذا النشاط بدعوة من المكتبة أشهر العلماء والفنانين والأدباء من العالم كله .

ان مكتبة الكونجرس بحق نموذج فريد للمؤسسات الاختزانة فهى بما توفر لها من امكانيات بشرية ومادية وتجهيزية ، وبما استطاعت تكوينه واقتنائه من مجموعات واستغلال لامكانياتها ومجروعاتها فى تقديم الخدمات على أوسع نطاق ، ومشاركتها الفعالة وعلاقتها مع كل المؤسسات الأمريكية والعالمية فى التخصص عن طريق الندوات والمؤتمرات والمعايير الموحدة وايضا عن طريق مكاتبها الاقليمية المنتشرة فى العالم ، وفى تطبيقها للتكنولوجيات الحديثة فى الأنشطة البيبلوجرافية ، وهى كلها سمات تجعل من امر مكتبة الكونجرس ذات وضع متميز ليس فى الدول المتقدمة فقط ، بل على مستوى العالم كله .

٢ - المؤسسات الاختزانة فى الدول النامية

من الصعب مقارنة مكانة المؤسسات الاختزانة فى المجتمعات المتقدمة بالمكانة التى تحتلها هذه المؤسسات فى الدول النامية ، فهناك عدة عناصر تجعل من المؤسسات الاختزانة فى الدول النامية اقل تأثيرا من مثيلاتها فى الدول الأخرى ، وأهم هذه العناصر هو حجم المؤسسات من حيث المقتنيات والميزانيات والكوادر البشرية المؤهلة ، ثم ما يتوفر لها من تشريعات تحدد وتبرز دورها فى المجتمع الذى توجد به ، والخدمات التى تقدمها ، فاهيك عن الظروف المعاكسة التى تجدها أمامها مثل حداثة التخصص فى المجتمعات النامية وبالتالى عدم اكتسابه لدرجة النضج والثقة والمكانة الاجتماعية المرجوة ، وعدم وضوح دور النخصص كله بمؤسساته ، ثم دور المعلومات نفسها لدى قطاعات عريضة من المسؤولين ومن الشعب ، والامية الهجائية والثقافية الموجودة وسيطرة النظم البيروقراطية على ادارتها والتخلف التكنولوجى العام الموجود والذي لا يساعدها على اقامة خدمات معلومات حديثة ، وضعف البنية الأساسية لوسائل الاتصال بين الدول النامية والدول المتقدمة التى تستحوذ على اكبر كمية من المعلومات حاليا .

ومع هذا فهناك عدد ليس بالقليل من المؤسسات الاختزائية التي تمارس دورها بشكل فعال في الدول النامية وليس من الصعب أن نجد مثل هذه المؤسسات في كثير من الدول النامية حاليا ، وبالأذات في الهند والصين والبرازيل على سبيل المثال ، وهناك نهضة واضحة في إنشاء مؤسسات اختزائية جديدة في الدول النامية ، وفي التحسن في أوضاع ومكونات وامكانيات المؤسسات الموجودة بالفعل الا انه وبوجه عام مستغل المؤسسات الاختزائية اقل من نظيراتها في الدول المتقدمة .

وليس من السهل اختيار مؤسسة او عدة مؤسسات اختزائية من الدول النامية كما فعل المؤلف بالنسبة لاختيار مكتبة الكونجرس كنموذج من الدول المتقدمة وذلك لأن هذه المكتبة تتمتع وكما سبق أن ذكر المؤلف بوضع فريد و متميز ومؤثر في التخصص كله من الصعب إنكاره او تجاهله ، ومع هذا فإن المؤلف قد اختار نموذجين مختلفين في البيئة وفي الامكانيات وفي النوع ونوعية الخدمات المقدمة وفي النشاط العام ، وبحيث يؤدي استعراض نشاطهما الى التعرف على أوضاع المؤسسات الاختزائية في الدول النامية وما تقابله من تحديات وما تقوم به من وظائف وأهداف .

١ - معهد المعلومات العلمية والتقنية للصين

Institute of Scientific and Technical Information of China

شهدت الصين فترة طويلة من عدم الاستقرار السياسي في هذا القرن وحتى قيام الثورة الاشتراكية في نهاية الأربعينات ولم يكن إنشاء المكتبات ومراكز المعلومات من أولويات الحكومات المتتابعة قبل هذه الثورة . وافتتح معهد المعلومات العلمية والفنية للصين في عام ١٩٥٦ تحت إشراف « لجنة العلوم والتكنولوجيا Commisison of Science and Technology » ويعتبر هذا المعهد حاليا بمثابة المركز القومي والمكتبة للتزويد بالمعلومات العلمية في الصين كلها ويخدم كل الباحثين العلميين والمؤسسات الأكاديمية والجامعات في الصن الشعبية ، ويتم حاليا بالوظائف الآتية (١٢) :

١ - تجميع أوعية المعلومات الصينية والأجنبية في كل مجالات العلوم والتكنولوجيا مع التركيز على الدوريات والتقارير العلمية وأعمال المؤتمرات وأدوات التكثيف والاستخلاص .

٢ - تقديم مجموعة من الخدمات المتخصصة للباحثين والهيئات الصينية في كل أنحاء البلاد ، ويقوم المعهد بخدمات المراجع والتصوير والاستنساخ والرد على الاستفسارات بالبريد وتبادل المعلومات العلمية بين الباحثين والترجمة والتكثيف والاستخلاص .

وعلاوة على ذلك فإن المعهد يعمل كمركز للأبحاث في تخصص المكتبات والمعلومات في الصين (١٣) بمحاولة تأصيل نظريات ودراسات أساسية للمعلومات العلمية والتكنولوجية ، وبالبحث عن الوسائل والتجارب التي تطور من أساليب العمل لخدمة التطور الصيني في كافة المجالات .

واستطاع المعهد أن يحقق أهدافه خلال الفترة القصيرة التي أعقبت انشائه إلى حد بعيد ، خاصة بتقديم الخدمات على المستوى القومي ، وأصبح أحد المؤسسات المؤثرة في التخصص في الصين وقد استطاع أيضاً أن يقتنى مجموعة قوية من مصادر وأوعية المعلومات (أكثر من ٧ آلاف عنوان لدوريات جارية ، ٦٠٠ ألف رسالة جامعية وتقارير وأعمال مؤتمرات ، ونحو ٦ ملايين براءة اختراع ، ونحو ٦٠ ألف من المواصفات التياسية) (١٤) ، وأعد المعهد عدداً كبيراً من القوائم البيبليوجرافية المتخصصة لمختلف أنواع الأوعية وقام بنشرها كما أنه يقوم بصفة منتظمة بخدمات الإحاطة الجارية والبحث الانتقائي للمعلومات واستنساخ وتسليم الوثائق لمختلف الباحثين والهيئات الأكاديمية بالصين . وزيادة على ما سبق فقد اهتم هذا المعهد في السنوات الأخيرة اهتماماً بالغاً ببحث أساليب استخدام الحاسبات الالكترونية في أعمال التكثيف والترجمة ، وأعد نظام تصنيف خاص للإنتاج الفكري الصيني ، ولعب الدور الرئيسى في انشاء واستضافة « جمعية المعلومات العلمية والفنية الصينية » (١٥) Chinese Scientific and Technical Information Society (١٥)

ولم يقتصر الدور القومى للمعهد على اقتناء المواد أو الخدمات أو الأبحاث ، بل امتد ليكون مركزاً للمؤتمرات الدولية في التخصص والتي تعقد في الصين ، ومركزاً للتدريب الراقى لأخصائى المعلومات الصينيين خاصة في تلك الدورات التي تعقد على مستوى قومى وتشارك فيها مؤسسات دولية وأجنبية حيث يتولى المعهد اختيار العناصر الصالحة لهذه الدورات وتنظيم البرامج واختيار المحاضرين الأجانب وتوفير القاعات وأجهزة التعليم والتدريب والمواد المطبوعة المساندة لهذا البرنامج (١٦) .

ان تأثير معهد المعلومات العلمية والفنية للصين على المستوى القومى قد اصبحت واسع النطاق بمقتنياته وخدماته وابحاثه وعلاقاته الداخلية والخارجية مع المؤسسات الأخرى في التخصص ، وبحيث اصبحت بالفعل رغم مرور نحو ثلاثة عقود فقط على افتتاحه ، بمثابة مكتبة قومية علمية للصين .

Gambia National Library

ب - المكتبة القومية في جامبيا

جامبيا من دول غرب افريقيا التى تعد من اصغر الدول الافريقية مساحة وعددا للسكان ، ومن اقلها في الموارد الطبيعية والبشرية معا ، ولم تعرف اى نوع من انواع المكتبات او مراكز المعلومات الا منذ اقل من نصف قرن فيما عدا بعض مكتبات الافراد الاجانب من الملك السياسى ، وبعض كبار الاغنياء وكانت اول مكتبة عامة مقامة للشعب في مدينة « بانورست Bathurst » التى تحولت بعد الاستقلال الى « بانجولا Bangola » قد افتتحت بعد الحرب العالمية الثانية بواسطة احد للتساوسة الاجانب (١٧) .

وظل للتقدم في عدد وانواع المكتبات بطيئا للغاية حتى استقلال الدولة في عام ١٩٦٥ واقتصرت على عدد محدود من المكتبات في المصالح الحكومية والشركات والمراكز الثقافية الاجنبية والسفارات ، الا ان التوسع في حركة التعليم في السبعينات وظهور الحاجة الى وجود عدد من المكتبات في المدارس والمعاهد العليا ، ثم مطالبة بعض فئات الشعب وخاصة من الذين تلقوا تعليمهم بالخارج بوجود مكتبة قومية والتوسع في خدمات المعلومات التى تساهم في رفع المستوى الثقافى والعلمى والاجتماعى للشعب ، فقد تم انشاء « مجلس المكتبات في جامبيا Gambia Library Council » فى عام ١٩٧٦ ، وحددت

اهدافه بان اهمها إنشاء مكتبة قومية (١٨) وكانت ارمصاص التفكير في هذه المكتبة قد بدأت قبل ذلك بعدة سنوات حيث مول المجلس البريطانى انشاء المكتبة حتى تم افتتاحها بالفعل فى

British Council

عام ١٩٧٦ وبلغ حجمها فى عام ١٩٨١ ، ٦٢ ألف مجلد للكتب والتقارير والطبوعات الحكومية وحوالى ٦٠٠ مجلد لدوريات التى تصدر فى جامبيا ودول غرب افريقيا اساسا ، ثم التى ترد هدايا من المجلس البريطانى (١٩) .

والمكتبة تقدم خدماتها أساسا للطلبة في المراحل الدراسية المختلفة ،
وأبرز خدماتها هي اعادة الكتب داخليا وخارجيا ، وتقديم نوع بسيط من
الخدمات المرجعية لمن يطلبها من المستفيدين داخل المكتبة ، كما انها تتولى
الاشراف على نوعين من المكتبات العامة الصغيرة للذين افتتحتا في عام
١٩٧٩ في احياء العاصمة ، وهذه الفرعيات تعمل كمركزا لإمداد المواطنين
بالمكتب الدراسية والثقافية وتتولى أيضا عقد ندوات وبرامج لمحو الأمية
ولزيادة الوعي الصحى لدى المواطنين(٢٠) .

وهناك عدد من الظروف البيئية التى تقف حجر عثرة في سبيل ادائها
لعملها على الوجه الاكمل وهى :

١ — عدد العاملين المؤهلين فليس هناك نظام اكايمى او حتى
دورات تدريبية لاعداد المكتبيين في جامبيا ، وتعتمد على المنح المقدمة من
بريطانيا او ارسال بعض الافراد الى دورات تدريبية سريعة لى نيجيريا
المجاورة ، ولا يزيد عدد العاملين المؤهلين في المكتبة عن ثلاثة افراد
بالإضافة الى عشرة من المكتبة والمساعدين(٢١) .

٢ — قلة الموارد المالية المخصصة للمكتبة من قبل الحكومة لضعف
اقتصاد الدولة ولهذا فإن ميزانية المكتبة تعتمد بشكل شبه كامل على
اشتراكات الأعضاء وهبات الأغنياء والمساعدات اجنبية(٢٢) .

٣ — عدم وضوح الدور الذى تلعبه المكتبة ، فهى تقوم بعملها كمكتبة
مدرسية ومكتبة عامة ومكتبة قومية ، وكل منها مؤسسة اخترازية مختلفة
الدور . ومن الواضح أن دورها كمكتبة مدرسية يغلب على باقى الأدوار
لهذا فهى لا تقوم بأى من وظائف المكتبات القومية التى من أهمها الايداع
للقانونى او متابعة حقوق التأليف أو تبادل المعلومات مع أى من المؤسسات
الدولية و تمثيل الدولة في الخارج .

٤ — ضعف الإطار العام للتخصص في الدولة فلا توجد أى مؤسسات
أكاديمية للتخصص ، وعدد المؤسسات الاخترازية قليل للغاية ، وتوجد
جمعية للمكتبيين لا تمارس أى نشاط فعال ، ويقتصر الانتاج الفكرى على
وضع تقارير حكومية بشأن ميزانيات او الاشراف او توجيه المكتبة القومية،
ثم ضعف سوق النشر الناتج عن ضعف النشاط الاكاديمى والثقافى مما
لا يتيح لها تكوين أى مجموعات وطنية او اجنبية خاصة مع قلة اعتمادات
التزويد .

ثانياً : المؤسسات المهنية

١ - الأهداف العامة

يعد وجود المؤسسات المهنية - للجمعيات والاتحادات والمنظمات - أحد الركائز الهامة في تكوين البنية الأساسية لأي تخصص أو مهنة ، خاصة إذا كان عدد العاملين والمتخصصين فيها كبيراً ومختلف من حيث نوعية وتباين الخلفيات العلمية أو الوظائف التي يؤديها وإذا كانت طبيعة هذا التخصص يغلب عليه طابع الممارسة والتطبيقات مثلما هو عليه الحال في تخصص المكتبات والمعلومات .

وتأخذ أهداف الجمعيات والاتحادات والمنظمات المهنية أربعة اتجاهات رئيسية :

الأول : هدف اجتماعي ومهني وهو جمع شمل المعلومات والمتخصصين والمهتمين بمجال عمل الجمعية وتوحيد جهودهم وآرائهم وتعريف بعضهم لبعض والدفاع عن أهمية وجود التخصص أمام المجتمع ، وهي في سبيل ذلك تعقد المؤتمرات والحلقات والندوات وتسعى باستمرار إلى اكتساب عناصر جديدة للتخصص ، وإيجاد فرص عمل أفضل للأعضاء وتحسين أوضاعهم الحالية (٢٣) .

الثاني : هدف تعليمي ، وذلك بتنمية قدرات ومهارات الأعضاء بها باستمرار وتعريفهم بالتطورات الحديثة في التخصص بعقد للدورات التدريبية وبرامج التعليم المستمر . وهناك بعض المؤسسات المهنية التي تأخذ على عاتقها منح شهادات دراسية واعتماد وتقييم البرامج الأكاديمية الموجهة لكوادر البشرية في التخصص .

الثالث : من هذه الأهداف من يتعلق بإجراء البحوث وتطوير الممارسات في التخصص وعادة ما يكون هذا في مجال تقييم واعداد وتطوير التقنيات والمعايير ونشر واقتناع المتخصصين والمؤسسات باستخدامها . وهناك بعض المؤسسات التي تجرى أو تمول أجزاء أبحاث لحل أحد المشاكل التي تظهر عند التطبيق وتعطى بعض الأبحاث الممتازة منها جوائز وتقوم بنشرها .

الرابع : يتعلق بتقديم الاستشارات للمؤسسات المتخصصة أو للمؤسسات الأخرى في المجتمع التي تحتاج إلى مشورة في مجال عمل الجمعية ، وغالباً ما تستفيد الجمعية من الخبرات البشرية الموجودة في صفوف أعضائها في تقديم هذه الاستشارات .
وهناك بعض الأهداف الأخرى التي تنفرد بها بعض الجمعيات

بجانب الأهداف الأربعة الأساسية الأساسية السابقة مثل ضم كبار المسؤولين إلى الجمعية لاكتساب تأييدهم ، وإقامة مشروعات تجريبية لاختيار أحد المعايير أو أساليب الجديدة وأعداد مكتبة أو مركز لإمداد الأعضاء بالمعلومات عن المجال ومراقبة التشريعات التي تصدرها الهيئات الأخرى ويمتد تأثيرها إلى نشاطها أو نشاط التخصص (٢٤) ، وتمثيل المتخصصين والتخصص أمام المنظمات والاتحادات الدولية .

وتختلف التقديرات حول عدد المؤسسات المهنية في تخصص المكتبات والمعلومات على المستويات القومية والإقليمية والدولية في العالم ، ولكن أكثر التقديرات تحفظاً أشارت إلى وجود ٥٠٠ جمعية على الأقل لها نشاط جارى منها نحو ٣٠٠ في الولايات المتحدة وكندا وإنجلترا فقط (٢٥) ، ويندر أن توجد دولة في العالم حالياً مهما كان مقدار تخلفها في التخصص ، إلا وبها جمعية واحدة على الأقل ، كما أن هناك عدد لا يستهان به من الجمعيات في علوم وتخصصات أخرى يوجد بها لجان وأقسام لخدمات المعلومات مثل الجمعية الكيميائية الأمريكية American Chemical Society وجمعية الناشرين الأمريكيين

Association of the American Academic Publishers

ورغم هذا العدد الكبير من المؤسسات المهنية ، فإن هناك عدداً قليلاً منها لعب — ولا يزال — دوراً ملحوظاً في تطور التخصص وفي قدرات العاملين فيه ، وسوف يعرض المؤلف لبعض هذه المؤسسات لالقاء الضوء على تاريخها وتكوينها ونشاطها ، ذلك لأن كثيراً من هذه الجوانب يصلح كنموذج يحتذى لباقي المؤسسات المهنية في التخصص في الدول النامية .

٢ — الجمعيات والاتحادات والمنظمات الدولية

يعتبر للتعاون الدولي في أعداد وتطوير ونشر المعايير الموحدة وترتيب وعقد المؤتمرات العالمية وتسهيل حركة تبادل المعلومات والمتخصصين في

النظم التعاونية هو أبرز وظائف وأهداف الجمعيات والاتحادات والمنظمات الدولية . وإذا كنا في سبيل الحديث عنها فلا بد من التتويج بالدور الذي لعبته ولا تزال تلعبه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة « اليونسكو » التي شاركت مشاركة ايجابية وفعالة منذ انشائها في عقد كثير من اللقاءات الدولية وتنظيم الدورات التدريبية واعداد ونشر والمشاركة في وضع المعايير الدولية وتشجيع الدراسة والبحث في مجالات التخصص والعمل على نشره في سلاسل منتظمة من الدوريات والتقارير والكتب ، والمساهمة الفعالة في تقديم الاستشارات لعدد كبير من مؤسسات التخصص في الدول النامية بتوفير للخبراء لها ، وأخيرا المشاركة في تنظيم الشبكات التعاونية لنقل المعلومات عبر الدول والقارات .

والحقيقة اذا كان لنا ان نضع ترتيبا لاهمية المنظمات الدولية في التخصص فإن هذه المنظمة تأتي في المرتبة الاولى بلا جسدال رغم انها لا تقصد اهتمامها على أنشطة التخصص وحده بل يمتد هذا النشاط الى كثير من المجالات الأخرى .

أما اذا انتقلنا الى الجمعيات والاتحادات المتخصصة في المكتبات والمعلومات على المستوى الدولي ، فإننا سنجد أن أكثرها قبزا من حيث النشاط هما :

١ - الاتحاد الدولي للتوثيق

Federation Internationale de Documentation

يعتبر الاتحاد الدولي للتوثيق من أقدم المنظمات الدولية في التخصص، ويعود تاريخ انشائه الى عام ١٨٩٥ ، في فترة واجت محاولات مجموعة من العلماء في تأسيس التوثيق كمنسرع منفصل عن تخصص المكتبات والمعلومات ، ولهذا فقد ارتبط الاتحاد طوال عمره بالتوثيق فكان هذا من عوامل قوته وضعفه في نفس الوقت حسب تطور التوثيق قوة وضعفها حتى الآن ، وقد تغير اسمه عدة مرات حتى الآن ، فقد كان في بداية حياته « المعهد الدولي للبليوجرافيا

Institute International de Bibliographie

وكان محور اهتمامه اعداد بليوجرافية شاملة لكل الانتاج للفكرى على مستوى للعالم ، ثم تغير اسمه بعد ذلك الى المعهد الدولي للتوثيق

Institute International de Documentation

في عام ١٩٢١ ، بعد أن زاد اهتمامه بالخدمات المكتبية المتخصصة وبوسائل الاستنساخ الحديثة وصرف للنظر عن فكرة البيبليوجرافية للعالمية ، ثم استقر في عام ١٩٢٨ على اسمه الحالي بعد أن حدث تغيير كبير في قيادته ورات توجيه أنشطته وأهدافه نحو تشجيع التعاون الدولي ودفع للجمعيات الإقليمية والوطنية على العمل لتحصين الممارسات في التخصص .

وقد أصبح هدف الاتحاد الآن هو (٢٦) « تشجيع البحث في التوثيق وهو المجال الذي — في مفهوم المعهد — يغطي تنظيم المعلومات بكل أشكالها وطرق تسجيلها واختزان المعلومات واسترجاعها وبنائها وتقييمها في مجالات العلوم والتكنولوجيا والعلوم الاجتماعية والفنون والإنسانيات » وهو هدف واسع عريض يعمل الاتحاد على تحقيقه عن طريق الارتقاء بمستوى فعالية خدمات التوثيق وتطوير أساليبه وابتكار أساليب جديدة لحزن واسترجاع المعلومات . أما أهم ما يحققه فعلا فهو عمله المستمر على إرساء قواعد وانتشار للنظم والشبكات الوطنية والإقليمية والدولية وتسهيل حركة تبادل المعلومات على المستوى الدولي .

وتدل الإحصائيات الحديثة المنشورة عن الاتحاد وأعضائه (٢٧) على أن به ٦٨ عضوا في عام ١٩٨٢ ، منهم ٢٠ دولة من آسيا وأفريقيا (٤٤٪) وهي نسبة لا بأس بها لمشاركة للقارتين في عضوية الاتحاد ، وإن كان هذا لا ينبغي أن يصرفنا عن حقيقة أن أكثر الأعضاء مساهمة وتأثيرا على أنشطته هي الدول الأوروبية الغربية . وهناك (اتساع من الأعضاء في الاتحاد وهم أعضاء وطنيون (ممثل واحد لكل دولة) ودوليون (المنظمات الدولية أو الإقليمية) ومنقسمون (هيئات وأفراد لم يستكملوا أحد شروط العضوية) ومشاركون (نوع مرحلي من العضوية تمهيدا لوضعهم في الفئة الثالثة الأولى) .

ويعد تطوير نظام التصنيف العشري العالمي هو أبرز أعمال الاتحاد الدولي للتوثيق ، علاوة على مؤتمره العام الذي يعقد كل عامين وهي مؤتمرات يقدم فيها عدد كبير من الأبحاث الهامة . ومن المعلوم أن الاتحاد يلقى معارضة شديدة لبعض اتجاهاته بشأن مناصرة التوثيق وقصره في نشاطه على المفهوم الأوربي منه ، وبالذات متابعة إصدار وتطوير التصنيف العشري العالمي ، الأمر الذي جعل بعض الجمعيات في أمريكا الشمالية

لا تهتم بنشاطه او بمؤازرته ، كما ان للاتحاد علاقات قوية بفرنسا التي تساهم بالجزء الاكبر من ميزانيته ، وبلجيكا التي تعد ابرز المؤسسين له مما يعرضه لبعض النقد من دول اوربا الاشتراكية ايضا .

ب — الاتحاد الدولي لجمعية المكتبات ومعاهدها
International Federation of Library Association and Institutes

ترجع الارهاصات الاولى للاتحاد الدولي لجمعية المكتبات ومعاهدها الى عام ١٨٧٧ حينما تم اول مؤتمر دولي مشترك لامناء المكتبات نظمته الجمعية الأمريكية للمكتبات American Library Association وجمعية المكتبات Library Association في بريطانيا ، وأعقب ذلك عدة اجتماعات أخرى مشتركة ساهم فيها بصفة أساسية المتخصصين والمؤسسات من الولايات المتحدة وانجلترا والسودل الاسكندنافية حتى تم تأسيس اللجنة الدولية للمكتبات والبيبلوجرافيا التي كانت مقدمة لافتتاح المعهد في عام ١٩٢٩ (٢٨) .

وعضوية الاتحاد متصورة على الجمعيات الوطنية او المؤسسات الكبرى في التخصص في كل دولة ويمكن ان تشترك من الدولة الواحدة اكثر من جمعية او مؤسسة كما يمكن للأفراد ان ينضموا الى عضوية الاتحاد كاعضاء مراقبين لهم حق حضور مؤتمراته والحصول على مطبوعاته ، دون حق حضور اجتماعاته الداخلية او المشاركة في القرارات .

ويعد الاتحاد الدولي لجمعية المكتبات ومعاهدها افضل الاتحادات الدولية في التخصص — ولعه يتفوق بوضوح على الاتحاد الدولي للتوثيق في هذا — التي عملت منذ انشائها على تشجيع وتنسيق التعاون الدولي بين المكتبات ومراكز المعلومات والجمعيات المهنية في كل الدول الاعضاء وأبرز انشطته وأهمها في مجال المعايير الموحدة بداية من مشاركته للفعالة في المؤتمر الدولي لمبادئ الفهرسة الذي عقد في عام ١٩٦١ ، وتم فيه وضع للبنات الاولى للاتفاق الدولي في هذا المجال ، والتي تطورت بعد ذلك بدفعات قوية من الاتحاد الى اعداد التقنيين الدولي للوصف البيبلوجرافي في عام ١٩٧١ ، ثم مساهمة الاتحاد الكبيرة في قضية الضبط البيبلوجرافي العالمي (٢٩) .

ويمتد نشاط الاتحاد خلف ما سبق الى مجال التدريب والبحث خاصة في مجال التحصيل وبالذات في اعداد الاشكال البيولوجرافية للاختزان كما تعد مؤتمراته السنوية من أبرز الأحداث تخصص المكتبات والمعلومات ويحرص على عقده في دول وقارات متباينة ومختلفة عاما بعد عام تقاديا لى حسابات سياسية بين الاعضاء ، وللاتحاد دورية هامة IFLA News Letter علاوة على دوريته الاخبارية IFLA Journal التى تنشر اخبار نشاطات لجانه المختلفة والمتعددة .

٢ - الجمعيات المهنية في الدول المتقدمة

هناك علاقة مؤكدة بين قوة ونفوذ الجمعيات المهنية في اى دولة ، وقوة ورسوخ البنية الاساسية للتخصص في هذه الدولة ، وايبرز الامثلة على ذلك قوة ونفوذ الجمعيات المهنية في الولايات المتحدة وانجلترا التى ثبت فيها التخصص اقدمه خلال قرن ماضى باكمل وتزايحت الجمعيات المهنية عبر هذا التاريخ مع كل التطورات التى حدثت هناك واكتسبت قوة ونفوذاً لدرجة ان هذه الجمعيات اصبحت المتحدث الرسمي للتخصص امام السلطات ، ولا يمكن ان يصدر تشريع يختص بالمكتبات او المعلومات دون الرجوع اليها ، كما امتد نفوذها الى تقييم المؤسسات الاكاديمية او منح شهادات او اجازات لمزاولة المهنة . ولعل قوة ونفوذ الجمعيات المهنية في الدول المتقدمة لم تتمثل كما تمثلت في طلب الرئيس الأمريكى نفسه من الجمعية الأمريكية للمكتبات ان تتولى تنظيم ودعوة المؤسسات والمتخصصين بالولايات المتحدة لمؤتمر موسع لبحث مستقبل خدمات المكتبات والمعلومات

White House Conference For Library and Information Services

والذى عقد في نوفمبر عام ١٩٧٩ ، وذلك على اعتبار ان الرئيس الأمريكى لم يجد في التخصص افضل من الجمعية على مستوى الولايات المتحدة كلها للاعداد للمؤتمر .

وليس هذا الوضع المتميز للجمعيات سائدا على الجمعيات الأمريكية او البريطانية فقط ، بل موجوداً في كل الدول التى وصل فيها التخصص الى مستوى عال من حيث الممارسة وعدد المتخصصين والنفوذ وقية للخدمات التى يقدمها ، ففى فرنسا مثلاً تقسم الجمعية الفرنسية للموثقين والبيولوجرافيين

Associations Francais des Documentalistes et des Bibliothécaires

بتنظيم عدد كبير من الدورات التدريبية للمتخصصين والمساعدين لتحسين مستواهم العلمى والعملى ، كما انها تساهم فى ايجاد الوظائف لهم ، وفى المانيا الغربية تقوم الجمعية الالمانية للموثقين Urein Deutscher Dohumentare بتنظيم اخصائى المعلومات فى المانيا الغربية ، وتوظيف مسئولياتهم فى المكتبات ومراكز المعلومات بتحديد المسئولية المنوطة بكل كادر من الاخصائين . وتتولى للدفاع عنهم امام ادارات أعمالهم لحل أى مشاكل يتعرضون لها وتعمل على زيادة مرتباتهم ، وقد حصلت على كل هذه السلطات بموافقة الهيئات الفيدرالية الالمانية ، ولا يقتصر هذا النموذ على جمعيات الدول الغربية فقط ، ففى اليابان تقوم الجمعية اليابانية للموثقين Japanese Association For Documetalists بقيادة للبحث العلمى وعمليات التطوير فى التخصص فى اليابان ، وترجم كل أبحاثها الى الانجليزية فى الولايات المتحدة (٣٠) ، وتتمتع الجمعيات فى الدول الاسكندنافية وفى الاتحاد السوفيتى وبولندا بنفس المكانة رغم التأثيرات السياسية للحكومات فى الدول الاشتراكية على الجمعيات المهنية هناك وسيطرتها عليها .

ولعله من الأفضل أن يختار المؤلف لبعض النماذج القوية من الجمعيات المهنية فى الدول المتقدمة ويعرض لها من حيث التاريخ والتكوين والوظائف وكما عرض لبعض نماذج الجمعيات والاتحادات الدولية .

١ - الجمعية الأمريكية للمكتبات American Library Association

هى اقدم الجمعيات المهنية الموجودة بعد ان تأسست فى عام ١٩٧٦ ، كما انها أكثر الجمعيات تنظيماً وتأثيراً فى اطار تخصص المكتبات والمعلومات فى الولايات المتحدة وخارجها . لعب « ملفيل ديبوى Melvil Dewery دوراً رائداً فى تأسيسها ونمت نمواً كبيراً خلال القرن الاول من عمرها من حيث التنظيم والنشاط وعدد الاعضاء الذين كانوا نحو ٧٠ عند افتتاحها وبلغوا نحو ٣٥ الف عضواً فى بداية الثمانينيات (٣١) .

يشكل نظام الجمعية وتركيبها الادارى نظاماً مبرداً يتيح لها المشاركة فى كافة جوانب التخصص واحتواء العاملين فيه ، فهى تتشكل (٣٢) من ١١

تسما يعد كل منها بمثابة جمعية فرعية تهتم بنوع معين من انواع المؤسسات الاختزانية أو أحد أنشطة فيها مثل الجمعية الأمريكية لامناء مكتبات المدارس ، وجمعية المكتبات العامة ، وجمعية مكتبات الكليات والبحوث وجمعية ادارة المكتبات وهكذا . وكل قسم من هذه الأقسام ينقسم الى عدة لجان فرعية ، فقسم الموارد والخدمات مثلاً له عدة فروع في الفهرسة والتصنيف والدوريات وكل فرع منها له عدة لجان وبجانب الأقسام الأساسية توجد أيضاً ١١ مائدة مستديرة أو جماعة اهتمام بفضية معينة مثل المعارض وتاريخ المكتبات والعلاقات الدولية وغيرها .

لعبت للجمعية دوراً حاسماً في العقود الثلاثة الماضية في « تنمية المجتمع الأمريكى لأهمية المكتبات كمصدر للمعلومات وفي وضع أسس ولوائح المهنة وفي دفع ورعاية البرامج التعاونية بين المكتبات وفي وضع سياسة ثابتة لدخول المكتبات الأمريكية الى عصر تكنولوجيا المعلومات » (٣٣) .

تتركز قوة وتنفيذ للجمعية في ثلاثة عناصر أساسية :

الأول : هو المطبوعات التي تنشرها والتي يحصل عليها الأعضاء مجاناً ويكفي أن نشير الى أن الجمعية هي أكبر جهة واحدة ناشرة في تخصص المكتبات والمعلومات في العالم كله ، وهي تنشر أكثر من ٢٠ دورية غير التقارير والكتب والنشرات والتقنيات وغيرها .

الثاني : هو مشاركتها الفعالة في إعداد ونشر وتطوير المعايير الموحدة وبالذات في مجال الفهرسة والبليوجرافيا والأشكال البليوجرافية للاختزان الإلكتروني .

أما الثالث : والأكثر أهمية فهو عملية التقييم والاعتماد Accreditation

وبمقتضاه تقوم لجنة خاصة من الجمعية بتقديم دورى لكل برامج تعليم المكتبات والمعلومات في الولايات المتحدة وكندا من حيث المقررات الدراسية والأساتذة وشروط القبول والإمكانات المتاحة لكل مؤسسة أكاديمية وبدون هذا للتقييم يستحيل على أى برنامج أن يكتب له نجاح يذكر لعدم إقبال الطلبة على الكلية التي تعتمد في سمعتها العلمية والأكاديمية

والمهنية على اعتماد وتقييم الجمعية ، وسيتناول المؤلف عملية التقييم بشيء من التفصيل في الفصل القادم .

ومن الملاحظ أن الجمعية الأمريكية للمكتبات أصبحت بعدد أعضائها ونفوذها تجمعا مسيطرًا على كافة الجمعيات الأخرى التابعة لها فمن بين أعضائها هناك ٨٥٪ منضمون إلى جمعية المكتبات المتخصصة
Special Library Association
والجمعية الأمريكية لعلم

المعلومات American society For Information Science
بصفة خاصة ، وإلى عدة جمعيات أخرى في التخصص بصفة عامة ، وبالتالي فإن الجمعية تلعب دوراً موحها للجمعيات المهنية الأخرى عن طريق التزام الأعضاء بسياسات الجمعية الأم وأهدافها .

ب - الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات American Society For Information Science

إذا كانت الجمعية الأمريكية للمكتبات هي أكثر الجمعيات المهنية في التخصص في الولايات المتحدة وخارجها نشاطاً وتنظيمات وتأثيراً ونفوذاً ، فإن الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات هي أكثر الجمعيات الموجودة دعائية وحركة وضجيجاً . ترجع البدايات الحقيقية لهذه الجمعية إلى عام ١٩٣٦ ، ومن كنف الجمعية الأمريكية للمكتبات ، ففي أثناء انعقاد مؤتمرها السنوي تجمع عدد من المهتمين بوسائل الاستنساخ الميكروفيلمية التي كانت قد بدأت في الظهور في ذلك الوقت ، وشكلوا جماعة اهتمام داخل الجمعية الأمريكية للمكتبات ومن الطبيعي أن ذلك قد جاء على وفاق مع الشركات المنتجة لهذه الآلات فشجعت هؤلاء الأعضاء ، وبدأت في الدعاية لأجهزتها عن طريقهم وسرعان ما أفلحت هذه المجموعة المنظمة والدعوية في تأسيس « معهد التوثيق الأمريكي American Documentation Institute » عام ١٩٣٧ (٣٤) ولما كانت بداية هذا المعهد متواضعة للغاية واقتصرت عضويته على الهيئات فقط ولم تكن تزيد عن ٥٠ هيئة كلها مهتمة أو متخصصة في المصغرات الفيلمية وكان اهتمامه موحها نحو زيادة استخدام المكتبات لهذه الأوعية والتكنولوجيات وتكوين مكتبة ميكروفيلمية في مكتبة الكونجرس عن طريق الإيداع ، ثم تسهيل عمليات الإعارة للتعاونية وتبادل المصادر عن طريق النسخ المتاحة ميكروفيلمياً (٣٥) ، ولم ينشط هذا المعهد إلا في السنوات القليلة التي

سبقت الحرب العالمية الثانية ثم توقف نشاطه تقريباً خلالها . ومن المثير أن معهد التوثيق الأمريكى كان سيفلق أبوابه تماماً لعجزه عن اكتساب أعضاء أو أموال لمواجهة نشاطه لولا أن أمين مكتبة الكونجرس « لوثر ايفنز Lauther Evans » أصبح رئيساً للمعهد فى عام ١٩٥٠ فعمل بكل جهده على إعادة رسم سياسة المعهد وتخليصه من تأثير رجال وشركات المصغرات الفيلمية ، وعمل على مزيد من التعاون مع الجمعية الأمريكية للمكتبات ثم على انتهاء عزلة الولايات المتحدة عن النشاط الدولى للتخصص ، فانضم المعهد الى الاتحاد الدولى للتوثيق ممثلاً للولايات المتحدة .

وكان يمكن لهذه الجمعية أن تأخذ مسارها الصحيح بعد ذلك لولا ظهور الحاسبات الالكترونية وشركاتها وانتشارها داخل المؤسسات الاختزانية فى الولايات المتحدة ، ودخول التكنولوجيا الى المعهد فبدأ مع هذا عهداً جديداً فغير اسمه عام ١٩٦٨ الى « الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات » وغير استراتيجيته وهدفه الأساسى لتكون « القيادة والاسراع بالتقدم الذى يحدث فى مجال علم المعلومات والتكنولوجيا » وكما جاء فى الميثاق الأساسى للجمعية « (٣٦) .

وتعكس الجمعية حالياً أصدق انعكاس لموضع علم المعلومات من حيث الضجيج وعدم الوضوح وخط المفاهيم ، فلو فحصنا تعريفها لعلم المعلومات — سبق ذكره فى الفصل الأول — لوجدنا أنه ينطبق أيضاً على تخصص المكتبات والمعلومات ، ولو فحصنا اهتمامات أعضائها الأقل من أربعة آلاف فى الوقت الحالى لوجدنا أنهم خليط من تخصصات وعلوم واهتمامات مختلفة فى تخصصات وعلوم الإدارة والاستنساخ والطباعة والاستخلاص والتكثيف وتحليل النظم وبنوك المعلومات والاتصالات عن بعد والترجمة الآلية والنشر وحقوق التأليف والمصغرات الفيلمية والتصنيف والمكتبات المتخصصة وبحوث العمليات الرياضية وأجهزة ولغات الحاسبات الالكترونية والمكرتارية الحديثة والمسبرنطيقا وعلم النفس وهى كلها اهتمامات تحولت الى جماعات اهتمام تمارس نشاطها فى إطار الجمعية (٣٧) : ، ونفس هذا التشتت يمكن ملاحظته بسهولة من النظر الى وظائف الأعضاء وخلفياتهم العلمية والتى ذكرت أيضاً فى الفصل الأول .

ورغم النشاط والحركة الدائبة والاجتماعات والمعارض والمنشورات والمؤتمرات التي تعتمدها الجمعية الا ان تلك الواجهة الاعلامية لم تخفى حقيقة سيطرة شركات الحاسبات الالكترونية عليه في التمويل والاعلانات المدفوعة في الدوريات التي تصدرها او المعارض التي تنظمها او في دفع قيمة الجوائز المتعددة التي تمنحها كل عام ، وهناك اعتراف كاف في الولايات المتحدة بأن أعضاء الجمعية هم مجموعة من الأفراد الذين لا تربطهم رابطة حقيقية او هدف واحد ، وأن الجمعية لا تبثل القاعدة الحقيقية لاجتماع المكتبات والمعلومات والمعلومات في الولايات المتحدة (٣٨) ، وأنها تشترك مع جمعية المكتبات المتخصصة Special Library Association في الاهتمام بالأجهزة التكنولوجية والجوانب الآلية والميكانيكية في نظم واساليب المعلومات اكثر مما تهتم بخدمة أعضائها أو بالصالح العام للتخصص ، أو بإرساء مجموعة من الجوانب النظرية والأكاديمية والأخلاقية له (٣٩) .

وهناك تغيير كبير تشهده الجمعية حالياً ومنذ عام ١٩٨٠ لابد أن ننسوه به على سبيل الانصاف ، فقد بدأت في تبني أهدافاً جديدة أكثر وضوحاً حيث تعمل على أن تكون ملتقى للمهتمين بقضية المعلومات وأن توفر لهم سبل الالتقاء ، وأن تستقل سبل الدعاية التي تملكها في زيادة وعي وإحساس المجتمع الأمريكي بأهمية وقيمة التخصص والعاملين فيه « (٤٠) ، كما أن هناك جسوراً تعد بأيد مخلصه مع الجمعية الأمريكية للمكتبات خاصة في اللجان التي تشكلها الهيئات القومية في الولايات المتحدة من أجل توجيه موارد وخدمات مؤسسات المكتبات والمعلومات والتخطيط لها بشكل أكثر فعالية ، كما يلاحظ أن تيارات الانفصال والحساسية الشديدة والتنافس مع الجمعيات المهنية الأخرى قد خفت حدتها إلى حد كبير من مطبوعات الجمعية ومؤتمراتها .

The Library Association

ج - جمعية المكتبات

جمعية المكتبات في بريطانيا هي ثاني الجمعيات المهنية على مستوى للعالم بعد الجمعية الأمريكية للمكتبات من حيث عدد الأعضاء - نحو ٢٥ ألف عضو - ومن حيث تاريخ التأسيس الذي يرجع إلى عام ١٨٧٧ ، وأيضاً من حيث النفوذ والتأثير والمشاركة في وضع التقنيات والمعايير وحجم المنشورات (٤١) .

وتستحوذ الجمعية على نصيب كبير من التأثير على التخصص في إنجلترا إسبانيين ، أولها أنها أهم المؤسسات هناك في إعداد وتطوير المعايير والتقنيات وهي تتعاون في هذا المجال تعاوناً وثيقاً مع الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومعاهدها والجمعية الأمريكية للمكتبات ومكتبة الكونجرس والمكتبة البريطانية ، والثاني هو مشاركتها النشطة في مجال الإعداد المهني في إنجلترا عن طريق تنظيم الدورات التدريبية وبرامج مواصلة للتعليم ، ثم منح الشهادات التي تمنح حاملها وضعاً مرموقاً في إنجلترا والدول الناطقة بالإنجليزية وبالذات شهادة زمالة الجمعية Fellow Association . وهي أعلى من درجة الماجستير ، وأقل من دكتوراه الفلسفة ، وللحصول عليها يجب اجتياز امتحان نظام لجنة من الجمعية بجانب ضرورة أن يتمرس المتقدم بالخبرة العملية لسنوات طويلة قبل تقدمه ولكنها تؤهله لوظائف مرموقة داخل وخارج إنجلترا وبالذات وظائف هيئة التدريس بالمؤسسات الأكاديمية في التخصص (٤٢) .

د - جمعية المكتبات المتخصصة ومكاتب المعلومات

Association of Special Libraries and Information Bureaux

انشأت في إنجلترا عام ١٩٢٤ ، وهي متشابهة مع جمعية المكتبات المتخصصة في أمريكا في ظروف النشأة في الفترة التي ظهر فيها التوثيق ومحاولته تكوين مؤسساته الخاصة ، كان مؤسسوها من علماء الفيزياء البريطانيين غير الراضين عن خدمات المكتبات التي كانت موجودة وعن سلوك واتجاهات جمعية المكتبات .

تأخذ هذه الجمعية في أهدافها باتجاهين أساسيين ، الأول اجتماعي ويهدف إلى توفير سبل التقاء المتخصصين في المكتبات المتخصصة ومراكز المعلومات في إنجلترا وخارجها ، والثاني مهني ، ويهدف إلى تقديم خدمات إعلامية متكاملة ودورية إلى الأعضاء كوسيلة لزيادة قدراتهم المهنية . علاوة على استخدام الدورات التدريبية مختلفة المستويات لإعادة تأهيل أخصائي المعلومات وتدريبهم بالتطورات الحديثة في التخصص .

تشهد للجمعية تغييراً جذرياً في السنوات الثلاثة الأخيرة لتسولي قيادات جديدة لها ، وتركز الجمعية نشاطها حالياً على « إدارة نظم

ومصادر المعلومات كهدف اساسى لها ولاعضائها لإعتقاد مجلس الإدارة الجديد بأن المشكلة الأساسية التى تواجه التخصص حاليا هو كيفية « إدارة مصادر المعلومات المتاحة وتقديم خدمات معلومات فى افضل شكل وبطريقة علمية (٤٣) » وبناء على ذلك فقد تم تغيير الهيكل الإدارى للجمعية لتتكون من ثلاثة مجموعات أساسية الأولى تعمل كمركز استشارات للهيئات الأخرى ومجموعة ثانية للتدريب وتطوير قدرات الأعضاء ومجموعة للنشر ، كما أن اسمها قد تغير ليصبح « جمعية إدارة المعلومات » Association For Information Management

ونشاط الجمعية كله موجه الى التطبيقات والنشاطات المهنية والتدريب والنشر ، واسهاماتها قليلة فيما يتعلق بالنواصيل النظرى أو وضع المعايير ، وأدى هذا الى قلة تأثيرها على مسارات المهنة داخل وخارج انجلترا كما انها تواجه حاليا حركة انفصالية من مجموعة أعضاء شكلوا جمعية أخرى باسم « معهد علماء المعلومات Institute of Information Scientists » ويركز جهوده على النواحي النظرية ووضع معايير للتخصص ورسم حدوده وعلاقاته وتحديد مقرراته وبرامجه الأكاديمية الأساسية (٤٤) .

ولابد من الإشارة هنا الى أن البنية الأساسية للتخصص فى انجلترا مختلفة عن البنية الأساسية للتخصص فى الولايات المتحدة فى امكانيات ومصادر ومجموعات المؤسسات الاختزائية وفى أجهزة وشركات وتطبيقات تكنولوجيا الحاسب فى المكتبات ، كما أن الثقافة البريطانية بطبيعتها يغلب عليها طابع الرسوم وصعوبة وبطء التغيير وكلها عوامل ساعدت التخصص على التماسك وساعدت مؤسساته على العمل بوحدة ، وهناك لجنة دائمة مكونة من أعضاء من جمعية المكتبات وجمعية المكتبات المتخصصة ومكاتب المعلومات ، ومعهد علماء المعلومات ، مهمتها التنسيق بين عمل ونشاطات وأهداف ومؤتمرات ومنشورات المؤسسات الثلاثة والعمل على تكانف جهودها لصالح التخصص كله فى انجلترا بدلا من تناقضها وتنازعها كما هو الحال بين بعض الجمعيات فى الولايات المتحدة .

٤ — الجمعيات المهنية فى الدول النامية

من الطبيعى أن يتأثر وضع الجمعيات المهنية فى الدول النامية بالظروف والملازمات المحيطة بالتخصص فى هذه الدول والتى تحد من

انطلاقة ومن صلابة بنيته الأساسية ومع هذا فهناك انتشار محسوس للجمعيات المهنية في الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية وسجل تقرير للونستون ١٢٩ جمعية في دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية مع مطلع السبعينيات (٤٥) ، ولعل نظرة على عدد الجمعيات المهنية في العالم العربي وكله من الدول النامية ، والتي دخلت حديثا الى دائرة الاهتمام بتخصص المكتبات والمعلومات بمفاهيمه المعاصرة ، سوف يؤكد لنا أيضا ظاهرة انتشار الجمعيات المهنية في الدول النامية فهناك حاليا جمعيات في العراق والأردن ولبنان والمغرب والسودان وسوريا وتونس وأخرى تحت الانشاء في مصر (٤٦) ، مع أن عددها منذ أقل من خمسة عشر سنة لم يكن يزيد عن أصابع اليد الواحدة ، ولو نظرنا الى التطور الكمي لانتشار هذه الجمعيات في النصف قرن الماضي ومنذ افتتاح أول جمعية مهنية في دولة نامية عام ١٩٢٨ في الهند وهي جمعية « ميدراس للمكتبات Medras Library Association » (٤٧) لوجدنا أن الانتشار كان بطيئا للغاية قبل الحرب العالمية الثانية ، ثم بدا في الزيادة الطفيفة بعدها حتى وصلت الى أقصى معدل لها في الستينيات خاصة مع استقلال الدول الأفريقية .

ومن الطبيعي أن الدور والوظائف الأساسية للجمعيات والتنظيمات المهنية لا يختلف بين الدول المتقدمة والنامية ، ولكنه يأخذ في تحقيق أهدافه أساليب مختلفة طبقا للظروف والملابسات السائدة في الدول النامية ، فمشاركة الجمعيات في التعليم يأخذ شكل اعتماد وتقييم ومنح الشهادات الدراسية ، بينما يأخذ شكل دورات تدريبية قصيرة للعاملين الجدد في الدول النامية ، وقد يأخذ شكل تطبيق هذه المعايير واتناع الأعضاء بها في الدول النامية ..

وتواجه الجمعيات المهنية في الدول النامية بعض المعوقات التي تؤثر على فعالية عملها أهمها أن التخصص عادة ما يجرى في مؤخرة الأولويات التي تهتم بها الدولة أو المؤسسات الأخرى المهيمنة على مؤسسات التخصص وبالتالي فإن الاعتمادات المالية وإقبال الكوادر البشرية والوضع الأدبي والاجتماعي والمالي للمتخصصين يكون متواضعا (٤٨) ، علاوة على ذلك فإن عدم التعدد للنوع للجمعيات في كل دولة حيث يوجد عادة جمعية واحدة فقط لكل أنواع المكتبات ومراكز المعلومات لا يعطى

للمرسة. أو يوفر الدافع للمختصين لكي يمارسوا نشاطهم بالطريقة التي ترضيهم ، على العكس من الدول المتقدمة التي عادة ما يكون بها جمعيات لكل أنواع المؤسسات وكل أنواع أخصائي المعلومات (جمعية مكتبات مدرسية — عامة — أطفال — جامعية أو جمعية المكتشفين أو جمعية مكتبات الفنون وهكذا) وقد أدى هذا إلى اعتماد بعض المختصين من الدول النامية عن ممارسة نشاطهم المهني من خلال هذه الجمعيات لشعورهم بعدم التمثيل الدقيق لنشاطهم ومؤهلاتهم ووظائفهم ، ويمكن استثناء الهند والبرازيل والأرجنتين من النقطة الأخيرة لتعدد الجمعيات المهنية بها .

ويعد نشر الدوريات والبحوث هو أبرز أدوار الجمعيات المهنية في الدول النامية وهو دور كان متقلبا لعدم إقبال قطاع النشر التجاري على المغامرة بنشر الإنتاج الفكري في تخصص المكتبات والمعلومات لقلة توزيعه وقلة الأرباح الناتجة عنه . ولو نظرنا إلى أدوات الضبط الببليوجرافي في التخصص — سيتم ذكرها في الفصل الرابع من الكتاب — لوجدنا أن الجمعيات المهنية هي مصدر النشر الأساسي للدوريات في البرازيل والأرجنتين وهندوراس وجامايكا والهند وباكستان واندونيسيا وماليزيا والأردن وغانا والسنگال وسيراليون وزامبيا ونيجيريا ومدغشقر ومالوي وأوغندا .

ويلاحظ أن عدد الجمعيات المهنية التي تنتمي إلى الدول النامية ، والمنضمة إلى الجمعيات والاتحادات الدولية لا تمثل النسبة الغالبة ، مع أن عدد الدول النامية قد يصل إلى أكثر من ضعف عدد الدول المتقدمة ، ويبدو أن الجمعيات في الدول النامية لم تترك بعد أهمية الانضمام إلى الجمعيات الدولية في المشاركة في وضع المعايير أو الاشتراك في مصادر المعلومات الدولية وتسهيل نقل المعلومات إليها .

ويحسن أن نتعرض لبعض النماذج من الجمعيات في الدول النامية كما تعرضنا لمثل هذه النماذج من الدول المتقدمة ولعل الاختيار هنا يشكل صعوبة إلى حد ما لكثرة عدد الجمعيات من جهة ولندرة ما ينشر عنها من جهة أخرى ، ومع ذلك فإن حضور المؤلف لبعض المؤتمرات التي نظمتها جمعيات مهنية بمصر وبالأرجنتين ، وبحثه عن القلة المنشورة من الإنتاج الفكري حول هذا الموضوع ، قد أدبنا به إلى اختيار نموذجين من هذه

الجمعيات من الصين للشعبية خاصة وان الجمعية الموجودة بها من أحدث الجمعيات وأكثرها نشاطاً رغم عمرها القصير ، ثم من نيجيريا التي بها واحدة من أكبر وأقدم الجمعيات وأكثرها تنظيماً في أفريقيا والدول النامية.

Chinese Library Association

١ - الجمعية الصينية للمكتبات

كان للمكتبات دور بارز على مدار الحضارة الصينية ، إلا أن الصين لم تعرف أي جمعية مهنية قوية خلال القرن الحالي ، كما ظل النظام السياسي القائم لا يرحب بوجود أي هيئات أو نقابات أو جمعيات غير للحزب الحاكم ، إلا أن انتهاء فترة التزمت الفكري والفوضى التي صاحبت أحداث الثورة الثقافية أدت لتأسيس أول جمعية مهنية في الصين في سبتمبر عام ١٩٧٨ ، وكان للدولة دور بارز في تأسيسها وتمويلها ، وقد عملت الجمعية على تحقيق ما يلي (٤٩) :

- ١ - إعداد سلسلة بحوث تهدف إلى تحديث المكتبات الصينية .
 - ٢ - تنظيم التبادل الثقافي بشأن تخصص المكتبات والمعلومات بين الصين والعالم .
 - ٣ - تشجيع انضمام الشباب إلى التخصص .
 - ٤ - توجيه وتشجيع المؤسسات الأكاديمية الصينية على إنشاء أقسام لتعليم المكتبات والمعلومات .
- ونجحت الجمعية نجاحاً ملحوظاً في تحقيق ذلك في السنوات السابقة، فأصبح لها وفود ثابتة في المؤتمرات الدولية ، وعقدت مؤتمر مشترك مع الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات عقد بالتناوب في واشنطن وبكين عام ١٩٨١ ، وأقنعت المسؤولين الحكوميين والأكاديميين بجامعة « وهان Wuhan » على افتتاح قسم حديث للمكتبات عام ١٩٧٩ ، وساهمت في إعداد مقرراته للدراسية ، وتقوم بنشر أهم دورية صينية في التخصص وهي Library Science Reports وبدأت في توسيع نطاق عملها والخروج إلى الأقاليم والمقاطعات الكبيرة وتقوم بتنظيم دورات سريعة وبمبسطة للأشخاص الذين يتولون مهام العمل كأمناء مكتبات عامة ومدرسية ، وتعمل أيضاً على تنظيم دورات لحو أمية المواطنين في هذه الأقاليم (٥٠) .

إن الجمعية الصينية للمكتبات نموذج ممتاز لمقدرة الجمعيات المهنية في الدول النامية على التعامل مع البيئة التي تعمل بها ، وخدمتها لصالح الإرتقاء بالتخصص وممارساته ولعلها المهام المطلوبة من أى جمعية مهنية في الدول النامية ذات المشاكل والمعوقات في البيئة التي تعمل بها .

ب - جمعية المكتبيين النيجريين . Association of the Nigerian Librarians.

تعد هذه الجمعية من أقدم المكتبات في أفريقيا بوجه عام ، فقد بدأت محاولات انشائها في عام ١٩٥١ ، وبدأت نشاطها في عام ١٩٦٢ ، وكانت تعمل على جمع شمل أمناء المكتبات في نيجيريا خاصة العاملين في المكتبات العامة والجامعية ، ونشر الأبحاث لتطوير العمل ، وإيجاد فرص عمل لأخصائي المعلومات وتنظيم دورات أولية للعاملين الجدد ، ومتقدمة لتوعية القدامى منهم بالتطورات والقضايا الحديثة .

وتأثرت الجمعية بشدة بكل المتغيرات السياسية والاقتصادية التي حدثت في نيجيريا خلال الربع قرن الماضي بعد الاستقلال بالانقلابات العسكرية المتتالية التي أعقبته ، وزيادة الدخل القومي نتيجة لاكتشاف البترول الذي انعكس على زيادة الانفاق على التعليم والبحث العلمي وأدى إلى زيادة الطلب على المعلومات ، وبالتالي انتعاش التخصص مما أدى إلى زيادة نشاط الجمعية وزيادة مواردها وعدد أعضائها ، وإن كان المتوقع أن ذلك قد تأثر الآن بالأزمة المالية التي انتابت البلاد . والجمعية لها نشاط ملحوظ في نشر الدوريات فلها دوريتين من أكثر الدوريات الأفريقية انتظاما كما أن لها نشاط في عقد دورات تدريبية بعضها مشترك مع جمعيات المكتبات المجاورة في النيجر وغانا وملاوي ، وقد بدأت منذ عام ١٩٨٠ في وضع أسس نظام تعاوني لتبادل المصادر والمجموعات المتاحة لدى المؤسسات الاختزانية في هذه الدول (٥٢) .

ولعله من الواضح الآن أن نشاط الجمعية الصينية والجمعية النيجيرية قد تأثر بالظروف السياسية التي سادت الدولتين - الثورة الثقافية والاستقلال والانقلابات والبترول والأزمة الاقتصادية - كما أنها ركزتا على مجالات النشر والتدريب وانفتاح التخصص مع الدول المتقدمة والدول المجاورة ، كما أنه من الواضح أن النشاط يقل إلى حد كبير عن نشاطات الجمعيات في الدول المتقدمة .

ثالثاً - المؤسسات التجارية

المؤسسات التجارية أو التي تعمل من أجل الربح المادي For Profit هي المؤسسات التي تأخذ أى فكرة أو قضية أو سلعة موجودة ، وتطورها وتعمل على استغلالها وتسويقها لسد حاجة موجودة بالفعل ، ومن أجل الكسب . وهناك عدد كبير من المؤسسات التجارية في تخصص المكتبات والمعلومات من حيث العدد ومن حيث التنوع بداية من المطابع والنashرين ومنتجى اوعية المعلومات بكافة انماطها ، وشركات تصنيع وصيانة وتسويق كل اجهزة تكنولوجيا المعلومات من آلات تصوير المستندات والمصغرات الفيلمية ، والحاسبات الالكترونية ، وهناك ايضا المكاتب الاستشارية التي تحلل وتقيم وتنفذ نظم المعلومات أو تدرب العاملين بها ، ومراصد وبنوك المعلومات التي تعمل كشركات تجارية لخزن واسترجاع ونقل المعلومات من مكان الى آخر ، وهو كما نرى قطاع عريض من النشاط تضخم بعد الحرب العالمية الثانية الى درجة كبيرة بحيث اصبح من القطاعات المشاركة في الهيكل الاقتصادى لاي دولة بجانب القطاعات الزراعية والتجارية والتمويلية والصناعية والخدمات والنقل وقد أدت زيادة نمو هذا القطاع في الاستثمارات والارياح وعدد العاملين خلال السنوات العشرة الأخيرة الى الاقتناع بأن المجتمع الانسانى المعاصر يعيش فترة ما بعد الثورة الصناعية وأن أفضل سمة لهذا المجتمع هو « المجتمع القائم على المعلومات Information Based Society »

وهناك اعتقاد خاطئ بأن النشاط التجارى ومؤسساته هو ظاهره حديثة في التخصص ، رغم أنها قديمة وترجع الى ما قبل يلبرته في شكله الحديث ، فتجار الكتب والنashرون والمطابع مؤسسات معروفة وتمارس نشاطها منذ عدة قرون ، إلا أن سرعة تطور النشاط التجارى ونموه ، زاد جدا مع التقدم التكنولوجى وخصوصا تكنولوجيا الالكترونيات التي كونت معها نشاطا استثماريا وتجاريا كبيرا يعمل على اختزان المعلومات واسترجاعها ونقلها باستخدام هذه الأجهزة ، ثم الاعتماد الكامل لعمليات للتنمية على مصادر معلومات قوية ومنظمة ومتاحة ، وادى هذا الى رواج المعلومات كسلعة مطلوبة ، ولا يمكن اغفال « القدرة الفائقة للمتخصصين فيما يتعلق عليه الآن صناعة المعلومات Information Industry » في استغلال الحاجة الى المعلومات ، واستغلال التكنولوجيا المتاحة لبناء أنظمة معلومات قوية وربطها باحتياجات المستخدمين (٥٣) . وقد تضخمت

هذه الصناعة وقفزت أرباحها على مستوى للعالم كله قفزات سريعة إلى الأمام ، وبلغت أرباحها السنوية مؤخراً ٧٢ بليون دولار ، للجزء الأكبر منها يعود إلى قطاع النشر والطباعة الذي يستحوذ على ٦٤٪ من الاستثمارات والأرباح ثم لنظم الاتصالات الفورية والمباشرة التي تساهم بنحو ١٧٪ (٥٤) .

ولابد من الإشارة إلى أن جانباً كبيراً من هذه الأرباح إنما يتفق على الدعايات المستمرة التي تشنها المؤسسات التجارية ، وتسخر لها الدوريات والمؤتمرات والندوات والمعارض والمتخصصين وحتى المؤسسات الأكاديمية . وهذه الدعايات كثيراً ما تأتي ثمارها اعتماداً على الدراسات التي أثبتت أن إقامة نظم المعلومات هو بمثابة استثمار ذو عائد مؤكد بها كانت تكلفته على المستفيدين ولكن لابد من التنويه بأن كثيراً من الممارسات التي يقوم بها هذا القطاع إنما تهدف إلى الربح بصرف النظر من جودة الخدمات أو الحاجة الحقيقية لها .

١ - المؤسسات التجارية في الدول المتقدمة

تعود النشاطات التجارية في تخصص المكتبات والمعلومات إلى فكرة « بول Poole » وكان طالباً أمريكياً في نهاية النصف الأول من القرن الماضي في تنظيم جهود تطوعية لإعداد مشروع لاسترجاع محتويات الدوريات حتى « أتت مشروعات ويلسون Wilson » منذ ١٩٠٠ التي أنهت مشروع « بول » وأخذت مكانه « إيمان الأخير » بفطرته التجارية للعقبات المالية التي واجهت مشروع « بول » في أيامه الأخيرة ورأى أن تذليلها يمكن أن يتم على أسس اقتصادية ومن هنا بدأ في الخط التجاري (٥) بإعداد الكشافات والمستخلصات الموضوعية المتخصصة وتوزيعها على المكتبات مقابل أجر ، وكان من الممكن أن يقتصر النشاط التجاري في التخصص على هذه الأعمال علاوة على الطباعة والنشر وصناعة الورق لولا ظهور تكنولوجيا المصغرات الفيلمية في الثلاثينيات من هذا القرن والتي كونت معها أطواراً من المؤسسات المستفيدة منها ، ثم كانت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وتسابق الدول لبناء خطط طموحة في كافة المجالات وبالتالي أصبحت مصادر المعلومات الموجودة في كل دولة هي أحد المصادر القومية للثروة وبدأت المكاتب الاستشارية في الاتجاء لبناء هذه المصادر وتنظيمها وإتاحتها على استحياء في أول الأمر ، ثم

بتوسيع غنمها وجدت سوقا رائجة ومتعطشة للسلعة التي تعمل بها وهي المعلومات .

وكان لدخول الحكومة الأمريكية كعمول ومشجع للمؤسسات الأمريكية المختلفة في التخصص وهو الذي بدأ مع بداية الحرب الباردة والحرب العلمية بينها وبين الاتحاد السوفيتي ، هو الذي فتح الباب على مصراعيه أمام الاستثمارات في هذا المجال فبدأت تظهر الشركات الكبيرة بتدعيم مباشر من الحكومة وكان أهمها المشروع التجاري الذي بدأه « يوجين جارفيلد

Eugene Garfield » تحت اسم « معهد المعلومات العلمية
Institute of Scientific Information
لضبط الانفتاح العلمي

في قطاعات العلوم والتكنولوجيا ونشر نتائج هذا الضبط للبليوجرافي في سلسلة كشافات ومستخلصات .

ثم لعبت تكنولوجيا الإلكترونيات دورها الحاسم في تدعيم هذا القطاع بما أتاحت من أجهزة حاسبة إلكترونية ونظم مباشرة للاتصال ثم الاتصال عن بعد والحاسبات المصغرة واستغلال أجهزة التلفزيون المنزلية في استيعاب المعلومات وكان لهذا كله أثره في تدعيم أركان هذا القطاع التجاري خاصة في الولايات المتحدة لتقدمها الكبير عن باقي دول العالم في مجال الإلكترونيات حتى أن هذا القطاع قد حقق وحده ١٢ بليون دولار كمائد في عام ١٩٨٣ ، وهو يمثل ١٨٪ من حجم العائد الإجمالي من النشاط التجاري للمعلومات في العالم كله (٥٦) .

ومن المسلم به أن العمل من أجل الربح هو شعار وهدف أي مؤسسة تجارية ومع هذا فإن هذه المؤسسات قد أدت ولا تزال تؤدي دورا ليس من العدل والانصاف التقليل من شأنه في الدول المتقدمة ، ويعود ذلك بصلة أساسية إلى طبيعة الانظم السياسية والاقتصادية في المجتمعات المتقدمة ، فتدخل الدولة معدوم أو قليل وإذا تدخلت فبشكل محسوب في أي نشاط استثماري ، وطبيعة النشاط الاستثنائي هو الربح ، وعندما يوجد التنافس الشديد بين المؤسسات التجارية التي تعمل في حقل واحد ، تعمل كل مؤسسة على تقديم أفضل ما عندها ، والا ستضطر إلى الإبتعاد سريعا عن مجال العمل . وكان من نتيجة هذا أن ساهمت المؤسسات التجارية في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان بدور بارز في إقامة نظم معلومات قوية وفي نشاط تدريب ملحوظ ، علاوة على تقديم الأجهزة

والمعدات وصيانتها وتطويرها باستمرار ، بالإضافة إلى مشاركتها الفعالة في مرحلة التطوير والبحث في التخصص والعمل على حل مشاكله التي تظهر عند تطبيق أحد التقنيات أو الأساليب الجديدة إما بالاتفاق مع مؤسسات البحث الأكاديمية وتمويلها لحل مشكلة معينة ، وأما بتكوين فرق بحث خاصة بها .

وهناك عدة أنواع من المؤسسات التجارية تمارس نشاطها في الدول المتقدمة حالياً يمكن وضعها في الفئات التالية (٥٧) :

١ - مؤسسات تجارية تقدم المعلومات مباشرة إلى المستخدمين وهناك عدة أنواع من المؤسسات تعمل تلك أهمها المرافق وبنوك المعلومات الببليوجرافية التي تمتلكها شركات تجارية وقدر على هذا الأساس ومنها مركز التحصيل المباشر للمكتبات On line Computer Library Center والناشرين الذين يعدون الأدلة والكتالوجات والمستخلصات مثل شركتي بوكسر Bowker وولسون Wilson ومؤسسات هذه الفئة كلها هي أقوى المؤسسات وأكثرها نفوذاً وتأثيراً وأرباحاً ويكفي أن نعلم أن « مركز التحصيل المباشر للمكتبات قد حقق ٤٧٨ مليون دولار كنسبل في عام ١٩٨٢ ، وأن هذا الدخل يزيد ٢٤ ٪ عما كان عليه في عام ١٩٨٢ (٥٨) .

٢ - مؤسسات خدمات الحاسبات الالكترونية والمصغرات الليبية وهي شركات لا تقدم معلومات مباشرة إلى المستخدمين أو حتى تتعامل مع هذه المعلومات مباشرة ولكنها تقوم ببناء للنظم الحسية أو الميكروغرافية وتوريد الأجهزة الخاصة بها وصيانتها وأعداد مجموعة برامج ونظم لهذه الأجهزة تلائم مؤسسات المعلومات ، والشركات من هذه الفئة غالباً شركات صغيرة الحجم ولكنها تجتذب إليها مجموعة من الخبراء المهرة لهذه الأجهزة أو في أعداد برامجها ونظمها وصيانتها . ورغم أن أعمال الشركات من هذا النوع تكون صغيرة بمقاييس التعاقد الواحد إلا أن كثرة التعاقدات تؤدي في النهاية إلى زيادة الأرباح ولعل « مجموعة تكنولوجيا المعلومات

Information Technology Group وهي شركة في كليفلاند في أوهايو متخصصة في مساعدة المكتبات ومراكز المعلومات في اختيار الأجهزة التي تحتاج إليها وبناء للنظم للبرامج الخاصة بها ، هي أبرز نموذج لهذه الفئة .

٣ - مؤسسات تجارية جزئية ، وهي من المؤسسات التي تعمل كحلقة وصل Broker ما بين شركات المجموعة الأولى - التي تقدم المعلومات مباشرة لمستخدميها - وما بين المستخدمين الذين لا يملكون إمكانيات الأجهزة أو العاملين المدربين على الاتصال أو الحصول على المعلومات من مخزنيها بطريقة مباشرة ومنها شركة « المعلومات Informatics » في ميرلاند بالولايات المتحدة التي تشترك في شرائط مشروعات الفهرسة المقروءة آليا بمكتبة الكونجرس وتقوم بتوجيه التسجيلات التي تلائم كل مكتبة صغيرة في الولاية إليها بطاقتها وإرسالها بالبريد وتطلق على هذا المشروع اسم « مارك المصغر Mini MARC » وكان لدى هذه الشركة حوالي ٣٢٠ مشترك في عام ١٩٨١ .

٤ - المؤسسات الاستشارية للصغيرة ، وهي مؤسسات عددها كبير جداً وتصف بأنها قليلة الاستثمارات وعدد العاملين وعادة ما ينشئها متخصصون ذو خبرة طويلة واتصالات تسويقية واسعة وهي تعمل في مجالات مثل تكوين مجموعات متخصصة وبناء سياسات تزويد للمؤسسات الاختزانية ، أو تنظيم هذه المجموعات أو تدريب العاملين بها . وعملها يختلف عن مؤسسات الفئة الثانية في أنه لا يعتمد على أجهزة تكنولوجيا المعلومات فقط بل يمتد إلى الأنشطة البيولوجرافية وبالذات الاختيار والاقتناء والتحليل ، ومن هذه المؤسسات ما يقوم أيضاً بعمليات أعداد قوائم بيولوجرافية أو البحث عن معلومات في موضوع معين لأحد المستخدمين نظير أجر ومن الأمثلة للجديرة بالذكر في هذه الفئة شركة « العلم الدولية المتضامنة Science Associates International » في نيويورك التي تعد ملفات سمات لكل مكتبة أو مركز معلومات متخصص في العلوم والتكنولوجيا في الولاية أساساً ، والولايات المجاورة في شرق الولايات المتحدة ، وتقوم بتجميع الاعلانات التي تصدر عن الأوعية الجديدة وترسلها لها ، وتقوم أيضاً بطباعة التسجيلات البيولوجرافية من المرافق البيولوجرافية وإرسالها إلى المكتبة الصغيرة التي لا تمتلك أجهزة اتصالات .

٥ - موردى أوعية المعلومات وهم الناشرين أو من يقومون بتقديم خدمات إمداد المؤسسات الاختزانية للاقتنائية بالأوعية طبقاً لسياسات تزويدها أو موردى أوعية وناشرين معا ، ومنهم من يقدم الأوعية مع بطاقات الوصف البيولوجرافي والتحليل الموضوعي لها وأبرز المؤسسات للتجارية في هذه الفئة هي « فاكسون FAXON » التي تعمل في مجال الدوريات

إنسانا وللشركة البريطانية « Blackwell » التي تعمل كناشر ومورد ومعد
ببليوجرافي أيضا كما تمتد مؤسسات هذه الفئة لتشمل موردى الأدوات
الكتابية والتجهيزية المكتبات ومراكز المعلومات ومن أبرزهم شركة
« جايلورد Gaylord » .

وقد بدأت المؤسسات الأكاديمية في تخصص المكتبات والمعلومات تضع
في اعتبارها غرض العمل التي يتيحها هذا القطاع ، بإلخال بعض المقررات
عن التسويق والإدارة المسالية وإدارة الأفراد وما إلى ذلك ، على اعتبار
أن عددا لا يستهان به من الخريجين يعمل جاليا في المؤسسات التجارية
أو يتعامل معها من خلال مؤسسات أخرى كما بدأت تظهر بعض المؤسسات
المهنية التي تضم شركات القطاع التجاري وللعاملين به ولعل أهمها وأكثرها
نفوذا الآن هي جمعية صناعة المعلومات Information Industry
Association التي أنشئت عام ١٩٧٦ وتعمل على توسيع دائرة
خدمات المعلومات في المجتمع وتقوية المؤسسات التي تعمل من أجل الربح
وإتاحة فرص عمل أفضل للعاملين في هذه المؤسسات (٥٩) .

ورغم أن هذه الجمعية والجمعيات الأخرى المشابهة لها ، وكذلك كل
مؤسسات القطاع التجاري تتميز بكثافة النشاط والدعايات ووفرة
الامكانيات إلا أن دوافعها التجارية واضحة ، كما أن هذه المؤسسات قد
اجتذبت كثيرا من العاملين ورؤوس الأموال البعيدة عن الدراسات الواعية
للتفاني الأساسية في تخصص المكتبات والمعلومات وهم إما مؤسسات وإما
أفراد مستثمرون في هذا التخصص مثلما يمكن أن يستثمروا أموالهم في أي
تخصص أو مجال لا من أجل صالح التخصص وتحسين ممارساته ، بل من
أجل الأرباح المادية أساسا .

٢ - المؤسسات التجارية في الدول النامية

تبين مما سبق أن هناك عدة عوامل ساعدت المؤسسات التجارية في
الدول المتقدمة على العمل والازدهار في الفترة الماضية ، وأن أبرز هذه
الأسباب هي شدة الطلب على المعلومات ، وبالتالي توفر سلعة مطلوبة
تستطيع هذه المؤسسات أن تستغلها وتنسوع هذه المؤسسات وتمدد
الخدمات التي تقدمها وهو الأمر الذي ساعدها على تسويق خدماتها خاصة
مع إتصالها التسويقية الكبيرة ، وأخيرا التقدم التكنولوجي الذي سهل
لها إمكانية إقامة نظم معلومات حديثة متعددة الخدمات .

ولو نظرنا الى هذه العوامل لوجدنا ان بعضها موجود في الدول النامية مثل شدة الطلب على المعلومات لدفع خطط التنمية الى الامام ، وبعضها غير موجود مثل التقدم التكنولوجى . وبالقائى ففقت المؤسسات التجارية اهم وسائلها علاوة على تأثير اوضاع الدول للنامية الاقتصادية والاجتماعية على هذه المؤسسات فحدثت هذه العوامل كلها على انطلاق واستثمارات المؤسسات التجارية في الدول النامية . والحقيقة ان هناك اتفاقا كاميا بين المتخصصين الذين تعرضوا للنشاط التجارى في الدول النامية رغم قلتهم ، على ان هذا النشاط « هش للغاية ومصطنع Artificial ويغلب عليه طابع الزيف وقوائم على استثمارات محددة وعدد للعاملين في مؤسساته قليل ، ويدار بواسطة خلاء في الغالب ، وعدد تعاقداته محدودة وتتم بالصلات الشخصية بين اصحاب المؤسسات التجارية والمؤسسات المستفيدة (٦٠) ، ولا شك ان ارضية التخصص وبنيتها الاساسية في الدول النامية لا تعطى للفرص ولا تساعد المؤسسات التجارية على العمل او على النشاط الكثيف .

الا ان هناك عددا من المؤشرات التى تدل على ان هذه المؤسسات قد بدأت تشهد بعض النهضة خلال السنوات القليلة الماضية ، وقد ساعد على ذلك دخول عدد غير قليل من الدول النامية الى شبكات المعلومات الدولية وبالقائى اتاحة مصادر المعلومات الخارجية امام المؤسسات التجارية لكى تعيد توزيعها على المؤسسات الاخترازية في دولها ، والرخص المتزايد في اسعار تكنولوجيا المعلومات واجهزتها ومعداتنا فاصبحت تناسب امكانيات الاستثمارات الضعيفة للمؤسسات التجارية في الدول النامية ، ومع هذا فلا يزال للنشاط الاقتصادى لهذه المؤسسات قليل ولا يتعدى ٤٪ الاستثمارات الدولية التى تحظى باغلبها استثمارات الدول المتقدمة (٦١) .

وهناك تحذيرات قوية موجهة من المسئولين (٦٢) حاليا للنشاط التجارى في تخصص المكتبات والمعلومات في الدول النامية الذى يحاول تطبيق بعض النظم والممارسات التى تعمل بها المؤسسات التجارية في الدول المتقدمة وتنبيه هذه التحذيرات الى ان الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والعلمية في الدول النامية فقيرة ، ولم تمر بكافة مراحل التطور في الدول المتقدمة وهناك كثير من الخطوط ومراحل التطور والمفاهيم والحلقات غير المرئية في الدول المتقدمة من الصعب جدا تطبيقها او استيعابها او العمل محاكاة لها في الدول النامية .

وهناك عدد من فئات المؤسسات التجارية في الدول النامية يمكن ان نذكرها كما يلي :

١ — مؤسسات المعلومات الجزئية وهي فئة بدأت من الانتشار الكثيف في الدول النامية ، وخاصة في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا للصلات القوية لدول هذه المناطق بالولايات المتحدة ، وهذه المؤسسات تعمل على امداد المؤسسات الاختزانية بالمعلومات بنقلها من بنوك ومراصد المعلومات في الولايات المتحدة عبر شبكات الاتصالات الدولية وهذه المؤسسات تمتلك تسهيلات للاتصالات الدولية ، كما تملك أجهزة الكترونية لاستقبال المعلومات التي تحصل عليها وتعيد إرسالها الى المستفيدين بالتليفون أو البرقيات أو البريد أو باليد .

٢ — الشركات ومكاتب الخبرة الاستشارية وهي شركات كثيرة العدد في معظم الدول النامية ، وتركز جهودها في أنشطة الدورات التدريبية السريعة والاعداد البيلوجرافي لبعض المكاتب ومراكز المعلومات التي تفتقد الكوادر البشرية المدربة لهذا النشاط .

٣ — مؤسسات وخدمات أجهزة تكنولوجيا المعلومات ، وهي شركات تعمل عادة كمثلة أو كوكيلة لأحد للشركات الدولية الكبيرة في مجال أجهزة تكنولوجيا المعلومات ويقتصر دورها على امداد المؤسسات الاختزانية بالأجهزة وصيانتها وتدريب العاملين عليها ، وبدأت معظمها في انشاء أقسام صغيرة لإعداد البرامج للأجهزة التي تبيعها خاصة وان جزءاً كبيراً من البرامج الجاهزة التي تباع مع الأجهزة يحتاج الى تعديل طبقاً لاحتياجات المؤسسات الاختزانية في الدول النامية .

٤ — موردو أوعية المعلومات وهم مجموعة الناشرين ووكلاء دور النشر الدولية ولهم نشاط واسع في الدول النامية كقنصوات اتصال بين مصادر الانتاج الفكري الدولي ، وبين المؤسسات الاختزانية التي تعاني دائماً من البعد المكاني وصعوبة الاتصالات وصعوبات تدبير العملة والنقل والجمارك وما الى ذلك ، وتعمل هذه الفئة من الشركات على تسهيل مهمة المؤسسات الاختزانية الاقتنائية في الحصول على أوعية المعلومات ب إتاحة أدوات الاختيار وتسهيل عمليات الاتصال وتدبير العملة .

نستخلص من هذا ان فئات المؤسسات التجارية الموجودة في الدول المتقدمة هي نفسها الموجودة في الدول النامية باستثناء شركات الفئة الأولى التي تقدم المعلومات نفسها للمستفيدين ، والتي تقوم ببناء بنوك ومراكز معلومات يستطيع المستفيدين الاتصال بها من أى مكان مباشرة ، وهذه الفئة رغم انها الأكثر ربحاً ونشاطاً في الدول المتقدمة الا ان عدم وجودها حالياً في الدول النامية منطقي لضخامة رأس المال المطلوب لتأسيس هذه الشركات وضخامة تكاليف تشغيلها وتطويرها — على سبيل المثال ستبلغ تكاليف الاحلال والتجديد للحاسبات الالكترونية لمركز للتحسيب المباشر للمكتبات بأوهايو ٤٠ مليون دولار في الفترة من ١٩٨٤ — ١٩٨٦ (٦٣) — وهي مبالغ لا تستطيع مؤسسة واحدة أو حتى دولة واحدة نامية ان توفره بسهولة ولا شك ان ضعف شبكات الاتصال في الدول النامية يحد ايضا من ظهور هذه الفئة من المؤسسات التجارية .

ان الصورة ليست براقية بالنسبة للنشاط التجارى في الدول النامية حتى الآن ، ومع هذا فهناك مؤشرات وتوقعات (٦٤) تشير الى تقدم ملموس في هذه المؤسسات لعدة اسباب اهمها حركة النمو التي تشهدها الدول النامية ، والوفرة النسبية في الكوادر البشرية والامكانيات المتاحة للتخصص ومؤسساته ، والتغيير في النظرة التقليدية التي كانت موجودة عند المسئولين في الدول النامية بسيطرة الدولة على كل النشاط الاقتصادي وعدم السماح بالنشاط الخاص أو الفردى . ومع هذا فإن للضعف التكنولوجى وعدم صلاحية البنية الأساسية للتخصص وضعف استثمارات المؤسسات التجارية في الدول النامية يستحد من انطلاقه ونشاطه . ومهما كانت توقعات نموه وازدهاره فإنه بالتأكيد لن يصل بأى حال من الأحوال الى ما وصلت اليه المؤسسات التجارية في التخصص في الدول المتقدمة .

« مصادر ومراجع الفصل الثاني »

- 1 — Cole, John, Y. for congress and Nations ; a chronological History of the library of congress, Washington, D.C., Library of congress, 1979, P. VII.
- 2 — Cole, John. Op. Cit., 196 P.
- 3 — The library of congress, 1984 a brief summary of the major activities of the fiscal year ending September 30, 1984. Washington D.C., L.C., 1985, P. 5.
- 4 — Rohboch, Peter T. find, automation at the library of congress. Washington D.C. L.C. 1985, P. 5.
- 5 — The Library of congress, 1984. Op. Cit., P. 2+14.
- 6 — The Library of congress 1984. Op. Cit., Varies Pagnination.
- 7 — Close the card catalog. College & Research libraries, Vol. 41, No. 4 Feb. 1980, PP. 25-27.
- 8 — Edbund, Paul. A monster and a mircle. Quarterly Journal of library of congres, Vol. 33, No. 4 October, 1976. PP. 383-421.
- 9 — Saracevic T. and Laurence, P. Asiertaining activities in subject area through bibliomateric analysis. Journal of ASIS, March/ April, 1973. PP. 120-134.
- 10 — Rohbach, Peter. Op. Cit., P. 24.

— ١٧ —

(م ٧ — المكتبات والمطبوعات)

- 11 — The Role of the library of congress in the evolving national network. Washington D.C. L.C., 1978. P. 4.
- 12 — Chen, Ching Chih. Recent developments in library and information science in China. Bulletin of ASIS, Vbl. 6, Uo. 4, April, 1980. PP. 10-11.
- ١٢ — شو ، فرونج نى ، الاعلام العلمى والتكنولوجيا فى الصين ، الحالة بالحاضرة وثقافات المستقبل ، ترجمة عبدالمنعم محمد موسى ، مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف ، س ١١ ، ع ٤٢ ، فبراير / أبريل ١٩٨١ . ص ص ٤ — ٨ .
- ١٤ — شو ، فرونج نى . المصدر السابق .
- 15 — Chen, Ching Chih Ibid.
- 16 — Chartrand, Robert Lee. our China adventure. Bulletin of ASIS. Vol. 6, No. 4 April, 1980. PP. 12-14.
- 17 — Neadom, Mado. The National Library of Gambia, its collection and services. Wales, College of Librarianship Wales. 1982. P. 2. Paper presented in fulfilment of the Diploma requirements.
- ١٨ — نجى ، سالى ، التطورات المكتبية فى غامبيا ، ترجمة ماري عيسى . مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف ، س ١١ ، ع ٤١ ، نوفمبر ١٩٨٠ / يناير ١٩٨١ . ص ص ٦٨ — ٧٣ .
- 19 — Neadom, Mado; Op. Cit, P. 4+5.
- 20 — Neadom, Mado. Op. Cit. P. 16.
- ٢١ — نجى ، سالى . المصدر السابق .
- 22 — Neadom, Mado. Op. Cit., P. 11.
- 23 — Atherton, Pauline, Education and training for the world of information work. Cairo, 1975. P. 13+14. Paper presented

... at the U.S.- Egyptian Workshop on Planning a National STI
system, Cairo, 9 November 1975.

٢٤ — ماكلين ، هـ ، ويلي ، د. جمعيات المكتبات ومسئولياتها تجاه
المكتبيين . ترجمة محمد الهدى . مجلة اليونسكو للمكتبات ،
س ١ ، ع ٤ ، أغسطس ١٩٧١ : ص ٥٤ — ٦٥ ح

25 — Smith, Mona. Professional association in the information pro-
fession; opening address in a Joint seminar on professional
associations, ASIS and Egyptian Association for information
Technology. Washington D.C., The Catholic University of Ame-
rica, 21 Feb. 1981.

٢٦ — حشمت محمد على قاسم ، الاتحاد الدولي للتوثيق والدور العربي
في نشاطه . مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، س ٤ ، ع ١ ، يناير
١٩٨٤ . ص ٥ — ٣٤ .

٢٧ — حشمت محمد على قاسم . المصفر السابق .

٢٨ — ويليمز ، هافارد ، تاريخ الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات
المكتبات ترجمة ماري عزمي ، مجلة اليونسكو للمكتبات ، س ٨ ،
ع ٣١ ، مايو ١٩٧٨ ، ص ٢٨ — ٣٧ .

٢٩ — سعد محمد الهجرسي ، الجمعية العادية والأربعون للاتحاد الدولي
لجمعيات المكتبات ، أوسلو ١١ — ١٦ أغسطس ١٩٧٥ ، الثقافة
العربية ، ع ٤ ، ١٩٧٦ . ص ٢٩٧ — ٣٠٢

30 — Grosh, Audrey and Hendrich, Constance. The development
of a profession; Information science. Mineosta, University
of Minesota library system, 1981. P. 18-19.

31 — The American Library Association. Start a new decade with
a new direction. Chicago, ALA, 1981. P. 1.

٣٢ — سعد محمد الهجرسي ، المؤتمر السنوي للجمعية الأمريكية للمكتبات ،
سان فرانسيسكو من ٢٩ يونيو إلى ٤ يوليو ١٩٧٥ ، الثقافة العربية ،
ع ٤ ، ١٩٧٦ ، ص ٢٨٤ — ٢٩٦ .

- 33 — Galvin, Thomas. Libraries to serve the information society. Library Journal, September 15, 1979. PP. 1847-1857.
- 34 — Grosh, Audrey and Hendrich, Constance Op. Cit., P. 3.
- 35 — Sbera, J. and Cleveland, D. Ibid.
- 36 — ASIS adopts mission and goals. ASIS new, Vol. 1, No. 1, 1981. P. 1.
- 37 — The American Society of Information Science. About ASIS. Washington D.C., 1981. P. 1+7.
- 38 — White, Herbert. Defining basic competencies. American Libraries, September, 1983. PP. 519-525.
- 39 — Wasserman, Paul. The new librarianship : a challenge for change. N.Y. Bowker, 1972. P. 111.
- 40 — ASIS adopts mission and goals. Ibid.
- 41 — Important and necessary tasks. Library Association record, Vol. 82, No. 3 March, 1980, P. 98.
- 42 — Whitebeck, George. Education for library and information science in Great Britain. Journal of Library and information science (Taiwan) Vol. 8 No. 2, October, 1982. PP. 131-158.
- 43 — Levis, Dennis. Big changes at ASLIB. London, ASLIB, 1982. P. 2.
- 44 — Simpson, I.S. Education for information science in the United Kingdom. Journal of information science, Vol. 1 No. 1, April, 1979. PP. 49-57.

- 45 — Sharif, Abdulla M. Education for librarianship in the Arab Countries. Tripoli, University of Al-Fatah, 1980. P. 11.

٤٦ — عبدالباقى الدالى ، مدارس علم المكتبات والمعلومات فى العالم العربى ، تونس ١٩٨١ ، ص ٢٢ ، بحث مقدم الى ندوة تدريس علم المكتبات والمعلومات فى الوطن العربى ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، نوفمبر ١٩٨١ .

- 47 — Mangala, P. and Vashishth, C. Library and education science education in India. Journal of library and information science (Delhi) Vol. 1 No. 2 December, 1976. PP. 127-160.

٤٨ — شابلىن ، ١. التنظيمات الخاصة بمهنة المكتبات ، ترجمة فريحات بهجت توما ، مجلة لايونسيكو للمكتبات ، ص ٢ ، ج ١ ، فبراير ١٩٧٢ . ص ٦ — ١٥ .

- 49 — Chen, Ching Chih. Ibid.

- 50 — Chen, Ching Chih. Ibid.

- 51 — Dunko, Donald. Library Associations in West and South West Africa. Wales College of librarianship Wales, 1981. P. 5.
"Paper presented in fulfilment of the Diploma requirements.

- 52 — Dunko Donald. Op. Cit., P. 19+20.

- 53 — Kent, A. The information industry in the year 2000. Information services & use, Vol. 1, No., 1 March 1981. PP. 11-15.

- 54 — Network advisory committee meets to discuss the information economy, a summary report. Library of congress information bulletin, Vol. 44, No. 4, Feb. 4, 1985. PP. 21-24.

٥٥ — محمد محمد الهجرسى : دراسات بيبليوجرافية لأوعية الفكر العربى ،

الاطروحات والدوريات ، للقاهرة ، جمعية المكتبات المدرسية ،
١٩٧٥ ، ص ٥٢ + ٦٢ .

56 — Network advisory committee. Ibid.

57 — Starch, Helena. Enterpreneurship in the information industry
in : Spirack, Jane. Careers in information. N.Y., Knowledge
Industry Publication, 1982. PP. 73-101.

58 — OCLC Issues 1982-1983 Annual report. OCLC Newsletter, No.
150, Feb., 1984. P. 12.

59 — JWasserman, Paul. Op. Cit. P. 176.

60 — Radriguze, G. Forecasting the Curricula for education and train-
ing for information in developing countries in : New trends in
documentation and information ; Proceedings of the 39th FID
congress, Edinburgh, University of Edinburgh, 25-28 Septem-
ber 1978. PP. 438-475.

61 — Strach, Helena. Ibid.

٦٢ — عوض مختار هلوذة ، قضية مراكز البحوث والتطوير ، القاهرة ،
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، ١٩٨٣ ، ص ٢ .

63 — OCLC Issues 1982-1983 Annual Report. Ibid.

64 — Salmecka, V. The Egyptian National System for Scientific and
Technical Information, Design study. Atlanta, Georgia Institute
of Technology, 1981., P. 2.

الفصل الثالث

المؤسسات الأكاديمية وإعداد المتخصصين

في تخصص المكتبات والمعلومات

تمهيد

تعرض هذا الكتاب في فصليه السابقين الى الإطار النظري العام لتخصص المكتبات والمعلومات ، ثم للمؤسسات الاختزائية والمهنية والتجارية التي تمارس نشاطها في التخصص .

ويتعرض هذا الفصل لواحد من أهم مكونات تخصص المكتبات والمعلومات وهو نظامه الأكاديمي وتدريب كوادره البشرية وإعدادها ، والتعرف على المؤسسات التي تتولى هذا التدريب والاعداد من حيث التاريخ والتطور والوضع القائم للشهادات التي تمنحها ومدة الدراسة للحصول على كل منها ، واسماؤها وهويتها وتبعيتها الادارية ثم المقررات والبرامج التي تنظمها لاعداد المتخصصين ، وسيكون التعرف على هذه العناصر من طريق اختيار عينة ممثلة للمؤسسات الأكاديمية في الدول المتقدمة والدول النامية .

وسيسير المؤلف في تحديده للمؤسسات الأكاديمية على مفهوم الجمعية الأمريكية للمكتبات في أن المؤسسة الأكاديمية في المكتبات والمعلومات هي « الوحدة المهنية التي تدار أو تتبع أو يشرف عليها معهد للتعليم العالي وتؤدي الدراسة بها الى منح درجة علمية أو مهنية في المكتبات والمعلومات (١) .

وأهداف هذه الوحدة هي « اكساب الدارس بعض المهارات الفعلية والمهنية المتصلة بدور المكتبة أو مركز المعلومات في عمليات الاتصال في المجتمع وتطورها التاريخي كمؤسسة ، وفهم النظريات الأساسية لتنظيم أوعية المعلومات واستخدامها ، والمبادئ الأساسية في الإدارة ، وبعض مناهج وطرق البحث لحل أي مشكلة تقابله ، مع قدر كافي من المهارات العملية التي تمكنه من العمل في أي نظام معلومات (٢) ، ولا تزال هذه الأهداف التي صاغها « شيرا Shera » متفق عليها الى حد بعيد ، وإن كان يمكن أن يضاف إليها « المقدرة والمهارة في اختيار الأجهزة والأدوات للتكولوجية واستخدامها » (٣) .

أولا — تطور المؤسسات الأكاديمية وأعداد المتخصصين

١ — الدول المتقدمة

يرتبط ظهور المؤسسات الأكاديمية في تخصص المكتبات والمعلومات ببلورة هذا التخصص لكي يتخذ شكله وإطاره الحديث ، فكل منهما لا يعود إلى الوراء لأكثر من قرن واحد ، كما أن ظهور المؤسسات الأكاديمية كان ولا شك أحد أهم العوامل التي ساعدت على بلورة التخصص . وكان من المعتاد حتى الربع الأخير من القرن الماضي أن يعمل المثقفين في مؤسسات التخصص للقراءة ومساعدة الآخرين ، وكانت المكتبات الكبيرة وخاصة في الكنائس والأديرة في أوروبا تتولى أعداد دورات تدريبية سريعة للعاملين للجدد لا تستغرق سوى ساعات أو أيام على المهارات الأساسية لحفظ وتنظيم وترتيب أوعية المعلومات الموجودة ، وقد ساعدت المكتبات العالية والمكتبات المتخصصة بعد الثورة الصناعية في عقد مثل هذه الدورات .

ألا أن تحويل النظرة في تعليم المكتبات والمعلومات من تعليم مهني إلى تعليم أكاديمي بدأت في ألمانيا الغربية بجامعة « فرايبورج » Freiburg حيث استغرق إقناع المسؤولين بالجامعة لأعداد برنامج لأمناء المكتبات فترة ١٢ عاما حتى افتتح برنامجا يستغرق ثلاثة سنوات في عام ١٨٨٦ ، وسرعان ما أسفرت جهود المتخصصين الأمريكيين عن افتتاح أول مدرسة كاملة للمكتبات في جامعة كولومبيا عام ١٨٨٧ (٤) ، وذلك على إثر الحملات التي قامت بها الجمعية الأمريكية للمكتبات فور قيامها ، ولقي سرعان ما امتدت إلى باقي دول العالم . ومن الواضح أن تتبع مسارات إعداد أخصائي المعلومات يؤكد حقيقة أن التعليم في التخصص يبدأ عادة من المكتبات الكبيرة والتجمعات المهنية وينتقل إلى الدراسات الأكاديمية ثم إلى مستوى الدراسات العليا في معاهد وكليات مستقلة (٥) وذلك أنه يلاحظ أن للتعليم يسير متريدا بالفعل لبعض الوقت بين أن يكون على مستوى الدرجة الجامعية الأولى أو على مستوى الدراسات العليا حتى يستقر على مستوى الدراسات العليا في معظم الدول المتقدمة .

وظلت دراسة المكتبات وبرامج المؤسسات الأكاديمية تضم عددا قليلا من المقررات الوظيفية مثل للتزويد والفهرسة والتصنيف والإدارة ، كما ظل للتطور في حركة تعليم المكتبات وانتشار المؤسسات الأكاديمية

بطيئة في أوروبا الغربية ، حتى ظلت انجلترا بكلية واحدة حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية بقليل ، بينما كان للتطور وانتشار للتعليم أسرع في الولايات المتحدة ، ولكنه لم يسير على سياسة مدروسة فكان للتوسع العددي عشوائي لهذا أنفقت مؤسسة كارنيجي Carnegie Corporation على اعداد دراسة — تشتهر هذه الدراسة باسم المؤسسة — استغرق العمل فيها ٥ سنوات ونشرت عام ١٩٢٣ وكانت بمثابة خطة عمل لكل المؤسسات الأكاديمية في التخصص في الولايات المتحدة ، فقد وضعت فلسفة ومجموعة من المبادئ للنشاط التعليمي تم فيها التمييز بين نوعين من العاملين في المؤسسات الاختزائية في التخصص في الولايات المتحدة وهما الاختصاصيون المفروض اعدادهم في المؤسسات الأكاديمية ، ومساعدوهم ولا بد من أن تتولى المؤسسات الاختزائية نفسها اعدادهم داخلها ، كما قامت الدراسة بتحديد دور المؤسسات المهنية في الاعداد المهني على أنه تقييم هذه العملية ومؤسساتها كما طالبت بضرورة توفير الحد الأدنى من التوحيد والتنسيق بين البرامج والمقررات الأكاديمية (٦) .

وكان لهذا التقرير استجابة كبيرة من قبل كل المسؤولين عن المؤسسات الأكاديمية وأيضا من الجمعية الأمريكية للمكتبات ، وتشكلت على إنره لجنة خاصة من الجمعية لوضع معايير يتم بمقتضاها تقييم كل مدارس وكليات المكتبات الموجودة وأصبحت هذه اللجنة التي كان اسمها منذ بداية عملها عام ١٩٢٤ « مجلس التعليم للمكتبات

حتى عام ١٩٥٦ ثم تغير اسمها الى لجنة الاعتماد Board of Education For Librarianship

committee on Accreditation مسؤولة تماما عن كل ما يختص بالتعليم في تخصص المكتبات والمعلومات في الولايات المتحدة ، ثم كندا أيضا بموافقة السلطات الأكاديمية في البلدين (٧) . وهناك شروط محددة يتم بمقتضاها التقييم والاعتماد لأي مؤسسة أكاديمية تنظم برامج في التخصص ، فهناك أنواع محددة من هذه البرامج على مستوى الماجستير أو الدكتوراه هي التي تعتمد عليها الجمعية ، كما أن هناك نوع من الدراسات الصيفية ، ويشترط أن تكون الوحدة الأكاديمية تابعة لمعهد عال أو جامعة . وهناك شروط كمية للحد الأدنى من هيئة التدريس الواجب قوافرهم ومؤهلاتهم وخبراتهم ، وشروط تتعلق بعدد الطلبة وقبولهم ، ومدة الدراسة وعدد المقررات والساعات الدراسية وأنواع المقررات ومحتوياتها ، والمواد الإجبارية التي ظلت لفترة طويلة اختيار الكتب وأدب الأطفال والمراجع

والبيبلوجرافيات والفهرسة والتصنيف وتاريخ وإدارة المكتبات والتدريب
على ، ثم عدلتها اللجنة وسبحت بأن يكون بعضها اختياريا لتعطي
النرمس المطلوبة لاختيار مواد أخرى ليتمكنوا من إعداد أنفسهم لنوع معين
من أنواع المكتبات . ولا يستطيع أى منصف مهما كان مقدار ضيقه أو تخوفه
من عملية الاعتماد التي تقوم بها اللجنة أن ينكر دور هذه العملية في الارتقاء
بمستوى المؤسسات الأكاديمية الأمريكية باستمرار حتى أصبحت بلا جدال
أرمت المؤسسات الأكاديمية في التخصص على المستوى الدولي .

وحدث تطور كبير في الأعداد المهني بعد الحرب العالمية الثانية بعد
أن بدأت مفاهيم التوثيق تتبلور في شكل مقررات دراسية واشتدت الحاجة
للى إدخالها ضمن المقررات خاصة مع ظهور النظم الميكانيكية واستخدامها ،
ويلاحظ أن معايير الاعتماد والتقييم ظلت تتطور بشكل موازى للتطور في
المفاهيم الأساسية للتخصص ، ولتطور البرامج الأكاديمية معها ، فقد
تعدلت معايير الاعتماد عدة مرات أبرزها كان في عام ١٩٥١ حيث اقتصر
اعتراف الجمعية الأمريكية للمكتبات على البرامج الأكاديمية لدرجة
الماجستير والدكتوراه وأصبحت هناك معايير كمية للميزانيات المطلوبة
لكل مؤسسة بالإضافة الى الحد الأدنى من المعامل والمكتبات وقاعات
المحاضرات (٨) . كما أنه توأكب في نفس الفترة الزمنية أن بدأت جمعية
المكتبات في بريطانيا ، وبعد أن أصبح هناك أكثر من برنامج أكاديمي ، في
أعداد نماذج معيارية لامتحانات للخريجين من مدارس المكتبات في بريطانيا
لمنحهم شهادات العضوية ومزاولة المهنة في داخل وخارج البلاد من دول
الكومنولث . كما يلاحظ أن الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأخيرة شهدت
توسعا في المؤسسات والبرامج الأكاديمية في فرنسا والدانمرك
وتشييكوسلوفاكيا ويوغسلافيا وبولندا واليابان وغيرها من الدول المتقدمة
وكوؤثر لزيادة الطلب على أخصائى المعلومات لتقجر المعلومات وزيادتها
وانتشار المؤسسات الاختزائية .

الا أن هذا الانتشار قد حدث مع تضارب الآراء والمفاهيم حول
التوثيق ووضعه ومكانه داخل الإطار العام للتخصص وانعكس هذا على
مفاهيم المؤسسات والبرامج الأكاديمية نفسها من حيث الأسماء ، الذى بدأ
في التنوع ما بين مدارس أو كليات للمكتبات ، ومدارس أو كليات للتوثيق ،
وعلى المقررات الدراسية وعلاقة التوثيق بالمكتبات وحجم ونوعية المقررات
داخل البرامج الأكاديمية وبدأت المؤسسات الأكاديمية في إدخال مقررات
جديدة حول النظم الميكانيكية ثم النظم الحسبة وبدأت في النقل من

المقررات المتعلقة بالإجراءات والعمليات الفنية ، وساعد على ذلك ظهور التيار المؤيد لعلم المعلومات ومجاولات فصله عن النهر الأساسي لتخصص المكتبات والمعلومات ، وايضا ساعد على هذه المتغيرات الزيادة الكبيرة في استخدام الحاسبات الالكترونية في المؤسسات الاختزانية ، ولهذا فإن المستفيدين والمبشرين هما أكثر العقود التي شهدت مؤتمرات وندوات لمناقشة قضايا التعليم في التخصص بعد ان اعتزت مفاهيمه الأساسية والنظرية بفعل التوثيق وعلم المعلومات وتأثر المؤسسات والبرامج الأكاديمية بهذا بشدة ، وفي نفس الوقت ظهرت مؤسسات أكاديمية في تخصصات أخرى في أذخال مقررات حول التخصص ، أو منح شهادات دراسية تحمل اسم المكتبات والمعلومات وخاصة في الولايات المتحدة ، وكانت هذه المؤسسات في تخصصات الإدارة والحاسبات الالكترونية والهندسة (٩) .

استشعاراً من الجمعية الأمريكية للمكتبات بالخطر من التضارب في الآراء فقد وضعت سياسة للاعتماد والتقييم منذ عام ١٩٧٢ ، نصت بوضوح على أن « هناك مجالات متداخلة - كمال المعلومات - له علاقات حتمية مع المكتبات وبالتالي فهو جزء أساسي لا يمكن فصله عن مقررات ومواد مدارس المكتبات ، وأن هناك اتساع شديد في التخصص نتج عن متغيرات بيئية وظهور تكنولوجيات حديثة ويبنى مراعاة ذلك في اعداد البرامج وفي خلفيات الأساتذة والدارسين وتشجيع التعليم المستمر والمتجدد للتدريس من الخريجين والاستعانة بأجهزة تكنولوجيا التعليم وتكنولوجيا المعلومات في تدريب الدارسين » (١٠) .

وانثرت مفاهيم الجمعية ثمارها فحدث تغيير تدريجي في نظرة المسؤولين عن المؤسسات الأكاديمية في بناء المقررات وذلك بإذخال مقررات عن التكنولوجيا ودراسات المستفيدين والخدمات للحديث للمعلومات ، وبإتاحة فرص اختيار أوسع أمام الدارسين لإعداد أنفسهم إما لأداء وظيفة محددة في المؤسسات الاختزانية أو للعمل في أحد أنواعها .

وهناك زيادة عديدة ملحوظة في عدد المؤسسات الأكاديمية في التخصص في العقود الثلاثة الماضية ، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى شدة الحاجة إلى أخصائي معلومات في الدول المتقدمة وتعدد العمل أمامهم في كل مؤسسات المجتمع ، فقفز عدد مدارس المكتبات المعتمدة من الجمعية الأمريكية للمكتبات في الولايات المتحدة وكندا من ٣٩ عام ١٩٦٧ (١١) ، إلى

٦٤ مدرسة عام ١٩٧٥ (١٢) ، إلى ٦٧ مدرسة عام ١٩٧٦ ثم إلى ٦٦ مدرسة عام ١٩٨٢ (١٣) . والمتتبع للتقارير الأخيرة التي قامت بها منظمة « اليونسكو » من تعليمهم المكتبات والمعلومات يلاحظ أن نفس الفترة قد شهدت زيادة مماثلة في أوروبا الغربية وبالذات في إنجلترا ودول شمال أوروبا ، واليابان وأستراليا ، وزيادة أعلى في كل دول أوروبا الشرقية (١٤) .

٢ - الدول النامية

لم تتأخر بداية التعليم الأكاديمي في الدول النامية سنوات طويلة من الدول المتقدمة ، فالهند مثلا بدأ فيها التعليم الرسمي منذ عام ١٩١١ (١٥) أي قبل كثير من الدول المتقدمة ، بل أن هناك بعض الدول النامية يوجد بها حاليا عدد أكبر من المؤسسات الأكاديمية عن الدول المتقدمة أيضا ، كالبرازيل — ٢١ مؤسسة (١٦) — والصين — ١٢ مؤسسة (١٧) ، بل أن هناك إحصائيات تذكر أن عدد المؤسسات الأكاديمية في تخصص المكتبات والمعلومات في الهند وحدها بلغت ٣٤ مؤسسة (١٨) ، وإن كان لابد من مراعاة أن الدول الثلاثة السابقة بالذات تتمتع بكثافة سكانية عالية جدا ، ومساحات جغرافية كبيرة تجعل من أمر تعدد المؤسسات الأكاديمية أمرا منطقيا .

وليس هناك خلاف على أن المسئولية الأولى للمؤسسات الأكاديمية في أي مكان هي أعداد المهارات البشرية المؤهلة للعمل في مؤسسات التخصص ، إلا أن هناك بعض المسئوليات الخاصة التي تلقى بشكل إضافي على المؤسسات الأكاديمية في الدول النامية ، خاصة مع قلة دور المؤسسات المهنية والمؤسسات التجارية في المشاركة في أعداد المهارات البشرية الواعية بممارسات وقضايا التخصص . وأهم هذه الواجبات الإضافية هي : (١٩)

١ - تقديم الاستشارات الفنية لنظم ومؤسسات ومشروعات المعلومات وتقييمها باستمرار ، ويؤدي هذا إلى هدفين أولهما زيادة فعالية هذه المشروعات والمؤسسات ، وثانيهما زيادة الخبرة العملية لأعضاء هيئة التدريس بالمؤسسات الأكاديمية .

٢ - أن تكون المؤسسة الأكاديمية مركزا للبحث والتطوير وحل

المشاكل الموجودة في التخصص ، وإن تعمل على التخطيط لمساراته في المستقبل والقيام بمشروعات تجريبية تطبق فيها نتائج البحوث .

٣ - نشر الأبحاث التي تقوم بها خاصة مع باب قطاع النشر التجاري وإجابه عن المشاركة في نشر أبحاث المكتبات والمعلومات في الدول النامية لقلة توزيعها .

٤ - تنظيم لقاءات مستمرة بين المتخصصين في الدولة ، وبين المتخصصين في الدول النامية الأخرى والدول المتقدمة لتبادل الخبرات وتفاعلها .

٥ - العمل على تطوير الظروف البيئية لصالح التخصص مثل المشاركة في مشروعات لمحو الأمية الهجائية ، أو لزيادة وعي المجتمع بأهمية المعلومات .

علاوة على هذه المسؤوليات التي حددتها منظمة اليونسكو فإن بعض المؤتمرات الأخرى قد أوصت بأن تقوم المؤسسات الأكاديمية بتكوين مركز نموذجي للمعلومات المتوفرة عن التخصص ، يزود الباحثين والدارسين بما يحتاجونه ويكون بمثابة معمل اختيار للنظم والممارسات والتطبيقات والتقنيات الجديدة في التخصص ، ثم ان تساهم في اعادة تدريب الاختصاصيين القدامى على التطورات الحديثة في التخصص (٢٠) .

ويخطئ من يظن أن هذه المسؤوليات يمكن أن تقوم بها المؤسسات الأكاديمية في الدول النامية بسهولة أو بيسر ، فهذه المسؤوليات يحول دون تحقيقها على أكمل وجه ، عدد كبير من المعوقات التي تواجه هذه المؤسسات ، فهناك عجز كبير في الكوادر البشرية المؤهلة للتدريس أو للبحث لقلة عددهم أساساً ، ثم لتعرضهم المستقر لافراجات شديدة لترك الدول النامية الفقيرة الى دول أكثر غنى ، وهناك جهود شديدة في النظم الأكاديمية في الدول النامية . بحيث يصبح تعديل المقررات أمراً بالغ الصعوبة والتعقيد ، أو حتى السماح بفرص اختيار الدارسين لما يناسبهم من المقررات ، وهناك عدد كبير من المقررات المفروضة على مستوى الدولة أو للجامعة وهي مقررات مكملة واجبارية تبتلع عدد كبير من الساعات المخصصة لتأهيل الدارسين في التخصص ، كما ان هناك نقص في

للتخطيط القومى الشامل للكوادر البشرية واعدادها بحيث يكون قبول الدارسين وتخريجهم يخضع لوجهات نظر متعددة ينفقونها بالتنسيق ، علاوة على وجود عدم ادراك لقيمة التخصص ودوره لدى قطاعات متعددة من الشعوب النامية مما ينعكس بالتالى على اقبال العناصر الجيدة على المؤسسات الاكاديمية للتخصص ، ويضاف الى ذلك عدم وجود مؤسسات اخترازية قوية تصلح كحقل تدريب للدارسين اثناء فترة اعدادهم ، وضعف قنوات الاتصال بين المؤسسات الاكاديمية فى الدول النامية والاخرى فى الدول المتقدمة ، مما يجعل الاولى غير واعية بالتضايح الموجودة فى الدول المتقدمة ، وبالتالي تحرم نفسها من الاستفادة بفوائدها وخبرات المؤسسات الاكاديمية فى الدول المتقدمة ، كما انها يقطع هذه السنوات تحرم متخصصيها من مصادر معلومات قوية تساعد على تحسين اساليب عملهم وابحاثهم . والتخلف التكنولوجى الذى يحرم المؤسسات الاكاديمية من استخدام تكنولوجيا التعليم ، واعداد الدارسين على مختلف وسائل تكنولوجيا المعلومات (٢١) .

ومع كل المعوقات السابقة فهناك نماذج رائدة من المؤسسات الاكاديمية فى الدول النامية التى استطاعت ان تتغلب على كثير من المعوقات التى اعترضتها ، والمؤسسات الاكاديمية الهندية مثال على ذلك بتاريخها الطويل ووفرة عدد الكوادر البشرية التى اعدتها المؤسسات للتخصص وايضا الى اعدتها للعمل فى المؤسسات الاكاديمية تدريسياً وبحثاً ، وهناك نماذج اخرى جيدة فى اوغندا التى توجد بها مدرسة المكتبات بشرق افريقيا بجامعة « مكريري Makerere Univ. East »

African School of Librarianship

التي تقوم بإعداد المتخصصين لأكثر من عشرة دول افريقية مجاورة ، ومؤسسات اخرى فى البرازيل والارجنتين وغيرها .

ان العدد الكبير من المؤسسات الاكاديمية ، وجهودها الواضحة فى توفير المتخصصين لمؤسسات التخصص ، ومساهمتها الفعالة فى دعم البنية الاساسية للتخصص فى الدول النامية تجعلها - فى اعتقاد المؤلف - ابرز جزئيات التخصص نمواً وتقدماً فى الدول النامية فى الوقت الحاضر مقارنة بباقي الجزئيات .

ثانياً — الواقع الحالى للمؤسسات الأكاديمية واعداد المتخصصين

بعد الاستعراض السريع لمراحل تطور المؤسسات والنشاط الأكاديمي، كان لابد من التعرض للواقع الحالى لهذا النشاط ، وكانت أفضل طريقة لذلك هي اختيار مجموعة فعلية من هذه المؤسسات في الدول المتقدمة والدول النامية والتعرف من خلالها على كل مظاهر النشاط الأكاديمي .

١ — عناصر اختيار المؤسسات الأكاديمية

عند اختبار مجموعة المؤسسات الأكاديمية والتعليمية كان على المؤلف أن يحرص على التمثيل الدقيق لكافة المؤسسات التعليمية الأكاديمية أو الاختزالية في بعض الدول كالهند والبرازيل والمكسيك والتي تشترك مع مؤسسات أكاديمية هناك في الاعداد المهني ، كما كان يريد تمثيل كل الاتجاهات الموجودة في هذا النشاط ، ولهذا فقد عمد المؤلف الى الاختيار المقصود للمؤسسات دون العشوائى على أن تتوفر في عينته العناصر التالية :

١ — الشمول الجغرافى فاختار المؤلف مؤسسات أكاديمية وتعليمية من أمريكا الشمالية وأوروبا الشرقية والغربية وآسيا من الدول المتقدمة ومن آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية من الدول النامية واستبعد المؤسسات الاسترالية والنيوزيلندية لتأثرها الشديد بالنمط البريطانى الى حد التطاق ، بجانب للغطية الجغرافية ، فقد حرص المؤلف على أن تتباين الثقافات داخل القارة الواحدة ، فهناك مثلاً السعودية والكويت في آسيا وهي تمثل الثقافة العربية السلفية ، واليابان والصين من آسيا أيضاً ولكنها تمثل ثقافة الشرق الأقصى ، وهناك المغرب من شمال أفريقيا والسفنال من غربها وأوغندا من وسطها وجنوب أفريقيا من جنوبها وهولندا لتمثل شمال أوروبا والاتحاد السوفيتى وبولندا ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا من شرق أوروبا وفرنسا وبريطانيا من غربها ثم المكسيك والبرازيل والأرجنتين من أمريكا الجنوبية والوسطى والولايات المتحدة وكندا من أمريكا الشمالية .

٢ — الخبرة والحدثة في المؤسسات ، فهناك مؤسسات عريقة في هذا النشاط في الولايات المتحدة وبريطانيا والهند والبرازيل ومؤسسات حديثة في فلسطين المحتلة ويوغسلافيا والصين الشعبية والكويت والسعودية والسفنال وأوغندا حتى يتبين تأثير الخبرة والتطور على النشاط التعليمى والأكاديمي .

٣ - تعدد وتباين المؤسسات داخل كل دولة نظراً لأن بعض الدول تحتوى على عدد غير قليل من المؤسسات الأكاديمية والتعليمية ، وقد يمثل كل منها اتجاهها أو رؤية تجاه التخصص فقد حرص المؤلف في عينته على تمثيل كل الأنواع ، فعلى سبيل المثال هناك ٧ مؤسسات تعليمية وأكاديمية في الولايات المتحدة جاءت في تقييم واعتماد الجمعية الأمريكية للمكتبات من أفضل ١٦ مؤسسة أكاديمية في التخصص في الولايات المتحدة وكندا وهناك ٨ مؤسسات أخرى جاء ترتيبها متأخراً في نفس الاعتماد (٢٢) ، كما أن المؤسسات المختارة في كندا وإنجلترا تمثل تجمعات جغرافية وثقافات متباينة ، وهناك مؤسسات غير أكاديمية تنظم برامج بالتعاون مع مؤسسات أكاديمية في الهند والبرازيل والاتحاد السوفيتي ، وهناك برامج موجهة الى نوع واحد من اخصائي المعلومات وهم المعلمون في إنجلترا والهند والبرازيل ولدى الكيان الاسرائيلي وتشيكوسلوفاكيا ، وهناك برامج لمرحلة البكالوريوس او الليسانس وبرامج أخرى لمرحلة الماجستير، كما أن هناك برامج تحبل لافئة مكتبات ومعلومات وهي أبعد ما تكون من الفهم الصحيح للتخصص وعلاقاته في الولايات المتحدة واليابان وبولندا وبرامج تمثل اتجاهها فريداً في النشاط التعليمي مثل البرنامج المتعدد المجالات في جامعة بتسبرج ، وبرنامج جامعة جنوب كاليفورنيا .

٤ - توفر المعلومات الحديثة والدقيقة عن المؤسسات المختارة ، فاعتمد المؤلف بصفة أساسية على المصادر المباشرة بزيارته لبعض هذه المؤسسات في الولايات المتحدة وبريطانيا ، وعلى أدلة المؤسسات الأخرى، ولقاءاته مع الاساتذة في مؤسسات متعددة قابلهم في مؤتمرات أو حلقات مناقشة ، والمراسلات مع متخصصين في مؤسسات أخرى لم يتيسر له زيارتها ، أما ما تبقى من مؤسسات وأراد المؤلف ضمها الى عينته ، فقد اعتقد على ما نشر عنها من انتاج فكري في السنوات الأخيرة مثل فلسطين المحتلة (٢٣) ودول شرق أوروبا والأرجنتين والبرازيل وجنوب أفريقيا والسنغال (٢٤) ، وهولندا (٢٥) ، وإيران (٢٦) ، وتركيا (٢٧) ، والصين الشعبية (٢٨) والكويت (٢٩) .

وعلى ضوء عناصر الاختيار السابقة كانت المؤسسات المختارة في العينة كما يلي :

الدول الثمانية					الدول الستة				
عدد	عدد	الدولة	نوع البرنامج	عدد البرامج	عدد الدراسات	الدولة	نوع البرنامج	عدد	عدد
١	١	البرتغال	دراسات عليا	١١	١١	١	دراسات عليا	١١	١١
١	١	البرازيل	دراسات عليا	٣	٣	٢	دراسات عليا	٣	٣
١	١	الكويت	دراسات عليا	٤	٤	٣	بريطانيا	٣	٣
١	١	ايران	دراسات عليا	١	١	٤	فرنسا	٤	٤
١	١	تركيا	بكالوريوس	١	١	٥	هولندا	٥	٥
١	١	الصين الشعبية	بكالوريوس	١	١	٦	السلطنة المتحدة	٦	٦
١	١	السعودية	بكالوريوس	١	١	٧	يوغسلافيا	٧	٧
١	١	الكويت	بكالوريوس	١	١	٨	انجوس	٨	٨
٢	٢	اليمن	دراسات عليا						
١	١	جانب أفريقيا	بكالوريوس						
١	١	قطر	دراسات عليا						
١	١	السلطنة	دراسات عليا						
١	١	البحرين	دراسات عليا						
١٤	١٤	١٣	المجموع	٢٣	٢٣	٨	المجموع	٢٣	٢٣

١٣٣٣

٢ - طريقة العرض ومنهجه :

بعد اختيار الدول والمؤسسات والبرامج الأكاديمية والتعليمية حسب عناصر الاختيار السابقة ، كان على المؤلف أن يجد الطريقة المثالية لعرض نتائج تحليلاته على العناصر المكونة للنشاط الأكاديمي بشكل يبرز تنوع هذه الأنشطة من جهة يمكنه من الحصول على كل المؤشرات المطلوبة من جهة أخرى . وكان من الواضح منذ البداية أن هناك مؤسسات تقسوم بأعداد أخصائي معلومات للعمل في أي مؤسسة اخترازية بصرف النظر عن مجال عملها أو نوعية المستفيدين منها وهذه المؤسسات منها ما ينظم برامج لمرحلة البكالوريوس ومنها ما ينظم برامج لمرحلة الماجستير أو دبلومات الدراسات العليا ، وكان هناك مؤسسات ثانية تقصر برامجها على أعداد أخصائي معلومات من خليات دراسية علمية تؤهلهم للعمل في المؤسسات الاخترازية المتخصصة في مجالات العلوم والتكنولوجيا ، وهذه المؤسسات منها أيضا ما ينظم برامج لمرحلة البكالوريوس ومعظمها ينظم برامج للدبلومات والماجستير لمرحلة الدراسات العليا ، ثم مؤسسات أخرى تدعى أن برامجها تعد أخصائي معلومات ، إلا أن حقيقة برامجها تبعتها كل البعد عن الفهم الصحيح لأطار التخصص ووظائفه وعلاقاته معها ادعت هذه المؤسسات من أسماء أو تمثيل اتجاهات جديدة .

وهناك عدة خطوط متشابهة كان من المفروض مراعاتها عند عرض العينة ونتائج التحليلات التي أجريت عليها ، أولها نوع الدولة وما إذا كانت نامية أم متقدمة ثم فئة المؤسسة من الفئات الثلاثة الموجودة من المؤسسات الأكاديمية (الشاملة الموجهة للعلميين وخارج إطار التخصص) أو نوع البرامج وهل هو لمرحلة الدرجة الجامعية الأولى أم للدراسات العليا ، ثم للبرامج والمقررات الدراسية التي تغطيها كل مؤسسة وهذه تشكل صعوبة بالغة في التعامل معها لأن عرض هذه المقررات يتطلب وجود خطة منهجية لعرضها في فئات متجانسة تتيح مقارنتها ، ورغم تعدد وجهات النظر في فئات وتنظيم هذه المقررات داخل الفئات إلا أن المؤلف رأى أن أفضل خطة تنظيم يمكن استخدامها لتحقيق غرضه ، هي التي وضعها الدكتور مسعد الهجرسي وشملت المقررات الدراسية التي خطط لها في برنامج حديث بجامعة الكويت (٣٠) ، وكان يزكى استخدام هذه الخطة حدائتها واستيعابها لكل المقررات الموجودة ، وإبراز علاقات هذه المقررات بعضها ببعض ،

ورغم ان هذه المقررات لم تنفذ بعد ان تأجل امتتاحت القسم الذى كان من المفروض ان تبدأ للدراسة به فى بداية العام الدراسى ١٩٨٦/٨٥ .

وبناء على هذه العناصر التى حددت طريقة العرض للعينه والتحليلات والمؤشرات التى ظهرت منها ، جاءت نتيجة التحليلات على الوجه التالى :

٣ - الشهادات والدرجات العلمية فى تخصص المكتبات والمعلومات :

١ - الدول المتقدمة :

هناك برامج اكاديمية منظمة للحصول على كل الدرجات العلمية المعروفة فهناك برامج ليكالوريوس او الليسانس فى المؤسسات الأكاديمية فى بريطانيا والمجر وتشيكوسلوفاكيا ، وبرامج للحصول على دبلوم الدراسات العليا فى كل المؤسسات البريطانية وفى مؤسسات فرنسا وهولندا وفلسطين المحتلة والاتحاد السوفيتى . ويلاحظ ان بعض هذه المؤسسات يطلق على الدبلوم منسميات أخرى كالدكتوراه فى جامعة امستردام بهولندا مع ان الدراسة تشبه الى حد كبير دبلوم الدراسات العليا فى المكتبات والتوثيق بجامعة القاهرة حيث يدرس الطالب ١٢ مقررًا دراسيا فى عامين دراسيين بعد الدرجة الجامعية الاولى ، وتعد درجة الماجستير هى اكثر الدرجات شيوعا فى مؤسسات العينة ، وتبناها كل المؤسسات فى الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وهى تعد الدرجة الاولى فى التخصص فى أمريكا الشمالية باصرار الجمعية الأمريكية للمكتبات على عدم اعتماد برامج البكالوريوس واليسانس - رغم تعددها حاليا - حتى الآن (٣١) ، وهناك درجة ماجستير فى شيفلد ولوفبرا تؤهل الدارسين للعمل فى سلك التدريس فى المؤسسات الأكاديمية للتخصص (٣٢) وهى لا توجد فى أى مؤسسة أخرى ، واستمرار درجة الماجستير فى الانتشار بهذا الشكل يؤكد ما استنتجته الدراسات السابقة ، والتى اشارت الى ان ٤٥٪ من مؤسسات التخصص الأكاديمية تمنح درجة الماجستير ، ١٢٪ فقط تمنح درجة البكالوريوس ، ١٢٪ تمنح درجة الدكتوراه فى فلسفة التخصص (٣٣) . وفيها يختص بدرجة الدكتوراه فى فلسفة المكتبات والمعلومات فان كل المؤسسات الأكاديمية الأمريكية والكندية والبريطانية فى العينة بها برامج منظمة للحصول عليها . وهناك برنامج للحصول على دكتوراه الفن Doctor of Art فى جامعة كولومبيا وكلية سيمونز وهى

درجة أعلى من الماجستير وأقل من الدكتوراه ، أما درجة الدكتوراه التي تمنحها مؤسسات العينة من المجر ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا فهي تساوى مع درجة الدبلوم في مدة الدراسة وعدد المقررات الدراسية وشروط القبول وكذلك درجة الدكتوراه من هولندا .

وعلى هذا فافتنا يمكن أن نقول أن هناك برامج منظمة للحصول على كل الدرجات الأكاديمية المعروفة من بكالوريوس أو ليسانس ودبلوم وماجستير خاص في تدريس المكتبات ودكتوراه الفلسفة ودكتوراه الفن في المؤسسات الأكاديمية في الدول المتقدمة .

ب - الدول النامية :

يختلف ترتيب الدرجات الجامعية من حيث الانتشار في الدول النامية عما كان عليه في الدول المتقدمة فالدرجة الجامعية الأولى من حيث انتشار البرامج هي درجة البكالوريوس والليسانس ، وهناك برامج لها في جامعات اسطنبول ووهان والملك عبدالعزيز ودلهي وجنوب افريقيا والكويت ومن الطبيعي أن الاعداد هنا يكون مركزا على اخصائى المعلومات العام والاکثر ملاءمة لامكانيات وطبيعة خدمات المستفيدين والمؤسسات الاختزانية بالدول النامية أما درجة الماجستير فهي موجودة في المؤسسات الأكاديمية بالبرازيل والأرجنتين ، والمكسيك والسعودية على غرار النظام الأمريكى في الحصول عليها بعد دراسة عدد ساعات مقرر ، وهناك أيضا ماجستير في الهندس وأران بعد دراسة واعداد بحث . يلي درجة الماجستير من حيث الانتشار درجة دكتوراه الفلسفة وهي قليلة للغاية ، ولا شك أن قلة البرامج والدارسين لهذه الدرجة هو أهم الأسباب في قلة عدد أعضاء هيئة التدريس الصالحين لتدريس علوم التخصص في الدول النامية لأن حملة الدكتوراه هم الذين يعتمد عليهم في هذا .

وتبين التحليلات من عينة المؤسسات الأكاديمية في الدول النامية أن درجة الدبلوم أكثر انتشارا فيها من الدول المتقدمة وهناك عدد من مستويات الدبلومات ، فمدرسة شرق افريقيا في أوغندا بها ٣ دبلومات الأول دبلوم للدراسات العليا بعد الدرجة الجامعية الأولى ، والثانى دبلوم متوسط بعد الثانوية العامة لمدة عامين ، والثالث ٦ شهور فقط بعد

الثانوية العامة (٣٥) وهناك دبلوم عامين بعد الثانوية العامة في السنغال ، ٣ سنوات في المغرب وفي المعهد القومي للتوثيق في البرازيل ، والمعهد الفني في البنجاب في الهند . ومن الواضح أن هذه الدبلومات لا يمكن اعتبارها درجة جامعية ثانية ، بل هي تعادل درجة البكالوريوس أو الليسانس أو حتى أقل من ذلك فهناك اختلافات كثيرة في شروط القبول ونوعية الدارسين وعدد المقررات الدراسية في كل منها مما يعكس معه عدم وضوح الرؤية في القدرات والوظائف المطلوبة في أخصائى المعلومات الحديث الذى يمكن الاعتماد عليه والذي لابد أن يقضى في الدراسة فترة لا تقل عن ٨٠٠ — ٩٠٠ ساعة دراسية كاملة ، ويفضل أن يتخللها تدريب عملى في بعض المؤسسات الاختزانية .

وهناك اثنتان من الدرجات العلمية في الهند لا تمنح في غيرها (٣٤) ، الأولى هي درجة عضوية التوثيق Associateship in Documentation ويمنحها مركز أبحاث وتدريب التوثيق بالمعهد الهندى للأحصاء Documentation Research and Training Centre, Indian Statistical Institute.

وتمنح بعد ٢٠ شهرا من الدراسة وأعداد الأبحاث ، وهي بمقرراتها الدراسية وشروط القبول تعد أعلى قليلا من درجة الماجستير والدرجة الثانية هي درجة ماجستير للزمالة Master fellowship وهي أيضا تعتمد على مقررات دراسية وأعداد أبحاث ولكن لمدة ١٨ شهرا .

والظاهرة التي تنفرد بها الدول النامية في الدرجات العلمية هي مشاركة المؤسسات الاختزانية في تنظيم البرامج وتوفير المحاضرين وتسهيلات التدريب وهي ظاهرة موجودة في المكسيك « المجلس القومى للعلوم والتكنولوجيا » والهند «مركز أبحاث وتدريب التوثيق» ، والبرازيل «المعهد القومى للتوثيق العلمى» إلا أن هذه المؤسسات تخضع للإشراف العلمى والاكاديمى للمؤسسات اكاديمية كما أن الأخيرة هي التي تخطط للبرامج وتمنح الشهادات .

بهذا يمكننا القول أن هناك برامج للحصول على كل الدرجات العلمية موجودة في الدول النامية أيضا ، إلا أن أكثرها هي البكالوريوس ثم الدبلوم فالماجستير ثم الدكتوراه ، وهناك درجتان للعضوية والزمالة في بعض المؤسسات الهندية .

٤ - مدة الدراسة :

١ - الدول المتقدمة :

من الطبيعي ان مدة الدراسة للحصول على أى درجة علمية انها تعتمد على الدرجة نفسها ، كما تعتمد على نوع النظام الدراسى ، ففى أمريكا الشمالية هناك نظام الساعات الدراسية Credit Hours ويشترط للحصول على درجة البكالوريوس أو الليسانس ٩٠ ساعة دراسية لا يستطيع الطالب أن يحصل عليها الا بدراسة لمدة تقراوح بين ٣ سنوات كحد أدنى ، ٤ سنوات فى المتوسط ، ولدرجة الماجستير ٣٦ ساعة دراسية فى معظم المؤسسات الأكاديمية ، ٤٠ ساعة دراسية فى مدرسة المكتبات بجامعة جنوب كاليفورنيا ، وهناك تفكير فى هذه المدرسة لأن تكون ٤٢ ساعة (٣٦) ليتسنى للطالب دراسة كل ما يؤهله للعمل فى أى مؤسسة معلومات وفى أى وظيفة ، ويعنى هذا الا يستطيع الطالب أن ينهى الماجستير فى خلال عام واحد كما جرت العادة فى أمريكا الشمالية .

وتعد اطالة مدة الدراسة من ابرز للقضايا المطروحة بالنسبة لمجال الاعداد المبنى حاليا ، من جهة هناك ترحيب بالفكرة على أساس انها ستمكن المؤسسات الأكاديمية من ادخال مقررات جديدة عن التكنولوجيا والاتصال ووعية المعلومات غير المطبوعة ، ويؤدى ذلك الى تحسين مستوى الخريجين ، ومن جهة أخرى هناك تخوف شديد من اطالة مدة الدراسة لأنها ستؤدى الى تقليل اقبال الطلاب لزيادة مصروفات الدراسة ، الا ان الاتجاه لاطالة مدة دراسة الماجستير قد انتشر فى أمريكا الشمالية فكل مدارس المكتبات فى كندا (٧ مدارس) جعلت هذه الدراسة من ٢٠ - ٤٠ شهرا ، و ٥ مدارس أمريكية زادت عدد المقررات التى يدرسها الطالب الى ١٥ مقرا على الأقل (٣٧) .

وقد ظهرت مؤخرا محاولات للتوفيق بين مميزات وعيوب اطالة مدة الدراسة للماجستير بتنظيم برامج للماجستير فى التخصص بالاشتراك مع مؤسسات أكاديمية أخرى لها علاقات قسوية بالتخصص وبحيث يدرس الطالب من ٦٠٪ الى ٧٠٪ من المقررات فى المكتبات المعلومات ، ويكمل باقى الساعات المطلوبة ليدرس مقررات فى تخصصات التربية أو القانون أو

الفنون أو الإدارة أو علم النفس أو الحاسبات الالكترونية وأحيانا في الطب أو الاتصالات أو للرياضيات أو الآداب ، ويطلق على هذه البرامج « برامج الماجستير المشترك Dual/OR/Joint Master Program (٣٨) ودلت تحاللات العينة على وجود ملبوس لهذه البرامج في المؤسسات الأكاديمية في الولايات المتحدة وكندا وإنجلترا .

إذا انتقلنا إلى درجة الدكتوراه في فلسفة التخصص فإن المؤسسات الأمريكية والكندية تمنحها بعد دراسة تستغرق في العادة ما بين ٣ - ٥ سنوات حسب مجهود الطالب ، وللحصول عليها يدرس الطالب مجموعة مقررات دراسية - ١٢ مادة في العادة - بعد الماجستير ، ثم يعد بحثا يحصل به على ١٨ نقطة دراسية ليحصل على ٩٠ نقطة دراسية بعد الدرجة الجامعية الأولى (٣٦ للماجستير + ٣٦ للمقررات أثناء الدكتوراه + ١٨ للبحث) وتطبق جميع مؤسسات العينة في أمريكا الشمالية هذا النظام . أما درجة دكتوراه الفن الموجودة في « جامعة كولومبيا وكلية سيمونز » فتمنح بعد دراسة لمدة عامين بعد الماجستير يقوم الدارس بحضور مقررات الفلسفة .

ونعتمد الدول الأوربية في نظامها الأكاديمي على نظام العام الدراسي الكامل أو العام الميلادي الذي تتخلله عطلات قصيرة في أوروبا الاشتراكية ويعتمد حصول الطالب على أي درجة علمية على نجاحه في جميع المقررات خلال فترة الدراسة ، ويستغرق الحصول على درجة البكالوريوس في إنجلترا ٣ سنوات دراسية ، و ٤ سنوات في المجر وتشيكوسلوفاكيا ، ويدرس الطالب من ٨ إلى ١٢ مقرا في العام الدراسي الواحد ، أما درجة الدبلوم فإن مدة الحصول عليها متساوية وتتراوح بين عام دراسي إنجلترا وفرنسا ، وعام ميلادي في فلسطين المحتلة ، وعامين دراسيين في هولندا ، إلا أن عدد المقررات الدراسية التي يدرسها الطالب تتساوى في النهاية مع تفاوت المدة الزمنية .

أما درجة الماجستير في أوروبا فإنها تستغرق ما بين ١٣ إلى ١٥ شهرا في إنجلترا وويلز ، وتمتد إلى ٢٤ شهرا في يوغسلافيا ، وتتساوى درجة الماجستير الخاص في بريطانيا مع الماجستير العادية في المدة الزمنية .

أما درجة دكتوراه الفلسفة فلا تمنحها الا المؤسسات البريطانية ومنذ بداية السبعينيات فقط ، وتعتمد على اعداد بحث بعد الماجستير يستغرق اعداده ما بين ٢ الى ٥ سنوات في العادة .

والجدول التالي يوضح مدة الدراسة اللازمة للحصول على كل درجة علمية في الدول المتقدمة :

الدرجة	الحد الأدنى للحصول عليها	الحد الأقصى للحصول عليها	المدة المعتادة
البكالوريوس	٣٦ شهرا	٤٨ شهرا	٤٨ شهرا
الدبلوم	٨ شهور	٢٠ شهرا	١٢ شهرا
الماجستير	١٢ شهرا	٢٤ شهرا	١٢-١٥ شهرا
الماجستير للخاص	١٢ شهرا	٢٤ شهرا	١٥-١٨ شهرا
دكتوراه الفلسفة	٣٦ شهرا	٤٨ شهرا	٣٦ شهرا
دكتوراه الفن	٢٤ شهرا	٣٠ شهرا	٢٤ شهرا

ب - الدول النامية :

تأثرت للنظم الاكاديمية في مؤسسات الدول النامية بنظام الساعات الدراسية المقررة في الولايات المتحدة ، او بالنظام البريطاني في قضاء اعوام دراسية للحصول على اى درجة علمية ، ويلاحظ استغراق الطالب لفترات زمنية اطول للحصول على اى درجة علمية مقارنة بالدول المتقدمة ، فدرجة الماجستير تستغرق عامين في البرازيل والأرجنتين والمكسيك وايران ، الاول لدراسة المقررات الدراسية والثاني لاعداد بحث وتقديمه، بينما يستغرق الحصول على هذه الدرجة عاما ميلاديا واحدا في المملكة العربية السعودية بعد اتمام المقررات الدراسية ، وعاما دراسيا واحدا في الهند بشرط ان يسبقها درجة جامعية أولى في التخصص .

وتختلف مدة الحصول على الدبلوم في الدول النامية طبقا لمستوى هذا الدبلوم ومستوى الدارسين ، فقد تنخفض الى ٦ شهور فقط في اوغندا ، وقد ترتفع الى عامين في المغرب . أما درجة ماجستير الزمالة وعضوية

التوثيق في الهند فيشترط لمن يتقدم لها أن يحصل على درجة الماجستير العادية ، ثم أن يعمل في أي مؤسسة اختزانية لمدة عام على الأقل ، ثم يدرس مجموعة مقررات لمدة عام دراسي ، وعقب نجاحه يعد بحثا تقبله الجامعة في فترة لا تقل عن ٦ شهور أخرى . وتمنح درجة الدكتوراه في فلسفة التخصص على نطاق ضيق للغاية في الدول النامية وبالذات في الهند ، وبدأت المملكة العربية السعودية تنظم برامج وأن كان لم يصل أي طالب بعد إلى هذه الدرجة .

وقد سبق الذكر أن درجة البكالوريوس أو الليسانس هي أكثر الدرجات شيوعا في الدول النامية ، ولحسن الحظ أن لهذه الدرجة تقاليد راسخة لا تختلف عن الدول المتقدمة وهي ٣ سنوات في تركيا ، و ٤ سنوات في الصين والسعودية والهند وجنوب افريقيا وكذلك في برنامج جامعة الكويت الذي تأجل افتتاحه .

والجدول الآتي يوضح مدة الدراسة اللازمة للحصول على كل درجة علمية من مؤسسات الدول النامية :

الدرجة العلمية	الحد الأدنى للحصول عليها	الحد الأقصى للحصول عليها	المدة المعتادة
البكالوريوس	٣٦ شهرا	٤٨ شهرا	٤٨ شهرا
الدبلوم	٦ شهور	٢٤ شهرا	١٢ شهرا
الماجستير	٩ شهور	٢٤ شهرا	١٨ شهرا
ماجستير الزمالة	١٢ شهرا	٢٤ شهرا	١٨ شهرا
عضوية التوثيق	١٨ شهرا	٢٤ شهرا	٢٠ شهرا
دكتوراه الفلسفة	٣٦ شهرا	٤٨ شهرا

نستنتج مما سبق أن لا توجد فروق كثيرة في مدة الدراسة اللازمة للحصول على الدرجات العلمية في تخصص المكتبات والمعلومات بين الدول المتقدمة والدول النامية ، وإن كانت المدة الزمنية للحصول على درجة الماجستير بالذات أطول قليلا في الدول المتقدمة ، وهي نتيجة متبشيرة مع نتائج دراسات سابقة (٣٩) ، استخلصت أن للفرات الزمنية للحصول على

للدرجات العلمية أطول قليلا في الدول النامية من الدول المتقدمة ، وتبلغ في المتوسط للبكالوريوس والليسانس ٤٨ شهرا والماجستير من ١٢ الى ٢٤ شهرا ودكتوراه الفلسفة من ٢٦ الى ٦٠ شهرا ، وتتفاوت مدة الحصول على الدبلوم .

والنتائج السابقة تؤكد من ناحية أخرى قوة ورسوخ التقاليد الأكاديمية في مؤسسات التخصص وعدم التغيير في نظم ولوائح هذه المؤسسات في الفترة الماضية ما بين هذه الدراسة ، والدراسة السابقة المشار إليها والتي جرت في منتصف السبعينيات ، كما تؤكد سلامة ودقة عناصر اختيار العينة وسلامة النتائج في هذا العنصر من حيث التمثيل والدقة .

٥ - اسم المؤسسة الأكاديمية ووضعها الإداري :

١ - الدول المتقدمة :

من الأشياء المألوفة ان يعكس اسم المؤسسة الأكاديمية رؤيتها وفلسفتها في التخصص ، والمثال الملموس على ذلك هو احتفاظ مدرسة مكثبات جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة بنفس الاسم منذ افتتاحها في القرن الماضي وهو « مدرسة خدمات المكثبات » لايمتها الراسخ بأن التخصص في جوهره هو مجموعة خدمات يقوم بها متخصصون لخدمة المستفيدين ، ولا شك أيضا أن الوضع الأكاديمي للوحدة التي تتولى اعداد المتخصصين للعمل في مؤسسات التخصص يعكس نظرة المؤسسة الأم التي تنتمي إليها الوحدة من حيث تقييها لحجم ودور التخصص .

وباستعراض أسماء المؤسسات الأكاديمية المختارة في العينة نجد ان اسمائها مختلفة ومتباينة حسب الجدول الآتي :

عدد	المؤسسة التي تستضيفه	الاسم
	كبس وسترن - ميتشجان - ويسكونسن - ماجيكل -	Library Services علم المكتبات
٧	استر دام - هبها - لورند	Library and Information Science علم المكتبات والمعلومات
٥	الكاثوليكية - فركسبل - سبيوتر - انتريو - كيو	Librarianship المكتبيات
٢	برتش كولبيا - ويلز - المعهد الذي بشمال لندن	Scientific and Technical Information المعلومات العلمية والفنية
٣	جرينبول - معهد كل الامم - وايزمان	Library Science خدمات المكتبات
٢	الابايا - كولبيا	Library and Information Science خدمات المكتبات والمعلومات
٢	مرلاند - بتسبرج	

الرواسات التي تستخدمه عدد

الاسم

٢	جرجيا - اوهايو	Computer and Information Science	علم الحاسب والمعلومات
١	جامعة لندن	Archives Libraries and Information Studies	دراسات الارشيف والمكتبات والمعلومات
١	وارسو	Library Science and Scientific Technical Information Services	علم المكتبات والمعلومات
١	شنيدل	Information Studies	العلمية والفنية
١	ليهايت	Information Science	دراسات المعلومات
١	ملواي	Library Studies	علم المكتبات
١	كارل	Libraries, Scientific and Technical Information Studies	دراسات المكتبات والمعلومات العلمية والفنية
١	جنوب كاليفورنيا	Library and Information Management	ادارة المكتبات والمعلومات
١	الفيبرة	Library and Information Studies	دراسات المكتبات والمعلومات
١	زغرب	Bibliography, Documentation and Information Studies	دراسات البيبليوجرافيا والتوثيق والمعلومات

ومن هذا الجدول يمكننا أن نستنتج ما يلي :

١ — هناك اعترافا واسعا بأن التخصص لم يصل بعد الى مرتبة ان يصبح علما . بدليل ان ١٧ مؤسسة اكاڤيية (٥١٥٪ من العينة) لم تستخدم هذه الكلمة ، بل وضعت أسماء أخرى مثل خدمات أو دراسات أو ادارة ، أو لم تضع أى اسم لوصف التخصص .

٢ — ان كلمة « معلومات » قد وردت في أسماء ٢٠ مؤسسة (٦٠٦٪ من أسماء العينة) وكان هذا متوقعا بسبب انتشار هذه الكلمة في السنوات العشرة الأخيرة وكانت نسبة المؤسسات التي استخدمت كلمة معلومات ٥٢٨٪ على مستوى كل المؤسسات الاكاڤيية في التخصص في عام ١٩٨٢ في الولايات المتحدة وكندا (٤٠) ولكنها قفزت الى الامام بعد ذلك لحصرص المؤسسات الاكاڤيية على وجود الكلمة في اسمائها ، لما لها من بريق اعلامى من جهة ولجذب الدارسين اليها من جهة ثانية ، ولتأكيد تداخلها واحترتها على المجال الذى تنافسها عليه مؤسسات اكاڤيية أخرى في تخصصات الادارة والحاسبات الالكترونية .

٣ — هناك ٥ مؤسسات فقط فضلت استخدام كلمة « المعلومات العلمية والفنية » في فرنسا وأوربا الشرقية (١٥٪ من مؤسسات العينة) مما يرجع انحصار هذا الاتجاه .

٤ — هناك مؤسستان استخدمتا اسم « الحاسبات الالكترونية والمعلومات » وهى وجهة نظر سفرى في العنصر القادم كيف أدت الى وضع مقررات بعيدة عن جوهر وعلاقات ووظائف التخصص .

٥ — هناك ٢٥ مؤسسة اكاڤيية (٧٥٨٪ من مؤسسات العينة) استخدمت كلمة « مكبات » في اسمائها مما يدل على استهوار سيطرة المكبات على التخصص مهما كان تطوره بعد ذلك .

٦ — هناك مؤسسة واحدة استخدمت كلمة « أرشيف » (وهى وجهة نظر بريطانية معروفة في ضم كل جزئيات ومؤسسات التخصص) ، ونفس هذا المفهوم الشمولى سنجدده لدى المؤسسات التي استخدمت كلمة

« مكتبيات » وايضا عند المؤسسة التي استخدمت بيليوجرافيا وتوثيق ومعلومات .

٧ - مؤسسة واحدة حرصت على ذكر كلمة « ادارة » في الاسم ، وهي وجهة نظر لم تكن موجودة من قبل ، وتعتمد على ان اخصائي المعلومات ما هو الا « مدير Moderator » لنظام المعلومات ، وبالتالي نكل المهارات المطلوبة له ادارية اساسا .

ننتقل الآن الى الوضع الاكاديمي لوحدة التخصص داخل المؤسسة الام وسنجد ان كلا من جامعات الاباما وكيس ويسترن ريزيرف والكاثوليكية وكولبيا ودركسيل وهاواي ، وميتشجان وميرلاند ، وسيمونز وجنوب كاليفورنيا وويسكنسون وجورجيا وبتسبرج وبريتش كولبيا وماكجريل واونتاريو وكير وشمال لندن للفن ويلز وحيفا وجامعة لندن ، خصصت للدراسات الاكاديمية في التخصص وحدات منفصلة « كليات او مدارس ومعاهد » على قدم وساق مع التخصصات الاخرى وينعكس هذا بالتالي على استقلال الوحدة وقوفر الامكانات الادارية والتجهيزية والمالية والبشرية بها .

وهناك مؤسسات اخرى رأت ان يكون للوحدة الاكاديمية للتخصص وضعا اصغر « كقسم » وذلك في لوفبرا واوهايو ، او « مكتب » في جرينبول او « كرسي » في امستردام ولورند ، او حتى مجرد دراسات او برنامج يتبع للجامعة مباشرة كما في مؤسسات تشيكوسلوفاكيا وفلسطين المحتلة وبولندا .

اما الطائفة الثالثة من المؤسسات فهي غير الاكاديمية اصلا ولكنها تشارك مع المؤسسات الاكاديمية في الاعداد في الاتحاد السوفيتي وبوغسلافيا ، ويكون بناء هذه البرامج والاشراف عليها خاضعا لمؤسسة اكاديمية ، وعموما فهي مؤسسات قليلة للغاية في الدول المتقدمة .

ومن الواضح من الاستعراض السابق ان الوضع الاكثر انتشارا في مؤسسات الدول المتقدمة هو ان تكون الوحدة الاكاديمية للتخصص مدرسة او كلية مستقلة .

ب - الدول النامية :

يوضح الجدول الآتي اسماء المؤسسات الاكاديمية التي تم اختيارها من الدول النامية :

الاسم	المؤسسات التي تستخدمها	عدد
علم المكتبات والمعلومات	الملك عبدالعزيز ، الكويت ،	
Library and Information Science	دلهي ، البنجاب ، بكين	٥
علم المكتبات	Library Science	٢
علم المعلومات	Information Science	٢
	بيونس ايرس ، مدرسة الاعلام بالمغرب	٢
الببليوجرافيا والتوثيق	ريودي جانيرو	١
Bibliography and Documentation		
برنامج المكتبات	المجلس القومي للمكسيك	١
المكتبات	Libraries	١
تعليم المكتبات	Library Education	١
برنامج التوثيق	مركز تدريب الموثقين بالهند	١
المكتبات	Librarianship	١
	مدرسة شرق افريقيا	
المكتبيين والأرشيفيين والموثقين		
Librarians, Documentationalists		
and Archivists	داكار	١
التوثيق العلمي	Scientific Documentation	
	معهد التوثيق بالبرازيل	١

ومن الجدول السابق يمكننا ان نستنتج ما يلي :

١ - على العكس من الدول المتقدمة ، فان النصف الاكبر (٥٣ %) من مؤسسات العينة تميل الى استخدام كلمة علم في اسمائها ، مع ان البحث النظري لتأصيل التخصص في مؤسسات الدول النامية اقل جهدا فيها من الدول المتقدمة .

٢ - ان استخدام كلمة « معلومات » غير منتشر في أسماء مؤسسات الدول النامية كما كان الوضع في الدول المتقدمة (٤١٪ مقابل ٦١٪ على التوالي) لأن المفاهيم الحديثة للتخصص لم تنتشر في الدول النامية الا مؤخرا .

٣ - لم تصف ٨ مؤسسات أو ما يقترب من نصف مؤسسات العينة للتخصص بأي صفة ، واكتفت باستخدام كلمات مثل برنامج أو تعليم أو لم تستخدم أي صفة . ويعكس هذا التردد في تحديد هوية التخصص وعدم وضوح جوهره وعلاقاته وذاتيته أمام كثير من مؤسسات الدول النامية .

٤ - لم تستخدم أي مؤسسة كلمة الحاسبات الالكترونية في عنوانها ، ولم تستخدم الا مؤسسة واحدة (معهد التوثيق بالبرازيل) صفة « علمي » .

٥ - استخدمت ١٢ مؤسسة من مؤسسات العينة (٧١٪) كلمة مكاتب في أسمائها وهو يؤكد المؤشر الذي ظهر من أسماء المؤسسات في الدول المتقدمة من أن المكاتب هي أقدم مؤسسات التخصص وأكثرها نشاطا .

٦ - المعهد السنغالي استخدم أسماء اخصائي المعلومات للدلالة على شمول نشاط المعهد لكل مؤسسات وأنشطة التخصص .

ولو انتقلنا الى الوضع الأكاديمي للوحدات التي تتولى الاعداد المهني، من الطبيعي أن نشاة التخصص الحديثة نسبيا في الدول النامية ستؤثر على مؤسسات الأكاديمية من حيث الاستقلال ، لهذا فإن أغلب للوحدات تشكل أقساما أو وحدات أصغر في الوضع الأكاديمي عن الدول المتقدمة (٦٥٪ من مؤسسات عينة الدول النامية هي أقسام أو أقل) وكان هذا متوقعا لقلّة إمكانات هذه الوحدات فيما يختص بهيئة التدريس .

أما الظاهرة الواضحة بشأن مؤسسات الدول النامية فهي ان ثلاثة مؤسسات (١٨٪) لا تتبع أو تنتمي الى المؤسسات الأكاديمية بل هي مؤسسات اختراعية (مركز التوثيق القومي بالبرازيل) أو حكومية كوزارة التخطيط في المغرب ، أو مجالس قومية (المجلس القومي للعلوم في المكسيك) مما يؤكد أن مشاركة المؤسسات غير الأكاديمية في اعداد اخصائي المعلومات في الدول النامية أعلى منها في الدول المتقدمة .

نتهى من هذا العنصر الى أن تؤكد أن معظم الاعداد المهني للمتخصصين في الدول المتقدمة والنامية تقولا المؤسسات الاكاديمية ، مع مشاركة قليلة من مؤسسات اخرى غير اكايدمية وان النسبة الكبيرة من الوحدات الاكاديمية في التخصص قد نمت واستقلت وأصبحت وحدات مستقلة لها وضعها الاكاديمي المساوي لاي تخصص آخر ، وان هناك عشرات الاسماء التي تطلقها المؤسسات الاكاديمية في التخصص على نفسها ، لكن الاسم الغالب هو « علم المكتبات والمعلومات » (٢٩٤٪ من مؤسسات العرنة) ثم علم المكتبات (٢٦٥٪) ثم المكتبات (١١٨٪) ثم علم المعلومات (٨٨٪) .

٦ - المقررات الدراسية :

ان التعرف على المقررات الدراسية الموجودة في برامج المؤسسات الاكاديمية خطوة لها بريقها الشديد الذي اجتذب عددا من الدراسات السابقة ، الا ان وهج هذا البريق يخفى صعوبات جمة في منقصة تمثلية بالرمال المتحركة ، الأمر الذي دعا من تعرضوا لها في دراسات سابقة الى اما التحذير من أن تحليل هذه المقررات لن يؤدي الى مؤشرات متعددة لانها مختلفة أشد الاختلاف من حيث المحتويات ، والاسماء ومدة دراسة كل مقرر (٤١) ، أو لتأثيرها الشديد بالظروف البيئية الموجودة في كل دولة وبالذات في الدول النامية (٤٢) ، ومع هذا فان الاقتراب وتحليل هذه المقررات والتعامل معها عن قرب كان امرا حنيا ، كما كان تحديا بالنسبة للمؤلف لأن النتائج من هذه التحليلات ، ومحلولات المؤشرات التي يمكن استخراجها قد تكون واحدة من أهم الثمرات والنتائج التي يمكن أن تخرج بها الدراسة ، وبزبد من أهمية ذلك ، تلك التغيرات سريعة الارتفاع التي حدثت ولا تزال تحدث في مناهج ومقررات وبرامج المؤسسات الاكاديمية للتخصص في مصر ، والتي ينتهي الى احداها المؤلف وبأمل في أن يشارك في عملها باقى مسنونات عمره .

١ - المسواد الاجبارية :

الدول المتقدمة :

من الامور المسلم بها ان كل المواد التي تفرضها المؤسسات الاكاديمية هي المواد التي تفترض هذه المؤسسات اهميتها وأولويتها المطلقة لكل

الدارسين ومن الطبيعي ان تحليل المقررات الاجبارية سينطبق فقط على على المؤسسات الاكاديمية التي تسمح بنظام الاختيار في برامجها وهي على وجه التحديد ١٥ برنامجا في الولايات المتحدة ، ٣ في كندا ، ٦ في بريطانيا ، ٢ في فلسطين المحتلة ، وواحد في بولندا وفي اليابان ليصبح المجموع ٢٨ برنامجا في ٢٥ مؤسسة اكايدمية ومنهم ٥ برامج لمرحلة الدرجة للجامعة الاولى في جامعات وكليات ويلز ولونفيرة والفنى بشمال لندن ولورند في المجر وكارل في تشيكوسلوفاكيا سيتم معالجة المقررات الاجبارية بها ايضا .

وموضوع المقررات الاجبارية من ابرز القضايا التي نعالج في الانتساج الفكرى للتخصص حاليا لوجود عدة جهات نظر حولها ، بعد أن كان مستقرا في النصف الاول من القرن العشرين على المقررات الخاصة باختيار للكتب والمراجع والبيبلوجرافيا وتاريخ وادارة المكتبات والفهرسة والتصنيف وادب الاطفال والتدريب العملى ، الا ان هذه المقررات ظلت تتساقط ولم يبق منها الا المقررات الاربعة الاولى ، ثم اضيفت اليها مع بداية الستينيات مقرر عن الحاسبات الالكترونية واستخدامه في المؤسسات الاختزانية ، وهناك بعض المؤسسات الاكاديمية التي حذفت اى مقررات اجبارية من برامجها وتركزت الحرية كاملة للدارسين في الاختيار وان كانت معظم المؤسسات قد ابقته على مقررات المدخل الى المكتبات ، والمعلومات والادارة والحاسبات الالكترونية(٤٣) .

وباستعراض برامج المؤسسات الاكاديمية في العينة ، سنجد ان المقررات الاجبارية هي كما يلى مرتبة حسب خطة تقسيم للفئات التي اختارها الطالب :

رقم	عنوان القسم	القسم	رقم	عنوان القسم	القسم
١	الكتبات العامة	مكتبات	١٢	الداخل وأمن الشخص	مكتبات
١	الكتبات الترفيهية	المؤسسات	٧	طرق ومناهج البحث في المكتبات والمعلومات	إطارية
١	الكتبات المتخصصة		٤	تاريخ المكتبات	
١	مراكز الوسائل التعليمية		٣	الدور الاجتماعي للشخص ومؤسساته	
٢	دراسة وتحليل احتياجات المستخدمين	مكتبات	٢	المعلومات والمعرفة	
١	مستودع المستخدمين	المستخدمين	٢	التدريب المهني	
	سينكولوجية القراءة		١	تعليم المكتبات	
٨	تصنيف المكتبات	مكتبات	١	المكتبات العامة	
٥	النظم والمصنعا البرمجية				
٤	المكتبات				
٤	علوم وقنوات الاتصال	المكتبات	١٥	إحصاء والتلخيص الإحصائية	مكتبات
٢	الاتصال في العلوم والتكنولوجيا		٣	مصادر ومراجع العلوم	إوعية
٧	المكتبات والمؤسسات		١	إوعية المعلومات	
١	نظم المعلومات		١	أبجديات الاتصال	
١	التدريج الكتابي		١	إوعية السمعية والبصرية	
١	المكتبات		١	أبجديات العلوم والتكنولوجيا	

القرارات	القرارات	القرارات
١٦	١٦	١٦
١٣	١٣	١٣
٧	٧	٧
٧	٧	٧
٤	٤	٤
٣	٣	٣
٣	٣	٣
٢	٢	٢
١	١	١
١	١	١

ومن الجدول السابق نستخلص ما يلي :

١ — هناك ٥٤ مقرر مختلف تعتقد المؤسسات الأكاديمية في الدول المتقدمة انها هامة وضرورية للدارسين وهو عدد كبير على تعدد وجهات النظر حول الموضوع .

٢ — نصف عدد المقررات الاجبارية توجد في مؤسسة واحدة فقط من مؤسسات العينة ولا تشاركها اى مؤسسة اخرى في فرض هذا المقرر .

٣ — احتلت مقررات أساسية في التخصص مراكز متقدمة في عدد المؤسسات التي تفرضها ، فمقررات الاجراءات الفنية المكتملة فرضتها ١٦ مؤسسة والمصادر والمراجع الأساسية (١٥ مؤسسة) وادارة المكتبات ومراكز المعلومات (١٣ مؤسسة) والمدخل وأسس التخصص (١٢ مؤسسة) وتحسيب المكتبات (٨ مؤسسات) هي المقررات الخمسة الاولى في عدد المؤسسات التي تفرضها .

٤ — هناك عدد كبير من المقررات الاجبارية التي تقع في اطار المقررات للتقنية والمقررات من خارج التخصص ، وتبلغ ٣٧٪ من جملة عدد المقررات الاجبارية .

٥ — تتراوح عدد المقررات الاجبارية في كل مؤسسة تراوحا كبيرا والجدول الآتي يوضح كل مؤسسة والبرامج التي بها والنسبة المئوية للمقررات الاجبارية للعدد الاجمالي للمقررات التي يفنى ان يدرسها الطالب للحصول على الدرجة :

ومن الواضح التفاوت الكبير بين نسبة المقررات الاجبارية التي تراوحت بين ٨٪ (كولبيا) الى ٧٨٪ (وارسو) ، بل في داخل الدولة الواحدة ما بين ٨٪ (كولبيا) الى ٦٥٪ (جامعة جنوب كاليفورنيا) . ولو اردنا معرفة متوسط عدد المقررات الاجبارية في البرنامج الواحد في مؤسسات الدول المتقدمة سيكون حسب الجدول السابق ٤٣٪ وهي نسبة عالية .

اما اذا انتقلنا الى برامج الحصول على البكالوريوس أو الليسانس في المكتبات والمعلومات ، فنسجد ان هناك ه برامج موجودة لهذه الدرجة في مؤسسات العينة وهي في كلية ويلز للمكتبيات ومعهد لوفبرة للتكنولوجيا والمعهد الفنى بشمال لندن وكلية لورند بالمجر وجامعة كارل بتشيكوسلوفاكيا، والجدول التالى يوضح كل برنامج ومؤسسة والنسبة المئوية للمقررات الاجبارية بالنسبة للمقررات التى يدرسها الطالب للحصول على الدرجة :

اسم المؤسسة	عدد مقررات الاجبارى	عدد المقررات التى يدرسها الطالب	النسبة المئوية للاجبارى	ملاحظات
ويلز	٣٢	٣٢	١٠٠٪	من هذه المقررات ١٣ مقرر ، مقررات شقيقة واخرى
لوفبرة	٢٩	٣٢	٩٠.٦٪	منها ١١ مقرر مقررات شقيقة واخرى
الفنى بشمال لندن	١٩	٣٢	٥٩.٣٪	منها ٣ مقررات شقيقة واخرى
لورند	٤٠	٤٠	١٠٠٪	منهم ١٥ مقرر فى التربية
كارل	٤٠	٤٠	١٠٠٪	منهم ١٥ مقرر فى السياسة والاقتصاد والاجتماع .

وواضح ان نسبة المقررات الاجبارية عالية جدا في برامج هذه المرحلة (٩٠٪ فى المتوسط) كما انه من الواضح ان جزء لا يستهان به من هذه المقررات من خارج الفئات الرئيسية لدراسات المكتبات والمعلومات فهي لم تقل عن الثلث الا في المعهد الفنى بشمال لندن .

الدول النامية :

يمكن القول بوجه عام ان معظم النظم الاكاديمية في مؤسسات الدول النامية لا تسمح بقدر كبير من الحرية للدارسين في اختيار المقررات الدراسية ، وهو وضع طبيعي مع نقص هيئات التدريس الكافية للقيام بمسؤوليات تعدد المقررات في البرنامج الواحد ، ولانتماء للوحدات الاكاديمية في التخصص الى وحدات اكلاديمية اكبر تتبع نظمها ولا تسمح بحرية الاختيار للدارسين . والمقررات الاجبارية للدول النامية يمكن ترتيبها حسب خطة نوات المقررات كما يلي :

عدد	عنوان المقرر	نوع المقرر
المؤسسات		
٤	مقدمة في الحسابات	المقررات النظرية
٢	الإحصاء	
١	التحليل	
١	الماتريويات	
١	علوم الاتصال	
المقررات		
٢	اللغة الإنجليزية	المقررات الاختبرية
٣	تاريخ الثقافة المحلية	
٢	اللغة القومية	
١	الكتابة	
١	الإحصاء السياسي	
١	الرياضيات	
١	تعليم لين في الكليات	
١	التربية البدنية	
١	دراسات القرآن والحديث	
١	بنوك المعلومات	
١	الجبر البولي	
١	الجبر الخطي	
١	الهندسة	
١	برامج الحسابات	
١	نظم تشغيل الحاسبات	

عدد	عنوان المقرر	نوع المقرر
المؤسسات		
٥	إدخال وأسس التخصص	مقررات
٢	تاريخ المكتبات	مبارزة
٢	طرق ومطامح البحث في المكتبات	
٢	التربية المعنى	
٢	المكتبة والمراجع	
١	تاريخ المكتبات الإسلامية	
١	المسوح والتخصص	
المقررات		
٤	المراجع والمصادر الأساسية	مقررات
١	توعية المعلومات	الوعي
١	مصادر المعلومات الاجتماعية	
١	مصادر الويب المحلي	
المقررات الاختبرية		
٧	إدارة المكتبات ومراكز المعلومات	المقررات الاختبرية
٧	التصنيف	
٦	الموسسة	
٥	الإجراءات مكتبة	
٤	الخدمات	
٤	تربية المجموعات	
٢	التصنيف المحلي	
٢	التربية المحلية	
١	التصنيف والاستعلام	

١	التحليل الموضوعي	
٢	التصنيف المصنف	
٣	الترسيخ والمعلم	
٤	الترسيخ مقدم على	
٥	التوثيق	
٦	تحليل الباطن	
٧	التحليل الموضوعي	
٨	التصنيف المصنف	
٩	الترسيخ والمعلم	
١٠	الترسيخ مقدم على	
١١	التوثيق	
١٢	تحليل الباطن	
١٣	التحليل الموضوعي	
١٤	التصنيف المصنف	
١٥	الترسيخ والمعلم	
١٦	الترسيخ مقدم على	
١٧	التوثيق	
١٨	تحليل الباطن	
١٩	التحليل الموضوعي	
٢٠	التصنيف المصنف	
٢١	الترسيخ والمعلم	
٢٢	الترسيخ مقدم على	
٢٣	التوثيق	
٢٤	تحليل الباطن	
٢٥	التحليل الموضوعي	
٢٦	التصنيف المصنف	
٢٧	الترسيخ والمعلم	
٢٨	الترسيخ مقدم على	
٢٩	التوثيق	
٣٠	تحليل الباطن	
٣١	التحليل الموضوعي	
٣٢	التصنيف المصنف	
٣٣	الترسيخ والمعلم	
٣٤	الترسيخ مقدم على	
٣٥	التوثيق	
٣٦	تحليل الباطن	
٣٧	التحليل الموضوعي	
٣٨	التصنيف المصنف	
٣٩	الترسيخ والمعلم	
٤٠	الترسيخ مقدم على	
٤١	التوثيق	
٤٢	تحليل الباطن	
٤٣	التحليل الموضوعي	
٤٤	التصنيف المصنف	
٤٥	الترسيخ والمعلم	
٤٦	الترسيخ مقدم على	
٤٧	التوثيق	
٤٨	تحليل الباطن	
٤٩	التحليل الموضوعي	
٥٠	التصنيف المصنف	
٥١	الترسيخ والمعلم	
٥٢	الترسيخ مقدم على	
٥٣	التوثيق	
٥٤	تحليل الباطن	
٥٥	التحليل الموضوعي	
٥٦	التصنيف المصنف	
٥٧	الترسيخ والمعلم	
٥٨	الترسيخ مقدم على	
٥٩	التوثيق	
٦٠	تحليل الباطن	
٦١	التحليل الموضوعي	
٦٢	التصنيف المصنف	
٦٣	الترسيخ والمعلم	
٦٤	الترسيخ مقدم على	
٦٥	التوثيق	
٦٦	تحليل الباطن	
٦٧	التحليل الموضوعي	
٦٨	التصنيف المصنف	
٦٩	الترسيخ والمعلم	
٧٠	الترسيخ مقدم على	
٧١	التوثيق	
٧٢	تحليل الباطن	
٧٣	التحليل الموضوعي	
٧٤	التصنيف المصنف	
٧٥	الترسيخ والمعلم	
٧٦	الترسيخ مقدم على	
٧٧	التوثيق	
٧٨	تحليل الباطن	
٧٩	التحليل الموضوعي	
٨٠	التصنيف المصنف	
٨١	الترسيخ والمعلم	
٨٢	الترسيخ مقدم على	
٨٣	التوثيق	
٨٤	تحليل الباطن	
٨٥	التحليل الموضوعي	
٨٦	التصنيف المصنف	
٨٧	الترسيخ والمعلم	
٨٨	الترسيخ مقدم على	
٨٩	التوثيق	
٩٠	تحليل الباطن	
٩١	التحليل الموضوعي	
٩٢	التصنيف المصنف	
٩٣	الترسيخ والمعلم	
٩٤	الترسيخ مقدم على	
٩٥	التوثيق	
٩٦	تحليل الباطن	
٩٧	التحليل الموضوعي	
٩٨	التصنيف المصنف	
٩٩	الترسيخ والمعلم	
١٠٠	الترسيخ مقدم على	

ومن الجدول السابق يمكننا أن نستنتج ما يلي :

١ — هناك ٥٤ مقرر دراسي أيضا — للمصادفة البحتة — ، تمتد المؤسسات الأكاديمية في الدول النامية أنها هامة وأساسية وهو عدد كبير للغاية ويدل كما دل في مؤسسات الدول المتقدمة على الفوضى التي تشهدها هذه المنطقة من الاعداد المهني .

٢ — أكثر من نصف عدد المقررات الاجبارية لا تقرضها أكثر من مؤسسة واحدة فقط من مؤسسات العينة ، ولا تشاركها أى مؤسسة أخرى في فرض هذا المقرر .

٣ — تظهر بصورة واضحة في الجدول السابق تأثير البيئة والثقافة والنظام السياسى المحلى في فرض مقررات بعيدة كل البعد عن مجال التخصص في التاريخ والأديان واللغات والنظم السياسية .

٤ — عدد المقررات التي تتناول الاعداد الببليوجرافى أكبر من عندها في الدول المتقدمة لحرص المؤسسات في الدول النامية على الاعداد المسلم للكواثر البشرية المؤهلة على العمليات الببليوجرافية مع عدم وجود أى مصادر مركزية للحصول منها على الاعداد الببليوجرافية في الدول النامية .

٥ — هناك تشابه شديد بين المقررات الاجبارية تحريسا في مؤسسات الدول النامية ، ومؤسسات الدول المتقدمة ، وهذه المقررات في الادارة والتصنيف والفهرسة والاجراءات واسس ومدخل التخصص ، ويؤكد هذا دون جدال على انها أكثر المقررات أهمية في المؤسسات الأكاديمية .

٦ — تراوح عدد المقررات الاجبارية في مؤسسات الدول النامية تراوحا كبيرا وكما كان للوضع في الدول المتقدمة وحسب ما يوضحه الجدول الآتى لبرامج الدراسات العليا :

ومن الواضح ان حرية الدارسين - نطلبة الدراسات العليا في الدول النامية اقل من حريتهم في الدول المتقدمة في اختيار المقررات ، فهي لم تقل عن ٥٠٪ - بمتوسط ٦٦٪ - مقابل ٤٣٪ فقط في الدول المتقدمة ، ولا تنسى هنا ان ٩ مؤسسات فقط من ١٧ مؤسسة في العينة هي التي سمحت بالاختيار اصلا ونسبة ٥٣٪ بينما كانت المؤسسات التي سمحت بالاختيار في الدول المتقدمة ٧٦٪ .

٧ - اذا انتقلنا الى برامج البكالوريوس او الليسانس ، وهي ٦ برامج في تركيا وجامعة وهان بالصين وجدة والكويت ودلهي وجنوب افريقيا فسنجد ان نسبة المقررات الاجبارية كما يوضحها الجدول الاتي :

المؤسسة	عدد مقررات الاجباري	عدد المقررات الاجمالي	النسبة المئوية	ملاحظات
اسطنبول - تركيا	١٨	١٨	٪١٠٠	منهم ٧ مقررات اخرى
وهان - الصين	١٧	٣٠	٪٥٦,٧	
جدة - السعودية	٢٤	٣٢	٪ ٧٥	منهم ١١ مقرر شقيقة واخرى
جامعة الكويت	٢٩	٤٤	٪ ٦٦	
دلهي - الهند	١٤	٢٢	٪٦٣,٦	كافة مقررات في التخصص
جنوب افريقيا	٢٤	٢٤	٪١٠٠	مقرر فقط شقيق

وبهذا يكون المتوسط ٧٦,٩٪ وهو اقل من متوسط مؤسسات الدول المتقدمة ويرجع هذا بصورة اساسية الى حسن اعداد وتصميم برنامجي جدة والكويت في اتاحة اكبر فرصة للطلاب لاختيار المقررات ، وبالتالي ادى انخفاض نسبة المقررات الاجبارية بها الى انخفاض متوسط النسبة .

ب - توزيع المقررات على اطار التخصص :

تسميت الخطة التي استقر عليها المؤلف (٤٤) المقررات الدراسية في برامج المؤسسات الأكاديمية إلى ٧ فئات هي :

١- المقررات الاطارية : وهي المقررات التي تتناول الاطار العام للتخصص .

٢- مقررات الأوعية : وهي التي تختص بدراسة نوع واحد أو أكثر من أوعية المعلومات .

٣- المقررات الوظيفية : وهي المقررات التي تعتمد المتخصصين لأداء أحد الوظائف الموجودة في المؤسسات الاختزانية .

٤- مقررات المؤسسات : وهي المقررات التي تتعامل مع نوع معين من المؤسسات الاختزانية وتتناول كل أنشطته .

٥- مقررات المستفيدين : وهي التي تتناول فئة من المستفيدين بداية من الأوعية التي يطلبونها إلى المؤسسات والخدمات التي تقدم اليهم .

٦- مقررات النظم والقضايا : وهي المقررات التي تتعامل مع المؤسسات الاختزانية كنظام معلومات متكامل ونظرا لأن طبيعة هذه المقررات تتناول في كثير من جوانبها التكنولوجيا الحديثة فإن هذه الفئة تضم أيضا كل قضايا استخدام هذه التكنولوجيا في التخصص .

٧- المقررات الشبكية : وهي المقررات المساندة للتخصص الأصلي وتبرز علاقاته .

وقد اضاف المؤلف فئة ثامنة للمقررات التي لم تستوعبها خطة التصنيف السابقة ، وهي بطبيعتها مقررات خارج اطار التخصص وعلاقته التي حددها المؤلف في الفصل الاول من الكتاب .

ويود المؤلف في هذا السياق ان ينبه الى مخاطر التعامل مع المقررات الدراسية ومحاولة ترتيبها في فئات بعد ذلك ، فمهما كانت خطة التصنيف المتبعة فسوف تختلف حولها وجهات النظر كما ان عددا لا يستهان به من المقررات قد يشتمل على موضوعات يمكن ان تدخل في عدة فئات مختلفة ، وهناك مقررات أخرى مراوغة من حيث اختلاف العنوان عن محتويات المقرر الفعلية ، ولهذا فقد بذل جهدا كبيرا في التأكد من محتويات كل برنامج من أدلة المؤسسات الأكاديمية ، ومن مقابلاته مع أساتذة في هذه المؤسسات في مناسبات مختلفة ، واضطر في بعض الأحيان الى تغليب فئة على فئة أخرى بالنسبة لادخال المقررات التي تحتل ادخالها في أكثر من فئة ، وكان هذا للتغليب بناء على اعتبارات للجانب الأكبر من محتويات المقرر ووجهة نظر المحاضر في بناء مقرره اذا تيسر للمؤلف ذلك . وقد جاءت نتائج تحليل المقررات كما يلي :

الجدول المتقسمة :

المقررات الاطارية :

بلغت نسبة هذه المقررات في المتوسط ١١٩٪ بالنسبة لمقررات برامج الدراسات العليا في البرامج الشاملة لكل انواع اخصائي المعلومات ، وانخفضت الى ١٠٣٪ في المتوسط لمرحلة البكالوريوس او الليسانس ، بينما بلغت ٧٣٪ لمرحلة الدراسات العليا في البرامج الموجهة لأخصائي المعلومات العلمية و ٧٥٪ لمرحلة البكالوريوس وانخفضت الى ٤٩٪ لبرامج المؤسسات التي تدعى انها تعد اخصائي معلومات سواء باسم المؤسسة او بدعائيات من يعملون بها .

وهناك ١٠ مقررات دراسية تضمها هذه الفئة هي المدخل الى المكتبات والمعلومات ومناهج وطرق البحث في المكتبات والمعلومات وتاريخ المكتبات والتعليم في المكتبات والمكتبات المقارنة والمكتبة والمجتمع وبناء سياسات المعلومات والمكتبة والتغيير الثقافي والمؤسسات الدولية ، واكثرها

تواجد في البرامج المقررات الثلاثة الاولى ، ويلاحظ ان مقرر مناهج وطرق البحث في المكتبات والمعلومات لا يوجد في أى برنامج في المؤسسات الخمس لمرحلة البكالوريوس أو الليسانس للاعتناء لطلبة الدراسات العليا وهو أهم الأسباب لانخفاض متوسط نسبة المقررات الاطارية في هذه البرامج .

مقررات الأوعية :

ارتفعت نسبة متوسط مقررات هذه الفئة الى ٢١٤٪ لمؤسسات البرامج للشملة على مستوى الدراسات العليا ثم انخفضت الى ١٤٩٪ لمرحلة البكالوريوس والى ١١٩٪ لمرحلة الدراسات العليا في البرامج التي تعد اخصائى المعلومات العلمية ، ٧٠٪ لمرحلة البكالوريوس ، ثم الى ادى نسبة لها في مؤسسات الطائفة الاخيرة التي تنظم برامج خارج اطار التخصص تحت تسميات مختلفة ولم تبلغ الا ٣٧٪ فقط ولعل هذا اول المؤشرات التي تؤكد عدم شمول هذه البرامج لكل الاطار العام للتخصص ، وعدم دقة توزيع المقررات وشمولها .

وهناك ٢٨ مقرا في هذه الفئة هي مصادر المعلومات الأساسية والوسائل التعليمية ومصادر الانسانيات والعلوم الاجتماعية والعلوم والطبوعات الحكومية والدوريات والمخطوطات وحفظ وصيانة الأوعية والمواد السمعية والبصرية والمصغرات ومطبوعات الأمم المتحدة ومصادر الطب وإدارة الأعمال والشباب والأطفال والقوميات المختلفة والموسيقى وتنمية المجموعات المرجعية ومصادر القانون وتقييم واعداد الأوعية وتاريخ المكتبات والفرائط والمواد الارشيفية ومصادر الهندسة والزراعة والحاسبات الالكترونية والبيبلوجرافيات القومية والانتاج الفكرى في العلوم الاجتماعية.

وهذا العدد من المقررات هو أكبر عدد مقررات داخل فئة واحدة من فئات مقررات التخصص ، وأكثر المقررات تدريساً في كل أنواع البرامج الخمسة هو مقرر المصادر والمراجع الأساسية يليه مقرر مصادر العلوم ، ويلاحظ زيادة نسبة المقررات للمصادر والمراجع المتخصصة في موضوع ، في البرامج الموجهة لطلبة الدراسات العليا وللعلميين عنها في برامج مرحلة البكالوريوس أو الليسانس .

المقررات الوظيفية :

تمثل مقررات هذه الفئة اعلى نسبة مقررات في برامج الدراسات العليا الشاملة حيث بلغت ٢٢.٤٪ وكما كان للوضع عليه في الفئات السابقة انخفضت على التوالي في البرامج التالية لتبلغ ٢٠.٦٪ لمرحلة البكالوريوس، ثم ارتفعت لتبلغ ٣٠.١٪ للبرامج العلمية على مستوى الدراسات العليا و ٢٠٪ على مستوى البكالوريوس وانخفضت الى ١٣.٤٪ في برامج المؤسسات خارج اطار التخصص ليؤكد مرة اخرى ابتعاد هذه البرامج عن أنشطة ووظائف التخصص الأساسية بإبعادها الرئيسية من اختيار واقتناء وتحليل وخدمات ومعايير الإدارة . وهناك ٢٦ مقرا دراسيا يتم تدريسها في هذه الفئة هي الإدارة التي جاءت في المرتبة الاولى في كل انواع البرامج الخمسة ثم التصنيف للمعاملات الفنية المتكاملة (فهرسة وتصنيف وتحليل موضوعي) ثم التكتيف والاستخلاص ثم للفهرسة وتنمية المجموعات وخدمات المعلومات والتسويق والإدارة المالية وإدارة مراكز الوسائل التشغيلية وإدارة الأفراد والتدريبات العملية على أحد الوظائف الأساسية وتقييم وعماره المكتبات ورواية القصة للأطفال (انفردت بها المؤسسات الأمريكية) وإدارة أحد المؤسسات الاختزانية (مكتبات متخصصة — عامة وهكذا) والخدمات في نوع واحد من انواع المؤسسات وتدريب المستفيدين.

وليس هناك اختلاف في المقررات بين برامج الدراسات العليا وبرامج البكالوريوس او الليسانس في النظر الى هذه المقررات فهي موجودة بشكل متوازن فيها جميعا ، ولكن اكثر ما يلفت النظر ان هنالك برامج كاملة في مؤسسات للطائفة الاخيرة لم تضم مقررات أساسية في التخصص مثل تنمية المجموعات والفهرسة والوصف الجغرافي مما يخل بأعداد اخصائي المعلومات المؤهل المنتظر ان يتلقى تعليمه في هذه البرامج .

مقررات المؤسسات :

تمثل نسبة متوسطات هذه المقررات حلقة وسط بين باقى الفئات الأخرى فقد بلغت ١٤.٤٪ في البرامج الشاملة على مستوى الدراسات العليا ، ١٠.١٪ على مستوى البكالوريوس وتنخفض الى ٨.٢٪ في برامج المعلمين على مستوى الدراسات العليا ، ٢.٥٪ لمرحلة البكالوريوس ، ثم الى ٢.٢٪ فقط في البرامج خارج اطار التخصص .

وهناك ١٩ مقرر دراسي في هذه الفئة أكثرها تواجدا في البرامج هو مقرر المكتبات العامة ثم الارشيفات ونظم المعلومات الادارية والمكتبات المتخصصة والاكاديمية والعلمية وهناك مقررات دراسية نظرية وعملية لكل انواع المؤسسات الاختزائية الاقتنائية وتدريب عملي عليها ، وبلغت الانتباه في هذه الفئة خلق بعض مؤسسات الاعداد الشامل من مقررات بها وذلك في مؤسسات جامعة لندن وامستردام وجرينبول في فرنسا ، الا ان للفحص الدقيق لمحتويات البرامج الاخرى يلاحظ ان تناول المقررات للمؤسسات المختلفة قد تم توزيعه على المقررات الوظيفية وبالذات مقرري الادارة والخدمات حيث يتم تناول خدمات وادارة متحدد كبير من اتساع المؤسسات الاختزائية الاقتنائية .

مقررات المستفيدين :

تشكل مقررات هذه الفئة اقل نسبة مئوية من بين الفئات الاخرى ، وهو استمرار لظاهرة طال دق اجراس التحذير لها بضرورة زيادة مقررات التعرف على احتياجات وسلوك المستفيدين ، ويرجع ذلك الى صعوبة بناء مناهج ومحتويات هذه المقررات لاحتوائها على كثير من اساليب الدراسات النفسية والسلوكية والاحصائية ولندرة المحاضرين في هذه الشريحة من دراسات المكتبات والمعلومات .

وبلغت نسبة هذه المقررات في المتوسط ٧٣٪ في البرامج الشاملة للدراسات العليا ، ٤٤٪ على مستوى البكالوريوس ، ٤٧٪ في البرامج الموجهة للعلميين للدراسات العليا ، ٢٥٪ على مستوى البكالوريوس ، ١٤٪ فقط للبرامج خارج اطار التخصص ويلاحظ ارتفاع النسبة لمقررات المستفيدين على مستوى الدراسات العليا عنها في مرحلة البكالوريوس او الليسانس للماعمة هذه المقررات للبرامج على مستوى الدراسات العليا . كما يلاحظ ان جامعة جنوب كاليفورنيا قد اهتمت بمقررات هذه الفئة اهتماما فوق العادة وبلغت نسبتها المئوية نحو ٦٠ عبيد المقررات الاخرى ، وجاء هذا التوزيع منطقيا من وجهة نظرها التي تركز على اهمية تلقى اخصائي المعلومات اكبر قدر ممكن من المقررات التي تؤهله للتعامل مع المستفيدين نفسيا واداريا ، كما يلاحظ ان عدد المؤسسات التي لم تضع في برامجها

مقررات في هذه الفئة كبير ، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى تناول موضوعات مقررات هذه الفئة في المقررات الوظيفية - تدريب الجبائي المعلومات علي التعامل أو خدمة نوع واحد من المستفيدين - مثل مقرر رواية القصص للأطفال ، وكذلك في مقررات الأوعية مثل أدب الأطفال أو الشباب أو الإنتاج الفكري في العلوم .

وهناك ١٦ مقرر دراسي في هذه الفئة أكثرها هو التعامل مع الأطفال ثم الشباب والمراهقين ، ثم أعداد دراسات المستفيدين وقياس الاستخدام ، ثم التعامل مع الأقليات والمعوقين والمستفيدين في أحد فروع العلوم والتخصصات مثل المستفيدين في الطب أو القانون ... الخ .

مقررات النظم والقضايا :

بداية من هذه الفئة بدأت تنعكس نسبة تمثيل المقررات بين الطوائف ، فيعد أن كانت طائفة المؤسسات التي تنظم برامج من خارج إطار التخصص تمثل أقل نسبة تمثيل وبالذات على حساب الطائفة الأولى التي تمثل البرامج الشاملة لدراسات العليا بدأت تمثل نسبة أعلى من الطائفة الأولى فقد بلغ متوسط التمثيل للطائفة الأولى ٨٪ ومرحلة البكالوريوس ١١٪ وفي برامج الدراسات العليا للمعلمين ١٠.٣٪ ، و ٧٪ لمرحلة الليسانس والبكالوريوس ثم ارتفعت إلى ١٦٪ في برامج فئة المؤسسات خارج التخصص ، لاهتمامها بعلوم النظم ومقررات تكنولوجيا المعلومات .

وهناك ١١ مقرر دراسي في هذه الفئة أكثرها تدريسيًا هو تصنيف المكتبات ثم تحليل وتصميم نظم المكتبات والمعلومات واسترجاع المعلومات الجغرافية وبراسد المعلومات وشبكات وبنوك المعلومات الرقمية ونظم الاتصال المباشرة والفورية .

المقررات التاريخية :

تظهر بصورة واضحة في هذه الفئة من المقررات مقدار اهتمام البرامج خارج إطار التخصص بالمقررات التي تربطها بالتخصص علاقات موضوعية ، وإن كان هذا بالطبع على حساب المقررات الأصلية كما يظهر زيادة متوسط النسبة في هذه البرامج بالمقارنة لبرامج الدراسات العليا في الفئتين الأولى

والثالثة ، وبلغت نسبة مقررات الدراسات العليا الشاملة ٨٢٪ ولمرحلة
البكالوريوس والليسانس ٧٣٪ وبرامج الدراسات العليا للمعلمين ١٤٪
وللبكالوريوس ٧٥٪ وبرامج الفئة الأخيرة ٢٠٪ .

ولو استعرضنا المقررات الدراسية الموجودة في هذه الفئة لوجدنا
ان علوم الاتصال تجيء في المرتبة الاولى ، ثم الاجزاء ثم النشر والمداخل
الى الحاسبات الالكترونية وتحليل النظم العامة ، والاستنساخ والطباعة
واللغويات ووسائل الاتصال الجماهيري والادارة العامة واعداد المصادر
لتعليمية وشبكات المعلومات وبنوكها الرقمية ولا شك ان كل هذه المقررات
ترتبط بعلاقات قوية بالتخصص الأصلي ، مما يدل مرة اخرى على تحديد
العلاقات بين التخصص والتخصصات الاخرى ، والذي قام به الطالب في
الفصل الاول من هذه الرسالة ، ثم على وضوح هذه العلاقات والاتساق
عليها الى حد بعيد في كل جزئيات التخصص .

المقررات الدراسية من خارج اطار التخصص :

وهي المقررات التي لم توضع خطة التصنيف الخاصة بتقسيم المقررات
الى الفئات السابقة ، ولم ير المؤلف مكانا لها داخل الاطار العام للتخصص
او اى علاقات تربطها به ، وهذه المقررات عبارة عن خليط كبير من
اهتمامات وتخصصات مختلفة اغلبها جاء في برامج المؤسسات التي تنظم
برامج لمرحلة البكالوريوس او لليسانس وهي مقررات اجبارية على مستوى
للجامعة او الدولة ، او جاء في برامج المؤسسات من الفئة الأخيرة التي تبتعد
عن الاطار الصحيح للتخصص . وقد بلغت في مؤسسات الاعداد الشامل
على مستوى الدراسات العليا ٦٪ فقط لتركيز هذه البرامج على المقررات
الاساسية للتخصص وارتفعت على مستوى الدرجة الجامعية الاولى
(بكالوريوس او ليسانس) الى ٢٢٪ وبلغت ١٣٪ في برامج الدراسات
العليا للمعلمين ، و ٤٥٪ على مستوى البكالوريوس ، ثم الى ٤٤٪ في
البرامج خارج اطار التخصص .

وهناك ٥٣ مقررات دراسية في هذه الفئة ، ولعل اكثر المدلولات من هذا
العدد الكبير اهمية ، هو عدد المقررات الذي يدخل في برامج ما يسمى علم
المعلومات بشكله المنفصل عن الاطار الصحيح لتخصص المكتبات .

والعلوم ، ثم تضارب وتشتت هذه المقررات داخل عدة علوم وتخصصات أخرى ، وهو يعكس استمرار الواقع الذي عاش فيه هذا التيار طسوال للمشرين غاما الماضية دون تغيير يفكر ، مهنأ حاول مؤيدوه أن يدعوا أن هذا العلم قد تكون وحدد جوهره وعلاقاته ، وهناك دراسة مسنحية لعقد مقررات علم المعلومات في ٦٠ مؤسسة أكاديمية في الولايات المتحدة فقط جرت في عام ١٩٧٢/١٩٧٣ ، وتبين منها أن عدد هذه المقررات قد بلغ ٥٦٠ مقررأ (٤٥) ، وأنها متداخلة في كل الفروع والتخصصات والعلوم تقريبا ، ولا يعتقد المؤلف أن هذا الوضع قد تغير كثيرا بعد أكثر من عشر سنوات . وهناك عدة مجموعات من مقررات هذه الفئة يمكن تجميمها معا كما يلي :

١ — مجموعة الانسانيات ، وهي مركزة في برامج مرحلة البكالوريوس لليسانس وتشمل مقررات اللغات والآداب والفلسفة والدراما والموسيقى والمنطق وتاريخ الفن والتاريخ والجغرافيا .

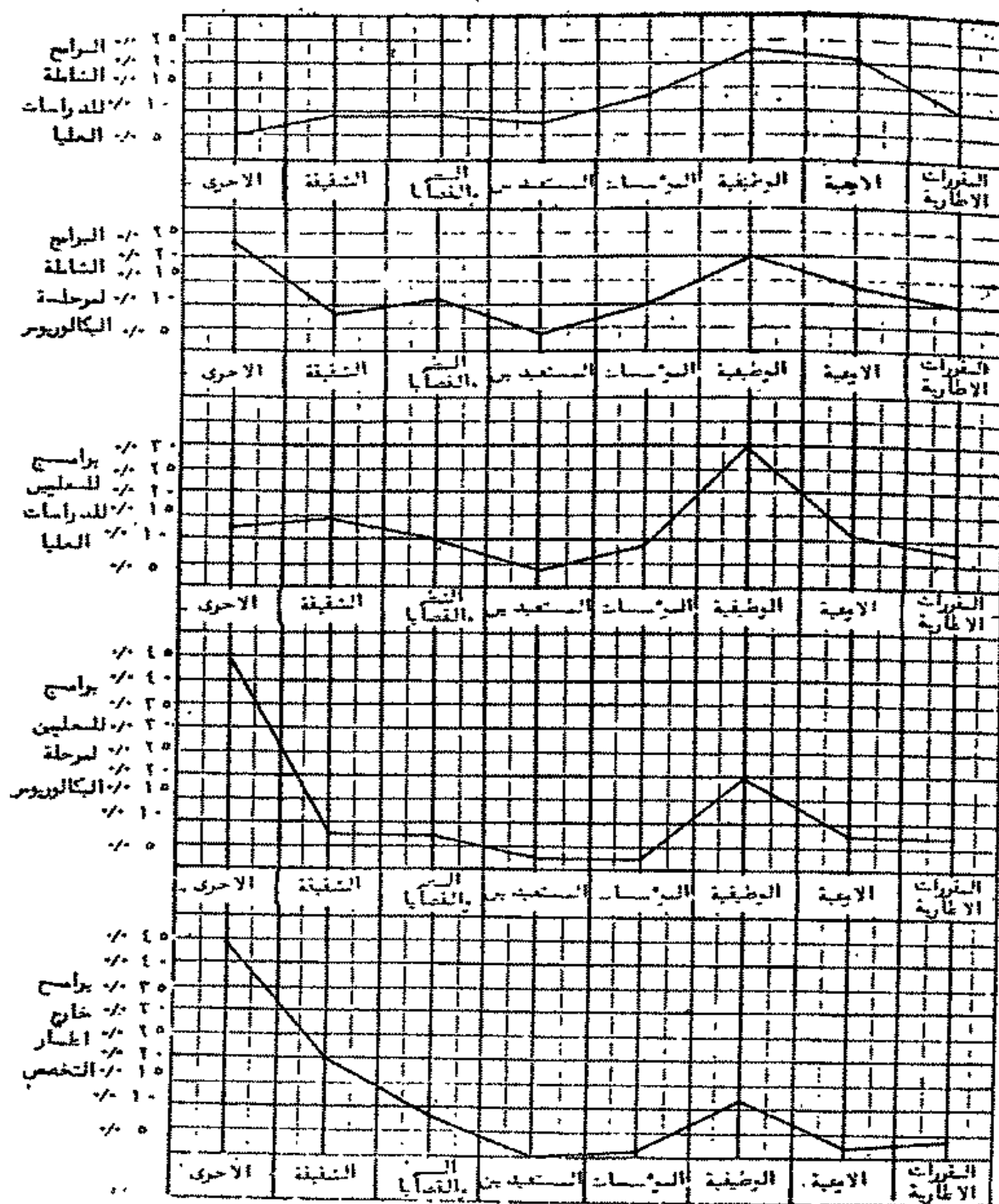
٢ — مجموعة العلوم الاجتماعية وتشمل للتربية وعلم النفس والحرية الثقافية والاجتماع والتعليم العالي والصحافة والاقتصاد والسياسة الدولية ومعظمها أيضا في برامج البكالوريوس والليسانس .

٣ — مجموعة علوم الحاسب وهي مركزة في البرامج خارج اطار التخصص وتشمل على المكونات التنظيمية والتجهيزية والاتصال عن بعد والبرمة والحاسبات المصغرة وإدارة الحاسبات واساليب التشغيل .

٤ — مجموعة الرياضيات : وتشمل التحليل العددي والجبر وبحوث للميليات والبرمجة الخطية .

٥ — مجموعة العلوم والتكنولوجيا : وهي كلها مقررات اجبارية في برامج البكالوريوس والليسانس وتشمل على النبات والحيوان والفيزياء والكيمياء وتاريخ العلوم وتاريخ الطب .

ولعل وضع متوسطات النسب المثوية في الفئات السابقة في صورة رسوم بيانية يمثل كل منها نوع من البرامج الخمسة يكشف لنا عن شكل المنحنيات التي تمثل قوة التمثيل النسبي لمقررات كل فئة ، وللتوزيع السليم لهذه الفئات : وابتعاد بناء برامج لفئة الأخيرة عن جوهر التخصص وعلاقاته .



التنيل النسبي لفتات المقررات الدراسية في برامج الدول المتقدمة

بالنظر الى سير المنحنيات السابقة يتبين تشابه المنحنيات في برامج الدراسات العليا (١ ، ٣) وبرامج البكالوريوس (٢ ، ٤) في أن قمة المنحنى تمثل المقررات الوظيفية وقاعدته في مقررات المستفيدين ، وارتفاع المنحنى عند المقررات الخارجية في برامج البكالوريوس أو لليسانس يبين سير المنحنيات الخمس التغيير الكبير في شكل البرنامج الأخير مما يؤكد مرة أخرى عدم إلمامه بجوهر التخصص ووظائفه الأساسية .

ولعل التوزيع الدقيق للمقررات هو الذى يخصص أكبر عدد من المقررات لبناء القدرات الأساسية في الدارسين ، وتمكينهم من أداء الوظائف الثلاثة الأساسية في المؤسسات الاختصاصية مع عدد كاف من المقررات من النوعية لتسهيل التعامل معها ومن مقررات المؤسسات لتهيئة الدارس من أنواعها والفروق بينها ، وقدر معقول من المقررات الاطارية التى تمكنه من استيعاب كل المفاهيم النظرية حول التخصص ، ومن المقررات للتشويق لادراك علاقاته ومن مقررات المستفيدين لتدريبه على التعامل معهم ، ثم تجيء المقررات الأخرى من خارج الفئات السبعة الأساسية خاصة في برامج للدرجة الجامعية الأولى والتي تكون في الغالب تلبية للمتطلبات الجامعية الأساسية ولبناء الخلفيات الثقافية العامة لدى الدارسين ولا شك أن توزيع المقررات في المنحنيات (١ ، ٣) في الرسم السابق بالنسبة لمرحلة الدراسات العليا ومرحلة البكالوريوس على التوالي أنها تمثل للتوزيع الأمثل لهذه المقررات :

الدول النامية :

المقررات الاطارية :

بلغت نسبة هذه المقررات في المتوسط ١٣.٩٪ في البرامج الشاملة على مستوى الدراسات العليا ، و ١١.١٪ لمرحلة البكالوريوس ، و ١١.٣٪ للبرامج الخاصة بالعلميين على مستوى الدراسات العليا ، ولم تشمل مؤسسات المعينة على أى برنامج لهذه الطائفة على مستوى البكالوريوس ، وانخفضت النسبة الى ٤.٥٪ في برنامج المؤسسة خارج اطار التخصص وهذه النسبة متماشية مع نسب الطوائف المشابهة لها في الدول المتقدمة .

وهناك ١١ مقرر دراسى في هذه الفئة أكثرها وجودا هي المنخل الى المكتبات والمعلومات ثم مناهج وطرق البحث في المكتبات والمعلومات ثم

مناهج وطرق البحث في المكتبات والمعلومات ثم تاريخ المكتبات وتنفرد مؤسسات الدول النامية بوجود مقروين عن النصوص والترجمة وعن المعايير الموحدة وهو وضع طبيعي لأنها ليست للدول التي يكتب الانتاج الفكرى في التخصص بلغاتها ، كما انها تستورد هذه المعايير .

مقررات الأوعية :

بلغت نسبة مقررات الأوعية ١٥٨٪ في البرامج الشاملة للدراسات العليا ونفس النسبة لبيكالوريوس ، و ١٦٣٪ لبرامج الدراسات العليا للعلميين ، وانخفضت الى ٤٥٪ في البرنامج خارج التخصص . والارقام ايضا متبشبة مع النسب الموجودة في الدول المتقدمة ولكنها جاءت اقل من النسبة في الفئة الاولى فقط (١٥٨٪ للدول النامية مقابل ٢١٨٪ للدول المتقدمة) لوجود عدد كبير من المقررات عن المصادر في موضوع متخصص في الدول المتقدمة ولا يوجد في برامج الدول النامية مثل مقررات مصادر للزراعة او الحاسبات الالكترونية مثلا ، علاوة على مقررات اخرى عن اوعية محددة من المعلومات كالخرائط مثلا .

وهناك ١٥ مقرا دراسيا في هذه الفئة اكثرها تواجدا هي المصادر الاساسية ثم مصادر الانسانيات والعلوم الاجتماعية والعلوم ، مطابق لما كان الوضع عليه في الدول المتقدمة ويلاحظ ان عدد مقررات المواد السبعية والبصرية اقل من الدول المتقدمة وان كانت جامعة الكويت تنفرد بوجود مقرر عن الاقراص البصرية يمكن ان يضم الى فئة اوعية المعلومات الا ان المؤلف فضل وضعه في فئة النظم والقضايا لأن استخدامه حاليا كوعاء قليل للغاية لا يزال يمثل في اعتقاد الطالب قضية اكثر مما يمثل الاستخدام الكامل خاصة في الدول النامية .

وتوجد ايضا في هذه الفئة للدول النامية مقررات تأثرت بالبيئة المحيطة مثل الكتب الشيوعية في الصين ومصادر التاريخ والأدب القومى في ايران وتركيا والسعودية والكويت والصين .

المقررات الوظيفية :

جاءت نسبة المقررات الوظيفية عالية في برامج الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة في البرامج الشاملة للدراسات العليا ولمرحلة البكالوريوس

(أ ٢١٠ / مقابل ٢٢٤ / ، أ ٢٩٨ / مقابل ٢٠٦ / على التوالي) بينما انخفضت في برامج المعلمين إلى ٢٨٨ / وانخفضت أيضا في البرامج من للطائفة الأخيرة إلى ٩١ / فقط . وترجع ارتفاع النسبة إلى وجود عدد كبير من مقررات الاعداد البيليوجرافي في البرامج للشمالة في كل مؤسسة ، وإلى وجود مقرر أو أكثر للتدريب العملي عليها ، والسبب معروف ومسبق الإشارة إليه وهو عدم توفر المصادر الجاهزة لهذا الاعداد مثلها عليه الحال في الدول المتقدمة ، ثم لقلة عدد المتخصصين في هذه الوظائف مما يستدعي اعدادهم بشكل أكثر كثافة :

وأكثر المقررات تواجد هي الإدارة ثم التصنيف ثم تنمية المجموعات ثم الفهرسة وهو مطابق لأكثر المقررات في برامج الدول المتقدمة أيضا ويخلو برنامج جامعة بكين — وهو خارج إطار التخصص — من أي مقرر عن الفهرسة أو التصنيف أو الإدارة مما يؤكد أيضا لابعاده عن جوهر ووظائف التخصص الأساسية .

مقررات المؤسسة :

انخفضت نسبة هذه المقررات إلى ١١٢ / في البرامج للشمالة للدراسات العليا مقابل ١٤٤ / في الدول المتقدمة ، وانخفضت أيضا في برامج الليكاليوريوس إلى ٩٥ / مقابل ١٠٨ / في الدول المتقدمة ، بينما ارتفعت في برامج المعلمين إلى ١١٣ / مقابل ٨٢ / في الدول المتقدمة ، ولم يشمل برنامج الطائفة الأخيرة أي مقرر في الفئة كما ان موضوعات هذه المقررات غير موجودة في أي فئة أخرى .

وهناك ١١ مقرر دراسي في هذه الفئة في برامج الدول النامية أكثرها من المكتبات الأكاديمية ثم المكتبات العامة والمدرسية ثم مراكز المعلومات والتوثيق والمكتبات المتخصصة والإرشيف ، وتتفرد هذه البرامج بوجود مقررات عملية للتدريب في أحد هذه المؤسسات ولكنها تخلو من مقررات عن المراكز التعليمية والمكتبات النوعية في الموسيقى أو الفنون أو القانون وإن كان المقرر الأول تغطي بعض محتوياته في مقرر المكتبات المدرسية .

مقررات المستفيدين :

وتمثل أيضا اقل نسبة مقررات في الدول النامية كما كان عليه الوضع في الدول المتقدمة الا أن الانخفاض هنا وصل الى درجة مخلة ، فلا توجد الا ٣ برامج فقط من ١٧ برنامجا بها مقررات عن المستفيدين . ولهذا جاءت متوسطات النسب منخفضة للغاية وصلت الى ٧٪ في البرامج الشاملة على مستوى الدراسات العليا ، ٥٪ على مستوى البكالوريوس ولا توجد اى مقررات في البرامج الموجهة للعلميين او التى خارج اطار التخصص .

ولا يوجد الا ٦ مقررات فقط في هذه الفئة اكثرها للتعامل مع الاطفال ثم المعوقين وتخلو البرامج من مقررات عن التعامل مع متخصصين من المستفيدين في تخصصات الطب او الصناعة او العلوم الاجتماعية ، ويلاحظ ايضا ان بعض محتويات مقررات المستفيدين موزعة على مقررات الخدمات والمقررات الوظيفية ومقررات المؤسسات ، فمقرر المكتبات العامة يتناول في احدى موضوعاته التعامل مع المستفيدين في العلوم والتكنولوجيا في السنغال مثلا ، ومقرر المكتبات المدرسية في السنغال وجنوب افريقيا يتناول للتعامل مع الاطفال والشباب .

مقررات النظم والقضايا :

تتبعكس نسبة المتوسطات المثوية في هذه الفئة لتصبح تنازلية في الفئات الاربع بدلا من ان كانت تصاعدت ، فهى في البرامج الشاملة للدراسات العليا ٧٣٪ وترتفع الى ٨٥٪ في مرحلة البكالوريوس ثم الى ١١٣٪ في برامج العلميين ثم ١٨٢٪ في برنامج خارج التخصص .

واكثر المقررات تدريسها هو الجيولوجيا ثم تحصيل المكتبات مثلما هو الحال عليه في الدول المتقدمة بينما تقل مقررات تحليل النظم ومراصد وشبكات وبنوك المعلومات عن الدول المتقدمة ، وتوجد عدة مقررات عن استرجاع المعلومات والشبكات والمراصد الجيولوجية العامة في البرازيل والارجنتين والصين على قدم وساق مع برامج الدول المتقدمة رغم ان هناك فرق كبير بين درجة تقدم التكنولوجيا في هذه الدول ووسائل الاتصال المتاحة وبين التقدم ، ووسائل الاتصال في الدول المتقدمة .

المقررات للثقيفة :

هناك تشابه نسبي بين متوسطات النسب المئوية لمقررات هذه الفئة بين الطوائف الأربعة في الدول المتقدمة والدول النامية ، فقد بلغت ٩٦٪ في برامج الدراسات العليا الشاملة ، وانخفضت إلى ٢٩٪ لبكالوريوس وهو انخفاض حاد عما كان عليه الانخفاض بين الطائفتين في الدول المتقدمة ، ثم عادت النسبة إلى الارتفاع في برامج الدراسات العليا للعلميين إلى ١٩٢٪ وانخفضت قليلا إلى ١٣٦٪ في برنامج جامعة بكين خارج إطار التخصص.

وهناك ٩ مقررات دراسية في هذه الفئة أكثرها انتشارا هما النشر والاحصاء ، ولا تمثل مقررات الاتصال عددا كبيرا في الدول النامية عكس الدول المتقدمة لحداثة ادخال هذه المقررات وعدم ثبات محتوياتها حتى الآن في الدول المتقدمة ، كذلك تقل عدد مقررات الاستقساس والطباعة واللغويات في الدول النامية ، ويوجد مقرر عن علم الارشيف مع انه غير موجود في الدول المتقدمة ، ولا توجد على الاطلاق مقررات عن اعداد المصادر التعليمية واعداد برامج الحاسبات للمكتبات ووسائل الاتصال الجاهيز . الا انه وبوجه عام هناك تشابه في الجانب الاكبر من المقررات للثقيفة بين الدول المتقدمة والدول النامية ، وهي كما سبق الذكر المقررات التي تعبر عن العلاقات الموضوعية للتخصص ، ولا شك ان هذا الاستقرار هو احد عناصر الاستقرار في التخصص واحد الجوانب الهامة التي تؤكد منبرته نحو تحقيق هدفه وذاتيته ومفاهيمه الاساسية .

المقررات الدراسية من خارج التخصص :

تنبذت نسبة هذه المقررات معزودا لوهبوطا في برامج الدول النامية مثلما كان عليه الوضع في الدول المتقدمة ، مع تشابه في الهبوط للبرامج الشاملة على مستوى الدراسات العليا والعلميين ، والارتفاع في برامج مرحلة البكالوريوس والبرامج خارج التخصص وبلغت نسبة هذه المقررات ١٠٢٪ في البرامج الشاملة لمرحلة الدراسات العليا ، وارتفعت إلى ٢٠٦٪ في البكالوريوس ثم انخفضت إلى ٥٪ فقط في برامج العلميين وارتفعت إلى أقصى نسبة في البرامج خارج التخصص حتى أعلى نسبة ارتفاعها في الدول المتقدمة وبلغت ٥٠٪ .

وهناك عدة مجموعات في هذه الفئة هي :

١ - مجموعة الانسانيات : وتضم اللغات الأجنبية (الإنجليزية على وجه الخصوص) ثم اللغات القومية والتاريخ القومي والمنطق والثقافات التوهمية وتزيد هذه المقررات في الدول النامية ، وبالإذات في برامج مرحلة البكالوريوس كجزء من المقررات الجامعية الإجبارية .

٢ - مجموعة العلوم الاجتماعية : مثل علم النفس والاقتصاد والقانون والاجتماع وهي أيضا مقررات إجبارية على مستوى الجامعة لمرحلة البكالوريوس .

٣ - مجموعة علوم الحاسبات : مثل للبرمجة والبرمجة الخطية والمكونات التجهيزية والمادية والتنظيمية والحاسبات المصغرة ، وهي مركزة في البرنامج خارج إطار التخصص .

٤ - مجموعة للرياضيات : للرياضيات العامة وبحوث العمليات والجبر ، وهي أكثر انتشارا في برامج للعلميين وبرامج مرحلة البكالوريوس .

٥ - مجموعة العلوم والتكنولوجيا مثل تاريخ العلوم والفيزياء والحيوان . ومن الغريب وجود مقرر عن التربية البدنية والرياضية في جامعة بكن ومن المرجح انه مقرر على مستوى الدولة في كل التخصصات .

والرسم البياني التالي يوضح مسارات النسب المئوية للبرامج الأربعة الموجودة حتى يمكن اكتشاف القوة النسبية للفئات ، واختلاف المنحنيات وسيرها بين الطوائف الأربعة .

من سير المنحنيات السابقة يلاحظ وجود نقاط تشابه بين برامج الدول المتقدمة والدول النامية للمشاركة الموجهة للدراسات العليا ولرحلة البكالوريوس في أن قمة المنحنى عند المقررات الوظيفية ثم مقررات الأوعية وإن قاعدته عند مقررات المستفيدين وأن سير المنحنى يرتفع مرة أخرى في برامج البكالوريوس عند الأخرى ، ويستمر هذا التشابه في برامج المعلمين الموجهة للدراسات العليا وإن كان ارتفاع المنحنى عند المقررات الوظيفية وانخفاضه عند مقررات المستفيدين بدرجة أكبر ، بينما اختلف خط سير المنحنيات في البرامج خارج إطار التخصص إلى حد ما ، نتيجة اهتمام برامج الدول النامية بالمقررات الخاصة بالنظم والقضايا .

ج - أكثر المقررات تدريساً :

كان من السهل والمفيد بعد التحليل السابق معرفة العدد الإجمالي للمقررات الذى يتم تدريسه داخل جميع أنواع المؤسسات الأكاديمية السابقة وحسب ما يوضحه الجدول الآتى المرتب حسب فئات المقررات :

فئة المقررات	العدد الإجمالي لمقررات الفئة	النسبة المئوية لمقررات الفئة للعدد الإجمالي
المقررات الاطارية	١٢	٦.٣ %
مقررات الأوعية	٣١	١٦.٣ %
المقررات الوظيفية	٢٧	١٤.٢ %
مقررات المؤسسات	٢١	١١.١ %
مقررات المستفيدين	١٧	٨.٩ %
مقررات النظم والقضايا	١٢	٦.٣ %
المقررات الشقة	١٤	٧.٤ %
المقررات من خارج التخصص	٥٦	٢٩.٠ %
مجموع المقررات	١٩٠	١٠٠ %

ونستطيع أن نستخرج أكثر المقررات تدريساً في كل الفئات حسب ما يوضحه الجدول التالى :

الترتيب	الاسم	معلومات		الدرجة	الوصف	العدد	النوع	القيمة	الوقت	الملاحظات
		الاسم	الرقم							
١	الدرجة	١٨	١٦	١٦	وطني	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
٢	الدرجة	١٨	١٦	١٦	وطني	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
٣	الدرجة	١٨	١٦	١٦	وطني	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
٤	الدرجة	١٨	١٦	١٦	وطني	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
٥	الدرجة	١٨	١٦	١٦	وطني	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
٦	الدرجة	١٨	١٦	١٦	وطني	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
٧	الدرجة	١٨	١٦	١٦	وطني	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
٨	الدرجة	١٨	١٦	١٦	وطني	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
٩	الدرجة	١٨	١٦	١٦	وطني	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
١٠	الدرجة	١٨	١٦	١٦	وطني	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
١١	الدرجة	١٨	١٦	١٦	وطني	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
١٢	الدرجة	١٨	١٦	١٦	وطني	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
١٣	الدرجة	١٨	١٦	١٦	وطني	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
١٤	الدرجة	١٨	١٦	١٦	وطني	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
١٥	الدرجة	١٨	١٦	١٦	وطني	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
١٦	الدرجة	١٨	١٦	١٦	وطني	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
١٧	الدرجة	١٨	١٦	١٦	وطني	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
١٨	الدرجة	١٨	١٦	١٦	وطني	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠

وترتيب المقررات بالشكل السابق يعكس تغييرا كبيرا عما كان عليه الوضع في الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٧٠ ، ذلك لأنه في هذه الفترة كانت أكثر المقررات تدريساً — في الولايات المتحدة على سبيل المثال — هي العمليات والإجراءات الفنية ومصادر المعلومات الأساسية والإدارة وبناء المجموعات، والمدخل إلى المكتبات والمعلومات وطرق ومناهج البحث في المكتبات والمعلومات والإجراءات الفنية ومصادر المعلومات الأساسية والإدارة وبناء المجموعات ، والمدخل إلى المكتبات والمعلومات وطرق ومناهج البحث في المكتبات والمعلومات وتاريخ المكتبات (٤٦) ، ولكن يبدو في الثمانينيات أن العمليات والإجراءات الفنية ومصادر المعلومات وتاريخ المكتبات قد تراجعت على حساب الإدارة والتصنيف وتحسين المكتبات وهي مقررات زادت أهميتها بالفعل في السنوات الماضية وتدل زيادتها في المؤسسات الأكاديمية على مساهمة التخصص واستجابته للمتغيرات المحيطة به .

المؤشرات الإجمالية لتحليل المقررات الدراسية

بالإضافة إلى ما ظهر من مؤشرات من التحليلات السابقة فإن هناك عدة مؤشرات إجمالية يمكن اكتشافها وخاصة بعد فحص المحتويات الدقيقة لكل مقرر وهذه المؤشرات هي :

١ — مقرر الإدارة زادت أهميته إلى أقصى حد ممكن لتضخم مؤسسات التخصص وتعقد علاقاتها الداخلية والخارجية وزيادة عدد العاملين بها مما أصبح معه من المطلوب أن يتم تدريب أخصائي المعلومات على إدارة هذه المؤسسات بل أن هذا المقرر بدأ ينقسم إلى فروع الإدارة المختلفة من إدارة أفراد وإدارة مالية في بعض المؤسسات الأكاديمية في الولايات المتحدة .

٢ — مقرر التصنيف لم يعد يقتصر في محتوياته على تصنيف ديوى أو مكتبة الكونجرس في معظم الحالات بل أصبحت الفكرة المحورية من هذا المقرر هي استعراض نقاط القوة والضعف في أكبر عدد من التصنيفات الموجودة ، ثم تمكين الدارسين من الإلمام بالمبادئ الأساسية لوضع خطط للتصنيف .

٣ - هناك تركيز عددي على مقررات التحليل الموضوعي وبناء واستخدام المكائز ، قد يكون على حساب مقرر التصنيف في احيان كثيرة ، بل ان مقررات التحليل الموضوعي قد تتضمن التصنيف في بعض الاحيان .

٤ - هناك طفرة كبيرة في مقررات التحصيل في المكتبات ، ويلاحظ ان هناك وجهتي نظر في ادخال هذه المقررات ضمن البرامج ، الاولى تخصص لمقررات التحصيل مقرر منفصلا او عدة مقررات وتتبع اغلب المؤسسات الاكاديمية هذا النمط ، والثانية تخصص جزء من كل مقرر ليتعرض لتطبيقات الحاسبات في هذا النشاط . والملاحظ ان هذه الطفرة قد حدثت اساسا بعد النجاح الكبير في مشروعات التحصيل التي قامت بها مكتبة الكونجرس في النصف الثاني من الستينيات (٥٠) اما قبل ذلك فلم تكن هذه المقررات منتشرة الا في مؤسسات قليلة وكانت في اول عهدها تتبع وجهة النظر الاولى ، الا ان وجهة النظر الثانية اخذت في الانتشار اخيرا على اعتبار ان التحصيل هو جزء متداخل في كل الانشطة الاخرى .

٥ - حرصت المؤسسات الاكاديمية في الدول المتقدمة على اقامة افضل الفرص الممكنة للدارسين لاختيار دراسة نوع واحد من الخدمات او الوظائف او نوع واحد من المؤسسات الاختزانية ، وذلك اما بزيادة عدد المقررات الاختيارية التي تمكنه من تلبية ميوله او بالدخول في برامج مشتركة والاتفاق مع مؤسسات من تخصصات اخرى باتاحة بعض مقرراتها للدارسين في تخصص المكتبات والمعلومات وهناك حاليا برامج مشتركة مع مؤسسات اكاديمية في تخصصات الطب والقانون والادارة والموسيقى والفنون والحاسبات الالكترونية والتربية وعلم النفس في الولايات المتحدة وكندا (١٤٨) ، وقد نجح هذا الاتجاه الى حد كبير ، لانه يمكن للدارس من اختيار المقررات التي يرغبها ويعنى المؤسسات الاكاديمية في التخصص من توفير مثل هذه المقررات المتخصصة باسسانتها وهو امر بالغ التكاليف .

٦ - اثبتت تحليلات العينة احصائيا وكما هو واضح من الرسوم البيانية انجرف المؤسسات التي تخصص برامج منفصلة لعلم المعلومات - مهما كان اسم البرامج - عن النهر الاساسي للتخصص ، فمقرراتها خليط عشوائي من الحاسبات الالكترونية والرياضيات والادارة والمنطق

وعلم النفس والمكتبات والمعلومات ، وهناك اختلاف شديد بين هذه المؤسسات بعضها وبعض على تحديد المقررات الدراسية في كل برنامج ، ومقرراتها الحالية لا تغطي الوظائف والأنشطة الأساسية وأهداف التخصص ، بل تركز في أعدادها على تدريب متخصصين في الحاسبات الالكترونية ، وبالتالي فإن هذه المؤسسات كما في معهد جورجيا وجامعة أوهايو بدأت في السنوات الأخيرة تواجه متاعب شديدة كانت متوقعة من قبل ذلك بعدة سنوات ، فهناك نقص في اقبال الدارسين ، وهجوم قوى من المتخصصين وعدم استقرار في البرامج والمقررات وتعديلها سنويا ومحاولة ادخال مقررات تقليدية راسخة في أى برنامج سليم البناء في تخصص المكتبات والمعلومات تدريجيا ضمن مقرراتها (٤٩) مما يدل على أن الاقتناع البطيء بخطأ هذه المؤسسات قد أخذ يأخذ طريقه تدريجيا حتى داخلها .

٧ — أثبتت التحليلات السابقة أيضا التناقض بين طبيعة التخصص وجوهره ووظائفه وعلاقاته من الناحية النظرية أو التجريبية ، وبين نشاطات المؤسسات الأكاديمية فنقاط التركيز في البرامج على الوظائف الأساسية ، ونقاط التركيز في المقررات للشفقة على علاقاته بالتخصصات الأخرى .

٨ — هناك عدم اتفاق على مسميات المقررات الدراسية رغم الاتفاق على محتوياتها . أى أن هناك مقررات متشابهة للعنوان ومختلفة المحتويات ، أو متشابهة المحتويات ومختلفة العنوان ، وهى من الملاحظات الخطيرة التى اكدتها هذه الدراسة لأن أى اقتراب من المقررات البرامج الأكاديمية بدون الاحتراس من اختلاف العناوين والمحتويات يؤدي الى نتائج مضللة . والمقررات الآتية تنطبق عليها هذه الملاحظة :

١ — **مقررات اطارية : ١** — مدخل الى المكتبات والمعلومات يمكن أن يسمى أسس المكتبات — علم المعلومات — دور وفلسفة المكتبات — نظريات علم المعلومات — نظرية المعرفة — مهنة المكتبات — خدمات المعلومات — دورة حياة المعلومات — المكتبات المقارنة — تاريخ المكتبات — تسجيلات المعرفة عبر التاريخ .

ب - المكتبة والمجتمع يمكن ان يسمى
الدور الاجتماعى للمكتبة - المعلومات
وتغيير المواطن سياسيا - تأثير المعلومات .
ج - المكتبات والتغيير الثقافى - يمكن ان
يسمى المعلومات والمعرفة - المعلومات
والحضارة - المعلومات والاتصال .

٢- مقررات الأوعية : ١ - الببليوجرافيا المادية يمكن ان يسمى
اعداد وتصميم أوعية المعلومات - فن
الكتاب .

ب - المواد السمعية والبصرية يمكن ان
يسمى المصغرات الفيلمية .

ج - مصادر المعلومات يمكن ان يسمى
المراجع - المراجع الأساسية -
الببليوجرافيا .

٢- المقررات الوظيفية : ١ - تنمية المجموعات يمكن ان يسمى
التزويد الاختيار - بناء المجموعات .

ب - العمليات الفنية والاجراءات يمكن ان
يسمى للفهرسة والتصنيف - الضبط
الببليوجرافى - تنظيم المعرفة - خزن
واسترجاع المعلومات - التوثيق
معالجة للوثائق .

٤- مقررات المؤسسات : ١ - المكتبات العامة يمكن ان يسمى المكتبة
والبيئة .

ب - الارشيف يمكن ان يسمى نظم
المعلومات الادارية .

ج - المكتبات الاكاديمية يمكن ان يسمى
مكتبات للبحث - المكتبات الجامعية .

٥- مقررات النظم والقضايا : ١ - الببليوجرافيا يمكن ان يسمى نظم الببليوجرافيا .

ب - تصنيف المكتبات يمكن ان يسمى علم المعلومات .

ج - الببليوجرافيا يمكن ان تسمى قياس المعلومات .

د - بنوك ومراسد وشبكات المكتبات يمكن ان يسمى نظم المعلومات .

هـ - مقدمة في الحاسبات الالكترونية يمكن ان يسمى نظم استرجاع المعلومات .

٦- المقررات الشقيقة : ١ - للغويات يمكن ان تسمى علم الدلالة.

ب - تحليل وتقييم نظم المعلومات غير الببليوجرافية يمكن ان يسمى بناء الملفات.

١ - اثبتت التحليلات انه ليست هناك فروق تذكر بين بناء البرامج واعداد المتخصصين في الدول المتقدمة والدول النامية ، فهناك اتفاق على اولويات المقررات وتوزيعها على الاطار ، وان كانت مقررات العمليات الفنية اكثر عددا وشكلا في الدول النامية ، مقابل مقررات التصنيف والتكنولوجيا اكثر عددا ونوعا في الدول المتقدمة ، كما ان المقررات الاطارية من خارج التخصص تتاثر بشكل شديد بالثقافات المحلية .

ثالثاً - مؤشرات المستقبل في النشاط الأكاديمي لتخصص المكتبات والمعلومات :

استعرض هذا الفصل تطورات الموقف التعليمي واعداد اخصائى المعلومات عبر تاريخه منذ ان تبلور في شكل مؤسسات أكاديمية متخصصة في أعداد المتخصصين وإلى الواقع الحالى لهذه المؤسسات من حيث انواعها واسماؤها وانتاؤها الادارى والدرجات العلمية التى تمنحها ومدة الدراسة للحصول على كل درجة ثم البرامج والمقررات الدراسية وانواعها وفتاتها التى يدرسها المتخصصون فى هذه المؤسسات . وهناك ضلع ثالث من اضلاع التخصص فى كل جوانبه يحرص المؤلف على ضمه لكتابه ، وهو ضلع المستقبل أو التطورات المنتظرة حدوثها فى هذا الجانب ، والحقيقة ان محاولة استقراء تطورات هذا النشاط فى المستقبل من نقاط البحث المطروحة أمام الباحثين فى تخصص المكتبات والمعلومات فى الفترة الماضية ، كما ان نتائج عملهم منشورة فى كثير من وحدات الانتاج الفكرى فى السنوات الأخيرة ، مما سيساعد المؤلف على استخلاص أبرز التطورات التى يمكن تحديدها كما يلى :

١ - ستختفى نغمة الانشغاق الموجودة حالياً بين التعليم فى المكتبات والمعلومات وبين التعليم فيما يطلق عليه الآن علم المعلومات ، للاخفاق الشديد الذى واجهته البرامج الأخيرة لعدم تحديدها لأهدافها أو هوية خريجها أو برامجها أو محتويات هذه البرامج أو علاقتها بالعلوم الأخرى ، عسالة على ان الخريجين من هذه البرامج يتقنهم مهارات التعامل مع المستقيدين ولأن برامج اعدادهم تؤهلهم للتعامل مع الآلات ، وتتنقصهم اى دراية بوسائل تنظيم المعلومات وهى كلها مهارات أساسية يتعلمها اى دارس فى المؤسسات الأكاديمية للمكتبات والمعلومات (٥٠) ، يضاف الى ذلك ان المؤسسات الأخيرة قد وسعت من برامجها فضمت كثير من المقررات الدراسية مما يدرس تحت اسم علم المعلومات مثل مقررات البحث الفورى والمباشر عن المعلومات والشبكات والبنسوك والمراسد للبليوجرافية وغير البليوجرافية واللغويات والاحصاء الادارة ، كما تم تعديل بعض مقررات الاعداد البليوجرافى لتتلاءم مع التكنولوجيا الحديثة وبالتالي لم تعد هناك اى سمة اضافية فى برامج المعلومات .

٢ - هناك توقعات (٥١) ، بدأت بالفعل فى التحقق بان برامج المؤسسات الأكاديمية سوف تتغير لتتلاءم مع المتغيرات المحيطة بالتخصص فى المجتمع نفسه وبرزها ظهور قطاع تجارى عريض يزداد نشاطا وبالتالي فان البرامج الأكاديمية ستحاول فى المستقبل ان تعد اخصائى معلومات

يمكنه العمل في أى مؤسسة من مؤسسات قطاع المعلومات العريض في المجتمع .

٣ - ستهتم المؤسسات الأكاديمية في الفترة القادمة ببرامج إعادة التعليم والتدريب ، ذلك أن سرعة ايقاع الأحداث في التخصص سوف تجعل أخصائى المعلومات يحتاجون لى الإحاطة المستمرة بهذه التطورات . وإن كان المتوقع أن المؤسسات التجارية ستنافس المؤسسات الأكاديمية منافسة شديدة في هذا الشأن ، وسوف تكون إعادة للتدريب والتعليم في برامج قصيرة الأجل مركزة على موضوعات محددة لكى تساعد أخصائى المعلومات على التخصص في نشاط معين ، أو وظيفة محددة داخل مؤسسات التخصص ، لعدم كفاية المقررات العامة النطاق في أعدادهم بشكل كاف على وظيفة أو نشاط محدد ، وبرامج التدريب المركزة على نشاط معين هي المثبة في تدريب الأطباء والمحامين على سبيل المثال في المستشفيات والمعامل ومكاتب كبار المحامين فور تخرجهم ، وقبل ممارستهم أعمالهم الفعلية (٥٢) .

٤ - بتتبع تطور مسارات البرامج والمقررات في السنوات العشرين الماضية والمتغيرات الجارية حول التخصص خاصة التقدم للتكنولوجيا ، فإن هناك توقعات بزيادة مقررات نظريات الاتصال ودور المكتبة الاجتماعى وتحليل أسئلة المستفيدين وخدمات المراجع وزيادة مقررات للتصنيف ونظم المعلومات الادارية وطرق ومناهج البحث في المكتبات والمعلومات والقياسات الببليوجرافية ، وفي نفس الوقت ستقل الى حد ما مقررات تاريخ المكتبات والفهرسة والتصنيف على حساب التحليل الموضوعى (٥٣) .

٥ - ستتيج أجهزة تكنولوجيا التعليم آفاقا جديدة في العمليات الخاصة بأعداد أخصائين المعلومات ، وخاصة فيما يتعلق بتسجيل محاضرات ومقررات جاهزة واتاحتها بنسخ متعددة لدارسين ، وستستغل المؤسسات الأكاديمية هذا في التقليل من عدد أعضاء هيئة التدريس والاستعانة ببعض المحاضرات المسجلة لأساتذة من خارج المؤسسة لزيادة عدد المقررات في كل برنامج دون زيادة التكاليف ، كما أن المؤسسات التجارية سوف تستغل هذه للتكنولوجيات في أعداد حزم برامج جاهزة للمحاضرات وبيعها تجاريا (٥٤) .

٦ - سوف تزيد المؤسسات الأكاديمية من اهتمامها بإعداد الأبحاث النظرية في الدول المتقدمة والنامية معا لتتلافى الاتهام بانغماسها في الأعداد المهنى فقط ولحاجة التخصص في مرحلته الراهنة لى مثل هذه الأبحاث لقوطيد أركانه النظرية ، وسوف تكون المؤسسات الأكاديمية بطبيعة الحال هي المكان الأول المؤهل لهذا الدور لأنها تجمع أغلب الباحثين والأساتذة من جهة ، ولأنهم يمتلكون مهارات عالية في البحث لحصولهم على أعلى الدرجات العلمية من ناحية أخرى (٥٥) .

مصادر ومراجع الفصل الثالث

- 1 — The council of the American Library Association. Standards for accreditation 1972. Chicago, ALA, 1972. P. 3.
- 2 — Shera, J. Foundation of education for librarianship. N.Y. Paker & Hayes, 1972. PP. 362-363.
- 3 — Koenig, Michael. Librarian the untapped resources. Data Mation, September 1983. PP. 243-244.
- 4 — Nasri, William. Education in library and information Science in : Kent, A. (ed.) Encyclopedia of library and information science. N.Y. Marcell Decker, 1972. Vol. PP. 414-465.
- ٥ — سعد محمد الهجرسي — قضايا المكتبات والمعلومات في الجامعة العصرية ، القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة ١٩٧٩ ، ص ٧ .
- 6 — Heliprin, Laurence. Education for information science review and orientation in : Proceeding of a symposium on education for information. Warrenton Viriagina, September 7-10, 1965 Washington D.C. Spartan books, 1965. PP. VII-XV.
- 7 — Tde Council of the American Library Association. Committee on Accreditation. Self study, a guide to the preparation of a report for the committee on Accreditation of the American Library Association, Chicago. ALA. 1979. P. 2.
- 8 — The Council of the American library Association. Committee on Accreditation. Op. Cit., P. 4.

- 9 — Artandi, Susan. The relevance of information science to library school curricula in : Belzer, Jack. (ed.) Information science education ; a conference organized by ASIS and University of Pittsburg, 25-28 September 1968. American Documentation, Vol. 20, October 1968. PP. 337-338.
- 10 — The Council of the American Library Association, Committee on Accreditation. Op. Cit., P. 14.
- 11 — Gleans, Edwin. Library education, Issues for the eighties. Journal of education for librarianship, Vol. 22, No. 4, Spring 1981. PP. 260-274.
- ١٢ — ماركو ، جوى ، الاتفاقيات للتعاونية بين مدارس المكتبات فى شمال أمريكا وفى ماكن أخرى ، ترجمة عابدة نصير ، مجلة الليونسكو للمكتبات ، س١١ ، ع٤٣ ، مايو/ يوليو ١٩٨١ ، ص ص ٦٦ — ٧٤ .
- 13 — White, Herb ert. Education of information professionals in : Spirak. Jean. Careers in information. N.Y., Knowledge industry Publications, 1982. PP. 135-156.
- 14 — Foskett, D.J. Preliminary survey of education and training programs at University level in information and library science. Paris, Unesco, 1976. Varis Pages.
- 15 — Kaula, P.N. Education and training of Library Personnel, the Indian Programme in : Vilentchuk, Ludia (ed.) conference on information science, Tet Aviv, 29 August-3 Sept., 1971. Tel Aviv, the Israel society of Special Libraries and information Centers, 1971. PP. 491-509.
- ١٦ — سراسيفيك ، تفكو ، تدريب وتعليم علماء المكتبات فى مجال المعلومات فى أمريكا اللاتينية ، ترجمة درية على كرار ، مجلة الليونسكو للمكتبات والمعلومات والأرشيف ، س١١ ، ع٤٣ ، مايو/ يوليو ١٩٨١ ، ص ص ٣٦ — ٥٠ .

17. — Chen, Ching Chich. Education and training in information science in the People's republic of China. Bulletin of ASIS. Vol. 6, No. 4. April 1980. PP. 16-18.
- 18 — Kaula, P.N. Ibid.
- 19 — Unesco. Designing of library and information science Curriculum. Paris, Unesco, 1976, PP. 1-5.
- 20 — Seminar on library and information Manpower development on National, Regional and International aspects. Bangalore, 6-10 Dec., 1976. Bangalore. The Documentation research and training Center, 1976. PP. 11-12.
- 21 — Seminar on library and information Manpower development on National, Regional and International aspects. Op. Cit., P. 8.
- 22 — White, Herbert. Ibid.
- 23 — Vilentcuk, Lydia. Training in librarianship and information science in Israel in : Her's Op. Cit., PP. 481-490.
- 24 — Faskert, D.J. Op. Cit., Varis Paginations.
- 25 — Schur, Herbert. Education and training of information specialists for the 1970's. Paris, OECD, 1972. P. 74-76.

٢٦ — مانجلا ، برامود ، دراسة من المكتبات في ايران ، ترجمة فرحان بهجت
توما ، مجلة اليونسكو للمكتبات ، س٤ ، ١٥ع ، مايو / يوليو ،
١٩٧٤ ، ص ص ١٢ — ٢١ .

٢٧ — جانكايا ، ليان ، تعليم من المكتبات في تركيا ، ترجمة فرحات بهجت
توما . مجلة اليونسكو للمكتبات ، س٥ ، ١٩ع ، مايو / يوليو ،
١٩٧٥ ، ص ص ٤٦ — ٤٩ .

- 28 — Chen, Ching Chich. Ibid.
- ٢٩ — سعد محمد الهجرسي ، تقرير استاذ زائر ، جامعة الكويت ، ١٩٨٤ ، ص ٤ — ١٢ .
- ٣٠ — سعد محمد الهجرسي ، تقرير استاذ زائر . المصدر السابق .
- 31 — Barko, Harold. Trends in Library and information science education. Journal of ASIS, Vol. 35, No. 3, 1984. PP. 185-193.
- 32 — Whitbeck, George. Education for library and information science in Great Britain. Journal of Library and Information science (Taiwan) Vol. 8, No. 2, October, 1982; PP. 131-158.
- 33 — Faskett, D.J. Op. Cit. P. 75.
- 34 — Mangala, P. and Vaslishth, C. Library and information Science Education in India. Journal of Library and information science (Delhi), Vol. 1, No. 2, December, 1978. PP. 127-160.
- ٣٥ — عبيدي ، س. ، تقويم البرامج التدريبية للمكتبات في شرق افريقيا ، ترجمة محمد جلال عباس ، مجلة اليونسكو للمكتبات ، ص ١١ ، ع ٤٢ ، مايو : يوليو ١٩٨١ ، ص ١٨ — ٢٥ .
- 36 — White, Herbert. Ibid.
- 37 — Dowell, Arlene. The two year Master's perspectives and prospects. Journal of education for librarianship; Vol. 18, No. 4, spring 1978. PP. 324-334.
- 38 — Murray, Kay. The Structure of MLS programs in American Library schools. Journal of education for Librarianship, Vol. 18, No. 4 Spring 1978. PP. 278-284.

39 — Foskett, D.J. Op. Cit., P. 12.

40 — Harter, Stephen. Information in every name. Bulletin of ASIS, Vol. 9, No. 1, October 1982, PP. 40-41.

41 — Foskett, D.J. Op. Cit., P. 12.

42 — Dean, John. Planning library education programmes. London, Andre Deutsch, 1972, P. 68.

٤٣ — ماركو ، جوى ، اتفاق جديدة فى المقررات الدراسية فى معاهد المكتبات بالولايات المتحدة الأمريكية ، ترجمة حشمت محمد على قاسم ، مجلة اليونسكو للمكتبات ، س٩ ، عدد ٣٤ ، فبراير ، أبريل ١٩٧٩ .
ص ٦ — ١٣ .

٤٤ — سعد محمد الهجرسى ، تقرير استاذ زائر ، المصدر السابق .

45 — Belzer, Jack, and others. Curricula in information science ; four years programs report. Journal of ASIS, No. 29, Jan. 1975. PP. 17-23.

46 — Nassari, William. Ibid.

47 — Artandi, Susan. Ibid.

48 — Lenke, Antje. Alternative specialists in Library education. Journal of education for Librarianship, Vol. 18, No. 49 Spring 1978. PP. 285-294.

49 — Saracevic, Tefko. An essay on the past and the future of information science education. Information processing and management, Vol., 1, No. 1, 1979. PP. 1-15.

- 50 — Koenig, Michael. Ibid.
- 51 — Taylor, Robert Curriculum design for library and information science N.Y. Syracuse University, 1973. P. 2. "Educational & curriculum series, No. 1".
- 52 — White, Herbert. Defining basic competencies. American libraries, September, 1983, PP. 519-525.
- 53 — Vance, Kenneth. future of library education. Journal of education for Librarianship, vol. 22, No 4, 1982, PP. 3-17.
- 54 — Boaz, Martha. The future of library and information science education. Journal of education for librarianship ; Vol. 18, No. 4. Spring 1978. PP. 315-323.
- 55 — Hershfield, Allan. Effecting change in library education N.Y. Syracuse University, 1973. P. 12. "Educational & Curriculum series, No. 1".

الفصل الرابع

سمات الإنتاج الفكرى فى تخصص المكتبات
والمعلومات

تمهيد :

تعرض الكتاب في الفصول السابقة لواقع تخصص المكتبات والمعلومات فيما يختص بأسسه ومقوماته النظرية ، ونشاط الجمعيات المهنية والمؤسسات التجارية ثم للمؤسسات الاختصاصية البارزة ، والمؤسسات الأكاديمية التي تعد المتخصصين في انشطته ، ومن الطبيعي ان التخصص بمحاوره السابقة له انتاجه الفكرى الذى يسجل للخبرات والتجارب لكل المؤسسات والمتخصصين وليكون عوناً لدارسيه ومصدراً خصباً لهم وللمهتمين بالتخصص .

وقد بلغ الحجم والتنوع والخصوبة ثم للزيادة المستمرة في الانتاج الفكرى لتخصص المكتبات والمعلومات في الدول المتقدمة والنامية ، امراً يجعل ضبط هذا الانتاج ودراسته مطلباً حتمياً ، خاصة وان هناك كثير من الأدوات والمصادر لضبطه ، وهذا الضبط للبليوجرافى هو العمود الفقرى للتخصص ، فلا يمكن ان يتولى التخصص ضبط الانتاج الفكرى في كل التخصصات الاخرى ، ثم يغفل ضبط انتاجه هو خاصة وانه لم تجر دراسات كثيرة على هذا الانتاج تحليلاً وتقييماً ودراسته بل ان الدراسات الموجودة عن هذا الانتاج والمسجلة في مرصد المعلومات للبليوجرافية لا تزيد على اصابع اليد الواحدة .

ولابد هنا من الاعتراف بان الانتاج الفكرى لتخصص المكتبات والمعلومات لابد ان يخص له دراسة او عدة دراسات مستقلة ، الا ان هذه الدراسة وقد تعرضت للتخصص باطاره العام ومكوناته ونشاطه بكل محاور هذا للنشاط ، لم يكن لها ان تغفل هذا الجانب ، ولعل المؤشرات التي تظهر من تحليلات المؤلف لهذا الانتاج تكون مصدر احياء لمزيد من الدراسات المقبلة لهذا الانتاج بأبعاده المختلفة الدولية للدول المتقدمة والنامية والعربية والمصرية .

وسيتناول هذا الفصل تطور الانتاج الفكرى في التخصص ومؤثراته الاحصائية بالنسبة للحجم الكلى والتوزيع الجغرافى واللغوى والنوعى والموضوعى وانتاجية المؤلف ومصادر نشر هذا الانتاج مع التركيز على الدوريات باعتبارها اكثر انواع اوعية المعلومات التى ينشر فيها الانتاج للفكرى واهمها .

أولا — تطور الانتاج الفكرى فى تخصص المكتبات والمعلومات :

١ — الدول المتقدمة :

ان الانتاج الفكرى لاي تخصص يصاحب لاي نشاط ، وهو مرآة لدرجة للتقدم والاستقرار فى المفاهيم الموجودة فى اطاره وللنشاط للتطبيقى فى مجاله . وكانت قضية الضبط الببليوجرافى للانتاج الفكرى تخصص المكتبات والمعلومات من اول القضايا التى شغلت بال العاملين فيه ، واول ببليوجرافية فى التخصص يرجع تاريخها الى عام ١٨٧٢ ، وظلت حتى عام ١٨٢٠ تحصر الانتاج الفكرى فى الولايات المتحدة وكندا وانجلترا باسم *Bibliography of Library Economy* (١) ، وما هو جدير بالذكر ان هذه الببليوجرافية هى التى طورها الناشر الشهير ويلسون عندما بدأ فى الاهتمام باصدار أدوات الضبط من كشافات ومستخلصات وأصبح اسمها « أدب المكتبة *Library Literature* » منذ عام ١٩٢٤ ، وان كانت تحصر الانتاج من عام ١٩٢١ ، ولا شك ان الاهتمام بالقضية فى هذا الوقت المبكر من عمر التخصص فى الدول المتقدمة يعكس وجود حجم كبير من الانتاج يستحق ضبطه وتسجيله ورغبة المتخصصين فى الدول المتقدمة فى ضبطه كأحد العناصر الهامة لتأكيد ذاتية التخصص ومقوماته ، كما ان وجود أدوات للضبط فى هذا الوقت الذى يسبق وجود أدوات للضبط فى المجالات الأمريكية الحديثة فى تخصصات أخرى مثل الطب (١٨٧٩) والاقتصاد (١٨٨٦) وعلم النفس (١٨٩٤) والكيمياء (١٩٠٧) واللغويات (١٩٠٨) والمسرح والدراما (١٩١٠) والزراعة (١٩١٩) ، وهى السنوات التى بدأت فيها محاولات للضبط الحديثة لهذه العلوم والتخصصات وكما هو مثبت فى « دليل الكتب المرجعية *Guid to Reference Books* » (٢) قد يكون دليلا على كثرة وتنوع الانتاج من ناحية ، ووعى المتخصصين بقضية ضبطه الاستفادة به من ناحية أخرى .

وهناك جدل قديم حول طبيعة الانتاج الفكرى فى تخصص المكتبات والمعلومات وقيته العلمية ، فهناك اتهامات متعددة بأنه يغلب عليه السطحية والادعاء والتكرار (٣) ، وان هناك نسبة عالية منه (قدرت بحوالى الربع) عبارة عن اخبار اشخاص او مؤتمرات وخطابات الى المحررين من صفحة واحدة او اقل (٤) كما ان فحص الانتاج الفكرى فى الأعوام العشرين

الآخيرة ، وخاصة المقالات وأعمال المؤتمرات تدعو إلى الشك والارتباك في أن دوافع جزء آخر لا يستهان به من هذا الانتاج موجه لخدمة أغراض تجارية واستثمارية في صناعة المعلومات . ومن ناحية أخرى ينبغي ألا ننقل أن الانتاج الفكرى في التخصص مثله مثل أى انتاج فكرى فى أى تخصص آخر ، فيه النمط الجيد مثلما فيه للنمط الردىء بل أن تحليل هذا الانتاج يبين أنه شديد الشبه بالانتاج الفكرى فى كل العلوم الاجتماعية فى تطوره المستمر وتجدد مفاهيمه وعدم ثبوتها واسلوب استشهاده المرجعية (٥) .

ولو نظرنا إلى الانتاج الفكرى الموجود فى التخصص فى الدول المتقدمة لوجدنا أنه يمثل ظاهرة فى كل الدول ، ليس فقط فى أمريكا الشمالية وغرب أوروبا بل فى أصغر الدول المتقدمة وأقلها حظا فى التخصص مثل فنلندا وإيسلندا ورومانيا كما أن أدوات الضبط للانتاج الفكرى تحتوى على قدر لا يستهان به من الانتاج من دول أوروبا الشرقية كلها واليابان .

ولعل أهم الملامح العامة لهذا الانتاج هو هذه الزيادة السريعة والمنظمة فى تسجيلها للمهام الذى تستعرضه من الانتاج الفكرى فى التخصص تلك الزيادة التى تقربه من حجم الانتاج الفكرى فى العلوم البحت والتطبيقية والذى يبلغ نحو ٧٪ سنويا (٦) ، لكن الانتاج فى تخصص المكتبات والمعلومات قفز من عدة مئات سنويا قبل الحرب العالمية الثانية ، إلى أكثر من ٦ آلاف مقالة فى السنوات الأخيرة ، بل أن حويله علم المعلومات والتكنولوجيا ٦ آلاف مقالة فى السنوات الأخيرة ، بل أن حويله علم المعلومات والتكنولوجيا Annual Review of Information Science & Technology قد قفزت

فى تسجيلها للمهام الذى تستعرضه من الانتاج الفكرى فى التخصص من ٢٥١٧ فى عام ١٩٦٦ (٧) ، إلى أكثر من خمسة آلاف فى عام ١٩٨٣ وبالتالى فإن نسبة نمو هذا الانتاج أعلى من معدلاتها فى العلوم الاجتماعية أو الانسانيات، بل قد تتفوق على العلوم البحت والتطبيقية فى بعض أدوات الضبط .

٢ — الدول النامية :

بوجه عام ، لا توجد أى دولة نامية من دول العالم لا يصدر فيها حاليا أى انتاج فكرى فى التخصص ، ونظرة سريعة على أدوات الضبط الببليوجرافى العالمية فى التخصص — سياى فكرها بعد قليل — يمكن معها اكتشاف أصغر الدول النامية ، وأكثرها تخلفا بها انتاج فكرى فى تخصص المكتبات والمعلومات ، فهناك انتاج فكرى فى ملاوى وبتسوانا وكينيا وزيمبابوى فى

أمريكا ، ونيجى وجوايانا وأرجواى وكوستاريكا فى أمريكا الجنوبية
وبنجلاديش وفيتنام فى آسيا .

وكما سبق أن نوه المؤلف فى أكثر من مكان فى هذه الدراسة فإن الاهتمام
بتخصص المكتبات والمعلومات يعد من أهم السمات الواضحة فى الدول
النامية فى العشرين عاما الماضية . وقد جاء هذا الاهتمام بعد حركات
الاستقلال عن الاستعمار ووضع خطط تنموية طموحة للنهوض بالمجتمعات
المتخلفة ، وإى خطة تنمية لابد من أن تساندها مصادر معلومات قوية ،
ومن هنا كان اهتمام الدول النامية بالتخصص ومؤسساته حتميا ، ومن
الطبيعى أن هذا الاهتمام يولد نشاط فى جنبات هذا التخصص مما يزيد
من الانتاج الفكرى الموجود فيه .

ولا يعنى هذا أن الانتاج الفكرى فى الدول النامية لم يكن موجودا قبل
هذا الوقت ، بل الصحيح أن هناك انتاجا فكريا منذ بدايات القرن العشرين
فى الهند وباكستان والصين والبرازيل والأرجنتين وإيران وتركيا ، وذلك
لأن التخصص يعنى بقضية حضارية فى جوهرها وهى قضية ضبط أوعية
الانتاج التى تشكل الذاكرة الخارجية للإنسان وهذه الذاكرة تزيد وتتسع مع
وجود أى نشاط علمى أو ثقافى أو اجتماعى أو اقتصادى أو فنى فى أى
مجتمع ، وبالتالي فإن ازدياد نشاط التخصص منذ بدايات القرن العشرين
فى بعض الدول النامية التى لها تاريخ حضارى طويل قد أدى بالطبع لوجود
انتاج فكرى فى تخصص المكتبات والمعلومات فى هذه الدول .

ورغم التأكد من وجود هذا الانتاج إلا أن الوصول إليه يشكل تحديا
بالغا فى إطار التخصص للأسباب الآتية (A) :

١ - أن معظم الكتاب من الدول النامية يكتبون فى دوريات الدول
المتقدمة ويشتركون فى مؤتمراتها لضيق مصادر النشر أمامهم فى دولهم
ولرغبتهم فى الشهرة على المستوى الدولى ، وبشكل هذا صعوبة فى تتبع
أعمالهم وضبطها ، لأنه لو تم حصر وضبط الانتاج الفكرى فى كل دولة نامية
فإن كثيرا من الأعمال تنشر خارجها رغم أن مؤلفيها من الدول النامية ، ومن
الصعب للغاية تحديد جنسيات المؤلفين وفصل من هم من الدول النامية فى أى
من أدوات الضبط للبليوجرافى الدولية .

٢ — ان أدوات للضبط الببليوجرافى للدولية لا تغطى الا بنسبة قليلة للغاية ما يصدر من انتاج فكرى فى الدول النامية لصعوبة الاتصال من جانب ، ولاعتقاد المتخصصين فى الدول المتقدمة بعدم جدوى فائدة معظم ما يصدر من انتاج فى الدول النامية .

٣ — صعوبات التعامل مع هذا الانتاج ببليوجرافيا خاصة فيها يختص بتحديد المقطع من الاسم الذى يمكن اعتباره المدخل ، لهذا مثلا لجأت مستخلصات علم المكتبات والمعلومات

Library and Information Science Abstracts

فى السنوات الأخيرة الى وضع كل مقطع من أسماء مؤلفى الدول النامية بالذات فى ترتيبه للهجائى فى كتشاف الاسماء السنوى للتغلب على هذه الصعوبة .

وعلاوة على الأسباب السابقة فهناك سبب لا يقل أهمية وهو عدم وجود ببليوجرافيات متخصصة على مستوى الدول النامية ، تعمل بمثابة أداة للضبط فى التخصص فى كل دولة ، أو على مستوى مجموعة من الدول المتجاورة ، وكان من الممكن عن طريق هذه الببليوجرافيات — مثل الببليوجرافيات التى أعدها الدكتور فتحى عبدالهادى لحصر الانتاج الفكرى العربى فى تخصص المكتبات والمعلومات وسيأتى ذكرها بالتفصيل فى الفصل القادم — الوصول الى الانتاج الفكرى لكل دولة نامية . الا ان المشكلة الأساسية فى التعامل مع الانتاج الفكرى فى التخصص فى الدول النامية هى استحالة فصله عن انتاج الدول المتقدمة فى أدوات للضبط العالمية وهى مشكلة اثرت بالتأكيد على مسار هذا الفصل من الكتاب اذ انها لم تمكن المؤلف من الحصول على مؤشرات دقيقة ومنفصلة لبعض سمات الانتاج الفكرى فى الدول النامية عن الانتاج الفكرى كاملا .

ثانياً - السمات الحالية للانتاج الفكرى لتخصص المكتبات والمعلومات :

١ - اختيار العينة :

لا شك أن افضل الطرق للتعرف على سمات الانتاج الفكرى لتخصص المكتبات والمعلومات فى سنواته الأخيرة هى اختيار عينة ممثلة من هذا الانتاج ، ثم دراستها وتحليلها للخروج بمؤشرات تقود الى الوصول الى هذه السمات ، وكما فعل المؤلف فى الفصل السابق من الرسالة عند تحديد مظاهر النشاط الاكاديمى فى التخصص .

وقد اختار المؤلف ان يدرس كل الانتاج الفكرى للتخصص فى الدول المتقدمة والدول النامية الذى سجلته أدوات الضبط الببليوجرافى لعام ١٩٨٢ ، وكان اختيار هذا العام بسبب وجود المؤلف فى منحة الى كلية ويلز للمكتبات فى بداية عام ١٩٨٣ ، وهى الكلية التى تتمتع بمكتبة ضخمة للرعاية تتوفر فيها كل أدوات الضبط الببليوجرافى ، وبالتالي فقد كانت سنة ١٩٨٢ هى أحدث السنوات المتوفرة له لاجراء هذه الدراسة .

وقد تبين للمؤلف ان أبرز أدوات الضبط المتاحة للتخصص سواء من تراءاته أو من فحصه لها بالفعل هى :

Library Literature

١ - ادب المكتبة

٢ - مستخلصات علم المكتبات والمعلومات

Library and Information Science Abstracts

Informatics Abstracts

٣ - مستخلصات المعلوماتيات

Information Science Abstracts

٤ - مستخلصات علم المعلومات

الا ان انحص الدقيق للأدوات السابقة ، قد بين للمؤلف أن الببليوجرافيتان الثالثة والرابعة بهما بعض السلبيات التى دفعته الى استبعادهما فى اختيار عينة الانتاج الفكرى فى التخصص من خلالهما ، وهذه السلبيات هى :

١ — مجال التغطية : تركّز البيليوغرافيتان على العمليات المحسّبة في المكتبات ومراكز المعلومات وعلى العلاقات الموضوعية للتخصص أكثر مما تركّز على جوهره الأساسى الذى حدده المؤلف فى الفصل الاول .

٢ — حجم وشمول التغطية : كل منهما تغطى حوالى ٤ آلاف وعاء سنويا بينما تغطى « أدب المكتبة » ومستخلصات علم المكتبات والمعلومات أكثر من ٦ آلاف وعاء لكل منهما فى المتوسط فى السنة .

٣ — للتغطية للدول النامية : « تركّز مستخلصات المعلومات » على الانتاج الفكرى السوفيتى ثم انتاج اوربا الشرقية واليابان ، ثم باقى دول العالم ، وتركّز مستخلصات علم المعلومات على الانتاج الفكرى فى الولايات المتحدة وأوربا الغربية ، وتمثيل الدول النامية نادر على العكس من « مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » التى تعد حسب الدراسات السابقة (٩) أكثر أدوات الضبط فى التخصص تغطية للانتاج الفكرى فى الدول النامية تليها « أدب المكتبة » .

ورغم تحديد المؤلف لعام ١٩٨٢ فى دراسة كل الانتاج الفكرى الذى غطته البيليوغرافيتان المختارتان ، إلا أنه سيعود الى سنوات سابقة فى عامى ١٩٦٢ ، ١٩٧٢ لتتبع مسارات الانتاج فى تلك الفترة . وسيكون هناك تركيز فى هذا الفصل على الدوريات باعتبارها اهم وعاء للانتاج الفكرى فى التخصص ، وجاءت هذه الاهمية بناء على الدراسات السابقة المشار اليها (١ ، ٤ ، ٨) ومن تتبع المؤلف لهذا الانتاج فحصا وتقييما من خلال زيارتين لكبرى مجموعتين تضمان هذا الانتاج وهما مكتبة كلية المكتبات والمعلومات بجامعة ميريلاند بالولايات المتحدة ومكتبة كلية ويلز للمكتبات ، مع التعرض لباقى انواع الأوعية لتحديد بعض السمات اذا سمح ترتيب اداتى الضبط بذلك ، هذا الترتيب ايضا لن يسمح للمؤلف بفصل الانتاج الفكرى لمؤلفى الدول النامية عن انتاج مؤلفى الدول المتقدمة .

ولابد ما دينا فى سياق الحديث عن أدوات الضبط فى المجال ان نذكر ان افضلية « مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » و « أدب المكتبة » هى افضلية نسبية لأن هناك عددا من السلبيات التى لا تصل بهما الى حد الكمال ، فكل منهما تهتم بتغطية الانتاج الفكرى فى الولايات المتحدة وانجلترا على حساب باقى الدول ، وهناك بعض الاحصائيات التى أكدت انها

لا تغطيان إلا ما يصدر بالفعل ، وتهتمان أساسا بالدوريات ومحتوياتها ، وهناك بعض الأوعية مثل المصغرات الفيلمية والسمعيات تكاد تكون غير مغطاة ، يضاف إلى ذلك أن « أدب المكتبة » بالذات غير انتقائية للهام من الانتاج ، وتتأخر في التغطية للحديث منه ، وهناك تحيز شديد للانتاج باللغة الانجليزية على حساب الانتاج بباقي اللغات (١٠) ، ومع ذلك فإن للببليوجرافيتين أفضل أدوات الضبط المتاحة والمصالحة للخروج بمؤشرات وسمات الانتاج الفكرى في التخصص في سنواته الأخيرة .

٢ - فئات اوعية نشر الانتاج :

للتعرف على فئات اوعية نشر الانتاج اخذ المؤلف عينة عشوائية منتظمة من « مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » - بلغت ٥٪ ووصلت الى ٣٠٠ بطاقة من مجموع ٦٠٠٤ بطاقة هي مجموع ما نشر عام ١٩٨٢ - وكان ذلك سهلا للترتيب المصنف وترقيم المداخل . اما بالنسبة « لأدب المكتبة » فإن اخذ أى عينة منها ينبغي أن يكون في منتهى الحذر بسبب الترتيب القاموسى مما يجعل من امر معرفة العدد الحقيقى للمداخل أمرا مستحيلا خاصة مع عدم وجود كشف أسماء . لهذا اخذ المؤلف عينة من ١٠٠ صفحة عشوائيا ووصل الى أن العدد التقريبى للمداخل في الصفحة الواحدة هو ٤٢ مدخلا للتعرف على شكل الأوعية ، وقد جاءت النتائج كما يلي :

المستخلصات		ادب المكتبة		شكل الوعاء
العدد	النسبة	العدد	النسبة	
٢٢٩	٧٦.٣٪	٢٣٠	٧٨.٦٪	المقالات
٤٥	١٥.٠٪	٠.٤٣	١.٠٢٪	الكتب
٦	٢.٠٪	١٤	٣.٣٪	اعمال المؤتمرات
١٣	٤.٣٪	٢٠	٤.٨٪	التقارير
٥	١.٧٪	٥	١.٢٪	للمراسل الجامعية
				اوعية أخرى (نشرات)
٢	٧٪	٨	١.٩٪	استعراضات كتب مصغرات (الخ)

يتضح أن محتويات الدوريات هي أكثر أوعية النشر ومن هنا جاءت أهمية التركيز عليها للتعرف على سمات الانتاج الفكري ، كما يكشف لنا الجدول السابق عدم شمول التغطية الذي تحدثنا عنه ، فعدد الرسائل الجامعية للدكتوراه الموجودة في الببليوجرافيتين لا يزيد عن ٤٠ رسالة في عام ١٩٨٢ من الولايات المتحدة ، والمؤسسات الأكاديمية في الولايات المتحدة تمنح سنويا ما بين ٥٠ لى ٦٠ رسالة (١١) مع سهولة تتبع هذه الرسائل نسبيا عن باقي الأوعية .

٣ - عدد الدوريات التي تصدر في تخصص المكتبات والمعلومات :

اختار المؤلف لمعرفة عدد الدوريات التي تصدر في المجال ثلاثة قوائم هي :

(١) قائمة الدوريات في « دليل أورلخ الدولى للدوريات ١٩٨٢
Ulrich's International Periodicals Directory 1932. — N.Y. :
Bowker, 1982.

وقد سجلت ٥١٠ عنوانا لسلاسل جارية ، إلا أن الدليل يأخذ بمفهوم واسع غير مفهوم مستخلصات علم المكتبات والمعلومات « و « أدب المكتبة » لأنه يضم أدلة مكتبات وقوائم الإضافات والتقارير السنوية وكل المطبوعات التي تصدر بشكل مسلسل ، ولذلك جاءت أعداد الدوريات أكبر بكثير من القائمتين الثانية والثالثة كما أن اختلاف مجال التغطية والقائمتين التاليتين يجعل من الصعب مقارنتها معا .

(٢) قائمة الدوريات المرفقة بمستخلصات علم المكتبات والمعلومات لعام ١٩٨٢ وبها ٤٤١ دورية .

(٣) قائمة الدوريات المرفقة في « أدب المكتبة » وبها ٢٠٥ دورية لنفس العام .

وبمقارنة القائمتين الثانية والثالثة وجد الطالب أن هناك ١٣٢ دورية موجودة فيهما معا ، و ٧٣ دورية موجودة في « أدب المكتبة » وغير موجودة في « مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » و ٣٠٩ دورية موجودة في

« مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » وغير موجودة في « ادب المكتبة » وعلى ذلك يكون عدد الدوريات الاجمالي الذي يتم تغطيته في أهم وأشمل أدوات الضبط في التخصص هو ٥١٤ دورية .

وهذا العدد يقدم دليلا آخر على عدم شمول ودقة الضبط للبليوجرافى للانتاج الفكرى للتخصص ، ذلك ان مكتبة كلية ويلز للمكتبات كان بها اكثر من ٩٦٠ دورية جارية في نهاية عام ١٩٨١ (١٢) ، كما ان جمعية المكتبات في بريطانيا تتسلم كهدايا في نفس الفترة نحو ٨٠٠ دورية جارية سنويا (١٣) ، وبناء على الأرقام السابقة ، فإن هناك ما بين ٨٠٠ و ١٠٠٠ دورية جارية في التخصص حاليا ، يتم تغطية نحو نصفهم فقط في أدوات الضبط البليوجرافى .

٤ - لغات الانتاج في دوريات التخصص :

الجدول التالى يوضح اللغات التى ينشر بها دوريات التخصص واعتمادا على القائمتين السابقتين تحديدهما :

اللغة	المستخلصات العدد النسبة	ادب المكتبة العدد النسبة	المتوسط
الانجليزية	٣٢٧ ٧٤ر١٪	١٦٥ ٨٠ر٥٪	٧٧ر٣٪
الروسية واللغات المسلافية	٢٤ ٥ر٤٪	٦ ٢ر٩٪	٤ر١٪
الالمانية	٢٣ ٥ر٢٪	١٣ ٦ر٣٪	٥ر٨٪
الفرنسية	١٥ ٣ر٤٪	٦ ٢ر٩٪	٣ر٢٪
الاسبانية	١٢ ٢ر٨٪	٠٠ ٠٠٪	١ر٤٪
الاطالية	٦ ١ر٤٪	٢ ١٪	١ر٢٪
لغات اخرى	٣٤ ٧ر٧٪	١٣ ٦ر٣٪	٧٪

ومن الإحصائيات السابقة نستطيع أن نستنتج ما يلي :

١ — اللغة الانجليزية هي اللغة المائدة — هي بلا منازع لغة للتخصص الأولى من حيث الانتاج الفكرى — وتصدر بها دوريات فى الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلاندا وفلسطين المحتلة ، والفلبين وبتسوانا ومنغافورة وغانا وجنوب افريقيا وزيمبابوى وسويسرا وايسلاندا وكينيا وجامايكا ونيجيريا ومالطا وبربادوس وتايوان وترينداد وماليزيا وزامبيا وأوغندا وملاوى ومريشيوس وروديسيا والجزر المعزاة والهند وهونج كونج وباكستان واندونيسيا واليابان ، علاوة على معظم الدوريات الدولية .

٢ — اللغة الألمانية فى المرتبة الثانية وهى اللغة التى يكتب بها فى دوريات المانيا الشرقية والغربية والنمسا وبعض دوريات سويسرا أيضا .

٣ — اللغة الروسية واللغات السلافية هى اللغة الثالثة من حيث الانتاج وتظهر بها دوريات فى الاتحاد السوفيتى وكل دول أوروبا الشرقية عدا المانيا الشرقية .

٤ — تاتى بعد ذلك اللغة الفرنسية وتظهر بها دوريات فى فرنسا وكندا وبلجيكا والسنغال .

٥ — اللغة الأسبانية تظهر بها دوريات فى اسبانيا والأرجنتين وكوستاريكا ونيكاراجوا وفنزويلا وبيرو وكولومبيا .

٦ — هناك عدد آخر من اللغات تاتى فى مقدمتها الإيطالية والبرتغالية والبرازيلية والهندية ، ثم بعدها العبرية والفنلندية واليابانية والكورية والفارسية والصينية والفيتنامية والعربية (دورية واحدة من الأردن) والهولندية والسويدية .

بهذا فهناك ٥ لغات أساسية تظهر بها دوريات التخصص هى الانجليزية والألمانية والفرنسية والروسية (ومعها اللغات السلافية) والأسبانية ، ثم هناك أكثر من ٢٠ لغة أخرى تظهر بها دوريات ، إلا أن متوسط النسب فى الجدول السابق قد تغير عن متوسط النسب فى العشرين عاما الماضية بعد أن قام المؤلف بتحليل لغات الدوريات التى وردت فى

البيولوجرافيتين في عامي ١٩٦٢ ، ١٩٧٢ فقد هبط متوسط الدوريات التي باللغة الانجليزية من ٨٢٫٦٪ عام ١٩٦٢ الى ٧٩٫٦٪ عام ١٩٧٢ ، وارتفعت نسبة الدوريات التي باللغة الفرنسية من ٤٫٣٪ عام ١٩٦٢ الى ٤٫٨٪ عام ١٩٧٢ ، وايضا نسبة الدوريات التي باللغة الفرنسية زادت من ٢٫٣٪ عام ١٩٦٢ الى ٢٫٩٪ عام ١٩٧٢ بينما حافظت اللغات الاخرى على نفس المعدلات تقريبا .

٧ — اراد المؤلف ان يتأكد من تقارب الارقام التي حصل عليها مع الواقع اللغوي الفعلي للانتاج الفكري للتخصص فاستخدم العينة التي سبق ان حصل منها على تحليلات اشكال وفئات الأوعية من « مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » وهي ٥٪ من مجموع المداخل التي وردت في اصداره عام ١٩٨٢ وبمجموع ٣٠٠ بطاقة ، فجاءت نتيجة التحليل كما يلي :

اللغة	عدد المداخل	النسبة المئوية	اللغة	عدد المداخل	النسبة
الانجليزية	١٨٥	٦١٫٦٪	السويدية	٢	١٪
الفرنسية	٢٨	٩٫٣٪	البulgارية	٣	١٪
الالمانية	٢٥	٨٫٣٪	الاسبانية	٢	٧٫٠٪
الهولندية	٢١	٧٪	الاطالية	٢	٧٫٠٪
للموسيقى	١٤	٤٫٧٪			
الفنلندية	٩	٣٪			
للتشبيك	٨	٢٫٧٪			

وواضح ارتفاع نسبة مشاركة الفرنسية والهولندية والالمانية ، ودخول لغات أخرى حيز المشاركة مثل الفنلندية والسويدية ، وذلك على حساب

اللغة الانجليزية ، الا ان نسبة مشاركة اللغة الانجليزية لا تزال في موقع الصدارة وبمسافة كبيرة عن اى لغة اخرى .

٥ - جغرافية الانتاج ومشاركة الدول النامية :

الجدول الآتي يبين جغرافية انتاج الدوريات في التخصص ، اعتمادا على قائمتي الدوريات في « مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » و « ادب المكتبة » لعام ١٩٨٢ .

سلسلة	الدولة	المستخلصات		أبج المكتبة	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
١	الولايات المتحدة	١٣٠	Z٢٩٥	١٢٣	Z٦٠
٢	الجزائري	٧٧	Z١٧٤	٢٠	Z ٩٧
٣	أستراليا ، نيوزيلندا	٢٤	Z ٥	٥	Z ٢٤
٤	كندا	٢٢	Z ٥	٧	Z ٢٤
٥	الدوريات الدولية	٢٢	Z ٥	٤	Z ١٩
٦	ألمانيا الغربية	١٧	Z ٢٨	٩	Z ٤٤
٧	ألمانيا الشرقية	١٣	Z ٢٩	٢	Z ١
٨	فرنسا	٨	Z ١٨	٤	Z ١٩
٩	جنوب أفريقيا	٧	Z ١٦	١	Z ٥
١٠	نيجيريا	٧	Z ١٦
١١	البرازيل	٦	Z ٤٤	٢	Z ١
١٢	الاتحاد السوفيتي	٥	Z ١٩	٥	Z ٢٤
١٣	هولندا	٥	Z ١٩	١	Z ٥
١٤	الدانمرك	٥	Z ١٩	٤	Z ١٩
١٥	المجر	٥	Z ١٩
١٦	إيطاليا	٤	Z ١٩	٢	Z ١
١٧	ألمانيا الشرقية	٤	Z ١٩	٢	Z ١
١٨	السويد	٤	Z ١٩	٣	Z ١٥
١٩	بولندا	٤	Z ١٩	١	Z ٥
٢٠	تشيكوسلوفاكيا	٤	Z ١٩
٢١	يوغسلافيا	٤	Z ١٩
٢٢	الأرجنتين	٣	Z ١٧
٢٣	اليابان	٣	Z ١٧	١	Z ٥
٢٤	كولومبيا	٣	Z ١٧
٢٥	بلغاريا	٣	Z ١٧	١	Z ٥
٢٦	جواتمالا	٣	Z ١٧
٢٧	النرويج	٣	Z ١٧
٢٨	فلسطين المحتلة	٢	Z ٥
٢٩	إسبانيا	٢	Z ٥	١	Z ٥

مبطل	الدولة	المستخلصات		أصناف الكتب	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
٢٠	بلجيكا	٢	٥٠ %	١	٥٠ %
٢١	سويسرا	٢	٥٠ %	١	٥٠ %
٢٢	مقاطرة	٢	٥٠ %	١	٥٠ %
٢٣	فنلندا	٢	٥٠ %	١	٥٠ %
٢٤	النمسا	٢	٥٠ %	١	٥٠ %
٢٥	ماليزيا	٢	٥٠ %
٢٦	البرتغال	٢	٥٠ %	١	٥٠ %
٢٧	زامبيا	٢	٥٠ %
٢٨	ملاوي	٢	٥٠ %
٢٩	الفلبين	٢	٥٠ %
٤٠	تايلاند	٢	٥٠ %
٤١	رومانيا	٢	٥٠ %
٤٢	كينيا	١	٢٥ %
٤٣	بوتسوانا	١	٢٥ %
٤٤	فيجي	١	٢٥ %
٤٥	أوغندا	١	٢٥ %
٤٦	ايران	١	٢٥ %
٤٧	اندونيسيا	١	٢٥ %
٤٨	كوستاريكا	١	٢٥ %
٤٩	سيراليون	١	٢٥ %
٥٠	غزويلا	١	٢٥ %
٥١	هونغ كونج	١	٢٥ %
٥٢	باكستان	١	٢٥ %	١	٥٠ %
٥٣	الأردن	١	٢٥ %
٥٤	ليسوتو	١	٢٥ %
٥٥	الصين الشعبية	١	٢٥ %
٥٦	كوسوفا	١	٢٥ %
٥٧	زيمبابوي	١	٢٥ %
٥٨	سيرلانكا	١	٢٥ %
٥٩	أرجنتين	١	٢٥ %

وبتحليل الأرقام التي وردت في الجدول السابق نخرج بما يلي :

١ - لا تزال الولايات المتحدة هي أكبر منتج للدوريات في التخصص ، وبفارق كبير عن الضعف تقريبا - عن الدولة التي تليها وهي إنجلترا ، يليها استراليا ونيوزيلاندا وكندا والمانيا الغربية ثم الهند وفرنسا وجنوب افريقيا بدرجات متفاوتة .

٢ - هناك فروق كبيرة بين انتاج الدول المتقدمة من الدوريات وبين انتاج الدول النامية ، وكما يوضحه الجدول الآتي :

الجدول	مستخلصات علم المكتبات والمعلومات	ادب المكتبة
النسبة	النسبة	النسبة
العدد	العدد	العدد
الدول المتقدمة	٣٤٧	٧٨٨٧٪
الدول النامية	٧٢	١٦٣٪
دوريات دولية	٢٢	٥٪
		١٩٤
		٣٤٧٪
		٧
		٣٤٪
		٤
		١٩٪

ويؤكد الجدول السابق استمرار عدم مشاركة الدول النامية بالقدر الكافي أو المطلوب ، واغفال « ادب المكتبة » للجزء الاكبر من دوريات الدول النامية بدليل تغطيتها لـ ٧ دوريات فقط من ٧٢ دورية تغطيها الببليوجرافية الأخرى وحتى « مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » غطت ٧٢ دورية من حوالى ٩٠ دورية موجودة بالفعل في الدول النامية (١٤) ، ودليل آخر على عدم تغطية الببليوجرافيتين معا ، لم تغطيا سوى دورية واحدة من كل الدول العربية ، مع أن الذى كان يصدر من دوريات متخصصة في المكتبات والمعلومات في العالم العربى عام ١٩٨٢ ، كان نحو ١٥ دورية (١٥) .

٣ - إذا استعرضنا مشاركة الدول النامية في الانتاج الفكرى بالنسبة لاصدار الدوريات سوف نجد أن أهم الدول المنتجة هي :

الدولة	مستخلصات علم المكتبات والمعلومات			ادب المكتبة
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الهند	١٣	٢٩٪	٢	٢٪
جنوب افريقيا	٧	١٦٪	١	٥٪
نيجيريا	٧	١٦٪	—	—
البرازيل	٦	١٤٪	٢	١٪
الأرجنتين	٢	٧٪	—	—
كولمبيا	٣	٧٪	—	—
سغافورة	٢	٥٪	١	٥٪
ماليزيا	٢	٥٪	—	—

والأرقام السابقة تؤكد أن الأدب والانتاج الفكري هو مرآة لمقدار تقدم التخصص في كل دولة نامية فلا شك أن الهند وجنوب افريقيا ونيجيريا والبرازيل والأرجنتين أكثر الدول النامية تقدماً ، كما يلاحظ للزيادة العددية للدول النامية المنتجة (٣١ دولة) عن الدول المتقدمة المنتجة (٢٨ دولة) ومع هذا فإن مشاركة الدول النامية لا تزيد عن ١/٧ عدد الدوريات التي تنتجها للدول المتقدمة ، فعلى الرغم من كثرة عدد الدول النامية إلا أن ما يصدر في كل دولة لا يتعدى دورية واحدة في معظم الأحيان بينما يزيد عدد الدوريات في الدول المتقدمة لتصل إلى العشرات في أحيان غير قليلة .

{ — بتوزيع عدد الدوريات الموجودة في الببليوجرافيتين على اللقارات والمناطق الجغرافية ، يتضح الآتي :

المناطق الجغرافية		مستخلصات علم المكتبات والمعلومات		أدب المكتبة	
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
أمريكا الشمالية	١٥٢	٪٢٤.٥	١٣٠	٪٦٣.٤	
أوروبا الغربية	١٣٥	٪٣٠.٦	٥٠	٪٢٤.٤	
آسيا	٢٣	٪٧.٥	٥	٪٢.٤	
أوروبا الشرقية	٢١	٪٧	٨	٪٣.٩	
أستراليا ونيوزيلندا	٢٤	٪٥.٤	٥	٪٢.٤	
أوقيانوسيا	٢٤	٪٥.٤	١	٪٠.٥	
دوريات نواية	٢٢	٪٥	٤	٪٢	
أمريكا الجنوبية	٢٠	٪٤.٦	٢	٪١	

وواضح للتيان الكبير في التوزيع الجغرافي على مستوى المناطق الجغرافية وسيطرة أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية على ثلثي الانتاج وتركيز « أدب المكتبة » على دوريات الولايات المتحدة وكندا وانجلترا بصفة أساسية تصل إلى ٨٥٪ ، وضآلة مشاركة الدول الأفريقية بالذات رغم كثرتها العددية مقارنة بدول أمريكا الجنوبية والدول الآسيوية .

٥ - رغم أن عدد الدوريات التي تصدر في الدول النامية قليل إلى حد لا يدمو إلى الرضا ، ولكنه يدمو إلى التفاؤل لو وضعنا في الاعتبار زيادة عدد الدوريات المخططة في الببليوجرافيتين في الفترة من ١٩٧٢ إلى ١٩٨٢ وكما يوضحه الجدول الآتي :

المقارنة		مستخلصات علم المكتبات والمعلومات		أدب المكتبة	
١٩٧٢	١٩٨٢	١٩٧٢	١٩٨٢	١٩٧٢	١٩٨٢
الدول النامية في آسيا	٪٥	٪٧.٥	٪١.٨	٪٢.٤	
الدول النامية في أفريقيا	٪٢	٪٥.٤	٪٢.٤	٪٠.٥	
الدول النامية في أمريكا الجنوبية	٪٥	٪٤.٦	٪١	
المجموع	٪٨.٥	٪١٧.٥	٪٤.٢	٪٣.٩	

تضاعفت نسبة التغطية في الببليوجرافية الأولى ، وانخفضت بنسبة طغرفة في الثانية ليس بسبب هبوط عدد الدوريات في الدول النامية ، ولكن لعدم تغطيتها الكاملة لما يصدر وكما سبق للذكر .

٦ — وفيات الدوريات وتغيير العناوين :

بمقارنة قوائم الدوريات في الببليوجرافيتين لأعوام ١٩٧٢ ، ١٩٨٢ لدراسة ظاهرة وفيات الدوريات في التخصص ، أم إخراجها من الضبط الذي تقوم به الأداة ، وجد المؤلف ما يلي :

المصالة	مستخلصات علم المكتبات والمعلومات	اسب المكتبة
دوريات لم تسجل عام ١٩٨٢	٢٨	١٤
تغيير عناوين	١١	٢
دوريات جديدة	٨٦	٤١

والدوريات التي لم تسجل في عام ١٩٨٢ هي :

- | | |
|--|----------|
| 1 — Dokumentasyon Kenkya. | اليابان |
| 2 — Igaku Toshakam | اليابان |
| 3 — National Diet Library Monthly Bulletin | اليابان |
| 4 — Library and Information Science | اليابان |
| 5 — Toshakan Zasshi | اليابان |
| 6 — Biblos | اليابان |
| 7 — Science and Technology Information Science | اليابان |
| 8 — ASLP | لغلبين |
| 9 — Eastern Librarians | بنجالايش |

10 — Documentation Bibliolecogica	الأرجنتين
11 — Ghana Library Journal	غانا
12 — National Central Library	تايوان
13 — Pakistan Library Review	باكستان
14 — Perpustakaan	ماليزيا
15 — Revista Biblicteciar	رومانيا
16 — Rhodesian Librarian	روديسيا (زيمبابوي)
17 — South Africa Libraries	جنوب افريقيا
18 — West African Journal of Education	نيجيريا
19 — Jamaican Library Association Bulletin	جامايكا
20 — Singapore libraries	سنغافورة
21 — Shelfmark	روديسيا (زيمبابوي)
22 — Chemistry in Britain	انجلترا
23 — Book Collector	انجلترا
24 — Book Trolley	انجلترا
25 — Bookbird	دولية
26 — Bookmark	الولايات المتحدة — ايداهو
27 — Bookmark	الولايات المتحدة — نيويورك
28 — Zeitschrift fur chemie	المانيا الشرقية

وقد فحص المؤلف « دليل أورليخ الدولي للدوريات » فوجد أن ١١ دورية فقط هي التي توقفت عن الصدور ، وهي للدوريات التي تحمل أرقام ٢ ، ٤ ، ٦ ، ١٠ ، ١٤ ، ١٦ ، ١٩ ، ٢١ ، ٢٤ ، ٢٨ في القائمة السابقة ، مما يدل على أن حركة الوفيات في دوريات التخصص ضعيفة للغاية (٢٠٪ في العشر سنوات من ١٩٧٢ إلى ١٩٨٢ إذا اعتبرنا أن عدد الدوريات التي

تصدر في التخصص لا يقل عن ٥١١ دورية) . ومن الواضح أن الدوريات التي تتوقف أغلبها من الدول النامية ، والمؤشر الهام الذي يمكن الخروج به هو أن عدم تغطية دوريه في أحد بيبليوجرافيات الضبط للتخصص لا معنى توقفها بقدر ما تعنى خروجها من نطاق أو اهتمام تغطية أداة للضبط التي تمصر في النقطيه على ما تعتقد أنه الدوريات الهامه ، أو التي تصلها بانتظام من الدول الناميه ، أما للدوريات التي نغير عنوانها في خلال نفس اسمها فهي :

1 — California School Libraries

وأصبح اسمها

Californian Media and Library Educators Association Journal

2 — Library World

وأصبح اسمها

New Library World

3 — Journal of Library Automation

وأصبح اسمها

Information Technology and Libraries

4 — Art Library Society of North America

وأصبح اسمها

Art Documentation

5 — Interlending Review

وأصبح اسمها

Interlending & Documentation Supply

6 — International Journal of law libraries.

وأصبح اسمها

International Journal of Legal Information

7 — Microcodoc and Micropublishing of Current Periodicals

وأصبح اسمها

International Journal of Micrographics and Video Technology

8 — Library Computer Equipment Review

وأصبح اسمها

Computer Equipment Review

وأصبح اسمها

9 — Bulletin de la Bibliotheque Nationale

وأصبح اسمها

Revue de la Bibliotheque Nationale.

10 — Library College Journal

وأصبح اسمها

Learning Today

11 — Nothern Ireland Libraries

An Leabharlann

يتضح من هذا ان ظاهرة تغيير العناوين قليلة للغاية مثلها مثل ظاهرة توقفها عن الصدور ، وأن معظم التغيير يتم اما باضافة مصطلحات حديثة نتجت عن مفاهيم حديثة في التخصص ، او لتغيير اسماء الهيئات المصدرة .

٧ — هيئات نشر الدوريات :

الجدول الآتي يبين هيئات نشر الدوريات في قائمتي الدوريات بالبيبلوجرافيتين المذكورتين لعام ١٩٨٢ :

هيئة النشر	مستخلصات علم المكتبات والاطومات		انب المكتبة	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الجمعيات المهنية	١٤٣	%٢٢ر٤	٨٨	%٤٢ر٩
المؤسسات الاخترازية	٨٩	%٢٠ر٢	٣٧	%١٨
النشر التجارى	٨٣	%١٨ر٨	٤٦	%٢٢ر٤
مؤسسات حكومية	٤٨	%١٠ر٩	٦	%٢ر٩
مؤسسات أكاديمية	٤٥	%١٠ر٢	١٢	%٥ر٩
مؤسسات دولية	٢٢	%٥	٤	%٢
أخرى (متاحف — أجهزة احصاء ... الخ)	١١	%٢ر٥	١٢	%٥ر٩

ومن هذا الجدول نخرج بالمؤشرات الآتية :

١ — أكدت هذه الاحصائيات ما ذهب المؤلف اليه في الفصل الثانى من الكتاب من أن الجمعيات المهنية هي أكبر مصدر للنشر في التخصص ، خاصة في الدول النامية حيث يحجم قطاع النشر للتجارى من المساهمة في نشر انتاج التخصص لضآلة التوزيع المنتظر ، ولا تزال الجمعية الأمريكية للمكتبات تتمتع بمركز الصدارة المطلقة كأكبر ناشر في التخصص .

٢ — انخفضت نسبة ما تنشره الجمعيات المهنية من الدوريات من ٥٦,٧٪ عام ١٩٧٢ الى ٤٢,٩٪ في قائمة دوريات « أدب المكتبة » كما انخفضت النسبة في الببليوجرافية الأخرى من ٢٨,١٪ الى ٢٢,٤٪ ويرجع ذلك بصفة أساسية الى ارتفاع مساهمة قطاع النشر للتجارى من ٩,٨٪ عام ١٩٦٢ الى ١٢,٢٪ عام ١٩٧٢ الى ٢٠,٦٪ عام ١٩٨٢ كمتوسط في القائمتين الببليوجرافيتين وارتفاع هذه النسبة يرجع الى زيادة الطلب على دوريات التخصص وبالتالي زيادة المبيعات مما يشجع هذا القطاع على زيادة اسهامه .

٣ — هناك جهات متعددة دخلت مجال نشر الدوريات في السنوات الأخيرة ولم يكن لها أى دور في هذا الصدد من قبل ، أهمها بلا منازع قطاع المؤسسات التجارية وصناعة المعلومات وإن كان جزء غير يسير من مقالات هذه الدوريات يوجه الى الدعاية المباشرة أو غير المباشرة لمنتجات هذه المؤسسات .

٤ — احتفظت المؤسسات الدولية بوجودها في مجال النشر وبنفس النسبة تقريبا في العقود الثلاثة الماضية لثبات عدد المؤسسات الدولية التى تصدر دوريات في التخصص .

٥ — من الملاحظ وجود عدد كبير من الهيئات والمؤسسات التى لا تنتمى للتخصص ومع هذا دخلت كمصدر لدوريات فيه ، ومنها على سبيل المثال جمعية تقدم العلوم في كندا والمعهد الهندى للبتروىل ، ومعهد أبحاث الصحة العامة في المجر ، وجمعية الخرائط في استراليا والمعهد الفيدرالى الأمريكى للجيولوجيا ، ومعهد تكساس للأبحاث الطبية ، وهيئة الادامة البريطانية ،

ومركز رعاية الاطفال المعوقين في استراليا ، ومعهد ابحاث للزراعة في البرازيل ، وهيئة الفضاء الأوربية ولا شك أن لهذا دلالة على تشعب التخصص وتعقد علاقاته بالتخصصات الأخرى .

٦ — هناك مشاركة عربية متزايدة في الانتاج الفكرى المسجل في أدوات الضبط عام ١٩٨٢ ، فهناك مداخل للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وجامعة بغداد وجمعية المكتبات الأردنية ومكتبة جامعة الأردن ومكتبة جامعة الملك فيصل ، مع أن هذه الهيئات لم تكن ممثلة لا في عام ١٩٦٢ أو ١٩٧٢ .

٨ — التوزيع الموضوعي للانتاج الفكرى على اطار التخصص ومعامل ارتباطه بالنشاط الاكاديمى :

ان التعرف على التوزيع الموضوعي للانتاج الفكرى على جزئيات تخصص المكتبات والمعلومات ، ونقاط تركيز هذا الانتاج على موضوعاته المختلفة يعد من أهم المؤثرات التى يمكن للحصول عليها من الدراسات الببليومترية كما أنه يفيد فى معرفة لب التخصص وملاقاته وحدوده . ونظراً لطبيعة اعداد « ادب المكتبة » فقد كان من الصعب الوصول الى التوزيع الموضوعي لمفردات واوعية الانتاج به لأنه مرتب ترتيباً قاموسياً بالمؤلف والموضوعات معاً ، ولعم وجود كشاف عنوان أو كشاف مؤلفين كان من الممكن عن طريقهما تتبع الوثيقة الواحدة ثم تشعبها الموضوعى ، ولهذا فقد اختار المؤلف « مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » لقياس التشتت الموضوعى خاصة وأنه يتبع ترتيباً مصنفاً حسب خطة خاصة تتميز بقدرتها على الربط بين الموضوعات وابرار العلاقات بينها ، علاوة على أن جميع المداخل مرقمة بأرقام سلسلة مما يجعل من السهل جداً الوصول الى الرقم الدقيق لمسا يكتب من انتاج فكرى عن كل موضوع . والجدول التالى يمثل توزيع الانتاج الفكرى على موضوعات التخصص فى عام ١٩٨٢ ، وكما ورد فى خطة التصنيف الخاصة فى « مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » :

الموضوع	عدد المداخل	النسبة المئوية	الموضوع	عدد المداخل	النسبة المئوية
الخدمات	١١١٣	١٨.٥ %	المكتبات المدرسية		
التكثيف	٥٧٩	٩.٦ %	والمتخصصة	٢٥٨	٤.٣ %
الاوعية	٥٧٣	٩.٥ %	المكتبات العامة	٢١٢	٣.٥ %
أخرى (اتصال — علم			المكتبات العامة		
نفس — لغويات —			والقودية	٢١٢	٣.٤ %
تعليم)	٥١٠	٨.٥ %	الاسس النظرية	٢٠٧	٣.٤ %
التزويد والاعداد	٤٩٤	٨.٢ %	تحسيب المكتبات	١٩١	٣.٢ %
المهنة ، التعليم			الموظفون	١٣٨	٢.٣ %
والجمعيات ،					
والتراجم	٤٠٨	٦.٨ %	التحليل الموضوعى	١٣٠	٢.٢ %
التنظيم والادارة	٣٦٣	٦.١ %	المكتبات الاكاديمية	٩٩	١.٧ %
الفهرسة	٢٩٠	٤.٩ %	البشرى	٩٤	١.٦ %
التصنيف	٢٥٩	٤.٣ %	المستفيدون	٨٦	١.٤ %

ومن هذا نستنتج ان معامل الارتباط بين المقررات الدراسية وبين الانتاج الفكرى على المستوى الدولى يساوى ٤٨ر وهو احصائياً يسمى ارتباط طردى متوسط على ان هناك اختلافاً في التوزيع وعدم تناسب بين جناح النشاط الاكاديمى وجناح الانتاج الفكرى ، وتم حساب معامل الارتباط على اساس هذه المعادلة :

$$\left(\frac{\text{المقررات} - \text{متوسط المقررات}}{\text{الانتاج} - \text{متوسط الانتاج}} \right) \times \text{عدد الفئات} \times \text{الانحراف المعياري للمقررات} \times \text{الانحراف المعياري للانتاج}$$

كما اننا نستنتج ان هناك اختلافاً في توزيع هذا الانتاج على موضوعات التخصص وجزئياته .

٢ — مقارنة توزيع الانتاج الفكرى لعام ١٩٨٢ على الموضوعات من للجدول السابق ، ثم توزيع هذا الانتاج في عام ١٩٧٢ على نفس الموضوعات وكما هو في الجدول التالي :

النوع	نسبة المشاركة		النوع	نسبة المشاركة	
	١٩٨٢	١٩٧٢		١٩٨٢	١٩٧٢
الخدمات	٦١	٥٣	التعليم والإدارة	٦٨	١٧
الصناعات	٨٥	٦٧	مهن ومهن أخرى	٤٣	١٠
البناء	٢٣	٢٧	الوظائف	٨٨	٨٨
الزراعة	٦٦	٦٣	البناء	٩٥	٧٥
الصناعات والمهن	٢٢	٢٢	المهنيين والكفاءات	١١٦	٧
الخدمات	١٧	٢٢	الخدمات المهنية	٤٩	٦٢
الخدمات العامة	-	٥٥	الخدمات الحكومية والخاصة	٤٣	٦٢
الخدمات العامة	١٤	٠٠	الخدمات الحكومية	٧٤	٥٩
الخدمات العامة	-	-	الخدمات العامة	٨٢	٥٨

وبتضع انخفاض الانتاج الفكرى فى موضوعات التصنيف والفهرسة والمكتبات المدرسية والمتخصصة والاسس النظرية والمكتبات الاكاديمية وعلى العكس زيادة الانتاج فى موضوعات التكثيف والتحليل الموضوعى والموضوعات الشقيقة والتزويد والاعداد الجليوجرافى والادارة وتحسين المكتبات والانخفاض والزيادة جاءت صادقة تماما مع المتغيرات المحيطة بالتخصص ، وتغيير التركيز فى داخله .

٣ - هناك عدد لا يستهان به من مقررات الانتاج ظهرت فى دوريات غير متخصصة فى المكتبات والمعلومات ، فهناك ٢٩٩ مقالاً فى عام ١٩٨٢ (٥ ٪ من عدد المداخل الاجمالى) منقولة من ادوات ضبط بيبليوجرافى لعلوم وتخصصات الكيمياء واللاتصماد وتكنولوجيا الاغذية والتاريخ والاسلام والطب والعلوم الحيوية والفسيح وعلم النفس ، وقوائم الدوريات فى اللبليوجرافيتين تضم دوريات من تخصصات الادارة ، والحاسبات الالكترونية والتربية والزراعة علم للنفس ودوريات عامة ، وهذه الظاهرة قد درست بعناية طوال للعقدين الماضيين (١٦) ، ووجد ان :

(١) دوريات التربية تنشر بها مقالات عن المكتبات المدرسية وتأثير المكتبة ومراكز الوسائل التعليمية على العمليات التربوية .
(ب) دوريات الاجتماع ينشر بها مقالات عن المكتبات العامة .
(ج) دوريات الطب ينشر بها مقالات عن المكتبات ونظم المعلومات الطبية .

(د) دوريات الصناعة ينشر بها مقالات عن علاقة المعلومات بالانتاج .

(هـ) دوريات الادارة وينشر بها مقالات عن ادارة نظم المعلومات وعن دور المعلومات فى اتخاذ القرارات .

(و) دوريات الحاسبات الالكترونية ينشر بها مقالات تحسين المكتبات والمعلومات .

٤ - اذا كان هذا الفصل قد انطلق من مسلمة بان الانتاج الفكرى فى اى تخصص هو مرآة لنشاطاته ومفاهيمه ، فان الانتاج الفكرى فى تخصص المكتبات والمعلومات حسب ما بينته تحليلات التوزيع الموضوعى يدل على

عدم استقرار جوانبه الأكاديمية مع انتاجه الفكرى ، وتعدد علاقاته الموضوعية وتداخلاته وزيادة الاهتمام بالجوانب الوظيفية للتفيسية على حساب الجوانب النظرية والتجريدية والفكرية وهى كلها جوانب صحيحة سبق مناقشتها بالتفصيل فى الفصل الاول من هذا الكتاب .

٩ - انتاجية المؤلف السنوية :

سيقتصر تحليل انتاجية المؤلف على « مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » أيضا بسبب وجود كشف مؤلفين شامل ، وعدم وجود كشف مماثل فى البيبلوجرافية الأخرى وقد قام المؤلف بحصر عدد مداخل الأسماء الموجودة فى كشف المؤلفين فى « مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » لعام ١٩٨٢ ، وبلغ عددهم ١٩١٧ مدخلا لأشخاص من مجموع عدد المداخل البالغ ٦٠٠٤ ، أى أن نسبة ٣٢٪ فقط من المداخل هى لأسماء أشخاص ، وجاء تحليل انتاجية المؤلف كما يمثله الجدول التالى :

عدد المؤلفين	عدد المؤلفات	العدد التركيبى للمؤلفين	العدد التركيبى للمؤلفات	عدد المؤلفين	عدد المؤلفات	العدد التركيبى للمؤلفين	العدد التركيبى للمؤلفات
٢	١٦	٢	٣٢	٤	٦	١٦	١٤١
١	١٢	٣	٤٤	١٩	٥	٣٥	٢٣٦
١	١١	٤	٥٥	٤٤	٤	٢٩	٤١٢
٢	٩	٦	٧٣	١٤٦	٣	٢٢٥	٥٦١
٢	٨	٨	٨٩	٦٠٣	٢	٨٢٨	١٧٦٧
٤	٧	١٢	١١٧	١٨٠٩	١	١٩١٧	٣٥٧٦

ومن هذا الجدول نستطيع أن نستنتج ما يلي :

١ - من الواضح أن طبقة ما يمكن أن نطلق عليهم « كبار الكتاب » في التخصص محدودة ، فهناك ٣٥ مؤلف فقط لهم أكثر من ٥ أعمال في السنة ، إلا أن منهم شخصيات لامعة جدا في التخصص مثل نيلاميجان وكاولا (الهند) فيكري وبروكس وموريس لاين (بريطانيا) إليزابيث ستون وسراسفيك وهنريت افرام ولانكستر وهريبرت وايت ودي جينرو (الولايات المتحدة) . وهذه الطبقة من الكتاب تنتج ٦٦٪ من مجموع الانتاج الفكري ، بينما القاعدة العريضة من هذا الانتاج (٦٨٪) ينتجها أشخاص كل منهم له عمل واحد في السنة . ونستنتج من هذا أن انتاجية المؤلف الواحد في تخصص المكتبات والمعلومات هي في المتوسط ١٣٦ عملا في السنة ، بينما هي في علم النفس مثلا ٨٧. عملا في السنة ، وفي العلوم والتكنولوجيا قد تصل الى ٣٩٦ عملا في السنة (١٧) ، وبالتالي فإن انتاجية المؤلف في التخصص تعد انتاجية متوسطة .

٢ - أهم الظواهر في تحليلات الانتاجية أن ٦٣٪ من الانتاج الفكري أعدته هيئات (يمكن أن نستبعد ٥٪ هي التي نقلت من أدوات ضبط أخرى) ويدل هذا على قوة مؤسسات التخصص بكافة أنواعها وتتميز بعض الهيئات بوزارة الانتاج بشكل - ست للنظر وهي الجمعية الأمريكية للمكتبات ومدرسة المكتبات بجامعة إلينوى وجمعية المكتبات في بريطانيا والجمعية الكندية للمكتبات ، وجمعية المكتبات الطبية وجمعية المكتبات المتخصصة ومكاتب المعلومات في بريطانيا والمكتبة القومية الاسترالية ، ومنظمة اليونسكو الدولية والجمعية الهولندية للمكتبات .

٣ - حدث تغيير واضح في نمط انتاجية المؤلف ما بين عام ١٩٧٢ أو عام ١٩٨٢ ، ويمثل الجدول الآتي انتاجية المؤلف لعام ١٩٧٢ :

عدد المؤلفين	عدد المؤلفات	العدد التركيبي للمؤلفين	عدد المؤلفين	عدد المؤلفات	العدد التركيبي للمؤلفين	العدد التركيبي للمؤلفات	العدد التركيبي للمؤلفات
١	١١	١	١٥	٥	٣٠	١٨٢	
١	١٠	٢	٣٧	٤	٦٧	٢٣٠	
١	٩	٣	٧٦	٣	١٤٣	٥٥٨	
١	٨	٤	٢٨٠	٢	٤٧٣	١١١٨	
٣٠	٧	٧	٣٦٦٥	١	٣٠٨٨	٣٧٨٣	
٨	٦	١٥					١٠٧

يلاحظ زادت طبعة « كبار الكتاب » من ٣٠ عام ١٩٧٢ الى ٣٥ عام ١٩٨٢ واحتفظ كل من فيكرى وموريس لاين من بريطانيا ونيلاميجان من الهند بمكان داخلها ، وخرج منها رانجانا ثان وكالرجور وهارولد بوركو وميكل باكلاوند .

٤ — زادت انتجية المؤلف من ١٢٢٢ عملا سنويا عام ١٩٧٢ الى ١٣٦ عام ١٩٨٢ بينما ارتفعت المداخل التي امدتها هيئات من ٧٦٪ فقط عام ١٨٧٢ الى أكثر من الضعف في خلال عشرة سنوات .

٥ — حقق الانتاج الفكرى في التخصص نسبة نمو ثابتة بلغت نحو ٦٧٪ سنويا من ١٩٧٢ الى ١٩٨٢ وهى نسبة طيبة وتقترب من نسبة نمو الانتاج الفكرى في العلوم والتكنولوجيا التى سبق تقديرها بـ ٧٪ في بداية هذا الفصل .

مصادر ومراجع الفصل الرابع

- 1 — Prytherch, Ray. Sources of information in librarianship and information sciences. Wiltshire, Gower, 1983. P. 45.
- 2 — Guide to reference books ; compiled by Eugene sheehy 9th. ed. Chicago, ALA, 1976. 741 P.
- 3 — Prytherch, Ray. Op. Cit., P. 7.
- 4 — Saracevic, T. and Laurence, P. Ascertaining activities in subject area through bibliometric analysis.
Journal of ASIS, March-April, 1973, PP. 120-134.
- 5 — صمويل ، هنرى ، علاقة علم المعلومات بالعلوم الاجتماعية ، تحليل للمصاحبة الوراثة . ترجمة حشمت محمد على قاسم فى : دراسات فى علم المعلومات . القاهرة ، مكتبة غريب ، ١٩٨٤ ، ص ص ٥٣ — ٨١ .
- 6 — ميدوز ، جال . آفاق الاتصال فى العلوم والتكنولوجيا ، ترجمة حشمت محمد على قاسم . القاهرة ، المركز العربى للمصاحبة ، ١٩٧٩ . ص ١٧٩ .
- 7 — Cudra, Carlos. Introduction to ADI. Annual Review of Information science and Technology, Vol. 1, 1966, PP. 1-14.
- 8 — Bukley, Barbara. The Coverge of library-information science periodicals from developing countries by major abstracting and indexing servies. IFLA Journal, Vol. 8, No. 4, 1982, PP. 379-387.
- 9 — Bukley, Barbara. Ibid.
- 10 — Prytherch, Ray. Op. Cit., P. 12+15.

- 11 — White, Herbert. Education of information professionals in :
Spirack, Jane Careers in information, N.Y., Knowledge indus-
try publication, 1982. PP. 135-156.
- 12 — College of Librarianship Wales. Serials in CLW Library. Re-
vised edition of 1981. 51 P.
- 13 — Prytherch, Ray Op. Cit., P. 10.
- 14 — Bukley, Barbara. Ibid.
- ١٥ — المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الدليل الببليوغرافي ،
للافتاح الفكري العربي في مجال المعلومات ١٩٧٦ — ١٩٨٠ أعداد
محمد فتحي مبدلهادي ، تونس ، ١٩٨٣ ، ص ٢٢٧ — ٢٢٩ .
- 16 — Prytherch, Ray. Op. Cit. P. 18.
- ١٧ — ميدوز ، جاك ، المصدر السابق . ص ٢٦٧ — ٢٧٠ .

الفصل الخامس

تخصّص المكتبات والمعلومات في مصر

تمهيد

تعرض المؤلف في الفصول الاربعة الماضية لكل مكونات الاطار العام لتخصص المكتبات والمعلومات في الدول المتقدمة والدول النامية ، من الركائز النظرية التي تحدد وظائفه وعلاقاته ، ومن العوامل المؤثرة على مساراته التي تعطي المؤشرات لمستقبله القريب سواء في الدول المتقدمة التي استقرت فيها هذه المكونات والركائز الى حد بعيد او في الدول النامية التي لا تزال كثير من قضايا التخصص فيها مبهمه وغير محددة وعرضة لكثير من التساؤلات والشك والجذب احيانا ، اما لعوامل بيئية تتعلق بالدول النامية عامة او يلحذى هذه الدول بوجه خاص او لحداثه التخصص في هذه الدول لعدم بروره بالتطورات المنطقية التي مر بها في الدول المتقدمة ، ثم تعرض المؤلف للمؤسسات الاختزانية والمهنية والتجارية والاكاديمية في مجال التخصص والمكتبات وهي الحويلة الفكرية التي قنوج العمل في هذا المجال ، وبهذا تم رسم الاطار العام للتخصص بمكوناته وأنشطته ومؤسساته بصفة عامة .

ولم تكن مصر غائبة عن ذهن المؤلف في الفصول السابقة ، فهي دائما صاحبة الحق الاول على باحثيها وعلى مؤسساتها الاكاديمية ، بل كانت دائما حاضرة في كل قضية اثارها هذه الدراسة في فصولها حتى الآن ، بل ان كل قضية من هذه القضايا كان المؤلف يحولها الى مجموعة تساؤلات عن ملايسات هذه القضية في مصر ، تقوده بعد ذلك الى فرض يريد للتحقق من ثباته أو عدم صحته .

وهذا الفصل — وهو الأخير في الكتاب — سيحاول رسم صورة الاطار العام لتخصص المكتبات والمعلومات في مصر بجوانبه النظرية ومؤسساته الاختزانية والمهنية والتجارية والاكاديمية ثم سمات الانتساج الفكرى المصرى في تخصص المكتبات والمعلومات ، وسيسترشد المؤلف بكثير من القضايا التي اثارها الدراسة في فصولها السابقة وايضا بالنتائج التي وصلت اليها وسوف ينتهى هذا الفصل بمجموعة من الأسس التي تكفل قيام بنية اساسية قوية لهذا التخصص في مصر .

أولا : البنية الأساسية لتخصص المكتبات والمعلومات في مصر :

١ - المفهوم النظري :

مفهوم البنية الأساسية ليس من المفاهيم التي يكثر حولها الجدل حاليا فهي تعني على وجه الدقة مجموعة المكونات أو الركائز المكونة لكيان ما . واول تلك الركائز هي مجموعة الأفكار النظرية والمعتقدات التي تحكم الأنشطة والممارسات داخل كيان أى تخصص ، ويوجه علم فإن كل الدول النامية ومنها مصر بطبيعة الحال تعد دول مستوردة للأفكار والمعتقدات في تخصص المكتبات والمعلومات ، فيما عدا بعض الاجتهادات النظرية الأصلية كالتي من أبرزها رانجانا شان في الهند ، وقد قامت أساسا لطبيعة شخصيته وجهوده ومهارته العقلية .

ومجال التاصيل النظري في مصر من المجالات التي لم يوجه اليها الاهتمام الكافي حتى الآن ، باستثناء اجتهادات الدكتور سميد الهجرسي ، في بلورة الأفكار النظرية وظاهرة الذاكرة الخارجية ووضع مناهج للضبط للبليوجرافى العربى ، واجتهادات الدكتور عبدالوهاب ابوالنور وفتحى عبدالهادى وحشمت قاسم في وضع فلسفة مصرية وعربية للتصنيف والتحليل الموضوعى والدراسات البليومترية ، ولم يكن قبل هذه الاجتهادات التي حدثت كلها في خلال الفترة القصيرة السابقة الا محاولات الدكتور محمود الشنيطى والأستاذ محمد المهدى في ضبط ممارسات الفهرسة الوصفية في المؤسسات الاختزائية في مصر . وللتخصص في مصر متأثر في جوهره ومعتقداته بالأسس الانجلو أمريكية لتأثير هذه المعتقدات على التخصص في العالم كله ، ولأن رواد وأساتذة هذا التخصص في مصر إما أنهم تلقوا تعليمهم في الولايات المتحدة أو انجلترا أو تلقوه علمى يدي متخصصين من الولايات المتحدة وانجلترا وفدوا الى مصر لأغراض شتى خلال سنوات القرن العشرين .

وليس هناك نروق حقيقية في وظائف التخصص وأهدافه ومكوناته وعلاقاته بين الدول المتقدمة والدول النامية ومصر ، الا ان التيارات التي تحمل الأفكار النظرية تحمل معها أيضا للتضارب وعدم الاتفاق حول هذه المفاهيم خاصة وأن البنية الأساسية بمكوناتها ليست بصلابة البنية نفسها في الدول المتقدمة ، بل أن تأثير هذه التيارات قد يكون عاتيا لأنها لم تجد الا أقل للقليل من المتخصصين ليتصدوا لها محاولين بلورتها في ظل الظروف

المحيطة ولصالح التخصص في تلك الدولة وليس أدل على ذلك من الانقسامات والتضارب في الآراء وفي زاوية الرؤية للتخصص التي حدثت في مصر مع ونود كل من التوثيق في نهاية العقد الخامس وعلم المعلومات حاليا من تفقت في مسميات مؤسسات التخصص واهصائية ودعوات الانفصال بين اطرافه التي تتميز بالسذاجة في بعض الأحيان وعدم الفهم في أحيان أخرى .

وعلى ذلك فإن ما سبق وقيل عن موضوع التخصص ووظائفه وهدفه ومكوناته الداخلية وعلاقاته الخارجية في الفصل الأول ينطبق على مصر كما انطبق على الدول المتقدمة والدول النامية .

٢ — الواقع الحالي لتخصص المكتبات والمعلومات في مصر :

لا يمكن اعتبار موضوع تخصص المكتبات والمعلومات في مصر ، والنشاط في إطاره ظاهرة حديثة ، فالمكتبة ودور المحفوظات بالذات من المؤسسات القديمة قدم المجتمع المصري نفسه وليس أدل على ذلك من مكتبات المعابد الفرعونية أو مكتبة الاسكندرية القديمة ومرورا بمكتبات المساجد والكنائس وقصور الأمراء والوجهاء في العصور الوسطى .

الا ان تخصص المكتبات بشكله الحديث لم يتبلور في شكل تخصص الا منذ فترة قصيرة للغاية في مصر ، ولعل افتتاح قسم المكتبات بجامعة القاهرة في بداية الخمسينيات كان هو العنصر الجوهرى في بلورة الموضوع والنشاط الى تخصص . والحقيقة انه يوجد في مصر الآن كل أنواع المؤسسات الاختزائية الاقتنائية من مكتبات عامة وقومية ومدرسية ومتخصصة وأكاديمية وانتاج فكرى ، بشكل يسمح بوجود إطار متكامل لهذا التخصص ، الا ان التعرف للحقيق على هذه الأنشطة والمؤسسات لم يبدأ الا مع وجود رسائل الماجستير والدكتوراه في قسم المكتبات اهتمت بشكل كبير بالتعرف على واقع التخصص في مصر ، ثم جاءت هذه الدراسة لتلقى الضوء على الإطار المتكامل لهذا التخصص في سنواته الأخيرة .

وكان التركيز الأكبر في الدراسات السابقة على اعداد دراسات مسحية عن واقع بعض المؤسسات الاختزائية الاقتنائية في مصر ، وعلى سبيل المثال الدراسة التي أعدت عن المكتبات العامة في القاهرة (١) ، والتي

كشفت عن الخدمات المكتبية العسامة القاصرة على فروع الكتب والوثائق القومية — أضيف إليها بعد هذه الدراسة مراكز الثقافة للجاهيرية — وإن هذه الفروع غير موزعة جغرافيا توزيعا سليما يتماشى مع عدد السكان في كل حى ، وإن للخدمات تقدم أساسا للطلبة وأنها تعاني من سوء اختيار الموقع والآثاث والمجموعات والعمالة المدربة ، والإدارة . وإن أدوات الاسترجاع بالنسبة لهذه المجموعات تعاني من سلبيات متعددة تجعل وجودها شكلى فى أحيان كثيرة . والدراسة التى أعدت على المكتبات المدرسية (٢) والتى خرجت بأن هناك عدم تناسب بين المكتبات والأمناء والمجموعات من جانب وبين عدد التلاميذ من جانب آخر ، وضالة دور المدرسين والوجهين فى تنمية المكتبات المدرسية وخدماتها وخلال المجموعات وبالذات مجموعات المراجع والدوريات الناتج أساسا من عدم توفر الحد الأدنى من الميزانيات وعدم تدريب الأمناء على عمليات الإعداد الببليوجرافى مما أدى الى عدم انتظام تردد للتلاميذ على هذه المكتبات . ولم تكن المكتبات العامة والمدرسية فقط هى التى حظيت بالدراسات الأكاديمية المسحية ، بل أن هذه الدراسات قد امتدت لى كافة أنواع المؤسسات الاختزانية الأخرى من مراكز توثيق — سيتناول المؤلف هذه الدراسة فى الجزء التالى من هذا الفصل بشئ من التفصيل — والمكتبة القومية — أيضا سيتم تناولها فى الجزء التالى من هذا الفصل — والمكتبات المتخصصة والأرشيفات والمكتبات الجامعية . إلا أن المؤشرات الحديثة لواقع التخصص الحالى أمكن الحصول عليها عن طريق سلسلة الدراسات المسحية فى مشروع شبكة المعلومات القومية (٣) وهذه المؤشرات وإن أعطت صورة لم تكن حالكة الظلام ، إلا أنها ليست براقية ، ويمكن إيجازها فيما يلى :

١ — المواطن المصرى بمختلف مستوياته لم يتدرب على استخدام المعلومات أو التعامل مع مصادرها بسبب النظام التعليمى وعدم وجود برامج لتدريب المستفيدين .

٢ — هناك ضعف فى المجموعات القوية والحديثة رغم ابتلاء المؤسسات الاختزانية فى مصر بأعداد كبيرة من المجلدات ، إلا أن معظمها غير مفيد للقطاع الأكبر من المستفيدين . وتمت عدة تحليلات على أكثر من ٤٠٠ مكتبة ومركز توثيق ومعلومات فى مصر لمعرفة مجموعاتهما ومقارنتهما ببعض القوائم الأساسية المتقنة فى العلوم والتكنولوجيا والطب والزراعة تبين منها أن أفضل مجموعة من الطب كانت بمكتبة كلية الطب بجامعة

المنصورة وبلغت ٥٢٩٪ من الدوريات والمراجع الأساسية وفي الزراعة كانت بكلية الزراعة جامعة طنطا وكان بها ٣٠٪ من الدوريات والمراجع الأساسية ، أما في العلوم والهندسة فكانت مكتبة كلية العلوم بجامعة القاهرة وكان بها ٦٧٪ من الدوريات والمراجع الأساسية .

وتعطى الأرقام للمتابعة مؤشرات واضحة عن خلل سياسات للتزويد وعدم كفاية المخصصات المالية ، رغم تواجد مجموعات قوية في عدد قليل من المؤسسات مثل الكلية الفنية العسكرية ومكتبة الجامعة الأمريكية .

٣ — الأجهزة المساعدة لتقديم خدمات مثل التليفونات والحاسبات المصغرة والمنافذ وآلات الاستنساخ وقراءة المصغرات الفيلمية وحتى الأثاث النمطي غير متوفرة .

٤ — للخدمات المقدمة معظمها تقليدى للغاية وتتمثل في اعادة الوثائق داخليا وخارجيا والارشاد داخل المؤسسة والتصوير ، وان كان هذا لا يمنع من وجود خدمات حديثة في المراجع والاحاطة الجارية والبحث عن المعلومات في مصادر داخلية وخارجية في المركز القومي للاعلام والتوثيق ومركز المعلومات بشركة كيما وخدمات للترجمة والاستخلاص بالمعهد القومي للتخطيط .

٥ — مفهوم الشبكات من المفاهيم غير المطبقة بشكل سليم ، رغم وجود عدة شبكات داخل الجامعات أو المكتبات المدرسية أو الثقافية الجاهيرية أو فروع دار الكتب ، الا أن أطراف هذه الشبكات غير متعاونة في تبادل المصادر والمجموعات ومختلفة في تطبيق المعايير والممارسات .

٦ — هناك عجز واضح في عدد اخصائى المكتبات والمعلومات المؤهلين في كافة أنواع المؤسسات الاختزانية لقلة عدد ما يتخرج من المؤسسات الأكاديمية المختصة ، ولهجرة عدد لا يستهان به منهم الى الدول العربية في العقد الماضى .

٣ — مسارات التخصص في المستقبل في مصر :

ذهب المؤلف في الفصل الأول من الكتاب الى ان هناك اثنين من العوامل التي تؤثر اشد التأثير على تخصص المكتبات والمعلومات في العالم

حاليا ، الاول هو شدة وتنوع الطلب على المعلومات في اى مجتمع حديث
والذى نتج من ارتباط المعلومات بالتنمية واعتبارها ثروة موازية للثروات
الطبيعية أو البشرية الموجودة في اى دولة ، وبالتالي أصبحت كل المؤسسات
والأفراد في اى دولة أو مجتمع هم مستهلكين للمعلومات فزادت أهمية
المؤسسات الاختزانية . أما للعامل الثانى فهو التكنولوجيا المتاحة من حيث
سعة التخزين ودقة الاسترجاع وتناقص التكاليف في وقت واحد ، وهذا
العامل مكن المؤسسات الاختزانية من جمع واختزان ونقل المعلومات بأى
كمية وبأى شكل وعبر اى مسافات جغرافية .

ومن الأمور الجلية ان التخصص في مصر قد تأثر اعتبارا من العقد
الماضى بالعاملين معا ، وساعدت سياسة الانفتاح على العالم في بروز
أهميته ودوره الى حد كبير ، والانفتاح الذى يقصده المؤلف هنا ليس
الانفتاح بمعناه الاستيرادى ، بل الانفتاح الفكرى الذى نتج عنه سهولة
الاتصال بالمختصين والمؤسسات في الدول الأخرى وسهولة الحصول
على الانتاج الفكرى الحديث ، والانفتاح أيضا ساعد على زيادة
الاستثمارات في مختلف القطاعات مما تطلب معه ضرورة توفير مصادر
معلومات دقيقة ومنظمة ومتاحة لمساندة خطط التنمية والنشاط الاقتصادى
والعلمى المتزايد . يضاف لذلك الزيادة النسبية في عدد المتخصصين والدعاية
التي صاحبت مشروع الشبكة القومية للمعلومات وزيادة المساعدات
الأجنبية في مجالات التدريب ووفرة أجهزة تكنولوجيا المعلومات الرخيصة
التي مكنت من اقامة أنظمة معلومات حديثة وقوية ، وانصل هذه الأنظمة
بمصادر المعلومات في الخارج .

ورغم التطور السريع في التخصص في مصر خلال السنوات الماضية
الا ان هناك بعض العوامل السلبية التى تحد من انطلاقه ، أهمها ان قاعدة
مستخدمى مصادر المعلومات الموجودة لا تزال ضعيفة لعدم تعود المواطن
المصرى على استخدام المعلومات في حياته ، فعلى سبيل المثال يقدر عدد
المستخدمين لمصادر المعلومات في المؤسسات الاختزانية في الولايات المتحدة
بحوالى ٦٠٪ الى ٨٠٪ من عدد السكان (٤) ، بينما يقدر عدد طلاب جامعة
القاهرة الذين استخدموا مكاتب الجامعة ولو مرة واحدة طوال سنوات
دراستهم الجامعية بطلاب واحد من كل ٦٠ طالب (٥) ولا يزال عدم توفر
العدد الكافى من أخصائى المعلومات المؤهلين من أهم العقبات التى تقف في
سبيل تطور التخصص رغم زيادة الاقبال على المؤسسات الأكاديمية وتعددتها

في السنوات الأخيرة ، إلا أن النسبة الاجمالية لمعدد الاخصائيين في مصر بالنسبة للمعدد الاجمالي للسكان بعيدة كل البعد عن نسبتها في الدول المتقدمة (كان عدد اخصائي المعلومات في مصر في عام ١٩٨٠ حوالي ٣ آلاف اخصائي مكثبات ومعلومات (٦) ، اى أن هناك اخصائي واحد لكل ١٦٦٦٦ من السكان بينما قدر عدد اخصائي المكثبات والمعلومات في الولايات المتحدة بحوالى ١٦٤ مليون اخصائي (٧) اى أن هناك اخصائي واحد لكل ١٣٥ من السكان تقريبا) .

الا أن نسبة النمو في مؤسسات التخصص وعدد المتخصصين واهتمام الدولة والمسؤولين فيها ، ووضوح أهمية قضية المعلومات ذاتها في المجتمع المصرى وظهور أنظمة معلومات حديثة في السنوات القليلة الماضية تعتمد اعتمادا كبيرا على التكنولوجيا المتطورة — مثل مركز معلومات الاكاديمية الطبية العسكرية — ثم زيادة اقبال الاجيال الجديدة على الدراسة والتدريب لوظائف التخصص وخدماته ، والخطوات الهامة التي اتخذت في سبيل لفت الانتباه الى أهمية وخطورة العمل على ضوء معايير موحدة ، لا شك أنها كلها عوامل ايجابية ومشجعة وتدعو للتفاؤل بشأن تطور هذا التخصص في مصر ، خاصة اذا وضعنا في الاعتبار أنه من المسلم به أن نسبة نمو تخصص المكثبات والمعلومات في الدول النامية بشكل عام تفوق من معدلاتها في الدول المتقدمة في السنوات الأخيرة ، بعد تغلبها على كثير من المعوقات البيئية وانطلاقها في خطط للتنمية .

ثانيا : المؤسسات الاختزانة والمهنية والتجارية في تخصص المكتبات والمعلومات في مصر :

١ - المؤسسات الاختزانة :

كما سبق القول فإن التخصص في مصر توجد به مؤسسات اختزانة من كافة الأنواع وحتى الأنواع الحديثة غير الاثنائية منها ، الا ان هناك مؤسستان من هذه المؤسسات تتمتعان بوضعا خاصا داخل اطار التخصص من حيث التاريخ والحجم والتأثير وهما دار الكتب والوثائق القومية ، والمركز القومي للاعلام والتوثيق . ويحسن ان نتناولهما بالتفصيل كما فعل المؤلف عند تعرضه لهذا النوع من المؤسسات في الدول المتقدمة والدول النامية .

١ - دار الكتب والوثائق القومية :

هي اكبر المكتبات الموجودة في المنطقة من حيث الحجم وعدد العاملين والخدمات المقدمة ، ومن أعرقها من حيث التاريخ والتطورات ، يمكن تتبع هذا التاريخ الى أكثر من قرن من الزمان منذ افتتاحها في عام ١٨٧٠ بجهود على مبارك ويتدعيم مالى وأدبى من الخديوى اسماعيل ، وظلت تنمو في الحجم وفي عدد العاملين وفي المباني وتطورات في التبعية الادارية ما بين وزارة المعارف ووزارة الثقافة وتوالى على ادارتها اجانب وشخصيات مصرية من كبار المثقفين ، ثم من الفنانين في اعمال المكتبات والمعلومات ، وتنقلت بين مبنى باب الخلق الى المبنى الجديد ببولاق وبحيث يمكن ان تعد دراسة منفصلة عن هذه التطورات سوف تنقسم بالشراء لعراقة الدار وكثرة ما حدث فيها (٨) ، الا ان هذا لا يمثل نقطة التركيز بالنسبة لهذا الجزء من الرسالة بل ما يوده المؤلف ان يتعرض للدار من المنظور الذى تعرض له مكتبة الكونجرس في الفصل الثانى .

ان قوة مكتبة الكونجرس تنبع من عدة عناصر اساسية وكما رأينا ، اولها انتمائها الى اكبر هيئة تشريعية في الولايات المتحدة ثم مجموعاتها ، ثم أدوات تحليل هذه المجموعات من فهرس وأدوات ضبط ، واستغلالها لهذه المجموعات وفهرسها في تقديم الخدمات على المستوى الأمريكى والدولى ، ولو تناولنا هذه العناصر على دار الكتب والوثائق القومية فسوف

نجد اختلافات ليست بالقليلة . فالدار حاليا ومنذ عام ١٩٧١ تتبع وزارة الثقافة عن طريق الهيئة المصرية العامة للكتاب وهي الهيئة الأم التي تتبعها الدار مباشرة ، ولا شك أن اختلاف الاهداف والوظائف بين الهيئة الأم والمؤسسة التابعة قد اضر بالدار خاصة مع تغليب اهداف ونشاط الهيئة في كثير من الفترات . وبالتالي فإن دار الكتب بالوثائق القومية افتتحت الانتماء الذي يميز مكتبة الكونجرس وبالتالي أصبحت قوتها ونفوذها على المستوى القومي وعلى مستوى المهنة في مصر اقل بكثير من مثيلاتها في الدول المتقدمة .

وبالنظر الى مجموعات دار الكتب سوف نجد أن مجموعات لا تقل ، بل تزيد في بعض أنماط الأوعية من مكتبات متعددة في الدول النامية والدول المتقدمة ، فمجموعة الدار من الكتب والمخطوطات والبرديات العربية من أفضل المجموعات على المستوى العالمي (نحو مليون كتاب عربي واجنبي في كل فروع المعرفة وعلى الأخص في الانسانيات التي تتميز عن غيرها وأكثر من ١٠٠ ألف مخطوط بعضها نسخ فريدة على مستوى العالم ونحو ١٠ آلاف دورية جارية ومتوقفة غير مجموعات البرديات (٩) ، ولكن تنظيم وتحليل هذه المجموعات يشكل أحد أهم العقبات في سبيل انطلاق الدار نحو الاستفادة المثالية من هذه المجموعات ، فليست كل المجموعات لها أدواتها الاسترجاعية ، والأدوات الاسترجاعية الموجودة ليست على المستوى الأمثل في مكتبة قومية وتختلف فيها الممارسات والتطبيقات ولا تسلم من سلبيات متعددة حتى في تطبيق نفس التقنيات علاوة على أن التقنيات ظلت لفترة طويلة متخلفة وغير مسيطرة للتقنيات الدولية (١٠) .

إن مھارس المكتبة هي المفتاح لكل المكتبات الموجودة ، كما أنه نقطة الارتكاز في الخدمات التي تقدم فإذا اختلفت هذه النقطة لابد وأن يضعف معها مستوى الخدمات المقدمة ، وخدمات دار الكتب في مصر لا تزال حتى الآن مقنصرة على الاعسار الداخلي للمتدربين ، وإرشادهم ، واعداد البليوجرافية القومية ونشرها ، واعداد بعض القوائم البليوجرافية في بعض المناسبات الوطنية والدينية ، والمشاركة في إقامة معارض لمجموعاتها والإشراف على مكتبات الفروع في محافظة القاهرة وبعض المكتبات الأخرى التي تتبع مؤسسات خاصة كالاندية والجمعيات ، وكما رأينا ، فإن تأثير مكتبة الكونجرس قد نبسج من شمول خدماتها ، ولهذا فإن تأثير الدار قد تأثر جدا بنوعية الخدمات التي تقدمها ، والتي لا شك تأثرت أيضا من الإمكانيات المتاحة لها ومن عدد ومستوى تدريب العاملين فيها .

ومن المعروف أن أحد المهام الأساسية لأي مكتبة قومية هي المشاركة في وضع وتطوير المعايير والتقنيات، أو دراسة التقنيات الدولية ومحاولة تعديلها لتتلاءم مع ممارسات العمل في الدول النامية . ولا شك أن دور الدار في هذا المجال كان ولا يزال أقل من المطلوب ، تعاماً مثل محاولتها في مجال التجهيز الذي تعثرت فيه الدار منذ بدايته في محاولات مشروع الفهرس المثنوي الخشب ، أو الاستفادة من إمكانيات الحاسبات في ربط أقسام وإدارات ومراقبات الدار وتسهيل وزيادة الخدمات المقدمة خاصة مع زيادة جمهور الرواد المستمرة .

إن تاريخ دار الكتب ، ومجموعاتها وما يتوفر لها من كسائر بشرية يجعلها ولا شك من أفضل مؤسسات التخصص في مصر ، إلا أن تجميعها الأدبية. وأدواتها الاسترجاعية وإمكانياتها قد قللت من حجم التأثير المنتظر منها كمكتبة قومية في مصر ومكتبة رائدة في الدول العربية والدول النامية .

ب. — المركز القومي للإعلام والتوثيق :

إذا كانت دار الكتب والوثائق القومية هي المكتبة الشاملة في مصر ، فإن المركز القومي للإعلام والتوثيق يعد المكتبة القومية في تخصصات العلوم والتكنولوجيا ، وترجع إرماصات هذا المركز إلى الأرمينيات بظهور ما سمي «قسم الوثائق والمخابرات العلمية ببنى فؤاد الأول الأهل للبحث العلمى» وسرعان ما تغير اسم المجلس وبالتالي بعد ثورة ١٩٥٢ ليصبح اسمه « المركز القومي للإعلام والتوثيق » وهناك اتجاه لتغييره مرة أخرى ليصبح « المركز القومي للمعلومات العلمية والتكنولوجية » .

والمركز يتبع أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ويخدم بصفة أساسية الباحثين في مراكز البحوث بالأكاديمية ، ثم الباحثين في مجالات العلوم والتكنولوجيا في مختلف المؤسسات المصرية الأخرى . ولعل أفضل للتعرف على نشاط المركز هي عرض ملخص لدراسة تقييمية جرت مؤخراً (١١) :

١. — يحتل المركز مساحة ممتازة في وسط مجتمع البحث في الهيئة الأم ، كما أن المساحات المكتبية المخصصة له ملائمة وكافية ويتمتع

بتجهيزات في الأثاث وأجهزة الاستنساخ والمصفرات الفلمية ، وسهولة استخدامه للحاسبات الإلكترونية الموجودة في معمل أبحاث الإلكترونيات بالمركز القومي للبحوث .

٢ - عدد العاملين من المؤهلات العليا في أنشطته وخدماته يزيد عن ١٣٠ بعضهم حاصل على درجات علمية على مستوى الماجستير والدكتوراه ومع هذا فإن عدد المديرين على العمل في مراكز المعلومات بالفعل لا يزيد عن ٥٪ من هذا العدد ومنهم من يحمل دبلوم للدراسات العليا في المكتبات والتوثيق من جامعة القاهرة ، ومنهم من حضر دورات تدريبية قصيرة ومتوسطة (من ٨ - ١٢ شهر) باتجلترا والمانيا الغربية والشرقية والولايات المتحدة .

٣ - يتمتع المركز بأكثر ميزانية لتكوين المجموعات في المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات المصرية تبلغ ٢٠ ألف جنيه مصري للكتب و ٢٠١٠ ألف للدوريات ، ومع هذا فإن تكوين المجموعات ضعيف للغاية بعدما تم قياسها على بعض القوائم الأساسية الدولية ، وبلغت في الطب ٩٨٪ للكتب المراجع و ١١٩٪ في الدوريات وفي الزراعة ١٠٩٪ للكتب والمراجع ، ٢٠٪ من الدوريات ، وفي العلوم والهندسة والتكنولوجيا ٢٤٩٪ للكتب ، ١٥٪ للدوريات (١٢) ، وخلال المجموعات هذا نتج أساساً من عدم وجود سياسة تزويد قوية وفعالة للشراء والاشتراكات والتبادل وقبول الهدايا ، فرغم أن المجموعات تبلغ حالياً أكثر من ٣٠ ألف كتاب ، وحوالي ٢٤٠٠ دورية إلا أن ما يتمشي مع النمط العالمي في تكوين المجموعات العلمية من هذه المجموعات بالمركز لا يمثل في أحسن الحالات إلا أقل من الربع ومظهر آخر من مظاهر اختلال سياسة التزويد وتكوين المجموعات هو تناقص عدد الدوريات عاماً بعد عام ، فقد كان في عام ١٩٧٠ (٣٠١٢) دورية (١٣) ، هبط في عام ١٩٧٨ إلى ١٩٣٩ دورية (١٤) ، أما في عام ١٩٨٢ فقد كان المنتظم من الدوريات هو ١٠٨١ فقط ، ويرجع هذا إلى التأرجح بين الحصول على الدوريات مباشرة أو عن طريق متعهد داخلي أو متعهد خارجي ، وعدم متابعة الدوريات وتغيير الهيئات المتبادل معها باستمرار .

٤ - تنظيم وتحليل هذه المجموعات هو أبرز سبلات العمل في المركز ، فلا يوجد إلا إخصائي واحد مؤهل للعمل في التصنيف واكتسب باقي العاملين مهارات للعمل من الخبرة والممارسة دون تعليم أو تدريب

ودون الاعتماد على قوائم معيارية في التحليل الموضوعي لرسوس الموضوعات ، او في الوصف البيبليوجرافى ولا توجد فهرس الا للكتب ، ولا توجد أدوات استرجاعية للرسائل الجامعية او المصنفات الفيلبية ، وفهرس الكتب هو خليط من البطاقات المختلفة والاشكال والممارسات ، وبالتالي فإن المستفيد من مجموعات المركز يجد صعوبة كبيرة في الوصول الى احد الاوعية عن طريق الفهرس ، بل يعتمد أساساً على البحث في الرفوف .

٥ — هناك عدد من الخدمات القيمة المتاحة في المركز ، أبرزها خدمة الاحاطة الجارية في مجالات العلوم الطبية التى تقوم بها وحدة خاصة وتخدم نحو ٢٠٠ من المتخصصين داخل الاكاديمية وخارجها بامدادهم بقوائم دورية بها صدر في مجال اهتمامهم ومعتمدة على أدوات الضبط الدولية في المجال ، وخدمات التصوير والاستنساخ والاستخلاص — على نطاق محدود — تمثل أيضاً عنصراً ايجابياً في محور الخدمات . اما اذا اقتربنا من خدمات المراجع مثلاً فهي تتم بشكل ضعيف للغاية لعدم حداثة او تكامل مجموعة المراجع من جهة ، وعدم تدريب الأخصائيين على استخدامها من جهة أخرى ، والمركز عن طريق وحدة البث الانتقائي للمعلومات — التى انتقلت تبعيتها الى مشروع الشبكة القومية للمعلومات — استطاع تقديم خدمات بث على مستوى الباحثين والمؤسسات البحثية في مصر كلها كما أن تطوير هذه الخدمة يتم بصورة مرضية خاصة بعد لاتاحة الاتصال ببراصد المعلومات في الولايات المتحدة عن طريق الشبكة .

٦ — التنظيم الادارى في المركز يعكس بوضوح خلط المفاهيم وعدم وضوحها لدى اذهان المسؤولين عنه ، فهناك فصل تام بين ادارة المكتبة ، وبين ادارة أخرى تسمى ادارة للخدمات البيبليوجرافية ، فإدارة المكتبة تتولى وظائف التزويد والتحليل والارشاد والمراجع ، وادارة للخدمات البيبليوجرافية تقوم بخدمات الاحاطة الجارية والاستخلاص والتكشيف والبث الانتقائي ، ويعتمد كل هذا على جهد التحليل الذى تقوم به ادارة المكتبة ومع هذا فهناك فصل ادارى تعسفى نتج عن الاعتقاد بأن المكتبات منفصلة عن التوثيق وخدمات المعلومات .

٧ — أن مجتمع المستفيدين الذى يقوم المركز بخدمته مجتمع عريض ويشكل قوة البحث الأساسية في مصر ، ولهذا يتردد على المركز في المتوسط يومياً ١١٥ مستفيد على المكتبة ويتم اعارة من ٢٠٠ الى ٢٥٠ كتاباً في اليوم

كما ان عدد المستفيدين من خدمات إدارة للخدمات البيولوجرافية يتراوح بين ٢٠ - ٢٥ في اليوم ، ومع هذا فإن هناك طلب على بعض للخدمات الأساسية التي لا يستطيع المركز توفيرها حاليا أبرزها خدمة الترجمة ، واعداد قوائم بما هو متاح لديه من أوعية في موضوع معين ، وتقف سبلبات الفهارس المتعددة عقبة في سبيل الخدمة الأخيرة .

ان المركز القومى للاعلام والتوثيق في حاجة الى اعادة تنظيم ادارى وتطبيق سياسة تزويد تضمن استغلال الموارد المتاحة ، واعداد للنظر في اساليب التحليل الفني لهذه المجموعات لكي يستطيع الوفاء بالتزاماته الكاملة نحو مجتمع البحث العلمى في مصر .

٢ - المؤسسات المهنية :

عرفت مصر الجمعيات المهنية المتخصصة في المكتبات والمعلومات في فترة مبكرة نسبيا عن باقى الدول النامية ، وتكونت اول جمعية مهنية في مصر عام ١٩٤٤ ، تحت اسم « الجمعية المصرية للمكتبات » وكان انشائها في ذلك الوقت ، واجبا لشعور العاملين خاصة في دار كتب ومكتبات جامعا القاهرة بضرورة وجود كيان يجمع العاملين في المكتبات في مصر ، ولم يقدر لهذه الجمعية ان تعيش طويلا كما لم يعرف عنها انها كانت ذات نشاط واسع ، ولكن من المعروف انها كانت احدى القوى الدافعة لانشاء دراسات للمكتبات بجامعة القاهرة في جامعة للثقافة الحرة « للجامعة الشعبية » التي كانت موجودة في ذلك الوقت ، وانها نظمت عدد من المحاضرات المسائية لمستويين من العاملين في المكتبات الاول بعد الاعدادية ولمدة عام ، وكان يطلق عليه فتيان المكتبة ، او مساعدي أمناء المكتبات ، والثاني لأمناء المكتبات لمدة عام بعد الثانوية العامة (١٥) ، وبعد اختفاء هذه الجمعية ظهرت جمعية أخرى باسم « جمعية مكتبات القاهرة » لم يعرف منها الكثير سوى نشرها لبعض المطبوعات في الفترة من ١٩٤٩ - ١٩٥٢ (١٦) .

تعد الجمعية المصرية للموثائق والمكتبات التي انشئت عام ١٩٥٧ هي اقوى للجمعيات المهنية في مصر حتى الآن ، وكان للعامل الاول في انشائها هو ظهور جيل جديد من المكتبيين الذين تخرجوا من قسم المكتبات ، وشعور قيادات المهنة في مصر بضرورة وجود جمعية مهنية قوية تجمع شمل العاملين في المكتبات ، ورغم ضالة عدد اعضائها ثم قلة امكانياتها المالية ، الا ان

الجمعية كان لها نشاطا بارزا في عقد اللقاءات بين أعضائها والتي كانت تطرح فيها بعض القضايا التي ساهمت في بلورة أفكار الأعضاء ، وكان لها جهودا لا بأس بها في مجال النشر ، ولا ينبغي إغفال اهتمامها بموضوع المعايير الموحدة في الأعداد البيولوجية ونشرها ، واستمرت هذه الجمعية في النشاط فترة طويلة نسبيا مقارنة بغيرها من الجمعيات في مصر ، وتجمد نشاطها في نهاية الستينيات .

ويبدو أن التخصص في مصر قد شهد ظهور جمعية مهنية جديدة كل عقد ، فقد ظهرت الجمعية الرابعة في عام ١٩٦٧ باسم « جمعية المكتبات المدرسية » ويقتصر نشاطها بالطبع على هذا النوع من المؤسسات الاختزانية ، ولهذه الجمعية أغراض محددة تتركز في رفع المستوى المهني والفني لأعضائها والنهوض بالخدمة المكتبية في مكتبات وزارة التربية والتعليم والعمل على نشر الوعي القرائي وأعداد معارض للكتب وإصدار دورية ، علاوة على تعميق وتنمية الصلات الاجتماعية بين أعضائها وتدعيم تعاون الجمعية مع جمعيات المكتبات الأخرى (١٧) ، والجمعية تضم عددا كبيرا من الأعضاء ، ومقر ثابت ، ووفرة نسبية في الإمكانيات المالية ومجموعة قيادات لديهم الحماس الشخصي والمهني للعمل من أجل ممارسة نشاطها ، وهي بذلك تجمعت لديها كثير من العناصر التي انتقدتها للجمعيات الأخرى ولعل أبرز جهنوا الجمعية هو نشرها لدورية ظلت لفترة طويلة هي الدورية الوحيدة المنتظمة في مصر في التخصص ، علاوة على نشرها بعض الكتب الأساسية في الجوانب المختلفة لتخصص المكتبات والمعلومات .

وتأسست جمعية أخرى رسميا في عام ١٩٧٨ باسم « الجمعية المصرية لعلوم المكتبات والمعلومات والأرشيف » وكان وراء ذلك حماس مجموعة من شباب المتخصصين في ذلك الوقت وللأسف انتهى نشاطها فور تسجيلها ولم تقم لها أي قائمة .

وقد أعقب ذلك مباشرة تأسيس جمعية باسم « الجمعية المصرية لتكنولوجيا المعلومات » في عام ١٩٧٩ وكان هدفها المعلن هو التعرف على الاتجاهات العالمية في تكنولوجيا المعلومات وتشجيع القيام بالبحوث وتقديم الاستشارات وإصدار دورية وتطوير قدرات أعضائها العلمية والمهنية وتسهيل اتصالهم بالجمعيات والمؤسسات الدولية في مجال تكنولوجيا المعلومات (١٨) ، ويقتصر نشاط الجمعية فعليا على أنشطة استخدام

الحاسبات الالكترونية في كافة المجالات ولا تنضم الا عشرات قليلة من الاعضاء ولا توجد لها فلسفة صحيحة او واضحة للاطار العام لتخصص المكتبات والمعلومات ، كما انها تستغل لأغراض تسويقية لأحد المؤسسات التجارية التي تستضيفها وتمولها . وان كان يذكر للجمعية النجاح في تنظيم اول مؤتمر دولي في تخصص المكتبات والمعلومات في مصر والذي عقد في ديسمبر عام ١٩٨٢ .

وعلاوة على ذلك فقد شهد عام ١٩٨٥ ، محاولات تأسيس جمعية جديدة « الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات والارشيف » الا انها تحت التأسيس ولم تمارس أى نشاط بعد .

من العرض السابق نرى ان هناك وجود للجمعيات المهنية في مصر من حيث الشكل في اغلب الأحيان خلال العقود الأربعة الماضية ، الا ان استمرارها ونجاحها لم يكتب له توثيق يذكر ، ولم يكن لها أى أثر ملموس على التخصص ليس قياسي على الجمعيات المهنية الموجودة في الولايات المتحدة أو انجلترا مثلا ، بل ببعض الجمعيات المهنية النشيطة في الدول النامية كالهند وماليزيا ونيجيريا مثلا وهناك اسباب جوهرية أدت الى هذا هي :

١ - ان كل الجمعيات التي ظهرت واختفت أو التي لا تزال موجودة باستثناء جمعية المكتبات المدرسية لم تفلح في الحفاظ على استمرارية حماس مؤسسيها وهم قلة . فكل الجمعيات المهنية في مصر ظهرت نتيجة لجهود شخصية محددة ، فإذا ما اختفى هؤلاء الأشخاص أو زادت أعبائهم في أنشطة أخرى أو فقد حماس البداية ، انعكس هذا على الفور على نشاط واستمرار الجمعية ، وسرعان ما تختفى أو يتجمد نشاطها .

٢ - قلة الامكانيات المالية ، وقلة عدد الاعضاء ، وعدم وجود مقر ثابت ومنفصل للجمعية وعدم الحصول على أى دعم من المؤسسات المختلفة .

٣ - استغلال الجمعية في أغراض بعيدة كل البعد عن أهدافها الموضوعية في تسويق مطبوعات معينة أو الحصول على تعاقدات تجارية ، والجمعية المصرية لتكنولوجيا المعلومات هي خير مثال على ذلك حاليا .

٤ — ارتجال التخطيط لنشاط الجمعيات ، وعدم تنفيذ البرامج التي تبدأ الجمعية نشاطها على أساسها ، وبالتالي انقضاء الأعضاء لاهتمامهم بعدم جدوى الانضمام .

٥ — عدم وضوح الرؤية في أحيان كثيرة خاصة في وضع أهداف ونشاطات الجمعية وتحديد علاقاتها بمكونات التخصص ومؤسساته ، وجمعية تكنولوجيا المعلومات خير دليل على ذلك أيضا بخلطها بين مؤسسات ومتخصصين من تخصصين مختلفين وهما المكتبات والمعلومات ثم الحاسبات الالكترونية .

٦ — لا ينبغي اغفال الحساسيات الشخصية بين قيادات الجمعيات التي كانت موجودة واختفت والتي كانت للسبب الرئيسي في اختفاء بعضها في أحيان كثيرة .

ان استعراض تاريخ ونشاط الجمعيات المهنية في تخصص المكتبات والمعلومات في مصر ، يظهر بوضوح ان هذه المنطقة تعد من نقاط الضعف الأساسية في بنية التخصص ، وان من المتطلبات الضرورية لمصالح هذا التخصص ، ان توجد جمعية مهنية قوية تجمع شمل المتخصصين خاصة مع زيادة عددهم ، وتعمل على إبراز دور ومكانة وجهود هذا التخصص ومؤسساته ومتخصصيه ليحصل على الاعتراف الاجتماعي الكامل له في المجتمع المصري ، ولابد أيضا من ان تتولى تمثيل التخصص أمام السلطات المختلفة وان تعمل على وضع واختبار ونشر المعايير الموحدة الكافية لدفع الممارسات المختلفة والمتعددة الموجودة حاليا ، وان تكون مركزا لتدريب مساعدي الاختصاصيين ، ولإمداد المتخصصين التدامى بالمعلومات الحديثة والمتطورة باستمرار .

٣ — المؤسسات التجسارية :

لم يعرف تخصص المكتبات والمعلومات في مصر نشاطا تجاريا بالمعنى المعروف عالميا باسم صناعة المعلومات الا مع بداية السبعينيات ، هذا اذا استثنينا بالطبع قطاع الطباعة والنشر وتجساره للكتب ، وربما كانت المحاولات الأولى لاستغلال المعلومات تجاريا بعد تنظيمها وتحليلها وتسويقها

هي « الكتاب التحليلي للصحف والمجلات العربية » الذي ظهر في عام ١٩٦٢ ، ورغم أن هذا الكتاب بدأ وربما لم يكن في ذهن مبتكره فكرته استغلالها تجاريا ، ورغم أنه توقف بعد سنوات قليلة لعجزه عن تغطية نفقاته ، إلا أن الفكرة ذلتها كان يمكن استغلالها تجاريا لتحقيق الربح .

أما البداية الحقيقية لاستغلال المعلومات في تحقيق الأرباح فتعود إلى عام ١٩٦٩ لسييين : الأول رغبة دار للكتب والوثائق القومية في استخدام الحاسبات الالكترونية في أعداد فهرسها المثوى ، الأمر الذي جذب انتباه شركات الحاسبات الالكترونية إلى هذا التخصص وتطبيقاته بعد أن ظلت تركز في عملها على مجالات أخرى كإعداد حسابات المخازن والمرتبات وإحصائيات السكان وما إلى ذلك ، والثاني ظهور مركز التنظيم والميكرو فيلم في مؤسسة الأهرام ليصل على أسس تجارية تامة في إقامة نظم معلومات للمؤسسات والشركات ، وبعد هذه البداية تلقى قطاع المؤسسات التجارية في مصر دفعة قوية مع تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي بعد حرب ١٩٧٣ ، وشدة الطلب على المعلومات ، ووفرة أجهزة تكنولوجيا المعلومات ، وظهور رؤوس الأموال المستعدة للدخل إلى هذا المجال فوجدت سوقا رائجا لكثرة وتنوع المشروعات الموجودة (١٩) .

ويوجد في مصر حاليا الانعاش التالية من المؤسسات التجارية في التخصص :

١ — مؤسسات تجارية في مجال تكنولوجيا المعلومات ، وعددها حاليا لا يقل عن المائة ، تعمل أساسا في توريد أجهزة الحاسبات الالكترونية والمصغرات الفيديوية بمختلف أنواعها وأحجامها ، ويمكننا أن نميز بين عدة أنواع من المؤسسات في هذا النمط فهناك فروع للشركات الأجنبية ووكلائها في مصر ، والشركات الوطنية المستوردة والمسوقة لها في السوق المحلي ، وأبرز المؤسسات من هذا النمط هي شركة « كيبولاند » التي يمتلكها المصرف الاسلامي للتنمية .

٢ — المكاتب الاستشارية في النظم الحسبة ، وقد انتشرت مع رخص أجهزة تكنولوجيا المعلومات ووفرتها وكثرة عملاء هذه النظم ، وعادة ما تكون هذه المكاتب صغيرة الحجم والاستثمارات وقليلة في عدد العاملين ، وتعتمد على محلي نظم ومخططي برامج مهرة ، وتعتمد في اجتذاب العملاء اعتمادا

كلية على العلاقات الشخصية بصفة أساسية . وهناك شركات خاصة في هذا النمط مثل « شركة خدمات نظم المعلومات والكمبيوتر » وتقوم بعمليات التحليل والتقييم والتنشغيل والتدريب للنظم الحاسوبية وبعضها بيليوجرافى للتطبيق (٢٠) ، وشركة المهندس للمعلومات ، التي تقوم بنفس الأعمال ، وهناك مؤسسات أكاديمية انشأت مراكز استشارية تعمل على أسس تجارية لاستغلال أعضائها من الأساتذة والخبراء والأجهزة ، وأبرزها معهد الدراسات والبحوث الإحصائية ، ومراكز للحسابات العلمية في جامعات القاهرة والاسكندرية وعين شمس والزقازيق ، وهناك أيضا مكاتب استشارية في مؤسسات حكومية مثل شركة المقاولون العرب ومؤسسة الأهرام والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، وأبرز ما تقوم به هذه المؤسسات هو إعداد البرامج وأعداد دورات تدريبية في الحاسبات الإلكترونية .

٢ - مؤسسات استشارية شاملة ، وهى مؤسسات تتولى تقديم استشارات أو تنفيذ بعض المشروعات لتنظيم واسترجاع المعلومات البيليوجرافية وغير البيليوجرافية ولاى نوع من الأوعية باستخدام للنظم اليدوية أو الحاسوبية أو الميكروفيلمية . وأغلب المؤسسات العاملة في هذا النمط مؤسسات قطاع خاص صغيرة الحجم ورأس المال لكنها سريعة الحركة واسعة الاتصالات ، وبعضها لا يتوفر له الحد الأدنى من الدراية والمعرفة والخبرة والمهارة بأسس التخصص ووظائفه وعلاقاته ، وأبرز شركاتها هى « المستشارون العرب » التي تنفذ بعض نظم المعلومات في المؤسسات القضائية في مصر ، وامتد نشاطها الى قطر والعراق ، وشركة « بنك المعلومات العربى » بالاسكندرية التي تركز نشاطها على الدورات التدريبية السريعة لأبناء المكاتب وأخصائى الميكروفيلم ، أما أكبرها فهو « مركز التنظيم والميكروفيلم بمؤسسة الأهرام » الذي ينفذ حاليا أكثر من ٣٠ مشروعا في مصر والكويت ويعد أكبر الشركات للتجارية في مصر والعالم العربى إذ يبلغ مجموع تعاقداته حاليا أكثر من ٤ ملايين جنيه ويحقق ربح سنوى نحو مليون جنيه (٢١) ، وقد مر المركز بمرحلتين ، الأولى كانت منذ بداية نشاطه وحتى ١٩٨٠ حينما كان يركز أنشطته على تنظيم المعلومات يدويا وحفظها على وسائط ميكروفيلمية ، والثانية منذ ١٩٨٠ وحتى الآن حيثما ركز نشاطه على تنظيم المعلومات واختزانها واسترجاعها بواسطة الحاسبات الإلكترونية المصغرة ، ثم الدورات التدريبية المتعددة التي يعقدها لاختلاف مستويات وأنواع أخصائى المعلومات .

٤ - موردو أوعية المعلومات ، وهو يخط من المؤسسات المرتبط بالنشر وزاد نشاطه في الفترة الأخيرة بعد تخفيف قيود استيراد الأوعية وتدبير العملات الصعبة ووجد سوق محلي يتعاطش لهذه الأوعية خاصة من المكتبات الأكاديمية والمتخصصة . وهناك مؤسسات حكومية متعددة تعمل في هذا المجال مثل مؤسسة « دار المعارف » و « مؤسسة الأهرام » و « الهيئة المصرية العامة للكتاب » ومؤسسات خاصة مثل « المكتبة الأكاديمية » .

ان حجم نشاط المؤسسات السابقة والدعاية الواسعة التي تصاحب بعضها والنجاح المحدود الذي حالف بعض العمليات والتعاقدات التي ظفرت بها ومقدار الأرباح التي جنتها قد دفعت كثير من المتطلعين لاستغلال واستثمار أموالهم في افتتاح شركات ومؤسسات تجارية جديدة في هذا التخصص ، ولا ينبغي ان نغفل للسلطات المتعددة التي جعلت المؤسسات التجارية في مصر في تخصص المكتبات والمعلومات لا تؤدي للوظائف التي ادتها - ولا تزال - المؤسسات المماثلة في الدول المتقدمة لعدة أسباب هي :

١ - ان كل المؤسسات التجارية في مصر تدار على أسس غير سليمة وبسياسة قصيرة النظر للمستقبل ، فهي تتبع أسلوبا واحداً يتمثل في الحصول على أكثر كمية بتعاقدات ممكنة ثم تنفيذها بأسهل السبل وأقل التكاليف وأدنى مستوى من الجودة لتحقيق أقصى أرباح ممكنة في أقل وقت ممكن ، وهي سياسة لا يتبناها الا تاجر مبتدئ لأنها ستؤدي حتما الى متاعب شديدة في المستقبل البعيد عندما يكشف العملاء مقدار رداثة السلعة التي حصلوا عليها .

٢ - ان كل المؤسسات التجارية - باستثناء التنظيم والميكرو فيلم بمؤسسة الأهرام - فقيرة في الإمكانيات المادية والبشرية والتجهيزية وفي المقر . الأمر الذي يؤدي الى عدم توفير الحد الأدنى المطلوب لتنفيذ أي عمليات بشكل طيب أو يعرقل تنفيذ بعض العمليات الأخرى اذا تطلبت إمكانيات أكثر من المتاحة لهذه المؤسسات .

٣ - ان النسبة الغالبة من اصحاب هذه المؤسسات او المسؤولين عنها ليس لديهم أي خبرة أو دراسة أو فهم سابق للتخصص بل ان جانباً كبيراً منهم قد دخل هذا المجال اعتماداً على أجهزة تكنولوجيا المعلومات ومعهما ، وهم يستغلون هذه الأجهزة بما تحثه من تأثير وقتي لدى العملاء

ويعتلمس. للجهد الأكبر الذى يسبق التشغيل المحسوب فى جمع وتطليل
وتنظيم المعلومات ، وبالتالي فإن المفاهيم الأساسية للممارسات المطبقة
تكون بعيدة كل البعد عن التنفيذ الصحيح .

٤ - اعتماد المؤسسات التجارية على بعض المتعاونين القلائل من
التخصصين وعدم تكويتها أى كواتر بشرية مؤهلة لاقامة أنظمة معلومات
قوية ، وللمرغبة السريعة فى الربح التى تسيطر على الجميع فإن المؤسسات
التجارية تحضر أقلهم تكلفة وبالتالي لا يتعامل أو يتعاون معها إلا للنوعيات
قليلة الخبرة من التخصصين ، لأن الخبراء من التخصصين تكلفتهم فى الأجور
عالية للغاية تعجز المؤسسات التجارية - أو تبطأ أحيانا - عن تدبيرها .
ويمكننا أن نلاحظ ذلك بجلاء فى الدورات التدريبية التى تعد أكثر أنشطة
المؤسسات التجارية فى مصر ، فمن المسلم به أن المحاضرين فى مقررات
التخصص وموضوعاته وأساليبه هم أكثر التخصصين علما وخبرة ،
وبالتالى ندرة وتكلفة فى الأجور .

٥ - اعتماد المؤسسات التجارية فى مصر عن أى نشاط بحث أو أعداد
انتاج فكرى ، مع أن هذا المجال من المجالات الأساسية التى تعمل بها وتنتج
فيها المؤسسات التجارية فى الدول المتقدمة وكان هذا الاعتماد لعدم خبرة
ودراسة الجانب الأعظم من المهيمنين على هذه المؤسسات مما جعلها تطبق
أساليب بدائية وممارسات عتيقة لا تتناسب بتاتا مع التقدم الذى حدث فى
هذه المجالات بالخارج بسبب انقطاعها عن البحث والتأليف وتتبّع الخبرات
الخارجية .

٦ - انعدام التعاون أو التنسيق بين المؤسسات التجارية وبين
المؤسسات الأكاديمية ، هذا التعاون الذى أتى بثماره على الجميع فى دول
مثل الولايات المتحدة وفرنسا ، فمن المعروف أن بعض المؤسسات التجارية
تعهد لبعض الجامعات بإجراء بحوث حول نقاط تطبيقية معينة ، إلا أن
المؤسسات التجارية فى مصر تنظر إلى المؤسسات الأكاديمية على أنها أعتى
منافسها خاصة مع تصدى المؤسسات الأخيرة لبعض الممارسات الرديئة
والخاطئة التى تقوم بها المؤسسات التجارية .

ان انتشار المؤسسات التجارية فى العقدين الماضى والحالى وزيادة
أرباحها ونفوذها فى مصر لا ينبغى أن يغفل على الإطلاق أنه لم يؤد دوره
المنتظر أو الصحيح فى إطار التخصص فهو لم يشارك فى تطوير أى ممارسات

أو اعداد اى خبرات بشرية أو تطوير الخيزرات الموجودة ، فعلى هذه المؤسسات اعادة النظر فى سياستها واساليبها واهدافها ونوعيات العاملين فيها وبشكل كامل ، خاصة وان مؤشرات كثيرة تشير الى ان عدد هذه المؤسسات سوف يتزايد نفع شدة الطلب على المعلومات فى عصر ، كما ان التخصص فى حاجة الى مؤسسات تجارية جديدة تدار بواسطة متخصصين فى المكتبات والمعلومات ، لتكون لهم رؤيتهم الواضحة والسليمة والدقيقة لاطار التخصص ووظائفه ودوره ، ويستطيعون صياغة أهداف المؤسسات التجارية ورغبتها فى الربح مع أهدافهم كمختصين فى رقعة شأن التخصص وممارساته .

ثالثاً - المؤسسات الأكاديمية وإعداد المتخصصين في تخصص المكتبات والمعلومات في مصر :

أ - تطور المؤسسات الأكاديمية وإعداد المتخصصين :

يرتبط الإعداد الرسمي لأخصائي المكتبات والمعلومات في مصر بإنشاء قسم المكتبات والوثائق بكلية الآداب جامعة القاهرة ، إلا أن المحاولات الأولى للإعداد المهني سبقت القسم بقليل بتنظيم بعض الدورات التدريبية التي قامت بها « الجمعية المصرية للمكتبات » منذ عام ١٩٤٦ وكما ذكر من قبل في هذا الفصل . ورغم أن الإعداد الرسمي لم يبدأ إلا منذ عام ١٩٥١ فقط وهو تاريخ حديث نسبياً إذا ما تمت مقارنته بدول متقدمة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا الغربية ، أو بدول نامية كإندونيسيا ، إلا أنه أيضاً لا يعد متأخراً ، فهناك دول متقدمة مثل كندا لم تبدأ فيها الدراسة الرسمية إلا في عام ١٩٣٧ (٢٢) ، كما أن كل الدول الأمريكية ومعظم دول أمريكا اللاتينية وآسيا بدأت فيها الدراسة الرسمية بعد مصر .

ولعل من أهم الوثائق التي صدرت عن قسم المكتبات والوثائق ، تلك الوثيقة التي (٢٣) تتبع تاريخه وتطوره ، وهي وثيقة كافية بشمولها ودقتها واعتمادها من أعضائها على المصادر المباشرة ومعاصرة الأحداث ويمكن الاعتماد عليها لتتبع مسارات الإعداد الرسمي لأخصائي المكتبات والمعلومات في مصر وحتى ظهور هذه الوثيقة ، خاصة وأن القسم كان هو الجهة الوحيدة التي تقوم بهذه المهمة وظل كذلك حتى بداية الثمانينات . وكما فعل المؤلف من قبل فإنه ليس من المهم استعراض التاريخ وإنما استخلاص النتائج والدلالات من الأحداث ، ولعل أهم ما يمكن استخلاصه هو :

١ - أن الحاجة إلى القسم ظهرت في الفترة التي توسع فيها التعليم والتعليم العالي ، وكان ذلك يعني وجود حركة بحث وتطوير تتطلب مجموعات منظمة في المكتبات بدلاً من مجموعات محفوظة بشكل متحفي لا يساعد على الاستخدام وبالتالي ظهرت الحاجة إلى العنصر البشري المدرب .

٢ - أن المشرفين على القسم في فترته الأولى قد صيغوا دراسته بالناحية التاريخية التي لم يستطع أن يتخلص منها لسنوات طويلة ، وذلك بسبب تكوينهم العلمي ودرجاتهم العلمية في التاريخ واللغويات ، علاوة على

تأثرهم بالمنظرة الفرنسية التي كانت سائدة في ذلك الوقت من أن دراسة الوثائق والكتابة هي للدراسة الأكاديمية الحقيقية ، بينما أساليب ومهارات العمل في المكتبات هي عمل مهني يمكن اكتسابه بمجموعة محاضرات أو تدريبات عملية خارج إطار المؤسسات الأكاديمية ، وقد انعكس هذا على بناء المقررات الدراسية في الفترة من ١٩٥١ إلى ١٩٥٦ حيث كانت مقررات الوثائق والكتابة تنال التركيز الكامل يليها المقررات الثقافية العامة ثم مقررات المكتبات .

٣ - أن وضع دراسة للوثائق داخل القسم ظل غير مستقر منذ بداية افتتاحه فقد كانت الوثائق إحدى شعب معهد للوثائق والمكتبات في عام ١٩٥١ ، وكانت تنقسم إلى ثلاثة فروع للتاريخ القديم والاسلامي والحديث من الناحية الرسمية ثم لم يكن لها وجود رسمي داخل قسم المكتبات لدى افتتاحه في عام ١٩٥٤ وبقيت دراسة الوثائق كدبلوم في معهد للوثائق العالي . وبعد إعادة النظر في قوانين تنظيم الجامعات عام ١٩٥٦ أدخلت بعض مواد الوثائق داخل المقررات الدراسية لقسم المكتبات بكلية الآداب ، وأضيفت دراسة عالية للوثائق مدتها سنة واحدة بعد الدرجة الجامعية الأولى بعد عام ١٩٥٩ ، وأصبح القسم يسمى قسم « للوثائق والمكتبات » وأصبح الطلبة الحاصلين على درجتهم للجامعة الأولى من القسم يستطيعون التسجيل لدرجة الماجستير إما في تخصص المكتبات أو تخصص الوثائق ، وقد ظل هذا الوضع حتى تغيير للسوائح في عام ١٩٦٨ فألغيت مقررات الوثائق تماما من القسم ما عدا مقرر الكتابة العربية وأصبحت كل المقررات في المكتبات ، واستمر هذا حتى عام ١٩٧٣ مع تغيير جديد في اللائحة فأصبح القسم ينقسم إلى شعبتين للمكتبات والوثائق ، وأصبحت هناك دراسات عليا على مستوى الدبلوم والماجستير والدكتوراه للوثائق والمكتبات .

ومن هذا يتضح أن دراسة الوثائق قد فصلت وضممت إلى دراسة المكتبات عدة مرات ، وقد ظلت في أحيان ليست قليلة تعاني من قلة إقبال الدارسين خاصة في مرحلة الدراسات العليا بسبب طبيعتها التي تتطلب خلفية تاريخية ولغوية كبيرة .

٤ - أن مقررات المكتبات التي كانت موجودة في المرحلة الأولى كانت هي بالفعل المقررات الأساسية الموجودة في المؤسسات الأكاديمية في الدول الغربية وكانت محفل إلى دراسة المكتبات وتاريخ المكتبات والفهرسة الوصفية والموضوعية والتصنيف والمراجع والإدارة .

٥ - ان القسم وحتى عام ١٩٦٤ ظلت مقرراته خليطا من المقررات الثقافية العامة ومقررات الوثائق والتاريخ مع مقررات المكتبات وكانت الأخيرة لا تمثل أكثر من ٤٠٪ وهي نسبة قليلة ، وان كانت قد أدخلت مقررات جديدة باستمرار على المقررات السبعة الأولى كالبليوجرافيا والخدمات ومناهج البحث والتدريب العملي .

٦ - من أبرز إيجابيات القسم انه سعى لاعداد دراسات عالية في الماجستير والدكتوراه في مرحلة مبكرة من حياته ، وكانت اول ماجستير في عام ١٩٦١ وأول دكتوراه في عام ١٩٦٠ ، وهي بدايات هامة اذا وضعنا في الاعتبار ان بريطانيا بتاريخها الطويل في التخصص لم تمنح درجات دكتوراه في التخصص الا منذ ما يقرب من ١٥ عاما (٢٤) ، وان برامج الماجستير في التخصص في الجامعات الكندية كانت في عام ١٩٥١ (٢٥) ، ومصر من اول الدول النامية بعد الهند التي تنظم برامج دراسية للماجستير والدكتوراه .

٧ - جاء تعديل المقررات الذي تم عام ١٩٦٤ افضل جدا من سابقه ، فقد ارتفعت نسبة مقررات التخصص الى حوالي ٥٠٪ وأدخلت مقررات جديدة مثل المراجع المتخصصة والمكتبات النوعية ثم جاءت تعديلات عام ١٩٦٨ لتضع المقررات في شكل اكثر ملاءمة للتطورات في الخارج في هذا المجال ، بإدخال مقررات التوثيق والتحصيل وتخلصه من مقررات الوثائق والتاريخ وانتاج دبلومات المكتبات والتوثيق وقد سمحت هذه الدبلومات لأول مرة بإعداد اخصائي معلومات من خلفيات علمية متعددة كانت المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات المصرية في اشد الحاجة اليهم . ثم عدلت المقررات مرة اخرى في العام الدراسي ١٩٧٤/٧٣ وسمحت بإدخال مجموعة من المقررات الشقيقة كالاحصاء وعلم النفس وزادت من نسبة المقررات في التخصص الى ٦٠٪ من جملة مقررات درجة الليسانس .

٨ - من أبرز إيجابيات السنوات الأخيرة بالقسم افتتاح الدبلوم التأهيلي الذي سمح للدارسين من خلفيات علمية متباينة بالحصول على درجة الماجستير والدكتوراه بعد حصولهم على الدبلوم التأهيلي ، وبالتالي اجتياز سلبية تكوين متخصصين على مستوى عال من الدراسة الأكاديمية بخلفيات علمية واحدة كما كان يحدث من قبل ، وسوف ينعكس هذا على توفير اعداد من المتخصصين للعمل والتدريس بالقسم وفي خلال مسنويات

قليلة وكانت بداية الدراسة في هذا الدبلوم تتويج مجهود القسم في تطوير
دبلوم المكتبات والتوثيق الذي امتنع عام ١٩٦٨ والتي أشارت تجارب متعددة
بمستوى من حصلوا عليها (٢٦) .

٩ — عانى القسم طوال حياته من قلة أعداد المؤهلين للتدريس وعدد
الاساتذة العاملين فيه ، كما عانى اشد المعاناة في السنوات العشرة الأخيرة
من نزوح الكوادر البشرية التي أعدها ثم تسربت بعد ذلك الى الدول العربية
التي ظهرت فيها أقسام للمكتبات والمعلومات اعتمدت بصفة أساسية على
الاساتذة من أبناء القسم .

١٠ — بلغ عدد خريجي القسم منذ افتتاحه ما لا يقل عن الفين من
الخريجين ، منهم ١٠٦٩ حتى عام ١٩٧٦/٢٧ ، ونحو ١٠٠ في المتوسط بعد
ذلك ، علاوة على نحو ٣٠٠ خريج من الدبلومات فإذا وضعنا في الاعتبار
أن نحو نصف هذا العدد على الأقل يعملون في الدول العربية ، لأدركنا العجز
الكبير في عدد المتخصصين في مصر .

١١ — ظل قسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة هو المؤسسة
الوحيدة التي تعد المتخصصين في المكتبات والمعلومات على المستوى
الأكاديمي في مصر حتى سنوات خمس مضت عندما افتتح قسم بجامعة
الاسكندرية ، تبعه قسم آخر بكلية التربية بجامعة حلوان ، وقسم آخر
بكلية الآداب ببني سويف في بداية العام الدراسي عام ١٩٨٥/١٩٨٦ ،
والأخير مقرراته مطابقة للمقررات الموجودة في قسم جامعة القاهرة ، أما
قسم الاسكندرية ورغم أن مقرراته مغايرة إلا أنها متأثرة أيضا بالمقررات
التي طبقت في قسم جامعة القاهرة في مراحل تطوره المختلفة ، وتجمع
مقررات القسم بجامعة حلوان بين مقررات المكتبات والتربية والمقررات
الثقافية لأنه يعد متخصصين في المكتبات ومراكز الوسائل المدرسية .

١٢ — كان افتتاح معهد الدراسات والبحوث الإحصائية بجامعة
القاهرة لدراسة رسمية تحت عنوان المعلومات تجسيدا للاضطراب الذي
يسود التخصص في بعض جوانبه في مصر ، ومحاولات جذب التخصص لضبه الى
مؤسسات أخرى غير مؤسساته الأكاديمية الأصلية . ومن الغريب أن هذه
المحاولات جاءت من داخل جامعة القاهرة ذاتها من كلية الاعلام ومعهد
الدراسات والبحوث الإحصائية ، وهي كلها محاولات بنيت على فشل الرؤية

الصحيحة المفهوم وجوهر وظائف وهدف التخصص ، كما ان هناك أصوات أخرى من أكاديمية السادات للعلوم الادارية ، فهناك بالفعل دبلوم دراسات عالية في الحاسبات والمعلومات بها الا ان قلة اقبال الدارسين وقلة عدد الجاصلين على هذه الدبلومات قد حدا من نجاحها خاصة مع اكتشاف الدارسين فيها ان مقرراتها هي خليط من الادارة والحاسبات الالكترونية والرياضيات .

١٢ - رغم ان اعداد اخصائي المعلومات في مصر يتم اساسا في الجامعات الا ان هناك عدد من شركات القطاع التجارى تتولى تنظيم دورات تدريبية للاخصائيين ومساعدتهم مثل مركز التنظيم والميكرو فيلم ، وشركة خدمات نظم المعلومات والكمبيوتر وشركة بنك المعلومات ، والجهاز المركزى للتنظيم والادارة ومعهد الدراسات والبحوث الاحصائية .

٢ - الوضع الحالى للمؤسسات الاكاديمية واعداد المتخصصين :

كان من الطبيعى ان يعرض المؤلف للوضع الحالى للمؤسسات الاكاديمية وبرامجها الحالية في مصر وان يتعرف على نفس العناصر التى سبق التعرف عليها في الدول المتقدمة والدول النامية في الفصل الثالث من الكتاب وهى للدرجات العلمية ومدة الدراسة لكل منها واسماء المؤسسات ومدلولاتها والمقررات الدراسية الاجبارية وتوزيعها على الاطار العلم للتخصص .

ولما كان هناك عدد محدود للغاية من المؤسسات الاكاديمية للتخصص في مصر فإن الامر لا يستدعى اختيار عينة كما تم بالنسبة للمؤسسات والبرامج في الخارج ولهذا فسوف يقوم المؤلف بالتعرف على برامج شعبة المكتبات بقسم الوثائق والمكتبات بجامعة القاهرة ، وقسم المكتبات بجامعة الاسكندرية ، وشعبة المكتبات والوسائل التعليمية بكلية التربية في جامعة حلوان ، ودبلوم نظم المعلومات الادارية والحاسب شعبة التوثيق ، باكاديمية السادات ، ودبلوم المعلومات والحاسبات الالكترونية بمعهد الدراسات والبحوث الاحصائية بجامعة القاهرة . ولم تكن هناك حاجة للتعرض لبرنامجى قسم المكتبات والوثائق بجامعة بنى سويف ، وللقسم المقترح بجامعة طنطا لان المقررات المقترحة بها هى الموجودة بقسم كلية الآداب جامعة القاهرة وسيكون الاعتماد في التعرف على نشاط المؤسسات السابقة مرتكزا على اللوائح الرسمية المنظمة لنشاطها .

١ - الدرجات العلمية :

تتمتع المؤسسات الأكاديمية في مصر بنظم راسخة فيما يختص بالدرجات الأكاديمية ولكها محددة بقرارات تركز على سياسة علمية يقررها المجلس الأعلى للجامعات وتنطبق هذه القرارات على تخصص المكتبات والمعلومات كما تنطبق على غيره من التخصصات .

وتنظم المؤسسات الأكاديمية في التخصص برامج للحصول على الدرجة الجامعية الأولى (ليسانس الآداب تخصص مكتبات أو وثائق من جامعة القاهرة ، و ليسانس الآداب تخصص مكتبات من جامعة الإسكندرية ، ودرجة البكالوريوس في العلوم والتربية في شعبة المكتبات والوسائل التعليمية بجامعة حلوان) وتعد هذه الدرجة في مصر هي الدرجة الأولى في التخصص خلافا لما كان عليه الوضع في الدول المتقدمة وقريبا من نمط معظم الدول النامية . وهناك برامج لدرجة دبلوم الدراسات العليا (الدبلوم التأهيلي في المكتبات والمعلومات من جامعة القاهرة ، ودبلوم المعلومات والحاسبات الالكترونية من جامعة القاهرة أيضا ودبلوم الدراسات العليا في نظم المعلومات الإدارية والحاسب من أكاديمية السادات) .

ويمكن للحاصلين على هذه الدبلومات الثلاثة متابعة الدراسة للحصول على درجتى الماجستير والدكتوراه ، وان كان لم يصل أى دارس على هذا المستوى من الدرجات العلمية بعد ، وينفرد قسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة بتنظيم برنامج للماجستير للحاصلين على الدرجة الجامعية الأولى في التخصص بعد اجتياز السنة التمهيدية للماجستير ، وبدأ قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الإسكندرية هذه السنة في العام الدراسي ١٩٨٦/٨٥ ، وقد منح قسم جامعة القاهرة ٣١ درجة ماجستير ، ١٨ درجة دكتوراه حتى شهر أكتوبر من عام ١٩٨٥ ، ومنح معهد الدراسات والبحوث الإحصائية درجة ماجستير في الإحصاء مع التطبيق على الدوريات ، وكانت هذه الماجستير الأخيرة قد جاءت مع محاولات المعهد المستمرة في انتزاع التخصص أو جوانب منه حتى لو أدى هذا إلى تشتت دراسة التخصص بين أكثر من وحدة أكاديمية داخل جامعة القاهرة ، كما منحت الجامعة الأمريكية بالقاهرة درجة ماجستير في الاعلام مع التطبيق على قطاع النشر ، إلا أن معهد الإحصاء والجامعة الأمريكية لم يستمرا في منح درجات في التخصص لافتقادهما إلى الأساتذة المؤهلين في النشاط الببليوجرافي .

ب - مدة الدراسة :

تخضع مدة الدراسة للحصول على أي درجة أكاديمية في مصر لقواعد ثابتة وموحدة ، والنظام الأكاديمي في مصر يتبع نظام السنوات الدراسية ، عدا الأكاديمية للسادات — ولا يتبع نظام المقررات الدراسية المتبع في الولايات المتحدة وكندا ويشترط للحصول على درجة الليسانس أو البكالوريوس قضاء مدة دراسة لمدة ٤ سنوات أكاديمية ، ولدرجة الدبلوم عامين أكاديميين ، ولدرجة الدكتوراه ٢٤ شهرا على الأقل من تاريخ تسجيل الرسالة .

ويستطيع أكثر من نصف عدد الطلاب الحصول على درجة الليسانس في أربعة سنوات ، بينما تقل النسبة في طلبية الدبلوم لعدم تفرغهم ، أما بالنسبة لدرجتى الماجستير والدكتوراه ، فإن سجلات اللقيد في كلية الآداب (٢٨) بجامعة القاهرة وهي التي منحت هذه الدرجات تقيد أن متوسط المدة الزمنية للحصول على درجة الماجستير هي ٧١ شهرا كاملة — يضاف إليها السنة التمهيدية للماجستير — وكانت أقصر مدة ١٥ شهرا وأطول مدة ١٥٣ شهرا ، ومتوسط المدة الزمنية للحصول على درجة الدكتوراه كانت ٦٢ شهرا وكانت أقصر مدة ٢٦ شهرا وأطول مدة ١٣٢ شهرا .

ومن الواضح أن الفترة الزمنية التي يستغرقها للحصول على الدرجتين طويل للغاية ، ويتجاوز كل متوسطات المسدد الزمنية في الدول المتقدمة والنامية ويرجع ذلك إلى :

١ — عدم تفرغ طلاب الدراسات العليا وانشغالهم بالعمل الوظيفي ، أو بالسفر إلى الدول العربية يقلل من الوقت الذي يخصصه كل طالب للبحث في موضوع رسالته ، وأكبر دليل على ذلك أن الطلبة غير المصريين الذين حصلوا على درجات علمية حصلوا عليها في مدة أقل من الطلبة المصريين ، ومن المتوسط العام للحصول على الدرجة ، لأن هؤلاء الطلبة متفرغون للدراسة في مصر .

٢ — قلة عدد المشرفين وزيادة أعبائهم التدريسية ، وزيادة عدد الرسائل التي يشرف عليها كل منهم عن ٢٠ رسالة في بعض الأحيان في وقت واحد .

٢ — ضعف التكوين العلمى لعدد غير قليل من الطلاب ، وقلة مهاراتهم للبحثية مثل اللغات والعمل الميدانى وفهم أساسيات المنهج العلمى ومناهج البحث .

ج — أسماء المؤسسات ووضعها الأكاديمى :

تخضع كل الوحدات الأكاديمية التى تقوى أعداد المتخصصين فى المكتبات والمعلومات فى مصر الى الاشراف المباشر للجامعات — عدا دبلوم أكاديمية السادات التى ينظم العمل فيها لوائح خاصة بها — التى تخضع بدورها للمجلس الأعلى للجامعات ، وبالتالي فإن للوحدات الأكاديمية فى مصر تتمتع بالوضع الأكاديمى الكامل نتيجة لتبعيةها للمؤسسات الأم .

ويعكس اسم القسم بجامعة القاهرة « قسم المكتبات والوثائق » تاريخه للطويل فى الجمع بين الدراستين وتلاثير الخلفية العلمية لعدد كبير من أساتذته ورؤسائه السابقين ، وهذا الاسم مستخدم فى الخارج على نطاق ضيق وبالأذات فى إنجلترا ، أما الاسم الخاص بالدبلوم « الدبلوم التأهلى للمكتبات والمعلومات » فإنه جاء بسبب الاشتراطات الجامعية التى جعلته حلقة تأهيلية لابد أن يجتازها الدارس للوصول الى مرحلة الماجستير والدكتوراه .

أما برامج الدبلوم فى معهد الاحصاء وأكاديمية السادات فهى تعكس نظرة المؤسسة الأم للمتخصص فهناك تغليب شديد لمقررات الاحصاء والرياضيات والحاسبات فى برنامج معهد الاحصاء ، وهذا البرنامج منقول من برنامج مدرسة المعلومات والحاسبات الالكترونية بمعهد جورجيسا للتكنولوجيا فى الولايات المتحدة سواء فى الاسم او المحتويات كما سيظهر من العنصر القادم ، وهناك تغليب لمقررات الادارة والحاسبات الالكترونية فى برنامج أكاديمية السادات للصيغة الادارية التى تصبغ نشاط الأكاديمية كله .

أما برنامج جامعة حلوان فقد جاءت تسميته أيضا متأثرة بانتمائه الى كلية للتربية وهدفه الأساسى إعداد متخصصين للمكتبات التربوية ومراكز للوسائل التعليمية ، ويلاحظ أن الأسماء الستة كلها ابتعدت عن استخدام كلمة « علم » واستخدمت أسماء مباشرة للموضوع « مكتبات — وثائق — معلومات — نظم — حاسبات » .

د - المقررات الدراسية :

المقررات الإجبارية :

يخلو للنظام الأكاديمي المصري على مستوى درجة البكالوريوس والليسانس من فرض الاختيار للدارسين وكان لهذا أكبر الأثر على انقراض التنوع في التخصصات الفرعية للمتخصصين تلبية لمتطلباتهم في دراسة موضوعات ومقررات معينة داخل كل تخصص . وينطبق هذا على برامج الليسانس والبكالوريوس في جامعة القاهرة والاسكندرية وحلوان ، باستثناء إمكانية اختيار الطالب دراسة المكتبات العامة والمدرسية أو المكتبات المتخصصة في السنة الرابعة بجامعة القاهرة ، ويسمح للدبلوم التأهيلي باختيار الطالب لمراجع ومصادر العلوم الاجتماعية أو العلوم للبحث والتطبيق ، وهناك قدر في فرص الاختيار في دبلوم معهد الإحصاء (٢٥) وليس هناك أي قدر من الاختيار في أكاديمية السادات ، فيدرس للطلب ١٢ مقررا إجباريا للحصول على الدبلوم منهم ٦ مقررات متخصصة في الدبلوم و ٦ مقررات أخرى إجبارية على مستوى الأكاديمية .

المقررات الدراسية وتوزيعها على الإطار العام للتخصص :

المقررات الاطارية :

تمثل هذه المقررات نسبة معقولة في برنامج جامعة القاهرة لمرحلة الليسانس (١٤٦٪) وجامعة الاسكندرية (١١١٪) ولا توجد مقررات اطارية في برنامج معهد الإحصاء والدبلوم التأهيلي ومقرر واحد في دبلوم أكاديمية السادات بنسبة (٨٣٪) وتبلغ النسبة في برنامج جامعة حلوان ١٩٪ فقط. وهناك ٦ مقررات دراسية في هذه الفئة هي المدخل للتاريخي ، والاسس الحديثة — ويسمى مدخل للمكتبات والمعلومات في الاسكندرية وحلوان — وهو اكثر مقررات الفئة تدريسيا ، والنصوص العربية والنصوص الأجنبية والمعايير الموحدة لطلبة الامتياز بقسم جامعة القاهرة والمكتب والمجتمع .

مقررات الأوعية :

تمثل النسب المثوية لمقررات هذه الفئة قدرا معقولا يماثل للفئة السابقة في برامج المرحلة الجامعية الأولى في القاهرة والاسكندرية (١٢٢٪)

و ١٢٣٩٪ على التوالي) ويرتفع في الدبلوم التأهيلي إلى ١٦٧٪ وينخفض في جامعة حلوان إلى ٧٧٪ ويبلغ اننى معدل له في اكاىيمية السادات ٨٣٪ ولا توجد مقررات لهذه الفئة في دبلوم معهد الاحصاء مثل الفئة السابقة ، مما يعزز الفرض القائل بخروج هذا البرنامج عن الاطار الصحيح للتخصص . وهناك ٩ مقررات في هذه الفئة اكثرها المصادر والمراجع العلمية والمتخصصة ثم المواد السمعية والبصرية ومواد الاطفال والمخطوطات والدوريات والمطبوعات الحكومية وتاريخ اوعية المعرفة ومراجع التراث العربى ، ويلاحظ اهتمام برنامج جامعة الاسكندرية بمقررات هذه الفئة على حساب المقررات للثقافة كما سنرى .

المقررات الوظيفية :

ترتفع نسبة المقررات في هذه الفئة الى اقصى درجة لها ضمن للفئات الاساسية للمقررات في كل البرامج الاربعة الاولى ، فتبلغ في قسم المكتبات بجامعة القاهرة ٢٢٪ والاسكندرية ٢٥٪ وفي الدبلوم التأهيلي ٤١٦٪ وجامعة حلوان ١٩٢٪ وتهبط في اكاىيمية السادات الى ٨٣٪ ولا توجد اى مقررات وظيفية في دبلوم معهد الاحصاء مما يؤكد ما ذهب اليه المؤلف من انحراف ، وكذلك برنامج اكاىيمية السادات بدرجة اقل عن التوزيع السليم للمقررات على اطار التخصص ، وتبلغ مقررات هذه الفئة اعلى عدد من المقررات (١١ مقرر) وهى الوصف البليوجرافى والتصنيف والتحليل الموضوعى والادارة يليها تكوين المجموعات والخدمات والتصنيف المتقدم ثم التحليل الموضوعى المتقدم والوصف البليوجرافى المتقدم والاجراءات الفنية مكتملة وفهرسة المواد السمعية والبصرية ، ويلاحظ ان متوسط النسبة المئوية لمقررات هذه الفئة في برامج جامعات القاهرة والاسكندرية وحلوان جاء اعلى من متوسط النسبة في الدول المتقدمة ، ولكنه اقل منها في الدول النامية ، وجاء ذلك لعدم وجود مقررات عملية منفصلة في المقررات الوظيفية ، ودمجها في المقرر الاساسى خاصة في الفهرسة والوصف البليوجرافى والتحليل الموضوعى والتصنيف .

مقررات المؤسسات :

انخفضت نسبة مقررات المؤسسات في جامعة القاهرة في الليسانس الى ٤٩٪ وارتفعت الى اقصى حد لها في جامعة الاسكندرية (١٩٤٪) وجاء

ذلك على حساب المقررات الشقية والمقررات من خارج التخصص ، ولا توجد مقررات في هذه الفئة في برامج جامعة حلوان ومعهد الاحصاء واكاديمية السادات والدبلوم التأهيلي وان كان الأخير وجامعة حلوان لم يخصصا مقررات منفردة للمؤسسات ولكن موضوعات هذه المقررات تغطي في المقررات الوظيفية خاصة بمقرر الخدمات . ويركز برنامج جامعة حلوان على نوع واحد من انواع المؤسسات ، وهناك ٥ مقررات في هذه الفئة هي الارشيف والمكتبات النوعية وتدريب عليها والمكتبات العامة وتدريب عليها ومراكز التوثيق .

مقررات المستفيدين :

من الغريب عدم وجود مقرر واحد مخصص لفئة المستفيدين في كل البرامج ولكن هناك بعض المقررات الخاصة بالأوعية تتناول في جزء قليل منها فئة أو أكثر من فئات المستفيدين ، مثل مقرر ادب الاطفال في جامعة القاهرة . وهناك أيضا مقررات مؤسسات تتناول بعض الفئات الأخرى مثل مقرر مراكز التوثيق الذي يتناول للباحثين ، ولكن تغطية جانب المستفيدين من المقررات السابقة لا يمثل الثقل الرئيسى لها .

مقررات النظم والقضايا :

تمثل مقررات هذه الفئة نسبة منخفضة في برامج الليسانس في جامعات القاهرة (٩١٪) والاسكندرية (٨٤٪) وحلوان (٣٨٪) وتزيد في الدبلوم التأهيلي الى ١٦٧٪ وبلغت في اكااديمية السادات ٨٣٪ وكانت اول فئة مقررات تمثل في برنامج معهد الاحصاء وبلغت ١٢٥٪ . وهناك ٦ مقررات في هذه الفئة أكثرها هو البليوجرافيا ثم علم المعلومات وتطبيقاته والتكنولوجيا الحديثة واستخدام الحاسب وقواعد البيانات وشبكات المعلومات ، وباستثناء البليوجرافيا أو نظم المعلومات للبليوجرافية ، فإن مقررات هذه الفئة قد دخلت حديثا ومع التمديلات الجديدة في لوائح المؤسسات .

المقررات الشقية :

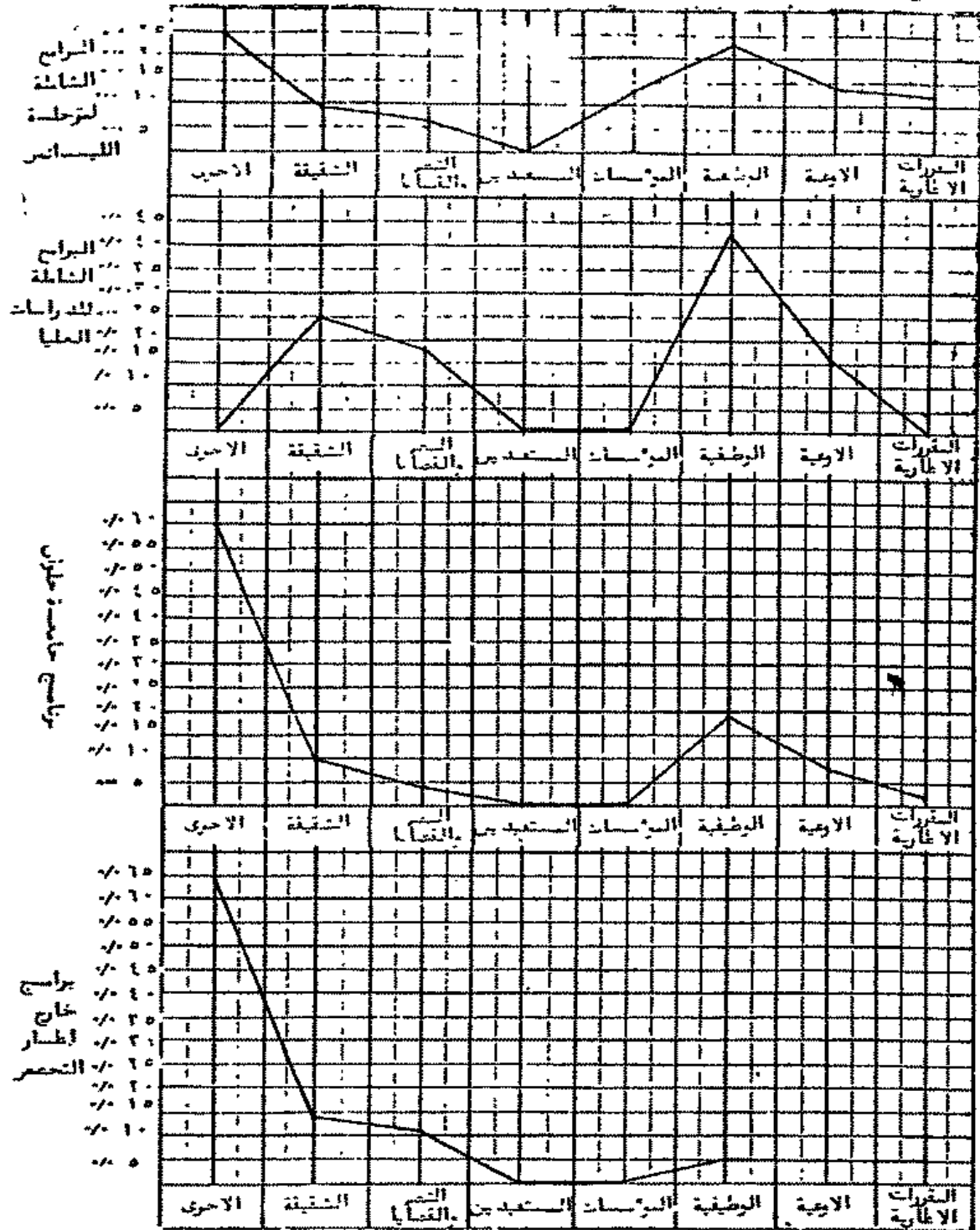
بلغت نسبة هذه المقررات في قسم المكتبات بجامعة القاهرة ١٢٪ وبالدبلوم التأهيلي ٢٥٪ وفي جامعة الاسكندرية ٢٨٪ فقط وهو ادنى حد

في البرامج المصرية ، وفي جامعة حلوان ٥٨٪ وفي أكاديمية السادات ١٦٧٪ وفي معهد الاحصاء ٨٣٪ . ومقرى الاحصاء ، مدخل الحاسبات الالكترونية هما اكثر المقررات تدريساً ، يليها النشر واللغويات تم الاحصاء متقدم والطباعة وهي كلها مقررات تمثل علاقات موجودة بالتخصص وتتفق مع مقررات هذه الفئة في الدول المتقدمة والنامية كما رأينا في الفصل الثالث ، وان كانت النسب المئوية لمقررات هذه الفئة في مرحلة اليسانس بجامعة القاهرة وفي الدبلوم التأهيلي وأكاديمية السادات أعلى من المعدلات الموجودة في الدول المتقدمة وفي الدول النامية .

المقررات الدراسية من خارج التخصص :

كان من الطبيعي أن ترتفع نسبة مقررات هذه الفئة في برامج المرحلة الجامعية الأولى وكما جاءت مرتفعة في هذه البرامج بالخارج ، فبلغت ٢٩٤٪ في جامعة القاهرة ، ١٩٤٪ فقط في جامعة الاسكندرية وهي افضل نسبة ، ولا توجد أي مقررات خارجية في الدبلوم التأهيلي لتركيزه على مقررات التخصص وعدم وجود قيود المقررات الاجبارية على مستوى الجامعة على الدبلوم بوجه عام ، بينما بلغت النسبة في جامعة حلوان (٦١٦٪) ودبلوم معهد الاحصاء (٧٩٢٪) أعلى معدل لها في أي برنامج في مصر أو الدول النامية أو الدول المتقدمة ، وان كان هذا منطقياً مع جامعة حلوان لان الشعبة تضم تخصصين الا انه في معهد الاحصاء وايضا في أكاديمية السادات (٥٠٪) يدل على انحرافهما الشديد عن اطار التخصص ووظائفه وعلاقاته الأساسية ، وهناك ٥٦ مقرر دراسي في هذه الفئة منها مقررات ثقافية عامة وفي اللغات والتاريخ ومنها مقررات في الحاسبات الالكترونية والرياضيات (في معهد الاحصاء وأكاديمية السادات) . ومقررات في التربية والوسائل التعليمية (جامعة حلوان) علاوة على مقررات علم النفس العلوم .

والرسم البياني التالي يوضح مسارات البرامج من الفئات الاربعة السابقة . مرحلة للدرجة الجامعية الأولى ، والدراسات العليا ، وبرنامج جامعة حلوان والبرامج خارج اطار التخصص في مصر :



التوزيع النسبي لرياحات الممرات الدوامية في البراص في مصر

ومن مسارات المنحنيات الأربعة السابقة نستطيع أن نلاحظ التشابه بين برامج المرحلة الجامعية الأولى في مصر ، ونفس البرامج في الدبل المتقدمة والنامية وتشابه برنامج جامعة حلوان مع البرامج الموجهة للعلميين في الدول المتقدمة ، إلا أن منحنيات سير للخط البياني لجامعة حلوان تقترب من البرامج في خارج التخصص ، ويلاحظ أيضا تشابه الرسم البياني للدبلوم التأهيلي مع سير الخط البياني للبرامج العلمية للدراسات العليا في الدول النامية ، وتشابه الرسم البياني للبرامج من خارج التخصص مع نفس البرامج بالدول المتقدمة والنامية. ولكن درجة الانحراف في مصر أكثر وضوحا .

أكثر المقررات تدريساً :

بلغ عدد المقررات الدراسية الموجودة في البرامج المصرية ٩٩ مقرا دراسيا موزعة على الفئات السابقة وكما يلي :

مئة المقرر	عدد المقررات	النسبة المئوية
المقررات الاطارية	٦	٦.١٪
مقررات الأوعية	٩	٩.١٪
المقررات الوظيفية	١١	١١.١٪
مقررات المؤسسات	٥	٥.٠٪
مقررات المستفيدين	—	—
مقررات النظم والقضايا	٦	٦.١٪
المقررات الشقيقة	٦	٦.١٪
المقررات الأخرى	٥٦	٥٦.٥٪
المجموع	٩٩	١٠٠٪

ومن الواضح قلة النسب المئوية لمقررات فئات الأوعية والوظيفية والمؤسسات والمستفيدين على حساب المقررات من خارج التخصص من النمط العالمي .

واعتمادا على توزيع المقررات وعدد تكرارها في البرامج المصرية ، نستطيع تحديد أكثر المقررات الدراسية تدريساً بشكل تنازلي كما يلي :

وهناك تشابه كبير بين المقررات السابقة وبين أكثر المقررات تدريساً في الدول المتقدمة والنامية وأن تأخر ترتيب الإدارة عن الخارج ، ولم تظهر مقررات علوم الاتصال ومناهج وطرق البحث في المكتبات والمعلومات في مصر بالنسبة التي ظهرت فيها في الخارج وإن كان المقرر الأخير اجباري في الدراسات العليا للماجستير بجامعة القاهرة والاسكندرية .

المؤشرات الإجمالية لتحليل المقررات الدراسية :

علاوة على المؤشرات التي ظهرت من التحليلات السابقة فإن هناك عدداً من المؤشرات الإجمالية التي يمكن الخروج بها من هذا الجزء من الرسالة وهي :

١ - هناك اختلاف في توزيع المقررات الدراسية لفئات الأوعية والوظيفية والمؤسسات والمستفيدين التي جاءت أقل من الخروج وفئة المقررات من خارج التخصص التي جاءت أعلى ، والحقيقة أن زيادة عدد المقررات الثانية جاءت من الانحراف الشديد لبرنامجي معهد الاحصاء ، واكاديمية السادات وزيادة عدد مقررات التربية وعلم النفس والبرامج الثقافية الثقافية في جامعة حلوان .

أما أكبر انخفاض فهو الخاص بالمستفيدين ولا بد من علاج هذه الفئة في المقررات بإدخال مقررات معادلة بالخارج وبالذات دراسة احتياجات وسلوك المستفيدين ، وثاني أكبر انخفاض جاء في مقررات الأوعية بسبب تفتيت مقررات هذه الفئة إلى مراجع ومصادر الموضوعات المختلفة بالخارج (إنسانيات - علوم اجتماعية - حاسبات الكترونية وهكذا) بينما اقتصر التخصص في تخصص المكتبات والمعلومات فقط في مرحلة الليسانس بجامعة القاهرة وهو برنامج فريد لا يوجد في أي برنامج آخر .

٢ - هناك ملحوظة هامة في المقررات المصرية وهي عدم تحديد مجال وموضوعات كل مقرر بشكل يمنع من تداخله في المقررات الأخرى ، والدليل على ذلك مقرر التوثيق الذي يتعرض للخدمات والعلاقات الاطارية ، ومقرر الإجراءات الذي يتعرض للتزويد والخدمات ، وموضوع التكشيف الذي يتعرض له مقررات التحليل الموضوعي والتوثيق والخدمات .

٣ — بدأت بعض المسميات الحديثة تدخل الى أسماء المقررات وبالذات في برامج قسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة ، ومن الممكن أن يؤدي هذا الى بعض الاضطراب الذي حدث في الخارج نتيجة لتغيير المصطلحات ، ومن امثلة ذلك مقرر الفهرسة الذي يطلق عليه الآن الوصف الببليوجرافي والببليوجرافيا ويطلق عليها نظم المعلومات الببليوجرافية ، واستخدام الحاسب في اعمال المكتبات ويطلق عليه تصنيف المعلومات ، ومن الممكن أن يستمر الاضطراب فترة قصيرة حتى تستقر هذه الاسماء التي تحاول ان تتماشى مع تغيير أسماء المقررات المستمر في الخارج .

٣ - مؤشرات المستقبل في النشاط الأكاديمي لتخصص المكتبات والمعلومات في مصر :

هناك عدد من المؤشرات الواضحة التي تؤكد ان النشاط الأكاديمي في مصر سوف يستمر في الزيادة خلال المستقبل القريب وأول وأهم هذه المؤشرات هي أن قضية المعلومات ومؤسساتها بدأت تحتل المكانة التي غابت طويلا عن خريطة اهتمامات المجتمع المصري ، فزاد الاهتمام بالمعلومات كمصدر للبحث والتعليم واتخاذ القرارات وبالتالي زادت المؤسسات الاختزانية عددا ونشاطا وظهر الطلب بوضوح على أخصائيين للمكتبات والمعلومات للعمل في هذه المؤسسات ، فظهر معه العجز الكبير في عدد ونوعية هؤلاء الأخصائيين ، وقد أدى هذا الى تلاحق افتتاح برامج أكاديمية بالجامعات وزيادة عدد الدورات التدريبية بالقطاعين الحكومي والتجاري . الا ان التوسع الشديد الذي ظهر في السنوات الخمس الأخيرة افتقد معه التخطيط السليم بشكل كامل فاقسم الاسكندرية وحلوان وبنى سويف تفتقد الى الامكانيات التجهيزية والمادية والمعامل وقاعات المحاضرات والمكتبات والأهم من ذلك الى المحاضرين من أعضاء هيئة التدريس المعينين، أما الدورات التدريبية فإن عدم التخطيط لها او مشاركة المحاضرين الأكفاء يشكك من مقدار الفائدة الحقيقية التي تعود على الدارسين في هذه الدورات .

ان الاصوات الواعية (٢٩) قد نبهت الى ضرورة وجود سياسة قومية لاعداد المهارات البشرية تراعى انواع المتربين ومسئولياتهم وخبراتهم وما ينتظرهم من عمل في المؤسسات الاختزانية المختلفة ، كما تحدد دور القطاع التجارى والمؤسسات الأكاديمية في هذا الاعداد ولا يمكن لهذه الخطوة أن تنعزل عن سياسة قومية عامة لكل تخصص المكتبات والمعلومات في مصر (٣٠) وهذه النظرية قد استمدت وعيها من تجارب الدول النامية الأخرى على وجه الخصوص ، والتي أكدت التجارب بها ان عدم وجود هذه السياسة في فترة نمو وتطور التخصص تجعل من أمر مساراته المستقبلية عرضة للنمو غير المتجانس والعشوائي ، مما يعرضه في النهاية الى انتقاد قوة الدفع التي اكتسبها في النمو والتطور ، ثم الخلود الى السكون والاستسلام ثم الى التخلف الأبدى والسياسة القومية لاعداد المهارات البشرية في الدول النامية لابد ان تحدد المؤسسات المختلفة التي تقوم بالتأهيل ودور كل مؤسسة والبرامج والمقررات والمناهج الموجودة بها والفترة الزمنية المطلوبة لاعداد كل نوع من انواع الأخصائيين على ضوء

الامكانيات المتاحة وحجم الاستثمارات المتوقع علاوة على مستقبل ومسارات التخصص ككل في اى دولة ، وبالأذات واقع ومؤشرات مستقبل المؤسسات الاختزانية المختلفة (٣١) .

ومن أبرز ايجابيات الفترة الماضية التطوير المستمر في برامج قسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة الذى يمثل المؤسسة الأم في النشاط الأكاديمى وهناك تطوير في نظام الدراسة بافتتاح للدبلوم التأهيلي ، وفي تعديل المقررات اعتباراً من العام الجامعى ١٩٨٥/٨٤ وسيؤدى هذا الى تحسين وتنوع مستويات للخريجين . ومن الواضح أن محاولات تفتيت التخصص داخل جامعة القاهرة ذاتها بين عدد من الوحدات الأكاديمية (٣٢) قد خفقت الى حد كبير في السنوات الأخيرة مع ذهاب من نادوا بها من جهة ، وغشيل برنامج معهد الاحصاء في تحقيق اى قدر من النجاح ، وتوسيع رؤية وبرامج ونظم قسم المكتبات والوثائق ، والحقيقة أن تجربة معهد الاحصاء بأعداد دراسات منفصلة تعد غاشلة بمقاييس عدم إقبال الدارسين ، وتعثّر الدارسين أثناء الدراسة وخليط المقررات الذى يضمه البرنامج والتي تؤدى الى اعداد اخصائى حاسبات الكترونية مهاراته للتطبيقية محدودة للغاية خاصة بالأعمال البليوجرافية ، أو كما قال نصا من خطط له : « لتجاهل مقرراته اى أهداف أو وظائف تتم في بنوك ومراصد المعلومات والمكتبات وتركيز المقررات على نظريات الحاسب وبرمجته (٣٣) » لهذا فإنه من المؤشرات الواضحة في المستقبل أن دعوات الانفصال ستخف حدتها وسوف تختفى مع مرور الوقت خاصة اذا وضعنا في الاعتبار زيادة الوعي لدى المسؤولين والدارسين بقضية المعلومات وعلاقتها المتشابكة ووظائف مؤسساتها .

ومن الواضح أن العجز في اعداد الاخصائيين سيختفى تدريجيا بفعل زيادة الخريجين وعودة عدد كبير من الاخصائيين من الدول العربية للظروف الاقتصادية التى بدأت تسود هناك بعد انخفاض العوائد البترولية واستمرار المساعدات الأجنبية الأمريكية والبريطانية في اعداد الكوادر البشرية المصرية في التخصص الا ان الزيادة لن تؤدى الى الوفرة المطلوبة في غضون سنوات قليلة ، بل سيظل عدد الاخصائيين اقل من الطلب عليهم .

رابعاً — سمات الانتاج الفكرى المصرى فى تخصص المكتبات والمعلومات :

كان لا بد لاستكمال صورة الأطار العام لتخصص المكتبات والمعلومات فى مصر أن يتناول المؤلف السمات النوعية والمعدنية للانتاج الفكرى المصرى فى التخصص. وكما سبق أن تم بالنسبة للانتاج فى الدول المتقدمة والدول النامية ومن المفيد فى هذا السياق أن ينبه المؤلف الى ما سبق أن ذكره فى الفصل السابق من أن الدراسة البيبليومترية الكاملة والمفصلة للانتاج الفكرى تستدعى دراسة تتناول هذا الانتاج بضيطة وتحليلا بالرغم من أن المؤلف قد درس الانتاج الفكرى المصرى بشكل أكثر تفصيلا من الانتاج الفكرى الخارجى ، لأنه لم تتم عليه أى دراسة مفصلة ولفتة مدده ، والسهولة النسبية فى حصره .

١ — طرق ومنهج التحليل :

اعتمد المؤلف على عملى (٢٤ ، ٢٥) الدكتور محمد فتحي عبدالهادى فى حصر وضبط الانتاج الفكرى العربى فى تخصص المكتبات والمعلومات وقد اعتبر أنهما تغطيان الانتاج الفكرى بشكل يسمح بدراسته ، على الرغم من أن مقدمتى البيبليوجرافيتان احتويتا على ما يفيد عدم احكامهما الحصر التام ، ولم يكن قرار المؤلف بالاعتماد عليهما الا لثقته فى شمولهما بالمقدر الذى يمكن جمعه استقلال السمات الهامة والميزة لهذا الانتاج ، ولعدم وجود أى حصر بديل يعتمد عليه الطالب ، وللصعوبة البالغة فى حصر هذا الانتاج وضبطه وتحليله مما لأن الامر يتطلب دراسة اخرى مفصلة تخصص لذلك ، ثم لثقته فى الجهود ودرجة كفاءة المعدل لهما وتنبه لسا يكتب ، وبخيت جعل البيبليوجرافيتين من نقاط القوة فى تخصص المكتبات والمعلومات فى مصر والعالم العربى .

وكان من الواضح أن مجموع الانتاج الفكرى الذى قام المصريون بكتابته وتم تسجيله يقل على مدى مائة عام من الانتاج الفكرى الدولى المسجل فى أى من أدوات الضبط العالمية فى سنة واحدة ، وبالتالي فقد اخذ المؤلف كل ما كتب من انتاج ولم يعتمد على عينة ، وقام المؤلف بفصل الانتاج الذى كتبه مصريون عن الانتاج الذى كتبه العرب من جنسيات اخرى ، واستغل معرفته المسبقة بمعظم من قام بالكتابة ، ويحث وقرا بعض هذا الانتاج ليتأكد من جنسيات من كتبه والموضوعات الدقيقة التى

تناولوها ، حتى استطاع عزل الانتاج المصرى عن الانتاج العربى ، ثم قام بعد ذلك بتفريغ هذا الانتاج على بطاقات ليتسنى له اجراء التحليلات البيبليوجرافية واستخراج المؤشرات الخاصة بلفات وهيئات النشر وشكل الأوعية ومكان النشر والنشئة الموضوعى للانتاج وتوزيعه على جزئيات التخصص ، على قياس انتاجية المؤلف وعدد الترجمات وظاهرة التأليف المشترك والهيئات المنتجة .

ونظرا لأن مجال البيبليوجرافية اوسع من مجال التخصص الذى حددته المؤلف في بداية هذا الكتاب ، فقد حذف الانتاج الفكرى الذى ورد تحت رؤوس الموضوعات الآتية :

١ — الكتب الجامعية لأن ما سجل في البيبليوجرافية يتناول قضايا التعليم الجامعى بوجه عام .

٢ — الكتب المدرسية لأن ما سجل يتناول في معظمه تخصص التربية .

٣ — حق التأليف لأغراق هذا الانتاج في الجوانب القانونية .

٤ — التأليف — اتجاهات ، لأن جانباً كبيراً مما كتب استعراضات لكتب في تخصصات متعددة ، وقد ضم المؤلف هذه الاستعراضات الى موضوعات الكتب الأصلية .

٥ — التراث العربى لاستغراق هذا الانتاج في تناول موضوعات الحضارة العربية والتاريخ والأدب والدين الاسلامى .

٦ — البحث العلمى لانتفاء ما كتب في الموضوع لمناهج وطرق البحث .

كما ان المؤلف أعاد توزيع الانتاج الفكرى الذى جاء تحت موضوع علم المعلومات لأن ما كتب فيه وسجل في البيبليوجرافيتين ينتمى اما الى موضوع الإطار العام للتخصص — دراسة النظرية ، او الى موضوع التحسين في المكتبات ومراكز المعلومات . وقد تنبه المؤلف الى أن بعض بطاقات الانتاج الفكرى تتكرر تحت رؤوس موضوعات مختلفة لاشتغال العمل على أكثر من موضوع ، ولم يدخل هذا الانتاج الا تحت راس موضوع واحد فقط حتى يتم ضبط الاحصائيات وساعده على ذلك ضبط هذه المكررات في كشوفات البيبليوجرافية .

ويبلغ مجموع الانتاج الفكري الذى خضع للتحليل ٢٩٨٩ وعاء في الفترة من ١٨٨٢ - تاريخ أول مقالة ظهرت في التخصص في جريدة المقتطف والمجلة برقم ٣٩٢ في الببليوجرافية الأولى - وحتى عام ١٩٨٠ وهذا المجموع هو ما كتبه مصريون بمصر أو للخارج بأى شكل وبأى لغة أو الانتاج الذى شاركوا فيه ترجمة أو اشراقا أو عرضا أو تقديمًا أو مراجعة . وينقسم الطالب كل تحليلاته وجداوله الى قسمين الأول للفترة من ١٨٨٢ الى ١٩٧٥ والثاني من ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ليستطيع استخراجه مؤشرات تطور الانتاج ومشاركاته في السنوات الأخيرة .

٢ - فئات واوعية نشر الانتاج :

يوضح الجدول الآتى شكل الأوعية التى نشر بها الانتاج الفكري في التخصص :

شكل الوعاء	١٨٨٢ - ١٩٧٥		١٩٧٦ - ١٩٨٠		الاجمالي	
	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة
المقالات	١١٣١	٥٠٤ ر ٥	٥١٦	٥٠٦ ر ٤	١٦٤٧	١ ر ٥٥
الاقارير	٢٥٥	٢ ر ١٢	٦١	٦ ر ٢	٣١٦	٦ ر ١٠
الكتب	١٩٤	٦ ر ٩	١٠٧	١١ ر ١	٣٠١	١٠ ر ١٠
محاضرات البورسات	١٣٨	٧ ر ٦	١	١ ر ٠	١٣٩	٧ ر ٤
تصويل الكتب	٨٩	٣ ر ٤	١٢	٣ ر ١	١٠١	٤ ر ٣
ابحاث المؤتمرات	٨٨	٢ ر ٤	١٤٥	٨ ر ١٥	٢٣٣	٨ ر ٧
النشرات	٦٩	٣ ر ٣	١٣	٤ ر ١	٨٢	٧ ر ٢
الرسائل الجامعية	٣٦	٧ ر ١	٢٧	٣ ر ٢	٦٣	١ ر ٢
ابحاث الخارج	٢٩	٤ ر ١	٠٠	٠٠	٢٩	١ ر ٠
السيبوانتين	١٧	٨ ر ٠	٣	٣ ر ٠	٢٠	١٧ ر ٠
عروض الكتب	١٤	١٥ ر ٠	٥٤	٦ ر ٢	٤٨	٣ ر ١
احصائيات	١٣	٦ ر ٠	٦	٧ ر ٠	١٩	١ ر ٠
جلسات مجلس الشعب	٦	٥ ر ٠	-	-	١	٣ ر ٠

ومن الواضح ان المقالات تشكل النسبة العظمى من الانتاج مثلما كان عليه الحال في الانتاج العالمى ، كما ان نسبة المقالات ثابتة في الفترتين وان كانت نسبة ما ينشر في مصر في شكل مقالات (٥٥%) اقل من النمط العالمى (٨٧٦%). لقلة عدد الدوريات في مصر ، ولزيادة نسبة الاوعية الأخرى مثل مجازات الدوريات والتقارير وفصول عن مثل هذه الاوعية في الخارج ، والتقارير بالذات جاءت نسبتها عالية عن الانتاج العالمى رغم اعتراف معد البيولوجرافيتين بعدم حصره للتقارير الى الدرجة الكاملة لصعوبة حصرها وقلة توزيعها (٣٦) .

وهناك عدد من اوعية النشر الموجود بها انتاج فكرى مصرى ، وهى نادرة التمثيل في ادوات الضبط العالمية مثل المحاضرات للتدريبية والنشرات وابحاث التخرج وجلسات مجلس الشعب ، ويرجع ذلك الى عدم اهتمام الادوات العالمية بحصر مثل هذه الاوعية لضالة قيمتها العلمية في الغالب .

الا ان ابرز ما يمكن استخلاصه من الجدول السابق هو تضاعف نسبة الرسائل الجامعية واعمال المؤتمرات في السنوات الأخيرة ، ويرجع ذلك لجملة اسباب اجهها زيادة المؤتمرات التى عقدت في قسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة حتى ان القسم كما يظهر في تواريخ نشر هذه الرسائل ، منح درجة دكتوراه واحدة ، ٤ درجات ماجستير في العشر سنوات الاولى من حياته ، ٥ درجات دكتوراه ، ٩ درجات ماجستير في العشر سنوات الثانية ، ثم ١٢ درجة دكتوراه ، ١٨ درجة ماجستير في العشر سنوات الثالثة والأخيرة ، يضاف الى ذلك زيادة عدد الدارسين في التخصص في الجامعات البريطانية والأمريكية وهى الزيادة المستمرة بسبب تدفق المنح الأجنبية للدراسة في الخارج .

٢ - لغات الانتاج :

يوضح الجدول الآتى اللغات التى يكتب بها الانتاج الفكرى المصرى في تخصص المكتبات والمعلومات :

الفترة	١٨٨٢ - ١٩٧٥	النسبة	المجموع	١٩٧٥ - ١٩٨٠	النسبة	المجموع	الاجمالي
العربية	١٩٥٨	٤ ر ٩٤	٨٢٨	٥ ر ٩٠	٢٧٨٦	٢ ر ٩٢	
الانجليزية	١٠٦	١ ر ٥	٨٢	٩	١٨٨	٢ ر ٦	
الالمانية	٨	٤ ر ٤	٤	٤ ر	١٢	٤ ر	
الفرنسية	٩٧	٥ ر ٠	١	١ ر	٢	٧ ر ٠	
التشيكية	١٥	٥ ر ٠	١	٢ ر ٠	

ومن الواضح ان اللغة العربية هي التي كتب بها الجزء الاعظم من الانتاج وان اللغة الانجليزية قد زادت من نسبة مشاركتها في الفترة الثانية لكثرة الدارسين في الخارج وزيادة مشاركة المصريين في المؤتمرات الدولية ونشر كتاباتهم في الدوريات التي تنشر خارج مصر ، ومن الواضح ايضا ان الانتاج التشيكي والالمانى سوف يظل ثابتا لانه يعتمد على حالات فردية ، فاللغة التشيكية كتب بها باحث مصرى رسالته عندما كان متبعوثا هناك ، والالمانية يكتب بها مصرى يقيم بالمانيا الغربية .

الا ان الملحوظة الهامة هنا هي ان الانتاج للفكرى المصرى باللغة العربية والذي يقترب من ثلاثة آلاف وعاء لم يمثل في ادوات الضبط للبيبلوجرافى العالمية مما يؤكد النتائج التي خرجت بها الدراسات التي تعرضت سابقا الى تحليل الانتاج الفكرى العربى في الطب (٣٧) والزراعة (٣٨) من ان الانتاج الفكرى المصرى والعربى في كل التخصصات غير ممثل في ادوات الضبط على المستوى العالمى وهذا يلقي الاعباء في حصره وضبطه واتاحته ما خرج به المؤلف في الفصل الرابع من ان الانتاج الفكرى لتخصص المكتبات والمعلومات في الدول النامية ، رغم وجوده وفوقه في اماكن متعددة من العالم ، غير ممثل في ادوات الضبط العالمية ، ومصر هنا تعد خير دليل وتحليله على البيبلوجرافيين المصريين والعرب بصفة اساسية ، كما يؤكد على ذلك .

٤ - جغرافية الانتاج :

لجدول التالى يوضح اماكن نشر الانتاج للفكرى المصرى في تخصص المكتبات والمعلومات :

م	الدولة	١٨٨٢ - ١٩٧٥		١٩٧٥ - ١٩٨٠		الاجمالي	
		نسبة	مجموع	نسبة	مجموع	نسبة	مجموع
١	مصر	١٨٤٦	٢٨٩	٥٨٦	٢٦٤	٢٤٢٢	٢٨٩٤
٢	الكويت	٤٠	٢١٩٢	١٩	٢٢١	٥٩	٢٢
٣	الولايات المتحدة	٣٦	٢١٧	٣٧	٢٤	٧٢	٢٢٤
٤	العراق	٢٢	٢١٦	٢٢	٢٢٤١	٨٤	٢١٨
٥	ليبيا	٢٣	٢١٦	٦	٢٧	٢٩	٢١٣
٦	المملكة العربية السعودية	٢١	٢١٥	١٨٥	٢٢٠٢	٢١٦	٢٧٢٢
٧	سوريا	١٠	٢٥	-	-	١٥	٢٣٣
٨	البحرين	٩	٢٤٣	٣	٢٣٣	١٢	٢٤
٩	فرنسا	٨	٢٤	٦	٢٧	١٤	٢٥٠
١٠	السودان	٧	٢٣	٧	٢٨	١٣	٢٤٢
١١	قطر	٦	٢٣٠	٣	٢٣٣	٩	٢٣
١٢	لبنان	٥	٢٢	٩	٢١	١٤	٢٥٠
١٣	الأردن	٤	٢١	٦	٢٧	٨	٢٣
١٤	بريطانيا	٣	٢١	٦	٢٧	٨	٢٣
١٥	كوريا الجنوبية	١	٢٠٥	-	-	١	٢٠٣
١٦	الدانمرك	١	٢٠٥	-	-	١	٢٠٣
١٧	باكستان	١	٢٠٥	١	٢١	٢	٢٠٦
١٨	ألمانيا	١	٢٠٥	-	-	١	٢٠٣
١٩	تشيكوسلوفاكيا	١	٢٠٥	-	-	١	٢٠٣
٢٠	كندا	١	٢٠٥	-	-	١	٢٠٣
٢١	تونس	١	٢٠٥	٣	٢٣٣	٤	٢١
٢٢	اليونان	-	-	٥	٢٥	٥	٢٢
٢٣	هولندا	-	-	٤	٢٤	٤	٢١
٢٤	الإمارات	-	-	١	٢١	١	٢٠٣
٢٥	إيطاليا	-	-	١	٢١	١	٢٠٣
٢٦	البرازيل	-	-	١	٢١	١	٢٠٣
٢٧	أستراليا	-	-	١	٢١	١	٢٠٣
٢٨	الجزائر	-	-	١	٢١	١	٢٠٣
٢٩	إيطاليا	-	-	١	٢١	١	٢٠٣
٣٠	ألمانيا الشرقية	-	-	١	٢١	١	٢٠٣

ولعل انتشار الانتاج الفكرى المصرى فى ٢١ دولة من دول العالم من
للظواهر الإيجابية فى نشاط التخصص فى مصر ، كما أن التشتت بهذا الشكل
لا بد وأن يقابله تقدير لمعد البيولوجرافيتين على جهد تتبع هذا الانتاج فى كل
هذه الدول .

وكان من الطبيعى ان تكون مصر هى المكان الاول للنشر ، وأن كانت
النسبة قد تناقصت فى السنوات الأخيرة بفعل الهجرة العربية والعالمية
للمصريين المتخصصين فى المجال ، ولزيادة سبل النشر امامهم فى الكويت
والمملكة العربية السعودية فى السنوات العشرة الأخيرة ، حتى ان الدولة
للاثنى قد تضاعف انتاج المصرين فيها ١٤ ضعفا فى غضون هذه السنوات
العشرة . كما أنه من الواضح أن الظروف السياسية تحدد الى حد كبير نشر
المصريين لأعمالهم فى الدول العربية ، ففى سنوات ما بعد حرب أكتوبر تم
انتاج المصرين المنشور فى سوريا وليبيا لضعف العلاقات معهم ، وزاد فى
نفس الوقت فى الكويت والمملكة العربية السعودية والأردن لقوة العلاقات
السياسية .

ولو رقبنا أماكن النشر حسب التجمعات الجغرافية قلنا تكون حسب
الجدول الآتى :

النسبة المئوية	المنطقة	النسبة المئوية	المنطقة
١ ٪	الدول النامية	٨١ ٪	مصر
٠٦ ٪	أوروبا الشرقية	١٤ ٪	الدول العربية
٠٣ ٪	أستراليا	٢٤٧ ٪	الولايات المتحدة وكندا
		١٤٤ ٪	أوروبا الغربية

الجدول الآتي يوضح مبيعات الإنتاج الفكري الأخرى في الشخصيات :

ملاحظات المراجع	١٩٧٥ - ١٩٨٢		١٩٨٠ - ١٩٧٩		ملاحظات المراجع
	مجموع	نسبة	مجموع	نسبة	
تقارير إحصائية	٨٥٩	٣	٣٧٤	٢٨٥	١١٨٠
ملاحظات إحصائية	٧٩٤	٣	١٨٥	٢	٤٧٩
ملاحظات مالية	٣٠٥	٩	١٤٥	٨	٣٥٠
ملاحظات إحصائية	٢٠٤	٨	٨٩	٤	٢٩٠
ملاحظات إحصائية	١٧٧	٥	١٠٥	٥	٧٨٢
ملاحظات إحصائية	١٩٩	١٥	٢٩	٣	١٩٨
ملاحظات إحصائية	١٢٩	٣	٢٢	٥	١٩١
ملاحظات إحصائية	١٤	٨	٤	٤	١٨
ملاحظات إحصائية	٩	٣	٠٠	٠٠	٩
ملاحظات إحصائية	١	٥	٠٠	٠٠	١
ملاحظات إحصائية	١٩	٢٢	٥	٥	٧٤

وتبين من الجدول السابق اختلاف ترتيب مصادر النشر عن الانتاج الفكرى العالمى ، فالنشر التجارى يحتل بالمرتبة الاولى ثم المنظمات الاقليمية ثم الهيئات الدولية ، بينما تتراجع هذه المصادر فى الانتاج العالمى الذى تفرزت فيه الجمعيات المهنية ثم المؤسسات الاكاديمية ثم المؤسسات الاخترازية على التوالى ، وقد اثر دور الجمعيات المهنية فى مصر على نشاطها فى النشر وقلة امكانيات المؤسسات الاكاديمية والاخترازية ايضا على نشاطها فى هذا المجال .

ومن المؤشرات الهامة ايضا قلة مساهمة المكاتب الاستشارية والقطاع التجارى فى النشر وهذا ما يؤكد ايضا ضعف هذا القطاع من قطاعات التخصص فى مصر ، ويلاحظ لزيادة الكبيرة فى عدد الاوعية التى تنشرها المنظمات الدولية والاقليمية للمتخصصين المصريين فى العقد الاخير وعمما كانت عليه من قبل لكثرة هذه المنظمات فى مصر ، واهتمامها بتنظيم مؤتمرات ونشر دوريات فى التخصص ، ثم اهتمام المصريين فى المشاركة فى أنشطة هذه المنظمات .

٦ - التوزيع الموضوعى للانتاج على اطار التخصص ومعامل ارتباطه مع النشاط الاكاديمى :

قام المؤلف بحصر كل للدليل التى جاءت تحت كل رؤوس الموضوعات التى اعتبرها داخل اطار تخصص المكتبات والمعلومات ، واستبعد ٦٣ مدخلا تحتمل ان تكون تحت اكثر من راس موضوع وفشل فى ان يراها بنفسه ليتأكد من موضوعها الدقيق ، وعلى هذا فقد خضع لقياس التوزيع الموضوعى ٢٩١٦ فقط ، والجدول الآتى يوضح نتائج التوزيع الموضوعى للانتاج الفكرى المصرى :

[illegible]

[illegible]

وهناك عدد من المؤشرات التي يكشف عنها التحليل المعروض في الجدول السابق وهي :

١ - إن هناك فروقا واضحة بين تخطيط القوة والتركيز في الموضوعات التي يكتب فيها الانتاج المصرى عن الانتاج العالمى ، وكما سبق عرضها في الفصل الرابع من الكتاب ، فالانتاج المصرى ، ضعيف للغاية فيها يختص بالخدمات (١٢٪ مقابل ١٨٪) والتكثيف (٥٪ مقابل ١٦٪) والادارة (٧٪ مقابل ١٦٪) والاختيار والتزويد (٥٪ مقابل ٨٪) وضعيف في الفهرسة والتصنيف (٧٪ مقابل ١٢٪) ، ومن ناحية اخرى فالانتاج المصرى يتفوق على الانتاج العالمى في موضوعات المكتبات المدرسية (٣٪ مقابل ٢٪) والمكتبات العامة والقومية (٥٪ مقابل ٣٪) وتاريخ المكتبات والمخطوطات (٥٪ مقابل ٢٪) ، ويتساوى تقريبا الانتاج في بقية الموضوعات ، وهو مؤشر له دلالاته للكتاب المصريين في ضرورة سد النجوات الموجودة في الانتاج الفكرى للتخصص خاصة وان الموضوعات التي يقل فيها الانتاج من اهم موضوعات التخصص ومجالاته .

٢ - هناك موضوعات زاد فيها الانتاج جدا مما كان عليه قبل العقد السابع من هذا القرن ، وهي على سبيل التحديد المكتبات العامة والمداخل والاطار العام والبيبلوجرافيا والمكتبات القومية ومكتبات وكتب الاطفال والمكتبات المتخصصة والتحصيب والمصغرات الفيلمية والفهرسة الموضوعية والدوريات والشبكات والنظم القومية والترجمة والمعايير الموحدة . وكل الموضوعات السابقة اما حديثة او حدثت بها تغييرات جوهرية تستدعى البحث والكتابة ، بدليل ان نفس الموضوعات تقريبا زاد فيها الانتاج على مستوى العالم ، وكما ظهر في الفصل الرابع ، وفي هذا دليل على عدد انزال الانتاج الفكرى المصرى عن التيارات والقضايا الحديثة في التخصص .

٣ - على الطرف الآخر هناك موضوعات قل فيها الانتاج المصرى في نفس الفترة الزمنية وهي المكتبات المدرسية والنشر والتصنيف والمكتبات الاكاديمية وتاريخ المكتبات والمكتبات المقارنة وتراجم الكتبيين والحفظ والصيانة ومناهج البحث .

٤ - هناك موضوعات لم يكن بها انتاج فكرى قبل عشر سنوات وهي اللغويات في التخصص وتدريب المستندين وبنوك ومراسد المعلومات وعلوم الاتصال وكلها موضوعات لم تعزل حيز الانتاج الفكرى الدولى الا في فترة لتي دخلت فيها الى الانتاج المصرى او سبقتها بقليل .

٥ - بتوزيع الموضوعات السابقة باستخدام خطة توزيع المقررات الدراسية وكما سبق ان تم بالنسبة للانتاج الفكرى العالمى ، سيكون للتوزيع حسب الجدول التالي :

النسبة	المصدر	الوضوحات التي تفتي النسبة	نقطة القوة
٢١٤/٥٥٤	٤٢٤	المجلد العام - التعليم في المكتبات - الجمعيات - المكتبات الاسرارية - الانتاج الفكري للتخصص - تراجم الكتفين - المراجع الموهبة - المؤسسات الدولية - مناهج البحث في المكتبات والمعلومات *	الوضوحات الفكرية
٢١١/١١	٢٢٤	الكتاب - المراجع - المخطوطات - المجلات - المجلات الحكومية - بريات المراجع - المخطوطات - المجلات الحكومية - المجلات الحكومية - المجلة والتخصص والاختصاص والاختصاص والاختصاص والاختصاص والاختصاص والاختصاص والاختصاص والاختصاص والاختصاص والاختصاص	موضوعات الاوعية
٢١٥	٤٢٨	المجلة والتخصص والاختصاص والاختصاص والاختصاص والاختصاص المجلة والتخصص والاختصاص والاختصاص والاختصاص والاختصاص	الوضوحات الوثائقية
٢٢١/٣٢	٩١٤	المكتبات الرئيسية والمادة والمادة والمادة والمادة والمادة والمادة والسجون والارادة والمادة والمادة والمادة والمادة والمادة والمادة	موضوعات المؤسسات
٢١٧/٥٥٤	٢٢٠	مكتبات وكتب الاطفال - خدمات للزوار - دراسة استخدام المكتبة - تدريب المستفيدين - الموقعون *	موضوعات المستفيدين
٢١٧/٤٨١	٢١١	التبليغ والبر - تصنيف المكتبات - الخدمات والادام القومية - دراسات وبشوك المعلومات كارة كارة مكتبة *	موضوعات الادام والتخصص
٢١٢/٣٧	٣١٩	النشر والارشيف كموضوع - الاتصال - المجلات	الوضوحات الوثائقية
٢١٤	١١	الخطا والكتابة وبحوث المعلومات وثقافة الوثائق	موضوعات اخرى

ويتضح من هذا الجدول ما يأتى :

١ — هناك زيادة فى الانتاج الفكرى المصرى من الانتاج الاجنبى العالمى فيما يتعلق بالموضوعات الاطارية (١٤ر٤٪ مقابل ١٠ر٢٪) وموضوعات المؤسسات (٣١ر٣٪ مقابل ٩ر٥٪) والنظم والقضايا (٧ر٤١٪ مقابل ٢ر٢٪) والمقررات الشتيقة (١٢ر٧٪ مقابل ٨ر٥٪) والاعوية (١١ر١١٪ مقابل ٩ر٥٪) والمستفيدين (٧ر٥٤٪ مقابل ١ر٤٪) .

٢ — فى المقابل هناك نقص فى الانتاج الفكرى المصرى فيما يتعلق بالموضوعات الوظيفية (١٥٪ مقابل ٥٧ر٦٪) وهذه النتيجة مفاجئة الى حد كبير لأن هناك اتهامات تقليديا للتخصص فى مصر بانتهاسه فى الأساليب الوظيفية وبالأذات الفهرسة والتصنيف على حساب للخدمات المباشرة والمستفيدين ، بينما هذه التحليلات تثبت عكس ذلك ، ولكن ينبغى مراعاة ان الخدمات هى احد الوظائف ، كما انها كثيرا فى الانتاج المصرى بالذات ما تتداخل فى الوعاء الواحد مع عناصر يمكن ان تدخل فى موضوعات المؤسسات ، وموضوعات المستفيدين .

٣ — الملاحظ ان نسبة النمو فى الموضوعات الوظيفية وموضوعات المستفيدين عالية فى السنوات العشر الأخيرة وايضا فى موضوعات النظم والقضايا ، بينما هناك انخفاض فى الموضوعات الشتيقة وموضوعات المؤسسات .

٤ — اذا ما تم مقارنة توزيع الموضوعات التى يكتب فيها الانتاج الفكرى المصرى ، وفى نفس الوقت توزيع المقررات الدراسية فى البرامج الأكاديمية فى ضوء خطة التقسيم ، ستكون النتيجة كما يلى :

الموضوع	نسبة الانتاج الفكرى	نسبة المقررات
موضوعات اطارية	١٤ر٥٤٪	١ و ٦٪
موضوعات الاعوية	١١ر١١٪	١ و ٩٪
موضوعات وظيفية	١٥٪	١ و ١١٪
موضوعات المؤسسات	٣ و ٣١٪	٥٪
موضوعات المستفيدين	٥٤ و ٧٪	..
موضوعات النظم والقضايا	٤١ و ٧٪	١ و ٦٪
الموضوعات الشتيقة	٧ و ١٢٪	١ و ٦٪

وتدل الأرقام الإحصائية لتوزيع المقررات الدراسية ، وتوزيع الانتاج للفكرى على الفئات السابقة على أن معامل الارتباط بينها هو ١١١ ويسمى هذا إحصائياً « ارتباط طردى ضعيف » ، وبمقارنته بمعامل الارتباط بين توزيع المقررات الدراسية ، وتوزيع الانتاج للفكرى في الخارج يتبين أن تمانسك جزئية النشاط الأكاديمي ، وجزئية الانتاج للفكرى في مصر أقل منها عن تمانسكها على المستوى الدولي .

٧ - انتاجية المؤلفين :

تم حصر عدد المؤلفين ومؤلفات كل منهم اعتماداً على كشاف المؤلفين الموجود في كل من الببليوجرافيتين ، وقد جاء نتيجة للحصر كما يوضحه الجدول الآتي :

عدد المؤلفين	عدد المؤلفات	العدد التركيبي للمؤلفين	العدد التركيبي للمؤلفات	عدد المؤلفين	عدد المؤلفات	العدد التركيبي للمؤلفين	العدد التركيبي للمؤلفات
١	١٢٨	١	١٢٨	٢	١٩	٢٣	١١٠١
١	٨٨	٢	٢١٦	١	١٨	٢٧	١١٣٩
١	٧٦	٣	٢٩٢	١	١٧	٣٠	١١٥٧
١	٧١	٤	٣٦٣	٣	١٥	٣٣	١٢٠٨
١	٧٠	٥	٤٢٣	٢	١٣	٣٦	١٢٥٣
١	٥٩	٦	٤٩٢	٤	١٢	٤٠	١٢٩٢
١	٥٨	٧	٥٥٠	١	١١	٤١	١٣٤٠
١	٥٢	٨	٦٠٢	٤	١٠	٤٥	١٣٥١
١	٤٥	٩	٦٤٧	٨	٩	٥٣	١٣٩١
٢	٤٣	١١	٧٣٣	١٠	٨	٦٣	١٤٦٣
١	٤٢	١٢	٧٧٥	٩	٧	٧٢	١٥٤٣
١	٣٨	١٣	٨١٣	٨	٦	٨٠	١٦٠٦
٢	٣٥	١٥	٨٨٣	١٦	٥	٩٦	١٦٥٤
١	٣٠	١٦	٩١٣	٣١	٤	١٢٧	١٧٣٤
١	٢٩	١٧	٩٤٢	٤٢	٣	١٦٩	١٨٥٨
١	٢٧	١٨	٩٦٩	٨٧	٢	٢٥٦	١٩٨٤
١	٢٦	١٩	٩٩٥	٤٤٣	١	٦٩٩	٢١٥٨
١	٢٣	٢٠	١٠١٨	١٠٤٠			٢٦٠١
١	٢٢	٢١	١٠٤٠				
١	٢١	٢٢	١٠٦١				

ومن الجول التالي نستطيع أن نخرج بها إلى :

استحقاق المؤلف في السعة الواحدة لمقارنتها
بإنتاجية المؤلف على مستوى العالم ، الآن أداتي الضبط الأمريتين يغطيان
الإنتاج على أملا ما يقرب من ١٠٠٠ نسخة ، وبالنسبة فإنه يسحب أيضا
تحديد طبعة كبار الكتاب لسنة واحدة فقط ، ولها يمكن أن تصد طبعة
كبار الكتاب على مدار حياة تخصص المكتبات والمعلومات في مصر وهم كل
من ساهم بمشرة كتابات أو أكثر وهم :

ويلاحظ وجود ثلاثة أجيال من المؤلفين ، جيل الرواد وجيل الأساتذة وجيل زملاء المؤلف ، وتعد الطبقة الأولى هي أغزر المنتجين في المجموع ، وبدأت تنافسها بشدة منذ مطلع الثمانينات طبقة الأساتذة ، ودخل جيل للزملاء على استحياء حتى الآن .

٢- بين الواضح ان الإنتاج الفكري المصري ، والإنتاج العالمي على طرفي النقيض فيما يتعلق بمقدار مساهمة المؤلفين ومساهمة الهيئات ، وذلك ان ٦٣٪ من الإنتاج العالمي أعدته هيئات ومؤسسات ، بينما هذه النسبة لم تزيد عن ١٧٪ في مصر فقط ، والجدول التالي يوضح الهيئات المنتجة في مصر :

سلسلة	الرقم	حتى ١٩٧٥	١٩٧٦ .. ١٩٨٠	إجمالي
١	وزارة التربية والتعليم	٥٣	٥٣	١٠٦
٢	المركز القومي للبحوث التربوية	٤٦	٢	٤٨
٣	دار الكتب	٢٤	٢	٢٦
٤	جامعة القاهرة	٢١	٢	٢٣
٥	وزارة الثقافة	١٨	١	١٩
٦	الأهرام للتعليم والميكرو فيلم	١٢	٢	١٤
٧	الجهان المركزى للهيئة والاحصاء	٧	٥	١٢
٨	جمعية المكتبات المصرية	١٠	٠	١٠
٩	جامعة الأزهر	٩	٠	٩
١٠	معهد التخطيط القومى	٦	٠	٦
١١	جامعة عين شمس	٤	٢	٦
١٢	الجمعية المصرية للوثائق والمكتبات	٥	٠	٥
١٣	المركز القومى للاستشارات الادارية	٠	١	١
١٤	الجهان المركزى للتعليم والادارة	٠	١	١
١٥	الهيئة العامة للقامين والمعاشات	٠	١	١
١٦	الهيئة العامة للكتاب	٠	١	١
١٧	اتحاد الصناعات	١	٠	١
١٨	الاتحاد القومى	١	٠	١
١٩	جمعية المهندسين	١	٠	١
٢٠	لجنة التأليف والترجمة	١	٠	١
٢١	مجلس الامة	١	٠	١
٢٢	المجلس الاعلى للجامعات	١	٠	١
٢٣	المجلس الاعلى للعلوم	١	٠	١
٢٤	جمعية مكاتب القاهرة	٦	٠	٦
٢٥	جمعية المكتبات المصرية	٦	٠	٦
٢٦	جمعية لقانة الطفل	٠	١	١
٢٧	الجمعية المصرية للدراسات التاريخية	٠	١	١

المستند	الترشيح	حتى ١٩٧٥	١٩٧٦ اجمالي ١٩٨٠
٢٨	الجمعية المصرية لتكنولوجيا المعلومات	٢٢	٤
٢٩	وزارة البحث العلمي	٣	٢
٣٠	جامعة الإسكندرية	٢	١
٣١	الجامعة الأمريكية	٢	٢
٣٢	وزارة الأوقاف	٢	٢
٣٣	الهيئة المصرية للتأليف والنشر	٢	٢
٣٤	المركز القومي للبحوث		
	والإدارة	٢	٢
٣٥	وزارة الزراعة	١	١
٣٦	جامعة أسيوط	٢٢	١
٣٧	الجمعية المصرية للمكبات والأرشيف	٢٢	١
٣٨	شركة خدمات نظم المعلومات	٢٢	١
٣٩	مركز الأهرام للترجمة العلمية	٢٢	١
٤٠	مجمع اللغة العربية	١	٢٢
٤١	المركز القومي للبحوث	١	١
٤٢	مجلس الوزراء	١	١
٤٣	وزارة الاقتصاد	١	١
٤٤	وزارة الداخلية	١	١
٤٥	وزارة الحربية	١	١
٤٦	وزارة العدل	١	١
٤٧	مصلحة الكفاية الاجتماعية	١	١
٤٨	المعهد القومي للإدارة	١	١
٤٩	معهد الإدارة العامة	١	١
٥٠	الهيئة العامة لاستصلاح الأراضي	١	١

وعدد الهيئات قليل للغاية لم يتجاوز ٥٠ هيئة ، ولعل هذا هو ما أغرى عدد كبير من المؤلفين على الكتابة ، فمن الواضح ان انتاجية المؤلفين المصريين بالمقارنة الى سنوات ازدهار حياتهم التأليفية تعد عالية جدا بالمقارنة بانتاجية المؤلفين في الدول الأخرى ، الا أننا لابد ان نضع في الاعتبار ان عددا غير قليل من مقررات الانتاج المصري قليل الأهمية ومعاد ومكرر بأشكال مختلفة ومقالات في صفحة واحدة أو أقل في الدوريات الأخرية ، وموجهة أساسا الى قارئ هذه الدوريات وليس الى القارئ أو الباحث المتخصص .

٨ - الانتاج المترجم :

من الطبيعي ان الانتاج المترجم هو ظاهرة خاصة بمصر وبعض الدول النامية إذ يندر ان يترجم أي انتاج فكري مؤلف من لغته الأصلية الى أحد لغات النشر الرئيسية في التخصص ، وحركة الترجمة من الانتاج الفكري للتخصص قليلة لعزوف الدول المتقدمة عن ترجمة انتاج الدول النامية لما تعتقده من قلة قيمته العلمية ولأن جزءا لا يستهان به من انتاج الدول النامية يكتب باللغة الانجليزية التي تعد لغة الانتاج الأولى بحيث ان من ينتقنها — وينقلنها عبدا لا يستهان به من المتخصصين في الدول النامية — قد يستغنى عن أي حركة ترجمة . وقد أراد المؤلف ان يتعرف على حجم الانتاج الذي ترجم من لغات أخرى الى اللغة العربية فقبين له ما يأتي :

من ١٨٨٢ - ١٩٧٥		من ١٩٧٦ - ١٩٨٠		الاجمالي	
عدد	النسبة للانتاج	عدد	النسبة للانتاج	عدد	النسبة للانتاج
٢٠٢	٩٨	١٤٤	٢١٥,٧	٧٤٧	٢١١,٦

وحجم الانتاج المترجم لا بأس به ، كما انه يزداد ، ومن الطبيعي ان اللغة الانجليزية هي اللغة الأولى التي يترجم منها .

٩ - الإنتاج المشترك :

دوافع اشتراك أكثر من متخصص في إنتاج فكرى واحد معروفة ومتعددة ، وتزيد أهميتها في الدول النامية التى يقل فيها عدد المتخصصين والكتاب ولا يتميز خبراتهم بالموسوعية في التأليف في كل جزئيات التخصص ، ومع هذا جاءت نسبة الإنتاج المشترك للتأليف في مصر قليلة كما يتبين من الجدول الآتى :

١٩٧٥ - ١٩٨٢		١٩٧٦ - ١٩٨٠		الإجمالي	
عدد	النسبة من الإنتاج الكلى	عدد	النسبة من الإنتاج الكلى	عدد	النسبة من الإنتاج الكلى
٢٦	٢١,٧٠	٢٥	٢٣,٨	٧١	٢٢,٤

ورغم قلة الإنتاج إلا أنه تضاعف في الفترة الثانية ولعل هذا يكون مؤشرا نحو مزيد من التعاون بين كتاب التخصص في مصر للاشتراك في فرق بحث وتأليف مشتركة أنتت ثمارها في كثير من مفردات الإنتاج الفكرى في التخصص في الخارج .

١٠ - معامل ارتباط جزئيات التخصص في مصر بجزئياته في الدول المتقدمة والنامية

تبين من استخدام أسلوب معامل الارتباط ، ان العلاقة بين النشاط الأكاديمى والإنتاج الفكرى في مصر والخارج ضعيفة احصائيا ، وان كانت في مصر اشد ضعفا ، وقد أراد الطالب أن يكشف بين ارتباط كل من الانتساج الفكرى في مصر والخارج ، والنشاط الأكاديمى في مصر والخارج أيضا ليكشف مقدار اقتراب أو ابتعاد التخصص في مصر عن مسارات التخصص في الخارج ، فجاءت النتيجة كما يلى :

١ - معامل ارتباط توزيع المقررات الدراسية على الاطار العام للتخصص في مصر والخارج .

(فئات المقررات بالخارج — الوسط الحسابي لفئات المقررات بالخارج)
(فئات المقررات بمصر — الوسط الحسابي)

عدد فئات المقررات \times الانحراف المعياري في الخارج \times الانحراف المعياري
في مصر

معامل الارتباط = r ارتباط طردى متوسط .

وبالتالى فإن مسارات توزيع المقررات على الاطار العام للتخصص في
مصر غير مرتبطة ارتباطا قويا بتوزيع فئات المقررات في الخارج .

ب — معامل ارتباط توزيع الانتاج الفكرى على الاطار العام للتخصص في
مصر والخارج

(فئات الموضوعات بالخارج — الوسط الحسابي لفئات الموضوعات بالخارج)
(فئات الموضوعات بمصر — الوسط الحسابي)

عدد فئات الانتاج \times الانحراف المعياري في الخارج \times الانحراف المعياري في
مصر

معامل الارتباط = r ارتباط طردى ضعيف

وبالتالى فإن الانتاج الفكرى في مصر ايضا غير متماشى في توزيعه
على الاطار العام للتخصص مع الانتاج العالمى وبدرجة اكبر من اعتماد
وتوزيع المقررات الدراسية بين مصر والخارج .

خامسا — نحو مستقبل أفضل لتخصص المكتبات والمعلومات في مصر :

كان هدف المؤلف من هذا الفصل ، أن يتم التعرف الدقيق على خمسة من المكونات الأساسية التي تشكل الإطار العام للتخصص في مصر ، وهي إطاره النظري ومؤسساته الاخراتية والمهنية والتجارية والأكاديمية ثم الانتاج الفكرى ، وقد كشفت عمليات التعرف السابقة عن جوانب ايجابية ، وجوانب اخرى سلبية في كل من المكونات المتابعة : ونظرا لحساسية القضية التي يوليها التخصص فنيته ، وهى اوعية المعلومات التي تشكل الذاكر الخارجية للانسان ضيقا وحصرأ واختيارا ، واقتناء وتنظيما فنيا وتحليدا وخدمة واسترجاعا لجمهور من المستخدمين له اهتماماته واحتياجاته المحددة ، خاصة بالنسبة للمجتمع المصرى في مرحلة تطوره الراهنة ، فإن تخصص المكتبات والمعلومات لن يقع ساكنا بحال من الاحوال بل سيقطور بفعل عوامل للتغيير المحيط به ، الا أن هذا التطور قد يكون عشوائيا اذا لم تكن هناك نظرة موضوعية وواعية بمسارات التخصص في الخارج .

ان بعض القضايا في التخصص من الناحية النظرية وخاصة فيما يتعلق بعلاقاته مع تخصصات الحاسبات الالكترونية والادارة وعلم النفس تحتاج في مصر حاليا الى تحديد حقيق لخطوط الاتصال والتلاقى ومناطق التداخل بين هذه التخصصات وبين تخصص المكتبات والمعلومات ، كما ان كثيرا مما يقال ويكتب في التخصصات السابقة يحتاج الى دراسة لكشف دوافعه واهدائه وحقيقته ، وتجاهل تطوير التخصص في الدول المتقدمة والمعرفة المتعمقة لحالاته وظروف تطوره لن تؤدي الا لمسارات وقفزات عشوائية للتخصص في مصر ، ولابد هنا من اطلاق صيحة تحذير شديدة الى هؤلاء الذين يفضلون استيراد بعض القضايا من الخارج ، واستيراد المشاكل التي اثارها هذه القضايا معها ، بدون النظر الى اوضاع التخصص في مصر ، والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والعلمية المحيطة بها ، ثم لمشاكل هذا التخصص ومعوقاته التي تكبته دون تحمل اعباء المشاكل التي اثيرت بالخارج في الفترة الأخيرة نتيجة لهذه القضايا خاصة فيما يتعلق بتفتيت التخصص بين مكاتب وتوثيق وعلم معلومات وبالتالى تفتيت مؤسساته ومتخصصيه ، واذا كانت هذه المرحلة قد عاشت فقرتها الذهبية في الفترة الماضية في السبعينيات ، الا انها بدأت تتلاشى في السنوات القليلة الماضية ، فكثير من الكتابات التي ظهرت على المستوى الدولى حاربت للتفتيت والانقسامات ، بحيث أصبحت في السنوات الثلاثة الماضية

هى الاسويات الأعلى معداً والاعمق اقتناعاً ، فإذا كانت الدول المتقدمة قد بدأت رحلة العودة إلى الأوضاع الطبيعية فإن التخصص فى مصر أجبر إذن أن يتخطى مرحلة للمقدين الذين شهدوا هذه الانقسامات فى الداخل والخارج ، إلى مرحلة توحيد جهوده ومؤسساته ومتخصصين من أجل زيادة تأثير خدماته فى المجتمع المصرى .

تبين أن أحد سلبيات وضعف البنية الأساسية للتخصص فى مصر هو عدم وجود جمعية أو عدة جمعيات مهنية قوية تجمع شمل المتخصصين ، وتقوم بإبراز دور التخصص ومؤسساته ، وتعمل على تطويره وقيادته وأعداد معايير عمله ومؤسساته ، أن وجود جمعية مهنية قوية لا بد وأن ينبع من رغبة واهتمام المتخصصين فى المكتبات والمعلومات فى مصر أنفسهم ، كما أن المحافظة على وجودها لا بد أن يكون هدفاً فى حد ذاته حتى لا تتعثر كما حدث فى الجمعيات السابقة .

أن غياب الدور السليم للقطاع التجارى فى تخصص المكتبات والمعلومات فى مصر علامة سلبية ثانية فى بنيته الأساسية ، وغياب دوره السليم هو نتيجة طبيعية لافتقاده للرؤية الصحيحة للتخصص وهدفه وعلاقاته ووظائفه ، وضعف كوادره البشرية ، وهذا القطاع فى أمس الحاجة الى نوع من الميثاق الأخلاقى الذى يجعل نشاطه لا يتجاهل تطبيق الممارسات الصحيحة ، مع اهتمامه بالربح المادى السريع والكبير .

ولا شك أن الأوضاع الادارية فى ريط أحد المؤسسات الاختزانية بأحد الهيئات البعيدة عن نشاطها ، أو بناء هيكلها الإدارى بشكل يخالف طبيعة نشاط التخصص ووظائفه يؤثر على هذه المؤسسات ، كما أن غياب المعايير والتقنيات قد سبب لهذه المؤسسات مشاكل كانت فى غنى عنها ولم يمكنها من الانطلاق فى تبادل المعلومات على المستوى الدولى ، أو الاستفادة من مصادر المعلومات الدولية بالخارج ، ولا ينبغى اغفال تأثير غياب الكوادر البشرية المدربة على الأخص فى عمليات للتنظيم الفنى والتحليل للعجز الموجود فيها أصلاً ، وتسرب جزء آخر منها إلى الدول العربية ، فى عدم تحقيق الاستفادة المثلى من المجموعات والمقتنيات الموجودة .

أن العبء الأكبر فى أعداد اخصائى المكتبات والمعلومات لا يزال يقع على عاتق جامعة القاهرة باعتبارها المؤسسة الأم التى يقوم بها

الخبرة في ممارسة النشاط الأكاديمي ، ثم الاساتذة والمحاضرين لكل المؤسسات التي افتتحت حديثا في الاسكندرية وحلوان وبني سويف ، ثم منطما في العام المقبل وجامعة القاهرة بجناحيها في كلية الآداب ، ومعهد الدراسات والبحوث الإحصائية في حاجة الى سياسة واضحة لدور كل منهما في إعداد المهارات البشرية حتى لا تختلط الأهداف والممارسات تحت لافتات تحمل مسميات جديدة ، كما ان تفتيت التخصص داخل الجامعة لن يؤدي الا الى تخطيط أجنحته وتصارعها في وقت يتطلب تخصص المكتبات والمعلومات في مصر تضافر كل الجهود من أجل دفعه الى الأمام ، ولا شك ان البرامج التي تحمل اسم المعلومات في معهد الإحصاء وأكاديمية السادات في حاجة شديدة الى مراجعة برامجها لانصراف المقررات عن هدف التخصص ووظائفه وعلاقاته الأساسية كما بينت هذه الرسالة إحصائيا ، وبالرسم البيانية ، الى أن تبني سياسات معهد الإحصاء وأكاديمية السادات وهدفهما ليكون اعداد اخصائيين الحاسبات الالكترونية بدلا من خلط المسميات والمفاهيم .

ان قسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة ادى ولا يزال يؤدي الدور المطلوب منه في اعداد المتخصصين ، كما ان القسم قد اثبت قدرته المستمرة على التطوير في السنوات الخمس عشرة الأخيرة الا ان القسم في حاجة الى تدعيم بشري ومعنوي ، وتحديد للعلاقة بين شعبتيه اما بفصلهما لتباعد برامجهما حاليا او إعادة بناء مقررات شعبية للوثائق لتناول اوعية المعلومات بدلا من المفهوم التاريخي في تناولها كما يحدث الآن ، كما ان القسم عليه ان يراقب بيئة المعلومات الجديدة في المجتمع المصري والتغيرات السريعة التي تحدث فيه ، من دخول مؤسسات تجارية وتكنولوجية حديثة تقدم المعلومات للمستفيدين ، مثل المكاتب الاستشارية وشبكة المعلومات القومية والأكاديمية الطبية العسكرية مما يستدعي معه مواصلة تطوير مقرراته ومحتوياتها باستمرار لتطوير مهارات الدارسين لتتلاءم مع هذه الأحداث الجديدة ، وهو امر تم حتى الآن في القسم بشكل ايجابي الى حد كبير ، والقسم في حاجة الى تناول موضوعات المستفيدين بشكل أكثر استقلالية عما هو عليه الآن ، وبحيث يفرغ لهذه الموضوعات مقرر مستقل أو أكثر ، كما ان القسم في حاجة الى تحديد دقيق لمحتويات كل مقرر وعلاقته بالمقررات الأخرى ، حتى لا تختلط الموضوعات معا كما حدث في سنوات سابقة واللائحة الحديثة التي أخذت مكانها في التطبيق منذ العام الدراسي ١٩٨٤/١٩٨٥ راعت بناء مقرراتها هذه النقطة الى حد

كبير ، ولا شك ايضا ان سياسة التوسع في الدراسات العليا بنظامها الحالي المتمثل في الدبلوم التأهيلي الذي يقبل دارسيه بخلفيات علمية متباينة ، والسماح لهم بمتابعة الدراسة للحصول على الماجستير والدكتوراه ، هي سياسة ستتؤتي ثمارها في اعداد اخصائى معلومات يتقنوا المهارات والخلفيات ، وفي توفير مهارات بشرية قادرة على التدريس .

ولابد هنا من الاشارة ايضا الى ان افتتاح اقسام جديدة للمكتبات والمعلومات في جامعات الاسكندرية وحلوان وبنى سويف وطنطا هو امر ينشر من الناحية العددية ومن ناحية مساهمتها في اعداد المتخصصين ولكنه يبقى ان يقابل يحذر في ضوء امكانات هذه الاقسام بالنسبة لهيئات التدريس بها ، ولابد ايضا من التحذير في ان التوسع العشوائى في انشاء مؤسسات اكايدمية في تخصص معين قد يضر هذا التخصص اكثر مما ينفعه ، وتخصص الطب في مصر ، دليل على التوسع العشوائى الذى ادى الى وفرة عددية في الاطباء لا يقابلها زيادة في اعداد هيئة التدريس او استيعاب للأطباء الجدد في المؤسسات الطبية والصحية ، والى انخفاض شديد في مستواهم العلمى .

وبعد التحليلات الاحصائية على بناء البرامج في مصر والخارج ، وتوزيع مقررات هذه البرامج على اطار العام للتخصص ، وجدت فروق ليست بالقليلة كشف عنها معامل الارتباط الاحصائى وقدرها بنسبة متوسطة ، ولهذا فإن متابعة البرامج الدراسية بالخارج والتحليلات و برامجها لابد وان يكون احد الاهداف الأساسية للتخصص في مصر ، ولكن ينبغي الجذر من اختلاف التفاضلات ومستويات الممارسة في مؤسسات التخصص ، واختلاف النظم الاكاديمية التى تؤدى الى بناء المقررات بشكل مختلف بين الدول في كثير من الأحيان .

ولو انتقلنا الى الانتاج الفكرى في تخصص المكتبات والمعلومات في مصر فنسجد نقاط ايجابية متعددة ، اهمها وجود وعى وجهد باهمية ضبطه وتنظيمه والزيادة المستمرة في السنوات الأخيرة في هذا الانتاج ، وبعدد موضوعاته وشموله لكل جوانب التخصص ، الا ان بعض هذه الموضوعات لم يكتب فيها بالقدر الكافى او حسب النمط العالمى في توزيع الموضوعات في السنوات الأخيرة ، في الخدمات والتكثيف والادارة والاعداد الليبروجرافى

والتزويد ، وبحيث كان معامل الارتباط بين توزيع الانتاج المصرى ، وتوزيع الانتاج الأجنبى ضعيف أيضا . كما أن هذا الضعف ظل ملازما لتوزيع الانتاج عند مقارنته بتوزيع المقررات الدراسية فى مصر من أن تزيد الهيئات والمؤسسات بمختلف أنواعها فى التخصص من مقدار مساهمتها فى الانتاج الفكرى تاليفا ونشرا وتوزيعا ، ذلك لأن انتاج الهيئات حتى الآن اقل من الحد المقبول عدديا ونوعيا .

ان أهم ما يمكن أن يؤدي الى تحسين الوضع القائم للتخصص فى مصر هو وجود هيئة قومية لرعايته كتخصص بمؤسساته ومتخصصيه ، ولقد كان من المأمول أن تقوم شبكة المعلومات القومية فى أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا بهذا الدور ، خاصة بعد انتمائها الى هذه المؤسسة ، والامكانات والدعاية التى توفرت لها ، إلا أن تعثر إقامة الشبكة بشكل كامل حتى الآن ، وقصر الدور الذى تؤديه بالفعل على أن يكون وسيط بين مصادر المعلومات الخارجية والمستفيد المصرى ، وعدم شمولها لنشاط القومى بمختلف مؤسساته وتخصصاته ، يجعل من أمر الشبكة فى مركز اقل بكثير من الهيئة المقترحة ، التى لابد أن تكون على مستوى قومى شامل لكل قطاعات المؤسسات ولكل فروع التخصصات ، وأن تتمتع بصلاحيات تنفيذية تجعلها فى موقف يمكنها من متابعة الاستراتيجيات التى تضعها .

ان المجتمع المصرى يعيش فترة تحول ضخمة حاليا فى كافة جوانبها ولا بد من أن يلاحق تخصص المكتبات والمعلومات هذا التطور ، كما أن النهضة التى يشهدها والاهتمام بقضية المعلومات تنظيما وإتاحة لا بد من استثمارها لصالح التخصص حتى لا يفقد موقعه العلمى والاجتماعى والأدبى .

مصادر ومراجع الفصل الخامس

١ — محمد أبو الفتح سيد نصار . تقييم للخدمات المكتبية العامة في محافظة القاهرة . اشرافاً أحمد أنور عمر ، ١٩٧٢ . ص ص ٢٨١ — ٢٩٢ . « أطروحة ماجستير — قسم المكتبات والوثائق — كلية الآداب — جامعة القاهرة » .

٢ — حسنى عبدالرحمن الشيبى . المكتبة في المدرسة المصرية ، اشراف أحمد أنور عمر ، ١٩٧٦ . ص ص ٣٦٢ — ٣٦٧ . « أطروحة ماجستير — قسم المكتبات والوثائق — كلية الآداب — جامعة القاهرة » .

3 — A. The Egyptian National System for scientific and technical information ; Alternative for library collections development. Georgia Inst. of Technology, 1981. 44 P.

B. Information service in Egypt. prepared by Usama E. Mahmoud Aly. Cairo, The Academy of Scientific Research and Technology, STI project, 1981. 11 P.

C. Slamecka, Vladimir. Manpower development for Egyptian STI Services. Georgia Inst. of Technology, 1982. 51 P.

4 — Debons, Anthony. An educational programme for the information counsellor in : New trends in Documentation and information, Proccedings of the 39th FID congress, University of Edinburgh, 25-28 september 1978. PP. 485-492.

5 — Information services in Egypt. Op. Cit. P. 8.

6 — Slamecka, Vladimir. p. Cit. P. 10+11.

7 — Debons, Anthony. An occupational survey of information professionals. Paper presented to the Annual Conference of Association of library Schools, Washington D.C., Jan. 30 Feb. 1 1981, P. 19.

٨ — تتبعت مقالة ظهرت أخيراً هذا التاريخ هي :

شعبان عبدالعزيز خليفة ، أول لائحة لدار الكتب المصرية ، مجلة
المكتبات والمعلومات العربية ، س٣ ، ع٤ أكتوبر ١٩٨٣ ،
ص ٦ — ٨١ .

٩ — دار الكتب والوثائق القومية — مراقبة التزويد — قسم التسجيل
سجلات الرصيد بالدار . متعدد المجلدات ، ١٩٨٥ .

١٠ — سادة ماجد محمد ربيع . فهرس دار الكتب من الفاحيتين الوصفية
والموضوعية ، اشراف احمد انور عمر ، ١٩٧٩ ، صفحات متعددة ،
« أطروحة ماجستير ، جامعة القاهرة — كلية الآداب — قسم المكتبات
والوثائق » .

١١ — المركز العربى للاستشارات الادارية . دراسة للتطوير الإدارى للمركز
القومى للاعلام والتوثيق ، القاهرة اكاديمية البحث العلمى
والتكنولوجيا ، للشبكة القومية للمعلومات ، ١٩٨٢ ، ملحق
الدراسة ١٨ ص .

12 — Analysis of alternative configuration for national information
resources in Egypt. Georgia Institue of Technology, 1981. Va-
ris Pagination.

١٢ — حشمت محمد على قاسم . التوثيق العلمى ودوره فى خدمة للبحث فى
الجمهورية العربية المتحدة . اشراف احمد انور عمر ، ١٩٧١ ،
ص ٢٢٣ « أطروحة ماجستير ، جامعة القاهرة — كلية الآداب قسم
المكتبات والوثائق » .

١٤ — المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم — ادارة التوثيق والمعلومات
دليل مراكز التوثيق فى الوطن العربى . اعداد محمد المصرى ، ١٩٧٨ .
ص ١٠٧ .

١٥ — محمد مجاهد يوسف . الأعداد المهني لأمساء المكتبات العامة في الجمهورية العربية المتحدة . افراف أحمد أنور عمر . القاهرة ١٩٧٨ . ص ٣٨٠ . أطروحة ماجستير ، جامعة القاهرة — كلية الآداب — قسم المكتبات والوثائق .

١٦ — المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم — إدارة التوثيق والإعلام . الدليل الببليوجرافي للإنتاج الفكري للعربى في مجال المكتبات والتوثيق ، أعداد محمد فتحي عبدالهادى . القاهرة ، المنظمة ١٩٧٦ . ص ٩٨ .

١٧ — جمعية المكتبات المدرسية . تعريف بجمعية المكتبات المدرسية . القاهرة ، الجمعية ، ١٩٦٨ . ص ٥٠٤ .

١٨ — الجمعية المصرية لتكنولوجيا المعلومات . النظام الأساسى . القاهرة ، الجمعية ، ١٩٧٩ . ص ٢٠٢ .

١٩ — سعد محمد الهجرسى . مذكرة بشأن انشاء مركز الدراسات والمعلومات الببليوجرافية . جامعة القاهرة ، مارس ١٩٨١ . ص ٢ .

٢٠ — خدمات مركز معلومات دى بى اس . القاهرة ، شركة خدمات المعلومات والكمبيوتر ، ١٩٨٢ ، ص ١٠٤ .

٢١ — مؤسسة الأهرام — مركز التنظيم والميكروفيلم ، التقرير السنوى عن أنشطة وتعدادات المركز — القاهرة ١٩٨٤ . ص ١٢ — ١٦ .

22 — Bassam, Bertha : Education of Library is put in historical perspective. Candian library Journal, Vol. 36, No., 3, June, 1979. PP. 77. 86.

٢٢ — جامعة القاهرة — كلية الآداب — قسم للوثائق والمكتبات . عرض تاريخى لدراسة علوم الوثائق والمكتبات في الجمهورية العربية المتحدة ١٩٥١ — ١٩٦٤ . أعداد محمد المهدي ومراجعة محمد حمدي للبكرى . القاهرة ، ١٩٦٤ . ص ٥٢ .

24 — Whitebeck, George. Education for library and information science in Great Britan. Journal of library and information science (Tawian) Vol. 8, No. 2, October, 1982. PP. 131-158.

25 — Bassam, Bertha. Ibid.

26 — Slamacka, Vladimir. Op. Cit., P. 14.

٢٧ — محمد مجاهد يوسف . المصدر السابق . ص ٣٠٠ .

٢٨ — جامعة القاهرة ، كلية الآداب — مراقبة للدراسات العليا والبحوث . سجلات قيد رسائل الماجستير والدكتوراه بقسم المكتبات والوثائق ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ . متعدد الترقيم .

٢٩ — سعد محمد الهجرسي . للخطة التومية لاعداد المهارات البشرية في تخصص المكتبات والمعلومات والوثائق والمحفوظات . جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، ١٩٨١ ، ص ٥١ .
« مذكرة مقدمة الى رئيس مشروع بنك المعلومات بوزارة للخارجية » .

30 — Slamecka, Vladimir. Op. Cit., P. 30.

31 — National Information Manpower development Policy in : Seminar on library and information Manpower development; Regional and international aspects. Bangalore, 6-10 Dec. 1976. Bangalore, The documentation research and training Center, 1976. PP. 13-17.

٣٢ — سعد محمد الهجرسي . قضايا المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية ، القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٢٧ .

33 — Slameska, Vladimir. Op. Cit., P. 13.

٣٤ — المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم — ادارة للتوثيق والمعلومات للدليل البيبليوجرافى للانتاج الفكرى العربى فى مجال المكتبات والتوثيق المصدر السابق .

٣٥- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - ادارة للتوثيق والمعلومات
للدليل البليوغرافي للانتاج الفكرى العربى فى مجال للمعلومات ، اعداد
محمد فتحى عبدالهادى . تونس ١٩٨٢ . ٢٢١ ص .

٣٦- محمد فتحى عبدالهادى . الاسهام الخليجى فى مجال المكتبات
والمعلومات ، دراسة تحليلية وقائمة ببليوجرافية ، عالم المكتبات ،
مج ٢ ، ع ٤ ، يناير - فبراير ١٩٨٣ . ص ص ٥٤٥ - ٥٦٥ .

٣٧- محمد المصرى عثمان . الانتاج الفكرى للأطباء العرب فى الدوريات
الطبية ، دراسة للضبط البليووجرافي والاستخدام ، اشراف سمعد محمد
الهجرسى . ١٩٨٢ . « أطروحة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية
الآداب - قسم المكتبات وللوثائق » .

٣٨- فتحى عثمان ابوالنجا ، وضع نظام عربى لاختزان واسترجاع
المعلومات فى قطاع العلوم الزراعية ، اشراف سمعد محمد الهجرسى .
١٩٨٤ « أطروحة دكتوراه - جامعة القاهرة - كلية الآداب - قسم
المكتبات وللوثائق » .

المصادر والمراجع :

١ — المصادر والمراجع العربية :

- ١ — الاتصال أساس للأنشطة الانسانية . عرض وتطيل حشمت محمد على قاسم ، المجلة العربية لمعلومات ، مج ٢ ، ع ٥ ، ديسمبر عام ١٩٨٠ من ص ١٨٧ — ١٨٩ .
- ٢ — أحمد بدر . دراسات في المكتبة والثقافتين . القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٦ . ٤١١ ص .
- ٣ — الأصول الحديثة في عالم الكتاب . عالم الكتاب ، ع ٤ ، أكتوبر/نوفمبر/ديسمبر ١٩٨٤ . من ص ١٨ — ١٢ .
- ٤ — جامعة القاهرة — كلية الآداب — قسم الوثائق والمكتبات ، عرض تاريخي لدراسة علوم الوثائق والمكتبات في الجمهورية العربية المتحدة، ١٩٥١ — ١٩٦٤ . اعداد محمد المهدي ، مراجعة محمد حمدي البكري . جامعة القاهرة . ١٩٦٤ . ٥٢ ص .
- ٥ — جامعة القاهرة — كلية الآداب — مراقبة للدراسات العليا والبحوث . سجلات قيد رسائل الماجستير والدكتوراه بقسم المكتبات والوثائق . جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ ، متعدد للترقيم .
- ٦ — جانتايا ، ليمان ، تعليم فن المكتبات في تركيا ، ترجمة فرحات بهجت توما ، مجلة اليونسكو للمكتبات ، س ٥ ، ع ١٩ ، مايو — يوليو
- ٧ — الجمعية المصرية لتكنولوجيا المعلومات . النظام الاساسي . القاهرة ، الجمعية المصرية لتكنولوجيا المعلومات ، ١٩٧٩ ، ٩ ص .
- ٨ — جمعية المكتبات المدرسية . تعريف بجمعية المكتبات المدرسية . القاهرة ، جمعية المكتبات المدرسية ، ١٩٦٨ . ٣١ ص .
- ٩ — حسني عبدالرحمن الشيمي . المكتبة في المدرسة المصرية . اشراف احمد انور عمر ، ١٩٧٦ . ٣٧٨ ص + ملاحق . « أطروحة ماجستير ، قسم المكتبات والوثائق — كلية الآداب — جامعة القاهرة .

١- حشمت محمد على قاسم . الاتحاد الدولي للتوثيق والدور العربي
في نشاطه . مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، ص ٤ ، ١٤ ، يناير
عام ١٩٨٤ ، ص ٥ - ٣٤ .

١١- حشمت محمد على قاسم . التوثيق للعلماء ودوره في الخدمة البحث في
الجمهورية العربية المتحدة ، اشراف احمد انور عمر ، ١٩٧١ . ٥٠٧ +
٣٤ ص . (مطروحة ماجستير) - قسم المكتبات والوثائق - كلية
الآداب - جامعة القاهرة .

١٢- حشمت محمد على قاسم . علم المعلومات في رحلة البحث من هوية .
المجلة العربية للمكتبات والمعلومات ، ص ١ ، ١٤ ، يناير عام ١٩٨١
ص ٥ - ٣٦ .

١٣- خدمات مركز معلومات دي بي اس . للقاهرة ، شركة خدمات المعلومات
والكمبيوتر ، ١٩٨٢ ، ص ٥ .

١٤- دار الكتب والوثائق القومية - مراقبة التزويد - قسم التسجيل -
قسم التسجيل - سجلات الرصيد بالدار ، دار الكتب والوثائق
القومية ، ١٩٨٥ . متعدد المجلدات .

١٥- زكى نجيب محمود . الدين والتدين وعلم الدين . الاهرام ، ٢٦ يونيو
١٩٨٢ ، ص ١٣ .

١٦- مراسليك ، تفكو ، تدريب وتعليم علماء المكتبات في مجال المعلومات
بأمريكا اللاتينية . ترجمة ديرة على تكرار ، مجلة ليونيسكو للمكتبات ،
ص ١١ ، ٤٣٤ ، مايو - يوليو ١٩٧٨ . ص ٣٦ - ٥٠ .

١٧- سعد محمد الهجرسي . الاطار العام للمكتبات والمعلومات او نظرية
لذاكرة الخارجية ، القاهرة . مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي ،
١٩٨٠ ، ٥٧ ص .

١٨- سعد محمد الهجرسي . تقرير استاذ زائر ، الكويت جامعة الكويت ،
١٩٨٤ ، ص ٤ - ١٢ .

١٩- سعد محمد الهجرسي . الجمعية الخافية والاربعون للاقتصاد الدولي
الجمعية المكتبات ، اوسلو من ٢١ - ١٦ اغسطس ١٩٧٥ ، الثقافة
العربية ، ع ٤ ، ١٩٧٦ ، ص ٢٩٧ - ٣٠٢ .

٢٠- سعد محمد الهجرسي . الخطة القومية لامداد المهارات البشرية في
تخصيص المكتبات والمعلومات والوثائق والخطوط . جامعة
القاهرة - كلية الآداب ، ١٩٨١ ، ١٥ ص . « مذكرة مقدمة الى رئيس
مشروع بنك المعلومات بوزارة الخارجية » .

٢١- سعد محمد الهجرسي . دراسات بيبليوجرافية لأوعية الفكر العربي ،
الاطروحات والدوريات ، القاهرة ، جمعية المكتبات المدرسية ، ١٩٧٥ .
١٤٨١ ص .

٢٢- سعد محمد الهجرسي ، قضايا المكتبات والمعلومات في الجامعة المصرية .
القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ ، ٣٠ ص .

٢٣- سعد محمد الهجرسي . مذكرة بشأن انشاء مركز الدراسات
والمعلومات البيبليوجرافية . جامعة القاهرة - كلية الآداب - قسم
المكتبات والوثائق ، ١٩٨١ ، ٣ ص .

٢٤- سعد محمد الهجرسي . المؤتمر السنوي للجمعية الامريكية للمكتبات ،
سان فرانسيسكو ٢٩ يونيو - ٤ يوليو ١٩٧٥ ، الثقافة العربية ،
ع ٤ ، ١٩٧٦ . ص ٢٨٤ - ٢٩٦ .

٢٥- سيدة ماجد محمد ربيع . فهارس دار الكتب من الناحيتين الوصفية
والموضوعية . اشراف احمد انور عمر ، ١٩٧٩ ، ٥٩٥ ص . « اطروحة
ماجستير - جامعة القاهرة - كلية الآداب - قسم المكتبات
والوثائق » .

٢٦- شابليان ، ١ . التنظيمات الخاصة بمهنة المكتبات ، ترجمة فرحات بهجت
توما . مجلة اليونسكو للمكتبات ، ص ٣ ، ع ١٠ ، فبراير عام ١٩٧٣ ،
ص ٦ - ١٥ .

٢٧- شيعان مبدل العزير خليفة ، اول لائحة لدار الكتب المصرية ، مجلة
المكتبات والمعلومات العربية ، س ٢ ، ع ٤ ، أكتوبر عام ١٩٨٢ ،
ص ٦ - ٨١ .

٢٨- شو ، نروج نى . الاعلام العلمى والتكنولوجيا الصينى ، الحلة
للخاضرة وتوقعات المستقبل . ترجمة عبدالمنعم محمد موسى . مجلة
اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف ، س ١١ ، ع ٤٢ ، فبراير/
أبريل ١٩٨١ ، ص ٤ - ٨ .

٢٩- صنورل ، هنرى . علاقة علم المعلومات بالعلوم الاجتماعية ، تحليل
للوراقية ، ترجمة خشيت محمد على قاسم فى : دراسات فى علم
المعلومات ، القاهرة ، مكتبة غريب ، ١٩٨٤ ، ص ٥٢ - ٨١ .

٣٠- عبدالواثق الدالى . مدارس علم المكتبات والمعلومات فى العالم العربى ،
تونس ، ١٩٨١ . « بحث مقدم الى ندوة تدريس علم المكتبات
والمعلومات فى الوطن العربى ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ،
نوفمبر ١٩٨١ ، ٣٨ ص » .

٣١- مبيدى ، س . تقويم البرامج التدريبية للمكتبات فى شرق افريقيا ،
ترجمة محمد جلال عباس ، مجلة اليونسكو للمكتبات ، س ١١ ، ع ٤٢ ،
مايو ، يوليو ١٩٨١ . ص ١٨ - ٣٥ .

٣٢- عوض مختار ملودة . قضية مراكز البحوث والتطويين . القاهرة ،
الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ١٩٨٣ . ١٨٠ ص + اشكال
وجداول .

٣٣- فتحى عثمان ابوالنجا ، وضع نظام عربى لاختزان واسترجاع
المعلومات فى قطاع العلوم للزراعية ، اشراف سعد محمد الهجرسى ،
١٩٨٤ . « اطروحة دكتوراه - جامعة القاهرة - كلية الآداب ، قسم
المكتبات والوثائق » .

٣٤- حاكين ، هو ويلي ، د . جمعيات المكتبات ومسؤولياتها تجاه المكتبيين ،
ترجمة محمد المهدى . مجلة اليونسكو للمكتبات ، س ١ ، ع ٤ ،
أغسطس ١٩٧١ ، ص ٥٤ - ٦٥ .

٣٥—ماركو ، جوى . أفاق جديدة في المقررات الدراسية في معاهد المكتبات
بـالولايات المتحدة الأمريكية . ترجمة حشمت محمد على قاسم . مجلة
اليونسكو للمكتبات ، س٩ ، ع٣٤ ، فبراير — أبريل ١٩٧٦ ،
ص ٦ — ١٣ .

٣٦—ماركو ، جوى . الاتفاقيات التعاونية بين مدارس المكتبات في شمال
أمريكا وأمكن أخرى . ترجمة عائدة نصير ، مجلة اليونسكو للمكتبات ،
س١١ ، ع٤٣ ، مايو — يوليو ١٩٨١ ، ص ٦٦ — ٧٤ .

٣٧—مانجلا ، برامود . دراسة عن المكتبات في إيران . ترجمة فريحت
بهجت توما . مجلة اليونسكو للمكتبات ، س٤ ، ع١٥ ، مايو — يوليو
١٩٧٤ ، ص ١٢ — ٢١ .

٣٨—محمد أبو الفتح سيد نصار . تقييم للخدمات المكتبية العامة في محافظة
القاهرة ، إشراف أحمد أنور عمر ، ١٩٧٢ ، ع٤٠٢ ، ص + ملاحق .
« أطروحة ماجستير ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب — قسم المكتبات
والوثائق .

٣٩—محمد فتحي عبد الهادي . الاسهام الخليجي في مجال المكتبات والمعلومات
دراسة تحليلية وقائمة ببلبيوجرافية . عالم المكتبات ، مج٣ ، ع٤ .
يناير — فبراير ١٩٨٣ ، ص ٥٤٥ — ٥٦٥ .

٤٠—محمد فتحي عبد الهادي . مقدمة في علم المعلومات . القاهرة ، مكتبة
غريب ، ١٩٨٣ ، ٣١٨ ص .

٤١—محمد مجاهد يوسف . الاعداد المهني لأبناء المكتبات العامة ر
الجمهورية العربية المتحدة . إشراف أحمد أنور عمر . القاهرة .
١٩٧٨ ، ٢ مج متعدد الترقيم . « أطروحة ماجستير — جامعة القاهرة ،
كلية الآداب . قسم الوثائق والمكتبات » .

٤٢—المركز العربي للاستشارات الإدارية . دراسة للتطوير الإداري للمركز
القومي للإعلام والتوثيق . القاهرة ، أكاديمية البحث العلمي
والتكنولوجيا ، الشبكة القومية للمعلومات ، ١٩٨٢ ، ٨٦ ص +
ملاحق .

٤٢- محمد المصري عثمان . الإنتاج الفكري للأطباء العرب في الدوريات الطبية ، دراسة للضبط البيبلوجرافي والاستخدام . إشراف مسعد محمد الهجرسي ١٩٨٢ . « أطروحة دكتوراه — جامعة القاهرة ، كلية الآداب — قسم المكتبات والوثائق » .

٤٣- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم — إدارة التوثيق والمعلومات . الدليل البيبلوجرافي للإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والتوثيق ، إعداد محمد فتحى عبدالهادى . القاهرة ، ١٩٧٦ ، ٣٩٤ ص .

٤٤- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم — إدارة المعلومات . الدليل البيبلوجرافي للإنتاج الفكري في مجال المعلومات ١٩٧٦ — ١٩٨٠ ، إعداد محمد فتحى عبدالهادى ، تونس ، ١٩٨٣ ، ٢٣١ ص .

٤٥- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم — إدارة التوثيق والمعلومات . تحليل مراكز التوثيق في الوطن العربي ، إعداد محمد المصري عثمان ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ١٢٤ ص .

٤٧- مؤسسة الأهرام — مركز التنظيم والميكروفيلم — التقرير السنوى عن الأنشطة واتفاقيات المركز . القاهرة ، ١٩٨٤ ، ٦٧ ص .

٤٨- نجى ، سالى ، التطورات المكتبية في غامبيا ، ترجمة ماري عزمى . مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف . ص ١١ ، ع ٤١ ، نوفمبر ١٩٨٠ — يناير عام ١٩٨١ . ص ص ٦٨ — ٧٣ .

٤٩- ويليمز ، هاروارد . تاريخ الاتحاد الدولى لجمعيةات ومؤسسات المكتبات . ترجمة ماري عزمى . مجلة اليونسكو للمكتبات ، ص ٨ ، ع ٣١ ، مايو — يوليو ١٩٧٨ ، ص ص ٢٨ — ٣٧ .

٢ — المصادر والمراجع الأجنبية :

- 1 — The American Library Association Start a new decade with a new direction. Chicago: ALA, 1981. 6 P.
- 2 — The American Society of information Science, about ASIS. Washington D.C., ASIS, 1981. 11 P.
- 3 — Analysis of alternative configuration for national information resources in Egypt. Georgia, Georgia Inst. of Tech., 1981. 73 P.
- 4 — Artandi, Susan. The relevance of information science to Library school curricula in : Belzer, Jack (ed.), Information science education ; a conference organized by ASIS and University of Pittsburg, 25-28 September 1968. American Documentation, Vol. 20, October 1968. PP. 337-338.
- 5 — ASIS adopts mission and goals. ASIS news, Vol. 1 No. 1, 1981. P. 1.
- 6 — ASIS membership profiles. ASIS bulletin, Vol. 6, No. 6, August 1980.
- 7 — Atherton, Pauline. Education and training for the world of information work. Cairo, 1975. 15 P. "Paper presented at the U.S., Egyptian workshop on planning a national STI system. Cairo, 9, november, 1975".
- 8 — Bassam, Bertha. Education of librarians is put in historical perspective. Candian Library Journal, Vol. 36, No. 3, June 1979. PP. 77-86.

- 9 — Belzer, Jack and others. Curricula in Information science : four years program report. Journal of ASIS, No. 29, Jan. 1975. PP. 17-23.
- 10 — Boaz, Martha. The future of library and information science education. Journal of education for librarianship, Vol. 18, No. 4, spring 1978 : PP. 315-323.
- 11 — Borko, H. Information science, what it is. American Documentation, Jan. 1968. PP. 3-5.
- 12 — Borko, H. Trends in library and information science education. Journal of ASIS, Vol. 35, No. 3, 1984. PP. 185-193.
- 13 — Brooks, B.C. The foundation of information science : Part 1 : philosophical aspects. Journal of information science, Vol. 2, 1980. PP. 125-133.
- 14 — Brooks, B.C. The fundamental equation of information science in : information science, its scope, objects of research and problems : collection of papers. Mosco, 1974. PP. 115-130 (FID study committee in research on the theoretical basis of information, Mosco 24-26 April 1974).
- 15 — Brooks, B.C. Theory of Bradford law. Journal of Documentation, Vol. 33, No. 3, 1977, PP. 138-167.
- 16 — Buckley, Barbara. The coverage of library-information science periodicals in abstracting and indexing services IFLA Journal, Vol. 8, No. 1982. PP. 379-387.
- 17 — Chartrand, Rober Lee. Our China adventure. Bulletin of ASIS, Vol. 6, No. 4 April 1980. PP. 12-14.

- 18 — Chen, Ching chich. Education and training in information science in the People's Republic of China. Bulletin of ASIS, Vol., 6, No. 4, April 1980. PP. 16-18.
- 19 — Chen, Ching Chich. Recent developments in Library and information, science in China. Bulletin of ASIS, Vol. 6, No. 4 April 1980. PP. 10-11.
- 20 — Close the card Catalog. College & Research libraries, Vol. 41, No. 4, Feb. 1980, PP. 25-27.
- 21 — Cole, John. for congress and Nation : a chronological history of the library of congress. Washington D.C. Library of Congress, 1979. 196 P.
- 22 — The Council of the American Library Association, Committee on Accreditations. Self study ; a guide to the preparation of a report for committee o naccreditation. Chicago, ALA, 1979. 35 P.
- 23 — The Council of the American Library Association. Standards for accreditation ; 1972. Chicago, ALA. 1972. 12 P.
- 24 — Cudra, Carlos. Introdunction to the ADI. Annual Review of Information Science and Technology, Vol. 1, 1966. PP. 1-14.
- 25 — Debons, Anthony. An educational programme for the information counsellar in : New trends in Documentation and Information ; Proceddings of the 39th FID Congress, University of Edinburgh, 25-28 September 1978. PP. 485-492.
- 26 — Debons, Anthony. An occupational survery of information professionals. Paper presented to the Annual Conference of the American Association of Library Schools. Washington D.C., Jan. 30-Feb. 1, 1981. 21 P.

- 27 — Dean, John. Planning library education Programmes. London, Andre Deutsch, 1972. 137 P.
- 28 — Dowell, Ariene. The two year Master's perspectives and prospects. Journal of education for librarianship, Vol. 18, No. 4. Spring 1978. PP. 324-334.
- 29 — Dowlin, Kenneth. The electronic elective Library. Library Journal, November 1, 1980. PP. 2265-2270.
- 30 — Dunko, Donald. Library Association in West and South West Africa. Wales, College of Librarianship Wales, 1981. 49 P.
"Paper presented in fulfilment of the Diploma requirements".
- 31 — Edbund, Paul. A monster and a miracle. quarterly Journal of library of Congress, Vol. 33, No. 4, October 1976. PP. 383-421.
- 32 — The Egyptian National System for Scientific and Technical Information; alternatives for Library Collections developmenis. Georgia, Georgia Inst. of Technology, 1981. 44 P.
- 33 — Foskett, D.J. Preliminary survey of educational training programs at University level in information and library science. Paris, Unesco, 1976. 149 P.
- 34 — Galvin, Thomas. libraries to serve the information society. Library Journal, September 15, 1979. PP. 1847-1857.
- 35 — Guide to reference books; compiled by Eugene Sheehy. 9th ed. Chicago, ALA, 1976. 741 P.
- 36 — Gleans, Edwin. Library education; Issues for eighties. Journal of education for librarianship. Vol. 4, Spring 1982. PP. 260-273.

- 37 — Goffman, William. On the dynamics of Communication in : Weis, Edward (ed.) The many faces of information science Colorado, Westview press, 1977. PP. 7-17.
- 38 — Greer, Roger. Information transfer; a conceptual model for librarianship information science and information management with implications for library education. California, University of Southern California, 1979. 12 P. + 3 Appendixes.
- 39 — Griffith, Belver. What kind of science information science should be. Paper presented to the international research forum in information science, London 29-31 July 1975. 12 P.
- 40 — Grosch, Audrey and Hendrich, constance. The development of a profession; information science. S.T. Paul, University of Minesota Library system, 1981. 47 P.
- 41 — Harter, Stephen. Information in every name. Bulletin of ASIS, Vol. 9, No. 1 October 1982. PP. 40-41.
- 42 — Hayes, Robert. Information science education in : World encyclopedia of library and information services, Chicago, ALA, 1980, PP. 248-251.
- 43 — Heilprin, Laurence. Education for information Science; review and Orientation in : Proceedings of the Symposium on education fo rinformation science. Virginia, September 7-10, 1965. Washington D.C. Spartan books, 1965. PP. VII-XV.
- 44 — Hershfield, Allan. Effecting change in library education. N.Y. Syracuse University, 1973. 57 P. Educational & Curriculum series, No. 1.
- 45 — Houser, L. and Schrader Alin The search for a scientific profession. Metuchen, (N.Y.) Scarecrow, 1978. 180 P.

- 46 — Important and necessary notes Library Association Record, Vol. 82, No. 3, March, 1980. P. 98.
- 47 — Information services in Egypt. Prepared by Usama E. Mahaoud Aly. airo, The Academy of Scientific Research and Technology, STI project, 1981. 11 P.
- 48 — Introduction to information science. Compiled by Tefko Serscevic. N.Y. Bowker, 1970. 751. P.
- 49 — Issac, K.A. need for new trends in library education. Journal of library and information science (Delhi) Vol. 1, No. 1, June 1976. PP. 21-32.
- 50 — Kaula, P.N. Education and training of library personal; the Indian programmes. in : Vilentchuk, Ludia (ed.) conference on information science, Tel Aviv, 29, August-3 September 1971. Tel Aviv, the Israel society of special libraries and information centres, 1971. PP. 491-509.
- 51 — Kent, A. The information industry in the year 2000. Information services & use Vol. No. 1, March 1981. PP. 11-15.
- 52 — Koenig, Michael. Librarians the untapped resources. Data Mation, September, 1983. PP. 243-244.
- 53 — Lenke, Antje. Alternative specialists in Library education. Journal of education for librarianship, Vol. 18, No. 4 Spring 1978. PP. 285-294.
- 54 — Lewis, Dennis. Big changes at ASLIB. London, July 1982, 5 P.

- The Library of Congress 1984 : a brief summary of the major activities for the fiscal year ending September 30, 1984. Washington D.C., L.C. 1985. 34 P.
- 57 — Mangala, P. and Vashishth, C. Library and information science education in India. Journal of Library and information science (Delhi) Vol. 1, No. 2, December, 1976. PP. 127-160.
- 58 — Meadows, Charles. The information world ; an overview in : Spirack, Jane. Careers in information N.J. knowledge industry publications, 1982. PP. 7-23.
- 59 — Mikhailov, A. and others structure and main properties of scientific information ; approach to the scope of informatics in : Information science its scope, objects of research and problems ; collection of papers. Mosco, 1974. PP. 93-73 (FID, study committee in research on theoretical basis of information, Mosco 24-26 April, 1974).
- 60 — Murray, Kay. The structure of MLS programs in American library schools. Journal of education for librarianship, Vol. 18, No. 4 Spring 1978. PP. 278-284.
- 61 — Nasri, William. Education in library and information science in : Kent, A. (ed.) Encyclopedia of library and information science, N.Y. Marcell Deckker, 1972. Vol. 7. PP. 414-465.
- 62 — National information manpower development policy in : Seminar on library and information manpower development ; regional and international aspects. Bangalor, 6-10 Dec. 1976. Bangalore. The Documentation research and training Center, 1976. PP. 13-17.

- 63 — Neadom, Mado. The National library of Gambia; its collection and services. Wales College of Librarianship Wales 1982, 31 P. Paper presented in the fulfilment of the Diploma requirements.
- 64 — Network advisory committee meets to discuss the information economy; a summary report. Library of congress information bulletin, Vol. 44. No 3. Feb. 4. 1985. PP. 21-24.
- 65 — O'Neil Ed., 1981 student paper content and Doctoral Forum. Waswington D.C. ASIS, 1981. 6 P.
- 66 — OCLC Issues 1982-1983 annual report. OCLC newsletter, No. 150, Feb. 1984. P. 12.
- 67 — Oppenheim, Charles. The institute's new criteria for information science. Journal of information science, No. 4. 1982, PP. 229-234.
- 68 — Palmer, Richard. Introduction to information science; course 487. Boston, Simmons College, School of Library Science, 1983. 63 P.
- 69 — Pryhterch, Ray. Sources of information in librarianship and information science. Willshire, Gower, 1983. 189 P.
- 70 — Ranganthan, S.R. (ed.) Documentation and its Facets. Bombay Asia Publishing House, 1963. 631 P.
- 71 — Ranganthan, S.R. Library Manual. Bombay, Asia Publishing House, 1966. 415 P.
- 72 — Rodriguez, G. Forecasting the curricula for education and training for information and documentation in developing countries

- in : New trends in documentation and information; Proceedings of the 39th FID congress Edinburgh, Edinburgh University, 25-28 September, 1978, PP. 438-474.
- 73 — Rohboch, Peter. Find automation at the library of congress. Washington D.C., L.C., 1985. 26 P.
- 74 — The Role of the library of congress in the evolving national network. Washington D.C., L.C., 1978. 141 P.
- 75 — Saracevic, T. and Laurence, A. Ascertaining activities in subject area through bibliometric analysis. Journal of ASIS, March-April, 1973. PP. 120-134.
- 76 — Saracevic, Tefko. An essay on the past and the future of information science education. Information processing and management: Vol. 15, No. 1, 1979. PP. 1-15.
- 77 — Schur, Herbert; Education and training of information specialists for the 1970's Paris, OECD, 1972. 114 P.
- 78 — Seminar on library and information manpower development on national Regional and international aspects. Bangalore, 6-10 Dec., 1976. Bangalore, the Documentation research and training center, 1976. 153 P.
- 79 — Sharif, Abdulla. Education for librarianship in the Arab Countries. Tripoli, University of Al-Fatah, 1980. 152 P.
- 80 — Shera, J. Documentation into information science. American Libraries, Vol. 3, July 1972. PP. 785-790.
- 81 — Shera, J. Education for librarianship; an assessment and perspective; a review article. Library quarterly, Vol. 49, No. 3, 1979, PP. 310-316.

82. — Shera, J. The foundation of education for librarianship N.Y., Becker and Hayes, 1972, 421 P.
- 83 — Shera, J. and Cleveland, D. History and Foundation of information science in : Williams, M. (ed.) Annual Review of information science and Technology, Vol. 12, 1977. PP. 249-275.
- 84 — Slamecka, Vlademir. The Egyptian National system for scientific and technical information.; design study Georgia, Georgia Inst. of Technology, 1981-131 P.
- 85 — Slamecka, Vlademir. Manpower development for Egyptian STI services. Georgia, Georgia Inst. of Technology, 1982. 51 P.
- 86 — Slamecka, Vlademir and Persons, Charles; The partent of signs and symbols in : Weiss Edward (ed.) The many faces of information science. Colorado, Westview press, 1977. PP. 105-120.
- 87 — Smith, Mona. Professional association in the information profession; oppening address in a Joint seminar on professional associations, ASIS, Egyptian Association for information Technology. Washington D.C., the Catholic University of American, 21 Feb. 1981.
- 88 — Starch, Helena. Entrepreneurship in the information industry in : Spirack, Jane. Careers in information N.Y. Knowledge industry Publication, 1982. PP. 73-10.
- 89 — Taylor, Robert Curriculum design for library and information science, N.Y. syracuse University, 1973. 28 P. Educational and Curriculum series, No., 1.

- 90 — Taylor, Robert. Reminiscing about the future. *Library Journal*, September 15, 1979. PP. 1871-1875.
- 91 — Vance, Kenneth. Future of library education. *Journal of education for librarianship* Vol. 22, No. 4, 1982. PP. 3-17.
- 92 — Vilentchuk, Ladia. Training in librarianship and information science in Israel in : Her's. : conference on information science. Tel. Aviv, 29 August-3 September, 1971. Tel Aviv, the Israel society of special libraries and information centers, 1971 ; PP. 481-490.
- 93 — Unesco. Designing of library and information science curriculum. Paris, Unesco, 1976. 12 P.
- 94 — Wasserman, Paul. The new Librarianship, a challenge for change N.Y. Bowker, 1972. 267 P.
- 95 — White, Herbert. Defining basic competencies. *American libraries*, September 1983. PP. 519-525.
- 96 — White, Herbert. Education of information professional in : Spiraik, Jean. *Careers in information*, N.Y. Knowledge industry Publications., 1982. PP. 135-156.
- 97 — Whitebeck, George. Education of library and information science in Great Britain. *Journal of Library and information science (Taiwan)* Vol. 8, No. 2, October, 1982. PP. 131-158.
- 98 — Williams, James and Kin, Chain, opinion paper on the theory development in information science. *Journal of ASIS*, Vol. 26. Jan. 1975. PP. 3-8.

- 99 — Yovits, M.C. A theoretical framework for the development of information science : in Information science its scope, objects of research and Problems ; a collection of papers... Mosco, 1974. PP. 90-114. (FID study committee in research on theoretical basis of information, Mosco, 24-26 April 1974).
- 100 — Yovits, M.C. Information science, toward the development of a true scientific discipline. American Documentation Vol. 24. No. 4, October, 1969. PP. 369-376.
- 101 — Zunde, Prans and Gehl, John. The Empirical foundation of information science in : Williams, Martha (ed.) Annual Review of information science and Technology, Vol. 14, 1979. PP. 67-92

رقم الايداع بدار الكتب القومية

٨٦ / ٧٢١٩

الترقيم الدولى

٩٧٧ — ٤٦٠ — ٠٠٨ — ٩

طبع هذا الكتاب
بمطابع دار الاشعاع
١٤ شارع عبد الحميد — جنينة قايش
السيدة زينب — القاهرة
ت : ٣٦٣.٤٦٦

The fourth chapter is assign to the literature in librarianship and information, where 4 indexing and abstracting servies were examined, then a complete analysis to the 1982's literature (as a sample) covered by LISA and LL was done to identify the total production per year, types of materials, languages, subject, and geographical distribution, sources of publishing and the correlation between both the academic activities and the literature features.

The fifth chapter is assigned to the different components of the discipline of Librarianship and information in Egypt, where the infrastructure is identified. The developments, recent trends, professional, commercial and academic institutes where the programs of Cairo, Alexandria, Heliwan Universities were examined, and also the post graduate programs at Sadat Academy of Administration and the Institute of Statistical Research at Cairo University, and also the future and prospects of that field are studied, then a complet profile of the Egyptian literature with al lits characteristics is done, via a biblomateric study to the Bibliographic guide to the Aarbic Literature in Librarianship and Information Science and the correlation between the Egyptian and the inter-national parts of the discipline. Some critical elements and recommendations to enhance the field in Egypt are given.

The basic conclusion are that the scientific foundations of the discipline of Librarianship and information is not yet enough to build up a solid science, but a notable progress is achieved in the last decade. The professional association and the information industry institutes have a remarcable role in the field nowadays specially in the developed countries. A rapid change is happening in the area of manpower education, in programes, courses and, curricula, where the Egyptian academia maintains the changes carefully in the last fifteen years. A rapid groth is notable also in the literature in both Egypt and abroad, but the correlation between the Egyptian components of the discipline of Librarianship and Information is more feable than the developed countries, but in the same level with the developing countries, and more stronger in some components specially the academic and literature.

The second chapter is assign to the Institutes in the discipline, specially the major libraries and information centers, sociaties, and some of the institutes in the growing information industry. The chapter tackels the Library of Congres as a mile stone in the development of information resources, services, standards, automation activities; and also in the process of cooperation between the different institutes in the field, then a comparative study was done between the Library of Congress in one side, and the Center of Scientific and Technical Information of China, and the National Library of Gambia as a sample from the developing countries to study the difference between libraries and information centers in the developed and in the developing countries, and the effect of environment on the discipline. The chapter then moves to the area of societies in the international and national levels to define their contribution, via the analysis of the activites of FID, IFLA, ALA, ASIS, LA, Chainees Library Association and the Association of the Nigerian librarians. At last the chapter dissects the information industry sector and its role in the field with some parameters of its steps in the future.

The third chapter is assign to the preparation of librarians and information specialists. A historical survery to the development of the library education in the developed and developing countries was done, then a detailed analysis was done to the current state of the academic currucula of 53 programs from 50 different institutes in United States, Canada, Great Britain, France, Holland, Israel, Poland Japan Soviet Uniony Czechoslovakia Hungary and Yugoslavia from the developed countries, and Argentina, Brazil, Mexico, Iran, Turkey, Saudi Arabia; China, Kuwit, India, South Africa, Uganda, Senegal and Morocco from the developing countries. In all the programs, the analysis covered names of the programs and its objects, certificates, courses and its distribution in the all activities of the information work. The core courses were defined as, library and information administration, classifcation, Intrduccion to information work, reference sources, Information technology. All the programs were selected from the last 10 years.

English Summary

²⁰ That book was originally a Ph.D. dissertation presented to Cairo University in December 1985. Some modification has been done in the thesis to be suitable as a book.

The prime aim of that book is to define the existed framework of the discipline of librarianship and information in the last fifteen years in the developed, developing countries and Egypt. Two factors affected that discipline strongly during the past period, the demand for information by almost every one in the modern society, and the computer technology, both causes a serious change in the theoretical framework, curricula for the preparation of the information professionals, literature, and the relation between librarianship, documentation and information science in one hand, and the discipline as a whole with the other disciplines. So the book is a speculation to the current state of the discipline of librarianship and information in the eighties, with a comparative analysis to its infrastructure in the developed, developing countries, and in Egypt.

The book contains an introduction, and five chapters, the first chapter is assign to the theoretical foundation of the discipline such as, the function and the main objects, which define as «collecting, organizing, storing, retrieving and disseminating of information in order to facilitate the information flow in the society». Then a careful analyses was done to the relation between librarianship, documentation, information science, and the relation between all of them as one discipline and other fields specially computer science, administration and psychology. The chapter also deals with the scientific foundations of librarianship and information to evaluate the last trends to set up a real and solid science. Also a projection to the near future of librarianship and information was done depending on some of the recent literature.

LIBRARY AND INFORMATION
IN THE DEVELOPED AND
DEVELOPING COUNTRIES
TRENDS, RELATION, INSTITUTES



الهيئة العامة لكتبة الإسكندرية
BY

Dr. Usama El-Said Mahmoud Aly (P.H.D.)

Dept. of Librarianship and Archives

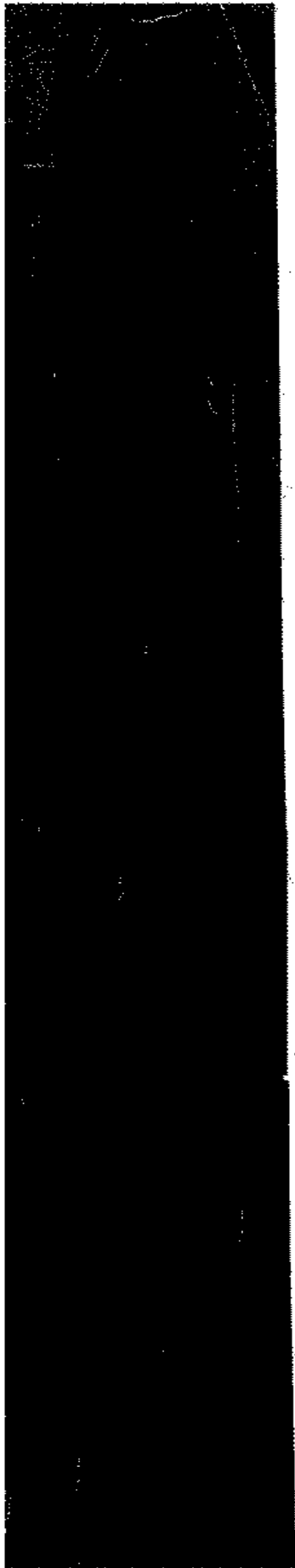
Faculty of Arts

Cairo University

1987

إطراة
PUBLISHING & DISTRIBUTION

60 EL-kasr EL-Ainy St. Opposite
Rose EL - Yousof-CAIRO
Tel. : 3547566 — 3554520



٦٠ شارع القصر العيني - أمام روز اليوسف - القاهرة
هاتفون : ٢٥٥٧٥٦٦ - ٢٥٥٥٥٦٦



To: www.al-mostafa.com